

فوزی جرجس

# دراسات

في تاريخ مصر السياسيّة  
منذ العصر المملوكي

القاهرة - ١٩٥٨



فوزی جرجس

# دراسات

في تاريخ مصر السياسيّة  
منذ العصر المملوكي

القاهرة

١٩٥٨

مطبعة الدار المصرية  
للطباعة والنشر والتوزيع  
٢٢ شارع سامي بالمالية ت ٣٢٥٧٨

# الهراء

الى سعبنا

الذى حمل من الآلام ما تنوء بحمله الجبال ..  
وقد انتفض انتفاضة جبارة ليحطم القيود ..  
كل القيود .. وليلحق بركب الانسانية في نضالها  
من أجل السلام والحرية والرخاء .

فوزى مبرميس



## مقدمة

ليس الاستعمار مجرد رايات أجنبية ترفع على ربوع هذا الوطن أو ذاك ، بل هو أيضاً ، وفي الدرجة الأولى ، سيطرة اقتصادية ، فرضتها الدول الرأسمالية الكبرى على تلك البلاد الصغيرة التي لم تمكنها ظروفها التاريخية من تمزيق الإطار الاقطاعي ، الذي كان يكبلها ويعيق تطورها ونموها . ولقد ابتلى شعبنا بكل صور الاستعمار الاقتصادي والعسكري ، شأنه في ذلك شأن معظم بلاد الشرق العربي . وتاريخ شعبنا الحديث هو تاريخ معاركة الطويلة الدامية المريعة ضد الاستعمار وركائزه في البلاد .

وقد كانت هناك نظريتان تبرزان دائماً من خلال الكفاح العنلي ضد الاستعمار ، النظرية الأولى التي يعتنقها الشعب وهي الاستمرار في الكفاح بلا أية مهادنة أو توقف حتى تنخلص البلاد تماماً من كل سيطرة استعمارية ، اقتصادية كانت أو عسكرية . . وهذه النظرية كانت تحتم وبالضرورة ربط حركة التحرر الوطني في مصر بكافة الحركات التحريرية في العالم عامة وفي الشرق العربي خاصة . . أما النظرية الثانية والتي تعتنقها الدوائر الحاكمة ، فكانت ترى أنه بالرغم من عدم توافق المصالح مع الاستعمار فإن الارتباط به مسألة ضرورية ومفروغ منها . . ومن هنا كانت كل حلولها للمسألة الوطنية تدور في الفلك الاستعماري ، ومن داخل الارتباط به في حدود الدائرة الاستعمارية وهذه النظرية كانت تحتم وبالضرورة العداء للشعب في مصر ، وكذلك العداء المطلق لحركة التحرير العالمية .

وقد ظل الصراع ناشباً بين الشعب الذي يناضل من أجل التحرر الوطني الكامل ، وبين جميع الحكومات المتعاقبة التي حكمت مصر ، خاصة بعد الاحتلال البريطاني للشوم ، ونتيجة لهذا الصراع الدامي

كانت الحركة الوطنية ضد الاستعمار تنطلق أحياناً وتتمتع أحياناً أخرى ، إلى أن انطلقت من عقالمها أخيراً ، وخاصة بعد مؤتمر «باندونج» وبدأت تسجل انتصارات رائدة روعت الاستعمار العالمى . . . وما أن وقف جمال عبد الناصر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ وأعلن إعادة القناة لأصحابها الحقيقيين حتى جن الاستعمار وجمع قواته والتي بها فى معركة مجنونة ... ولكن الاستعمار الذى ضرب الاسكندرية بوحشية سنة ١٨٨٢ ، وأندرسعد زغلول سنة ١٩٢٤ بوقاحة وخسة ، لم تعد له نفس الأظافر الجارحة القاتلة . كما أن حركة التحرير الشعبية وصلت من النضج ما يجعلها تندفع إلى الأمام ، بلا توقف أو مهاذنة .

لقد انتصرت النظرية التي يعتنقها الشعب فى الصراع ضد الاستعمار ، وخرجت الحركة الوطنية من نطاق الحل فى داخل الدائرة الاستعمارية ، وكان لابد إذن أن ترتبط حركة التحرير فى مصر مع حركة التحرير العالمية . وهكذا وجدت لها سنداً رائداً فى كل القوى التحررية فى العالم أجمع ، وكان لابد أيضاً أن تتطور فكرة ربط حركة التحرير فى مصر مع حركة التحرير فى البلاد العربية وتدخل فى طور التنفيذ العملى . . ولم يكن من المستغرب أن يتمثل ذلك التنفيذ العملى فى الوحدة المصرية - السورية وتكوين «الجمهورية العربية المتحدة» ثم فى الوحدة الفدرالية مع المملكة اليمنية ، فهذه الحكومات كانت تلتقى مع الشعب فى الحركة الكبرى ضد الاستعمار ، بعكس باقى الحكومات العربية الأخرى التي تلتقى مع الاستعمار وبالتالي معارضتها للشعب .

وقد اضطر الاستعمار ، ليقف فى وجه هذا الخطر الداهم ، أن يلجأ إلى صناديق القمامة ليستخرج منها أعوانه ... ومن يكونون إن لم يكونوا نرسان حلف بغداد ، وركائز مشروع إزنهاور الاستعمارى ... ١١

فى نفس الوقت الذى كانت تعلن فيه الوحدة بين مصر وسوريا ،



كان الاستعمار يجمع بين حكومة الأردن وحكومة العراق في وحدة أخرى..  
وحدة تحت رعايته ، لمناهضة حركة التحرير العارمة ، التي تحتاج كل  
البلاد العربية .

لقد تجمعت كل القوى الرجعية في الشرق العربي في حلف إجرامي وقح ،  
مع الاستعمار العالمي ، لمناهضة حركة التحرير الوطنية ، في البلاد العربية .  
ولجأ الاستعمار إلى نفس الأيدي القذرة ، التي لعبت دورها في الأساة الفلسطينية ،  
ومكنت العصابات الصهيونية من نشيت وإجلاء شعب فلسطين عن أرض  
آبائه وأجداده .. لقد لجأ إلى نفس الأيدي الدنسة التي كانت تتآمر على مصر  
خلال العدوان الثلاثي القادر ، لتحل النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني  
والفرنسي على المنطقة ، لقد لجأ إلى حسين وفيصل وغيرها من دعاة مشروع  
ايزنهاور .

لقد تحركت الشعوب في البلاد العربية كلها .. في العراق ..  
في لبنان .. في الأردن .. في تونس . في كافة البلاد التي ما زالت تحكمها  
حكومات خائنة وعميلة للاستعمار .. لقد تحركت الشعوب تنشد  
التحرر المطلق من كل قيود استعمارية ... وبهذا أصبح التاريخ يواجهنا  
بواجبات ثورية ضخمة .. واجبات تنظيم جبهة وطنية واسعة النطاق من  
الشعب في كافة البلاد العربية لتمثيل كل القوى ودفعها في اتجاه واحد  
للتخلص من الاستعمار وعملائه في الشرق العربي .

إن الوحدة بين البلاد العربية أمر ضروري وجوهري في النضال  
ضد قوى الاستعمار ، وما دامت هناك حكومات خائنة ما زالت قابضة على  
السلطة في هذه البلاد فيظل الاستعمار رابضاً في المنطقة ، ومن هنا يتحتم  
تكوين هذه الجبهة الشعبية الوطنية العامة في كل البلاد العربية ، لتعمل  
في تناسق تام وبإمكانات متبادلة لكنس الاستعمار من المنطقة كلها .

إن وحدة الكفاح ووحدة الغرض تحتم قيام هذه الجبهة .. إن ضرب

حركة التحرير الوطنية في الأردن مثلاً يؤثر بشكل فعال على تطور المعارك في الجزائر .. ونجاح الحركة الوطنية في مصر وسوريا ، قد أثر ، وبشكل اندفاعي واضح ، على الحركة في كافة البلاد العربية . . وهكذا فأى صعود أو هبوط في الحركة الوطنية ، في أى بلد من البلاد العربية . يؤثر بشكل إيجابي وسريع ، على باقى البلاد الأخرى .

إن الحركة الكبرى ضد الاستعمار قد وحدث بين الشعوب العربية كلها ، وأصبح التاريخ يواجهنا بضرورة تنظيم هذه الوحدة ومركزتها . حتى تستطيع أن تأخذ شكلها الاندفاعي في التعجل بسحق الاستعمار وركائزه . وبعد فإن هذا الكتاب الذى أقدمه لقراء العربية لن يتعرض كثيراً لتفصيلات التاريخ . فالمكتبة العربية مليئة بهذه التفصيلات ، وحسبه أن يقدم العالم الرئيسية لتاريخنا الحديث ، مبنياً الظروف الاجتماعية ، الداخلية والخارجية . التى تمت فيها الحوادث . ومحددآ هذه المراحل في اندفاعها وانتكاسها ، ومحددآ القوى الاجتماعية التى تلعب دورها في كل هذه الأحداث .

وقد راعيت في منهج البحث ألا أنظر إلى أحداث التاريخ على أنها منفصلة عن بعضها ، أو منعزلة عن الظروف التاريخية المحلية والعالمية التى نشأت ونمت فيها ، فالواقع ليس منعزلاً ، بل مترابطاً ومتشابكاً . وتؤثر الأحداث على بعضها تأثيراً إيجابياً ، ويكيف بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة وفي حركة صاعدة دائمة التغير . . ومن هنا كان لا بد أن ندرّس تلك الحرافة القديمة التى تنادى بأنه « لا جديد تحت الشمس » ، إذ أنه هناك دائماً جديد تحت الشمس ، وأن كل شيء في تغير . . إلا التغير نفسه .

المؤلف

فوزى جبرميس

مارس ١٩٥٨

## الفصل الأول

### مصر تحت حكم المماليك

في سنة ١٣٨٥ زار الرحالة « فرسكوبالدى » مدينة القاهرة وقال :  
« إن عدد سكانها أكثر من سكان توسكانيا . والمراكب الراسية في مينائها  
أكثر من المراكب التي ترسى في فينيسيا وجنوا وانكونا مجتمعة (١) » .  
وهذه البلاد التي ذكرها الرحالة كانت تعتبر آنذاك من أكثر بلاد أوروبا  
تطورا ورقيا . وكانت مصر في ذلك العصر تحت حكم المماليك الجراكسة  
وتعتبر من الناحية الاجتماعية على درجة واحدة مع الدول الأوربية . .  
فمصر كانت تحكم حكما إقطاعيا ، وكذلك كانت أوروبا تحكم حكما إقطاعيا .  
غير أن مصر كانت أكثر تقدما ورقيا من أرقى البلاد الأوربية .  
ولكن لم يلبث هذا التفوق أن بدأ يتلاشى تدريجيا ، فقد كانت  
عوامل التطور تنمو وتزدهر في أوروبا وعوامل الانحلال والتدهور  
تعمل في مصر . لقد كانت أوروبا على أعتاب عصر النهضة الذي حطم عنها  
أغلال العصور للظلمة التي عاشت فيها أكثر من ألف عام بعد سقوط  
الامبراطورية الرومانية سنة ٤٧٦ .

وكانت أولى الضربات القاصمة التي وجهت إلى مضر تلك التي وجهها  
للملاح البرتغالي فاسكوده جاما باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ،

---

(١) في أصول السألة المصرية ، لصبحى وحيد ، ص ٨٤

فحول تجارة أوروبا مع الشرق إلى هذا الطريق ، بدلا من عبورها الأراضي المصرية إلى البحر الأحمر . وبهذا وضع الاسفين الأول في عزل مصر عن دول أوروبا ومهد لها طريق التقلص والانكماش . وقد المالك موردا هائلا من موارد الثروة التي كانت تأتيهم عن طريق الضرائب التي كانت تفرض على التجارة العابرة بالأراضي المصرية . وبطبيعة الحال ، فقد التجار المصريون أيضاً موردا ضخما كان يأتيهم عن طريق للتجارة مع التجار الأوروبيين الذين كانوا ينقلون تجارتهم عبر الأراضي المصرية .

أما الضربة القاصمة الثانية ، فقد نجاءتها من الجيوش العثمانية بقيادة سليم الأول ، فاحتلت البلاد ، وأقعدتها استقلالها ، وفرضت نظاما يحقن للحكومة التركية سلب خيرات مصر ، وتبع ذلك التدهور السريع للحالة الاجتماعية ، فيها وجعلها تتخلف عن ركب التطور قرونا عديدة .

ونحن عندما نحدد كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، والغزو العثماني كحدين تاريخيين لتدهور الحالة الاجتماعية في مصر ، فاننا نحدد هذا فقط لكي نستعين بمعلم تاريخية توضح لنا مراحلها . أما الواقع المادي ، فلا يمكن أن يقف عند حد السنين ، إذ أن انهيار الحالة الاجتماعية في مصر لا يمكن أن يكون قد أتى فجأة بمجرد كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، ولكن الحقيقة هي أن كشف هذا الطريق قد كشف أيضاً ، وفي ذات الوقت ، عن ضعف مركز مصر الاقتصادي والاجتماعي الآخذ في الازدياد . فكان هذا الكشف وكأنه القشة التي قصمت ظهر البعير . ثم تلاه الفتح العثماني فأجهز على البقية الباقية ، وحولت مصر إلى بلد خاضع لنفوذ الامبراطورية الاقطاعية العثمانية .

ولما كان التاريخ ليس مجرد سرد لأهم الأحداث التاريخية ، وأكثرها تشويقا ، وإنما عليه أن يبحث ويوضح الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى هذه الحادثة أو تلك ، لذلك فمن المهم علينا ، لكي نفهم

الأسباب التي أدت إلى تدهور الحالة الاجتماعية في مصر ونهضتها في أوروبا أن نكشف ونوضح القوى الدافعة التي أدت إلى هذه النهضة في أوروبا ، وأدت إلى تحلقها في مصر ، بما ترتب عليه ، ثلصها وتدهورها سنين عديدة .

إن السبب الرئيسي الذي جعل أوروبا تتطور وترتق ، بينما جمدت مصر وتقلصت ، هو قوة الطبقة الوسطى هناك وضعفها في مصر ، ذلك الضعف الذي ازداد أكثر وأكثر ، بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح والفتح العثماني .

### الطبقة الوسطى في أوروبا ومصر :

مع أن مصر ودول أوروبا ، كانت في مرحلة اجتماعية واحدة ، هي مرحلة الإقطاع ، إلا أنه كان لكل منها ظروف موضوعية تختلف عن ظروف الأخرى ، بما هيأ الظروف للطبقة الوسطى هناك لكي تنمو وتزدهر ، وينمو معها المجتمع ويزدهر ، بينما لم تكن هذه الظروف متوفرة للطبقة الوسطى في مصر ، ومن ثم ، تجمدت وتجمد المجتمع أيضاً . وإذا كانت هناك حضارتان متجاورتان ، إحداهما صاعدة نامية ، والأخرى تجمدت ، فمن المحتم أن تكتسح الحضارة الأولى الحضارة الثانية وتخضعها لسيطرتها . لقد انتصرت الحضارة اليونانية القديمة على الحضارة الفرعونية لأن الأولى كانت حضارة تجارية نامية ، بينما الحضارة المصرية كانت حضارة زراعية ثابتة ، مع أن كليهما كانت في مرحلة النظام العبودي . لقد كان النظام الإقطاعي في أوروبا يختلف ، من ناحية الكم ، عن النظام الإقطاعي في مصر . فهناك ، كان النبلاء مستقلين تماماً بمقاطعاتهم ، ولهم جيوشهم الخاصة ، وعملتهم الخاصة ، وحق اعتناق الدين الذي يرونه ، وذلك لضعوبة المواصلات . ومن هنا ، لم تكن فرنسا أو إيطاليا أو ألمانيا

إلا وحدة جغرافية لحسب ، لا وحدة سياسية . أما في مصر ، حيث الوادى سهل ، في مواصلاته ، وحيث النيل يربط بين جنوبه وشماله ، وحيث يعتمد أهل الوادى على مياهه في الزراعة ، فقد كان لا مفر من تعاونهم جميعاً في ضبطه ، خاصة في أيام الفيضان ، عندما تغمر مياهه الجسور . لذلك لم يكن في استطاعة أحد من الأمراء المالكين جميعاً من قوة ، ومهما بلغت الحكومة المركزية من ضعف ، أن يستقل بأمارته . وقد كان يحدث أن يتمرد هذا الأمير أو ذاك . ولكن كان عليه في النهاية ، إما أن يستولى هو وحزبه على السلطة المركزية ، أو يخضع للحكومة المركزية القائمة .

ويبدو ، من ناحية المظهر ، أن الظروف الاجتماعية في مصر ، كانت أسهل وأكثر اتساعاً لنمو وازدهار الطبقة الوسطى أكثر من أخواتها في أوروبا ، ولكن النتائج التاريخية تبين أنه كان من المحتم على الطبقة المتوسطة في أوروبا ، لكي تتطور وتنمو ، أن تزيل في أول الأمر حدود الإقطاعيات وتحطم نفوذ نبلاء الأرض . ولما كان الملك — وهو أقوى وأغنى النبلاء — له مثل هذا الهدف ، فقد وجد في الطبقة الوسطى خير حليف ، كما وجدت ، هي ، فيه خير سند يتفق مع أهدافها في المراحل الأولى ، ثم تخطتها بعد ذلك إلى تحطيم النظام الإقطاعى كله والقبض على زمام السلطة بمفرقتها وتحرير الفلاحين من رق الأرض ، وتحويلهم إما إلى ملاك أراضى أو عمال أجراء . وبهذا فتحت الباب على مصراعيه لكي تنفذ خططها ومشروعاتها الاقتصادية .

لقد ظلت هذه الطبقة النشطة تسمى لتوحيد البلاد الواحد تحت سلطة مركزية واحدة ، حتى يمكن لتجارتها أن تمر في طول البلاد وعرضها بدون عوائق جمركية ، ولم تكن تناضل ضد سلطة نبلاء الأرض السياسية والاقتصادية لحسب ، بل وكان من المحتم عليها ، لكي تحطم هذه السلطة ،

أن تكافح في كافة الميادين ضد القيم الأخلاقية والدينية الاقطاعية . وإن النهضة الملاحية التي شملت أوروبا في عصر النهضة . والاكتشافات الرائنة التي قام بها الملاحون العظام ، أمثال كريستوفر كولومبس . وفاسكو دي جاما ، وماجلان ، لم تكن لإنتاج وعى وقوة الطبقة المتوسطة . وكان للزحف المغولى الأسيوى والسيطرة التترية على طرق التجارة القديمة أثرها الفعال في دفع هذه الطبقة للبحث عن طرق جديدة للملاحة للوصول إلى الشرق الأقصى عن طريقها . ولم يكن للزحف المغولى أثره في البحث عن طرق جديدة للملاحة بحسب ، بل وكان من الأسباب الرئيسية في نشأة النظام المملوكى . فقد كانت مصر الملاذ لهؤلاء المحاربين الذين فروا من وجه الأعصار التتري المدمر . وبدأ الحكم في مصر يستخدمونهم كجنود مرتزقة ، وبالتدريج أصبحوا الدعامة المسلحة لهؤلاء الحكام .

وباختصار . فإن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت مواتية للطبقة الوسطى في أوروبا . بل وتعتم عليها أن تكافح لكي تحطم سلطة الاقطاع تماماً . وتولى هي زمام السلطة لكي تنمو وتتطور ، أما في مصر فلم تكن هذه الظروف مواتية للأسباب الآتية :

أولاً — لم يكن السلطان في حاجة ملحة للتحالف معها ضد أمراء الممالك ، لا قبل الفتح المائى ولا بعده ، نظراً لقدرة على القبض على زمام السلطة المركزية ، ولأن مصر كانت فعلاً وحدة سياسية كما هي وحدة جغرافية .

ثانياً — كانت معظم تجارة أوروبا الأساسية تتم بالأراضي المصرية . فكانت المبادلات التجارية تتم بدون الحاجة الملحة إلى البحث عن أسواق بعيدة ، بمكس الطبقة الوسطى في أوروبا التي كانت في حاجة إلى هذه الأسواق للوصول خاصة إلى موارد اللوادر الحام ، وهى لهذا قد شجعت الملاحة ومولت العديد من الرحلات الكشفية العظيمة .

ثالثاً — كانت أرباح السلطان والماليك الهائلة من الرسوم التي تفرض على التجارة الأوربية للآخرة بالأراضي المصرية تقلل من جشعهم بالنسبة للطبقة الوسطى ، فلا يفرضون عليها ضرائب فادحة كما كان يفعل أمراء الاقطاع في أوروبا عند ما كانوا يفرضون رسوماً جمركية على مرور التجارة عبر مقاطعاتهم .

وأدت هذه الأسباب جميعاً إلى تخلف الطبقة الوسطى في مصر عن مثيلتها في أوروبا ؛ فبينما كانت تلك الطبقة في أوروبا نشطة ، تكسب باستمرار مواقع جديدة من أمراء الاقطاع ، كانت تلك الطبقة في مصر جامدة على ما هي عليه ، ولم تتمكن من أن تلعب دوراً سياسياً واضحاً في تصبئة ضد أمراء الاقطاع ، وبالتالي لم تستطع أن تلعب دوراً إيجابياً ضد السلطة المركزية الاقطاعية .

ولما كانت الطبقة الوسطى في المجتمع الاقطاعي تعتبر الطبقة الأكثر نضجاً من أية طبقة أخرى وتمثل التقدم والتطور ، لهذا فإن خمود نشاطها في مصر ، وتحركها جنباً إلى جنب مع سلطة الاقطاع جعل المجتمع المصري يثبت ولا يتطور ، بينما كانت الطبقة الوسطى تدفع المجتمع في أوروبا إلى الأمام أثناء صراعها ضد الاقطاع ، وذلك لكي ينمو ذلك المجتمع ويزدهر ، ولكي تكتشف الطرق البحرية الجديدة والقارات ومنابع المواد الخام ... إلخ .

ومن هنا يتضح أن كشف طريق رأس الرجاء الصالح لم يكن مجرد كشف جغرافي ، وإنما كان التعبير للآدى عن تفوق وقوة الطبقة الوسطى في أوروبا وضعفها في مصر ، بل وفي كل بلاد الشرق . وقد حاول سلطان مصر ، التمس الحظ ، قنصوة القورى ، بمساعدة البنادقة ، القضاء فعلاً على النفوذ البرتغالي . لكي يبعد التجارة إلى طريق مصر مرة ثانية . فالتحم مع البرتغاليين في حرب بحرية بالقرب من سواحل الهند . ولكنه



هزم ، وغرقت أساطيله في مياه المحيط ، وغرقت معها آماله .  
وفي سنة ١٥١٧ ، أى بعد تسعة عشر عاماً من رحلة فاسكودى چاما  
حول رأس الرجاء الصالح ، وبعد ثمانية سنوات من هزيمة الأسطول  
المصرى أمام سواحل بومباى ، فتح السلطان سليم مصر . ودخلت مصر  
في إطار الإمبراطورية العثمانية ، كولاية من ولاياتها . وقدمت استقلالها .

### الوضع الاجتماعى قبل الفتح العثمانى :

إن نظام الاقطاع ، كآى نظام اجتماعى ، من النظم التى مرت عليها  
البشرية خلال تطورها ، أسلوب معين فى الانتاج ، يترتب عنه ، وبالضرورة ،  
علاقات معينة بين الطبقات المختلفة .

ولهذا . يتعين علينا ، لكى نحدد الوضع الاجتماعى فى مصر ،  
قبل الفتح العثمانى ، أن نحدد الطبقات الاجتماعيه التى كانت موجودة ،  
وعلاقة هذه الطبقات فيما بينها ، وكذا الدور الذى كانت تلعبه كل منها  
فى الانتاج . وإذ كانت الأرض هى الوسيلة الأساسية للانتاج آنذاك ، فقد  
كانت الطبقة التى تملكها هى الطبقة التى تسيطر على قوى المجتمع كله ، وتسخر  
كل طاقاته لمنفعتها الخاصة .

لقد كانت ملكية الأرض فى مصر تخضع لتلك النظرية التى تعتبر الحاكم  
هو المالك الحقيقى لكل أراضى البلاد ، وهو الذى يُقْطِعُهَا لمن يشاء من  
الاتباع ، وهؤلاء بدورهم يقطعونها لأتباعهم . ومن الناحية العامة ، لم تشذ  
مصر عن هذه النظرية . فقد كان السلطان يملك الأرض كلها ويقطعها  
لأتباعه الأمراء الذين يوزعونها على الفلاحين نظير جباية الضرائب التى  
يفرضونها عليهم ليسدوا منها للسلطان جزءاً ويستحذوا هم على الجزء  
الآخر . لم يكن الفلاحون يملكون الأرض إذن ، بل كانوا ينتفعون بها  
نظير الضرائب التى يدفعونها ، وكان لهم أن يستمروا فى هذا الانتفاع ،

ما ظلوا مستمرين في دفع الضرائب . فاذا تخلفوا عن ذلك ، كانت الأرض تُسحب منهم وتُعطى لغيرهم . ولم يكن الأمر يقتصر على الفلاحين وحدهم ، بل كان هذا القانون نفسه يسرى على صاحب الاقطاع ، فاذا لم يسدّد ما فرضه السلطان عليه من ضرائب ، فإن الالتزام كان يُسحب منه ويعطى لغيره .

ولقد كان السلطان وأتباعه من المالك هم الذين ينتفعون بشمّرات الأرض ، وكانوا يمثلون السلطة الحقيقية في البلاد . وكانوا يختلفون عن أمراء الاقطاع في أوربا ، ففي أوربا ، كان أمراء الاقطاع ، في أغلب الأحيان من الوطن نفسه ، إلا أنهم كانوا يمثلون الأرستقراطية المنعزلة عن الشعب . والتي تحكمه بالسيف والدرع ، أما في مصر فقد كان أمراء الاقطاع يكونون الأرستقراطية المسلحة الأجنبية التي لا تعرف في الغالب كلمة واحدة من لغة الشعب ، لقد كانوا يملكوا اشتروا من جورجيا وأرمينيا ، ودربوا منذ صغرهم على حمل السلاح والفروسية ، ثم فرضهم الأمير بعد ذلك على الشعب ليحكموه بالقوة والارهاب .

تلك الطبقة التي كانت تربع فوق قمة المجتمع : سلطان وحوله حاشية من الأمراء والماليك ، يسخرون كل الطاقة الانتاجية لأغراضهم وملذاتهم ، والفلاح المصري الكادح الصبور . يكسح في أرض لا يملكها . ويستعبد وسائل انتاج مرت عليها آلاف السنين وهي لم تتطور ويزرع الخيرات ويجمعها ، ثم يبحث عما جمع فلا يجد إلا الفتات ، أما المحصول نفسه فقد أخذه الملتزم نظير الضرائب المفروضة عليه . وهو إذا تأخر في سداد هذه الضرائب ، فقد كان هناك « المشد » يتولى تعليقه في « الفلكة » تنفيذاً لأمر الملتزم ، ويظل يجلد حتى يوفى من الضرائب أو يهلك دونها .

وبين هاتين الطبقتين . كانت تعيش طبقات أخرى لم تصل لمرحلة السادة ولم تهبط إلى درجة الفلاحين . فقد كانت هناك طبقة التجار التي

تكلّمنا عنها في صدر المقدمة ، وكانت تليها طبقة أخرى ، هي طبقة الحرفيين الوثيقة الصلة بطبقة التجار ، لأن المؤثرات الاجتماعية التي كانت تؤثر على طبقة التجار صعوداً أو هبوطاً كان أثرها يظهر بشكل مباشر على هذه الطبقة التي كانت تعتبر نموذجاً للنظام الحرفي في العصر الاقطاعي ، وكان على رأس كل حرفة شيخ من مشايخها ، وفي الغالب كانت كل طائفة تتجمع حول نفسها في حي من أحياء المدن الكبيرة ، ويتولى شيخ الحرفة تنظيم الصلة بين الحرفيين وبين التجار ، وبينهم وبين الحكام ، في جمع الضرائب المفروضة عليهم . وفي أيام المماليك الجراكسة ، وخاصة قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، كانت هذه الطبقة في رواج نسبي ، نظراً للرواج النسبي الذي كانت عليه التجارة ونظراً لعدم تركيز الحكم عليهم في تحصيل الضرائب ولهذا فقد كان شيخ الحرفة يعتبر كأب روعي لعمال المهنة ، يدافع عنهم ، وعن رُقي الحرفة نفسها ، ويحافظ على مستواها الفني المرتفع . وقد تغير كل هذا بعد الفتح العثماني ، ولم تعد وظيفة الشيخ أكثر من أنه جاني ضرائب للباشا الوالي وموظفيه ، الأمر الذي أقعد مشايخ الحرفة علاقتهم الأبوية بالحرفيين .

وكانت هناك فئة أخرى من الشعب المصري لا يجدر بنا إغفالها ، على الرغم من أنها لم تلعب دوراً معيناً في الإنتاج ، وهي فئة العلماء والموظفين . فقد كان العلماء يعيشون في رغد من العيش . ويقطعهم السلطان أراضٍ معفاة من الضرائب ، وكانوا ينظرون على أوقاف معفاة أيضاً من الضرائب ، وكانوا موضع الاحترام من السلطان ومن ممالكه . وكان العلماء هم الصلة الروحية التي تربط السلطان بالشعب ، بينما كان الموظفون الصلة المالية بينه وبين الشعب ، ينظمون شئون المال ويجمعونه ويوزونه . وإذا كانت الشئون الوظيفية غير منظمة كما نعهدها اليوم ، فإن جيوب الموظفين حينذاك كثيراً ما كانت تتنفخ بجزء من الأموال الملتصرة من دماء الفلاحين .

## نضج العمالي :

بدخول العثمانيين مصر . بدأت بلادنا تنحدر نحو عزلة ممتدة من النشاط والتطور العالمى . فبينما كانت أحشاء أويا تتور بعصر النهضة إيماناً بملاد جديد . كانت مصر تحت حكم العثمانيين تتخلف عن ركب الحضارة ، ويسلبها الفاتح الأجنبي البقية الباقية من حضارتها . وأول ضربة وجهها العثمانيين إلى مصر ، هى اختلاس شيرة الصناع الحريين المصريين وتصديرهم إلى القسطنطينية . ليطوروا الصناعة هناك . ولجدها فى مصر . وهكذا ضعفت الصناعة المصرية . وتخلفت شلخا شيدا . هذه الصناعة التى كانت غزراً للحرفيين المصريين طوال السنوات الطويلة . وخاصة فى العصر الفاطمى . يصف لنا «ناصر خسرو» ، الذى زار مصر فى عهد المستنصر مدينة «تانس» أول مدينة تعترض القبل على مصر من الشرق فيقول : «إنها كانت مدينة صناعية هامة بها ١٥٠ ألف ساكن . وما لا يقل عن خمسة آلاف نول للغزل ، وصناعة معدنية مزدهرة ، وستة وثلاثون حمام . ومائة دكان لبيع الروائح . وعدد المراكب الراسية فى الميناء لا يقل عن مائة مركب ، ودخل المدينة لا يقل عن ألف دينار يوميا . ومدينة القاهرة كان بها عدد لا حصر له من الدكاكين . يملك الخليفة ما لا يقل عن عشرين ألف دكان منها » (١) .

وكذلك ضربت التجارة ضربة قاصمة . وعى كما سبق وأوضحنا . وثيقة الصلة بالحرف كلاهما يؤثر على الآخر تأثيراً إيجابياً . ففضلا عن الهبوط الفنى لانتاج السلع ، فإن الإرهاق النفسى الذى كان يقع على كاهل الفلاح المصرى وهو مشغول هام للانتاج . بسبب تقلص السوق الخارجية .

---

(١) فى أصول المسألة المصرية . امبجى وحيد .

جعل القدرة الشرائية للفلاحين والشعب عامة على درجة منخفضة جداً . . ولم يكتف الأتراك باختطاف الصناع للهرة ، بل فرضوا الضرائب الباهظة على الصناعة ، وأرغموا مشايخ الحرف على تحصيلها . وباختصار فالت الصناعة والتجارة قد ضربتا ضربة عنيفة بعد الغزو العثماني لم تستطعا التخلص من وطأتها إلا بعد سنوات طوال . لقد هبطت الكفاية الانتاجية إلى الحضيض . وهبطت معها الصحة العامة للشعب كله . وازدادت نسبة الوفيات ، حتى أصبح عدد السكان في سنة ١٧٩٨ (١) مليونان ونصف مليون نسمة ، منها ٢٥٠ ألفاً في القاهرة ، وحوالي ثمانية آلاف في الاسكندرية . وإذا قارنا هذا العدد بما كان عليه سكان مصر في أيام الرومان وأوائل الحكم العربي ، وهو يتراوح بين ٦ و ٧ ملايين نسمة ، تبين لنا أية ظروف قاسية كان يعيش شعبنا فيها ، وأية ضربات لحقته حتى أوشك على الفناء . ولما كان الوالي التركي الذي يعين من قبل السلطان لا يهتم في قليل أو كثير ، رفاهية الشعب ، إنما الذي يهتم ويعنيه في الدرجة الأولى ، هو كمية الأكياس التي يجمعها لينفق منها على الحامية التركية ، وعلى ما سوف يرشى به حاشية السلطان في القسطنطينية . لكي يبقوه في مركزه . ثم ما يرسله رسمياً للسلطان نظير الجزية الفروضة على البلاد . هذا علاوة على ما يخلسه هو لنفسه .

وكانت الجمارك المصرية تحصل بشراة ضرائب باهظة على التجارة الواردة من البلاد الأوربية والآسيوية . مما ترتب عنه تقلص هذه التجارة أيضاً ، وبالتالي اشتدت العزلة على مصر أكثر وأكثر وتقصت مواردها . وفي أوائل الفتح العثماني . وعندما كانت الامبراطورية التركية في عنفوانها كان الباشا التركي الذي يعين والياً على مصر من قبل السلطان ذا

نفوذ وقوة ، ولكن لم تلبث الامبراطورية أن دخلت في مشاكل دولية أضعفتها وأضعفت قدرتها للسيطرة على مصر ، فاستعاد المماليك نفوذهم ، حتى أصبحوا الحكام الحقيقيين للبلاد ، يترتب بقاء الباشا الوالى على رضائهم ، ويتولون السلطة عن طريق ملزمين يمينونهم لجمع الضرائب في الأرياف أو في المدن ، ويسددوا للباشا ضريبة الامبراطورية ، ويحتفظون هم بما اعتصروه من الشعب .

ولم يكن للضرائب نظام معين أو حجم معين كالذى نعرفه الآن . بل كانت الضرائب اعتباطا ، يفرضها الوالى كيفما يشاء وأينا يشاء . ويفرضها المماليك وفقا لرغباتهم ، ويفرضها الملزمون بقسوة ، لكن يسدوا فم الباشا وأفواه المماليك ، وليلأوا خزاناتهم بما يبقى . . ولم يكن الأمر يتوقف عند حد الضرائب التى تفرض على الشعب ، بل كان السلب والنهب للتاجر ومحاصيل الفلاحين شيئا طبيعيا يتم دائما وفى أى وقت . . فاذا امتنع الباشا عن دفع مرتبات الجنود التركية — وما أكثر ما كان يتمتع عن الدفع — نزل هؤلاء إلى الشوارع لينهبوا المتاجر والمساكن . أما نهب الأمراء المماليك فكان أمره عجبا . فالمنازعات والحروب بينهم لم تكن تقف عند حد فالاصطدام بين فرسان هذا الأمير أو ذاك كانت مستمرة ودائمة . ونتائج هذه الحروب كانت دائما على رأس الشعب . . فعندما يلتحم فرسان أمير مع فرسان أمير آخر ، يدفعونها إلى التقهقر إلى إحدى مديريات البلاد فأول شيء كانت نفعله القوات ، التقهقرة هو أن تهب البلاد التى تمر بها . وما يكاد الفلاحون يتخلصون من نهب المتقهقرين ، حتى يفاجأون بالقوات المتقدمة فتتولى هى الأخرى نهب ما تبقى من المحاصيل ، إن كان قد تبقى شيء ... وهكذا كان الشعب يعيش تحت مطارق جبارة من السلب والنظم والغير منظم . ولم يكن الشعب بطبيعة الحال يستكين لهذا النهب المزدوج ، فكثيرا ما كانت تحدث هبات شعبية ، وخاصة في المدن ، كلقاهرة ودمهور

ضد الأمراء المالك ، ويقودها العلماء ومشايخ التجار والحرف . ولكنها سرعان ما كانت تنتهى . إما بوعد من الباشا أو من أمراء المالك ، بأن الأمور سوف تسير سيرا حسنا . ولكنها لم تكن تسير أبدا سيرا حسناً . . . وبالرغم من أن الدولة العثمانية كانت آخذة في الانحلال ، فإن الشعب لم يستطع استغلال هذا الضعف لينتفض عليها انتفاضة حقيقية ليصفي سيطرتها ويعلم استقلاله ، وذلك لعدم وجود قيادة شعبية حقيقية منظمة ، تستطيع أن تلعب دورها في حشد الشعب وتنظيمه . وكما سبق وأوضحنا فإن الطبقة الوحيدة التى كان فى مقدورها أن تلعب هذا الدور ، هى الطبقة الوسطى ، ولكن بسبب ضعفها الشديد الذى ازداد ضعفا بعد الفتح العثمانى لم تتمكن من أن تلعب هذا الدور .

وحق فى تلك الأيام التى كانت فيها التجارة مزدهرة ، لم تلعب الطبقة الوسطى دورها التاريخى فى قيادة الشعب بالرغم من أن الكثير منهم كان يشارك فى السلطة وله نفوذ واسع على الحكام . فقد كان القاضى الفاضل مستشار صلاح الدين ، الذى يقول عنه القرزى أن صلاح الدين لم يفعل شئ بدونه ، يتجر تجاراً واسعاً مع الهند والمغرب ، ويمد من أكبر أثرياء عصره . وإلى جانب السلطان قلاوون نجد مجد الدين إسلامى ، كبير تجار ذلك العصر ، والذى كان يعتمد عليه السلطان فى سياسته الشرقية . . . والقرزى يذكر فى خطبه العديد من هذه الأسماء التى لعبت أدواراً هامة فى تاريخ مصر وراء السلاطين العظام . ولكن الأحداث التاريخية لم تمكن لهم من البلورة كقوة قادرة أن تقود المجتمع نحو التخلص من سلطة الاقطاع . كانت المالك القوة المنظمة الوحيدة فى البلاد التى استطاعت أن تستغل الحالة السياسية والاجتماعية ، وتنظم الهجرات المستمرة على الامبراطورية العثمانية لكي تسلم مصر عنها . وفلا نجاح أحد كبار المالك ، وهو على بك الكبير سنة ١٧٦٩ ، فى إعلان استقلال مصر تماماً ، وبدأ فى تأسيس

امبراطورية مصرية جديدة . ولكن كان من المحتم عليها أن تهزم ، بالرغم من أن الظروف الدولية كانت مواتية لاستقلال مصر . فإن تركيا كانت ضعيفة ، وفرنسا كانت تمور بالثورة ، وبريطانيا لم تكن مستعدة لأن تخوض معارك سافرة في مصر .. إن السبب الرئيسي لعدم نجاح على بك الكبير ، هو تغافله عن القوة الشعبية للمصرية ، إذ لم يستغل كراهية الشعب للماليك فيحشد هذه الطاقة الجبارة ، للتخلص من هؤلاء المالك العتاة ، وإنما اعتمد على حزبه من المالك ، وحارب في عديد من الجهات ، أخطرها جبهة المالك نفسها . والمؤامرات المستمرة التي لا تنقطع في داخلها ف ضرب من داخل جهته قبل أن يضرب من العدو العثماني .

### الوضع الدولي قبيل الحملة الفرنسية :

كانت الامبراطورية العثمانية تسيطر على شعوب عديدة ، من البلقان إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط . وتعتمد أساساً في تقويم نفسها على سلب خيرات هذه البلاد . لهذا فلم تتطور صناعياً بل تجمدت هي الأخرى ، وأخذت تواجه الثورات الشعبية في البلاد المحتلة . وكانت هذه الثورات تأخذ أشكالاً مختلفة ، فلما أن تكون في شكل ثورات شعبية تحت قيادة أبطال وطنيين مثل ما حدث في اليونان وباقى دول البلقان . أو كما حدث في مصر عن طريق الصدام المسلح مع فرسان المالك الذين كثيراً ما كانوا لا يكتفون بشل يد الباشا الوالى عن ممارسة أى سلطة ، بل ينزعون إلى فرض سلطتهم الكاملة والاستقلال التام بحكم مصر كما فعل على بك الكبير . وبينما كانت تركيا تعاني من مشاكلها الداخلية والخارجية التي لا حصر لها ، كانت هناك بريطانيا أكثر الدول الأوروبية تطوراً في مضمار الصناعة ، وكانت « الرأسمالية » الانجليزية تسعى لتطوير الصناعة أكثر وأكثر ، ولتسطر سيطرتها على كل أسواق الشرق ، ولتضيق نفوذ الإمبراطورية



الثمانية ... وبينما كانت تعمل لهذا الهدف بهدوء وصبر ، وتمتد انفاقات سرية مع المالك في مصر . وتعلم على بعضهم . كانت هناك ثورة جياشة في قلب المجتمع الفرنسي تقودها الرأسمالية الفرنسية . لتقضى على النفوذ الإقطاعي ، وتستولي هي على السلطة إلى أن أفلحت في سنة ١٧٨٩ في حشد وتعبئة الفلاحين والعمال ، واستولت على السلطة ، وفتح لها الباب على مصراعيه لتتطور . وتصل إلى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبهذا أصبحت المنافس الخطير لأهداف بريطانيا ، لا في الشرق فحسب . بل في أورنا كلها . ولهذا فقد وقعت بريطانيا منذ اليوم الأول للثورة الفرنسية موقفاً عدائياً سافراً .

فبعد استيلاء « الرأسمالية » على السلطة في فرنسا . بدأت تنفذ خططها في الاتجاه نحو الشرق الشرق الزراعي الإقطاعي ، للاستيلاء عليه . وللسيطرة على منابع المواد الخام . وكان لابد لها لكي تصل إلى هذا الهدف أن تصطدم ببريطانيا الدولة الصناعية الكبرى آنئذ . فهي الدولة التي كانت فرنسا تحسب لها الحساب الأول في المعركة . أما تركيا فلم يكن لها أي حساب في الخطط الفرنسية . فهي أضعف من أن تصمد أمام القوى « الرأسمالية » النخمة الجديدة ، وكذلك لم تكن قوى الجماهير الشعبية تمثل خطراً في نظر فرنسا . ففي بلد مثل مصر كانت المتناقضات الداخلية تجعل الأرض سهلة للغزو الفرنسي ، ( أثبتت الحوادث بعد ذلك أن الشعب قد لعب دوراً حاسماً في هزيمة الحملة الفرنسية ) .

ولم تكن آمال الفرنسيين تقف عند حد الاستيلاء على مصر ، إنما كان الاستيلاء عليها هو الخطوة الأولى لضرب بريطانيا ضربة قاصمة بالسيطرة على طريق التجارة مع الهند ، وفتح قناة بين السويس والبحر الأبيض ، وبهذا يفتح الباب لفرنسا للوصول إلى الهند نفسها ، والاستيلاء على درة التاج البريطاني .

في مثل هذه الظروف الدولية كان يعيش الشعب المصري في عزلة شبه كاملة عن هذه الأحداث ، لا يدرى شيئاً عن التطورات التي تعيش فيها شعوب العالم . يحكمه عشرة آلاف مملوك ، لا هم لهم إلا اعتصار دمائه . ولم يكن هؤلاء المالك ، بل ورؤسائهم الكبار بأقل عزلة عن الشعب نفسه ، وليس أدل على هذا منه ، أنه عندما حضر الأسطول البريطاني إلى ميناء الاسكندرية بحشاً عن الأسطول الفرنسي ، سافر حاكم المدينة على عجل إلى القاهرة ، وأخبر مراد بك بما دار بينه وبين الرسول البريطاني ، فهره مراد بك ، وقال له دعهم ينزلون إلى البر ، فسوف نغنيهم تحت سنابك خيولنا . ثم أمره بالعودة فوراً ، وسد بوغاز رشيد بسلسلة غليظة ، حتى لا تستطيع المراكب النصرانية اجتياز باب البوغاز . إن مراد بك لم يكن يدرى أن هناك ثورة حدثت في فرنسا ، وأن هناك صناعة حديثة متطورة أنتجت آلات حرب حديثة ومتطورة ، وأن الجيش الفرنسي مشكل على أحداث الطرق العسكرية ويقوده قائد فذ له انتصارات عسكرية مذهلة .. لم يكن مراد بك يدرى شيئاً عن هذا ، فقد كان يظن أن السألة لا تعدى فرساناً يقاتلون فرساناً . ولما كان المالك خير من ركب جواد واجب بسيف ، وتاريخهم عريق في مثل هذه الحروب .. أليسوا هم الذين أوقفوا الزحف التتري تحت قيادة الظاهر بيبرس البندقدارى ؟ ... لذلك فليس هناك شك أن هزيمة الفرنسيين لن تستغرق منهم وقتاً طويلاً أو مجهوداً عظيماً .. إن مراد بك لم يكن يدرك أن الإقطاع المتجمد يواجه الرأسمالية الصاعدة ١..

### القومية المصرية قبل الاستقلال الفرنسي :

بالرغم من أن آلاف السنين قد مرت على مصر توالى فيها الغزوات الأجنبية واحتلال البلاد وحكمها بواسطة الأجانب . فقد ظلت القومية المصرية

محفوظة بطابعها الذاتي المميز، ولم تستطع أية دولة غازية أن تسلبها ذلك الطابع بل الذي نستطيع أن نؤكد أنه ، أن الطابع المصري كان يتغلب دائماً على عادات وتقاليد الشعب العازي ويطبعه بطابع القومية المصرية ، ويجعله يتأقلم ويتطبع بالطابع المصرية الأصلية . . . . وحتى الدين قد كان يتأقلم ويأخذ طابعاً مصرياً بحتاً . فالمسيحية عندما دخلت مصر وانتشرت فيها الانتشار الكامل ، نظراً للاستعداد الاجتماعي آنذاك لتلقى هذه التعاليم ، فقد لبست القوالب المصرية ، وأصبحت الكنيسة امتداداً للعبد الفرعوني بطوقه وتقاليد ومراسيمه الدينية . . . وعندما دخل العرب مصر حاملين معهم الدين الاسلامي الجديد ، لم يستطيعوا أن يغيروا شيئاً من تقاليد الشعب الأصلية ، وحتى بعد أن اعتنقت الأغلبية الشعبية الدين الاسلامي ، فقد ظلت على طابعها المصري القديم في كافة تقاليدها . .

ولكن رغم كل هذا . ورغم أصالة التقاليد المصرية والتراث التاريخي ، فقد أثرت العقيدة الاقطاعية السائدة ، ومن الارتباط بالخلافة في بغداد ، ثم بعد ذلك بالعسطنطينية ، فاختفت القومية المصرية تحت غلالة دينية رقيقة . . ومع أن القومية لها مقومات عديدة . الدين ليس واحد منها ، إلا أن النظرة الدينية كانت تؤثر على القومية المصرية ، وتجميع العلاقات بينها وبين البلاد الأخرى ، وليس أدل على هذا من أن رجلاً مثقفاً مثل الجبرتي لم يكن قادر على أن يحدد العلاقة بين المماليك والشعب للمصري ، فيسميهم بالمماليك المصرية ، تمييزاً لهم عن ممالك الجيش العثماني .

ولقد ظلت القومية المصرية هكذا مخفية تحت هذه الغلالة الدينية الرقيقة ، وفي ذلك الركود البشع ، حتى كانت الحملة الفرنسية الوافدة من بلاد لا هي عربية ولا تركية ولا تدين بالدين الاسلامي ، فهزت الشعب المصري هزاً عنيفاً . وأيقظته من ثباته ، وجعلته ينفذ عنه الغبار الذي يخفي شخصيته وميزاته . . . . لقد كانت الحملة الفرنسية فاعلاً تاريخياً حاسماً في حياة شعبنا ، جعلته يحدد ذاته تحديداً واضحاً لا لبس فيه ولا إبهام .

## الحملة الفرنسية:

بعد أن استولت الرأسمالية الفرنسية على السلطة خاضت عددا من المعارك الداخلية بين أعداء مختلفين ، لكي ترمي ثورتها على قواعد رأسمالية . خاضها ضد بقايا الاقطاع لمنع أية ردة نحو الحسب الاقطاعي . وضربت الجماهير الشعبية التي خاضت المركة بجانبها ضد الاقطاع حتى لا تتمدى الثورة أهدافها الرأسمالية البحتة . ولقد اعتمدت في تنفيذ أهدافها على قائد شاب يفهم أهدافها تماما . ولعب دورا حاسما في ضرب التحركات الشعبية بسرعة مذهشة لفتت إليه أنظار رجال الثورة ، هذا القائد هو نابليون بونابرت ، الذي كلفته الرأسمالية الفرنسية العتية المتطلعة لكي يؤسس لها امبراطورية في الشرق على أنقاض الامبراطورية العثمانية المنهارة ، وليضرب بريطانيا عدوتها اللدود . ويسيطر على طريق الهند بالاستيلاء على مصر .

ولن أخوض في تفاصيل هذه الحملة التي احتلت مصر من أول يوليو سنة ١٧٨٩ إلى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٠١ . فإن الكتب المدرسية مليئة بتفاصيلها ، والحديث فيها حديث معاد إنما الذي ينبغي في الدرجة الأولى ، النتائج التي ترتبت على قدوم هذه الحملة ، وأثرها على الشعب المصري من حيث تطوره .

لقد كان زول الحملة الفرنسية بأرض مصر ، بمثابة الشرارة التي ألهبت شعبنا وكشفت عن الروح الثورية العارمة التي تسكن فيه .

لم نجد الحملة الفرنسية في مصر طريقا مفروشا بالورود . بل استلذمت من أول يوم نزلت فيه حتى آخر يوم قضته على أرضنا بقوات عديدة مختلفة ومتصارعة . حقا أن كل قوة من هذه القوى كان تضالها لهدف ذاتي إلا أنها كانت تتاضل لسحق الحملة وطردها من أرض مصر

واجهت الحملة في مصر أعداء مختلفين الأهداف والأغراض . واجهت الممالك والأتراك والبريطانيين .. كل هؤلاء في جانب ، والشعب المصري بجميع طبقاته ، في جانب آخر ، الفلاحين والحرفيين والتجار والمتقنين ، وهم العلماء ، رجال الدين .

فالممالك قسم ظهرهم ، فجاء منهم بقيادة إبراهيم بك فر إلى الشام ، وجزء آخر بقيادة مراد بك فر إلى الصعيد ثم تهادن مع الفرنسيين .. أما الأتراك والإنجليز . فكانت الجيوش الفرنسية تضرب بعنف حاسم أية قوة منهم تحاول النزول في الأراضي المصرية . ومع هذا فإن المقاومة الشعبية لم تنقطع يوماً واحداً . وفي خلال ثورة القاهرة الأولى والثانية أبدى الشعب من صنوف البطولة ما جعل نابليون يؤكد في مذكراته أثر هذه المقاومة على هذه الحملة . ولم تكن هذه المقاومة موضوعة في حساب الفرنسيين عند ما قدموا إلى مصر ، بل كانت خطتهم مرسومة على أساس إستالة الجماهير إلى جانبهم ، وضرب الممالك . وتصفية نفوذهم ..

والآن فلنعد إلى بحث النتائج التي ترتبت على احتلال القوات الفرنسية لمصر ، وسوف نرى أنها نتائج بعيدة المدى لا على الأحداث السياسية الداخلية فحسب ، بل في الشرق العربي كله

أولاً — ضربت القوات الفرنسية الفرسان الممالك ضربة قاصمة . وكانت فلولهم الباقية بعد خروج الحملة من مصر أضعف من أن تستطيع أن تلعب دوراً إيجابياً في مجرى الصراع الذي نشب بعد ذلك لتولى السلطة . فندما وقفوا منفردين في المعركة أوفدوا رسولاً إلى نابليون القنصل الأول في فرنسا يحمل رسالة هذا نصها :

« لقد هدمتم سلطتنا التي كانت ثابتة في مصر من سنوات عديدة . والآن يحق لنا أن نلجأ إلى عطفكم لتعيدوا لنا تلك السلطة . لقد وقع الانقسام في صفوفنا بعد وفاة مراد بك — وصرنا من ذلك إلى أحوال

تعة ، هى التى اضطرتنا أن نلجأ إلى الحماية الانجليزية . وأن الأتراك قد أعلنوا علينا حرباً ظالمة . ولا غرو ، فإن الغدر من أخص صفاتهم . وإن لدينا من القوة ما يمكننا من مقاومتهم ، ولكننا فى حاجة إلى عضد يأتمننا من الخارج .. فإليك نلجأ ، ومنك نطلب النجدة ، وفيك وضعنا ثقتنا . فساعدنا بواسطتك لدى الباب العالى ، ونحن - إلى استعداد لقبول الشروط التى تفرضونها علينا ، وعرفاناً بجميلكم ، فأنا نتمهد بأن نخس تجارة الأمة الفرنسية بأعظم الخسائر (١) » .

ومن هذا الخطاب يتضح أن الحملة قد ضربت الممالك ضربة قاصمة ، وأنهت فعلاً النظام المملوكى ، وصفته بالقوة المسلحة الأجنبية ، وإن بقايا الممالك التى ظلت بعد الحملة تصارع فى سبيل السلطة لم يكن لديها القدرة الكافية لتنفيذ هذا . ولقد كان لهذه النصفية التى تمت من خارج البلاد وليست من داخلها أثرها فى التطور الاقتصادى واجتماعى فى مصر ، كما سنبين فيما بعد .

ثانياً — كانت كل القوى المتصارعة ، التى لها مصلحة فى طرد الحملة الفرنسية من البلاد ، تسعى إلى استمالة الشعب إلى جانبها ، وخاصة فى المرحلة الأولى للحملة ، عند ما كانت مسيطرة عسكرياً تماماً على الحدود .. وتبع عن هذا أن الشعب قد وجد مؤقتاً حلفاء ، كما وجد قيادة فى التجار والعلماء ومشايخ الحرف ، توجهه ضد القوات الغازية ، فحمل السلاح بشكل واسع لأول مرة منذ أجيال طويلة ، فشر بذاته وقوته . وتحدثت قوميته ، ونبع من صفوفه أبطال وقادة مثل البشتيل والحضرى . ولا نتكلم عن السيد عمر مكرم ، فقد كان حامل العلم الجماهيرى الخفاق ، والنظم واللمهم الثورى ، والقائد الصلب الذى لم يلن مطلقاً . لا أمام

---

(١) تاريخ الحركة القومية بقلم عبد الرحمن الرافعى ، الجزء الثانى ص ٢٦٥

الفرنسيين أو الأتراك أو المالك ، أو محمد علي بعد أن تولى السلطة .  
ثالثاً — لكي تستعمل الحملة الجماهير الشعبية إلى جانبها ، ولكي تحكم  
البلاد بأقل ما يمكن من اللتاعب ، أنشأت دواوين في القاهرة وفي عواصم  
الأقاليم من العلماء والتجار والأعيان ، وبهذا وضعت نواة الفكر  
الديمقراطي بمصر .

رابعاً — عند ما تحتل الرأسمالية بلاداً من البلاد ، فإنها تعمل على  
استغلالها استغلالاً رأسمالياً ، وتعتصر كل ما يمكن اعتصاره من إمكانيات  
البلاد المحتلة ، وفقاً لآخر ما وصل إليه التطور الإلتاجي . . ولهذا فقد  
جلبت الحملة معها العديد من العلماء ، لدراسة مصر من كافة النواحي  
الجغرافية والتاريخية والزراعية والثروة المعدنية ، لكي تنظم على ضوء هذه  
الدراسة استغلال البلاد استغلالاً كاملاً ... وقد كان لهذه الدراسات أثرها  
بمد جلاء الحملة وتولى محمد علي السلطة ، فقد استفاد من هذه الأبحاث في  
العديد من مشروعاته التي نفذها له عبد من أتابع سان سيمون (١) الذين  
حضروا إلى مصر وأحاطوا بالباشا .

خامساً — نهت الحملة الفرنسية الاستعمار البريطاني لبطء خطته  
الاستعمارية للشرق ، وفتحت عينه عن خطورة تآنيه عن العمل السريع  
خشية أن تسيطر فرنسا على المنطقة وتهدد الهند . فضلاً في سنة ١٨٢٠  
احتلت القوات البريطانية ما أسموه بالحميات البريطانية في عمان ، ثم انتقلت  
واحتلت جزر البحرين بالخليج الفارسي ، ثم عدن ومسقط والكويت  
وقطر . . وبدأت تركز خططها ، وتتحين الفرص للاستيلاء على مصر نفسها  
إلى أن تم لها ذلك سنة ١٨٨٢ .

سادساً — أصدرت الحملة في ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ القانون الخاص

بتحديد الانتفاع بالأرض وحق التمتع بتوريثها في حدود الانتفاع .  
ومع أن هذا القانون لم ينفذ جدياً إلا أنه كان بداية وعى جديد بتحديد  
للملكية الفردية للأرض .

هذه هي النقاط الأساسية التي نتجت عن وجود الحملة الفرنسية في مصر ،  
وقد ظهر أثرها الواضح في مجرى الحوادث التي برزت صريحة خروج  
القوات الفرنسية من مصر ، والتي انتهت بوصول محمد علي إلى حكم البلاد .

### تصفية النظام المملوكي :

ضربت الحملة الفرنسية النظام المملوكي ضربة قاصمة ، وهيات الظروف  
للالتماع لتصفيته نهائياً . وقد كان من المحتم أن يقضى على النظام المملوكي  
بقوى التطور الداخلي ، فكما حدث في فرنسا مثلاً ، بالقضاء على أمراء  
الاقطاع ، حيث كانت الرأسمالية الناشئة هناك تمسح الفلاحين والحرفيين  
ضد أمراء الاقطاع ، وتسكب على مر السنين مواقع جديدة منهم ، وتشغل  
هي ومن وراءها الجماهير ، الفراغ السياسي ، حتى ضربتهم في الثورة ضربة  
حاسمة ، وقبضت على السلطة ، وأقامت مجتمعاً بوجوازيماً .

أما في مصر فإن النظام المملوكي قد ضرب أساساً بواسطة القوى المسلحة  
الأجنبية ، وليس نتاج التطور الطبيعي من داخل البلاد . ولهذا فإن  
تصفية هذا النظام لم ينتج عنه مجتمعاً رأسمالياً ، كما حدث في فرنسا أو في  
البلاد التي قضى فيها على الاقطاع نتيجة للثورة الاجتماعية .

لقد خرجت الحملة الفرنسية من البلاد والوضع الداخلي فريد في بابه .  
فالطريق معبد لسلطة مركزية ، ولسكن لا توجد الطبقة القادرة على شغل  
هذه السلطة . ان المعارك العديدة التي خاضتها الجماهير ضد الحملة الفرنسية  
قد مرستها على القتال وأبرزت مصالحها كشيء مستقل ومنفصل عن مصالح



الامبراطورية العثمانية . كما أن الحوادث الجسام التي مرت خلال وجود الحملة بينت خيانة المماليك وضعفهم ، وكشفت أيضاً عن ضعف الامبراطورية العثمانية بقدر ما كشفت عن الروح الثورية العارمة الكامنة في الشعب . فبعد خروج الحملة برزت فوراً مشاكل الصراع على السلطة بين كل القوى المتصارعة فالعثمانيين يريدون استغلال فرصة ضرب المماليك لكي يجهزوا على بقيتهم ويحكموا البلاد حكماً كاملاً ... والانجليز كانت جيوشهم تعسكر داخل البلاد ولا يريدون الخروج .. والمماليك يحاولون في استمالة استرداد سلطتهم الزائلة ، وقد تبقى منهم حوالي خمسة آلاف مملوك يعاونهم بعض الجنود الفرنسيين للمغامرين ، ويتنقلون من معسكر الانجليز إلى الفرنسيين ثم إلى الانجليز . عدم ما يفتقدون الأمل في فرنسا .. وبين كل هؤلاء المتصارعين يقف الشعب المصري يحاول التخلص من كل هؤلاء الأعداء . لقد برزت له قيادة خلال الحملة الفرنسية من العلماء والتجار ومشايخ الحرف . فهل تستطيع هذه القيادة أن تخلصه وتنفذه وتقوده إلى بر الأمان ؟ ... لقد أثبتت الحوادث بعد ذلك عدم قدرة هذه القيادة على استغلال الظروف اللواتية واستخلاص استقلال البلاد .

وإذا كانت هذه القيادة لم تستطع استغلال الظروف كاملة ، فقد استغلها جيداً ، وحتى النهاية . محمد علي باشا ، وهو داهية في السياسة كما كان داهية في القتال ، لقد اشترك في الصراع الناشب من أوله ، ودرس كل إمكانيات القوى المتصارعة ، ولم يحمل أية قوة من هذه القوى .. لقد فهم أكثر من غيره قوة القيادة الشعبية . فوضعها في حسابه وفي مكانها المحدد ، فلم يبالغ فيها ويعتمد عليها من أول يوم فيفقد المعركة . وكذلك لم يهملها كما أهملها المسكرات المتصارعة الأخرى .. لقد ادخر محمد علي القوى الجماهيرية للموقف الحاسم . فكسب المعركة وخسرها كل أعدائه .

## صراع في سبيل السلطة :

لم يستطع الانجليز البقاء في مصر رغم محاولتهم ذلك ، فالقوى الدولية المعارضة لبقائهم كانت مصممة على هذا ، ففي صلح ( ايمان ) الذي عقد في ٢٧ / ٣ / ١٨٠٢ بين فرنسا وانجلترا وهولندا واسبانيا اشترط فيه جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وقد حاولت بريطانيا استمالة تركيا إلى جانبها فلم تفعل ، فجئت عن مصر في ١٦ / ٣ / ١٨٠٣ ، وعملت على مساعدة المماليك لكي يكونوا محالها في مصر ، فلم تفعل في هذا أيضاً .. وهكذا استبعدت بريطانيا مؤقتاً من المعركة . ونشب الصراع المسلح بين العثمانيين والمماليك إلى أن بدت كفة المماليك هي الراجحة ، فانضم محمد علي إلى جانبهم ونودي به شريكاً لأبراهيم بك في الحكم .. ولكنه كان من اليقظة والوعى بحيث لم يغمس في الحكم لترك المماليك وحدهم يتحملون كل النتائج للترتبة عن مشاكل الحكم ، سواء في الصدام مع بقية القوات العثمانية ، أو مع الشعب أو ضد بعضهم البعض وظل يرقب الحوادث حتى عاد الألفي بك من انجلترا يحمل وعداً من الانجليز بسيطرة للمماليك على السلطة ، الأمر الذي أشعل الحقد في قلب حزب البرديسي وجعله خصماً عنيفاً للألفي .

لقد بدأت الأمور تتضح والصراع يتبلور ، فالقوات العثمانية هزمت تقريباً ، وإن كان الوالي التركي لم يزل رابضاً في القلعة . والمماليك قد أكلوا بعضهم بما فيه الكفاية ، والشعب ثائر على الضرائب الباهظة التي يفرضها البرديسي على التجار والملاك العقاريين . ومحمد علي له صلات طيبة بالمشايخ والتجار وقادة الشعب ، ولقد دخل المعركة من أول يوم وهدفه الوصول إلى السلطة ، وكان يحدد دائماً العسكرية الأقوى وينحاز إليه إلى أن يضمف فينحاز لغيره وهكذا .. والآن وقد تبلورت الأمور ، عليه أن يتخلص نهائياً من المماليك ، ويصبح الطريق مفتوحاً أمامه للسلطة مباشرة وهو

يملك قوتين تمكنانه من هذا .. القوة الأولى وهي الارتباط بالشعب، فيكسب عن طريقها شرعية وجوده في السلطة . والقوة الثانية الجيش الذي يحسم به الموقف ويضرب للمالك الضربة المعينة . فانهاز قوراً إلى جانب الشعب في ثورته على المالك ، وأمر جنوده فهاجموا المالك حتى فر البرديسي وإبراهيم ، وأبطل محمد على الضريبة التي كان البرديسي فرضها على التجار وأصحاب المقارات . وبهذا أصبح يمثل في نظر الشعب أمانيه في التخلص النهائي من حكم المالك . ثم انهاز مرة أخرى إلى جانب الشعب في ثورته الثانية ( الرابعة منذ الحملة الفرنسية ) على والى التركى . هذه الثورة المجيدة التي انتهت بأن نودى به والياً على مصر بمعرفة مشايخ المسلمين وكبير الأقباط آنئذ المعلم جرجس الجوهري ، والتجار والأعيان .

### ثورة مايو على والى التركى :

تعتبر هذه الثورة من وجهة النظر العلمية من أهم الثورات في تاريخ مصر الحديث ، فهي أعمق من ثورة القاهرة الأولى على الحملة الفرنسية . لقد استمرت من أول مايو حتى ٩ يوليو سنة ١٨٠٧ ، حيث ورد فرمان التركى من الآستانة مؤيداً تعيين محمد على في ولاية مصر ( حيث رضى بذلك العلماء والرعية ) . . لقد خاضها الشعب مباشرة ضد الأمبراطورية العثمانية ، وخاضها بجميع عناصره مسلمون وأقباط ، وبهذا تكون قوميته قد توضحت تماماً ، ولم تعد مندغمة ومختلطة بأية قومية أخرى دينية أو عنصرية . . وقد نشبت الثورة على دعامتين أساسيتين : الدعامة الأولى هي الدافع الاقتصادى ، فقد كانت الضرائب الباهظة التي فرضها والى التركى على التجار وأصحاب المقارات تثقل كاهلهم ، فضلاً عن الاستغلال الروع للفلاحين ، وهم السواد الأعظم من الشعب . . أما الدعامة الثانية فكانت التخلص من الحكم الأجنبي التركى ، وهذا وعى أنفضجه وأنماه الصراع

الداعي الذي استمر أكثر من ثلاث سنوات ضد القوات الفرنسية التي كانت تحمل معها وعى الثورة الفرنسية الذي بثته رغم أنها في البلاد ، مع أنها جاءت لتحتلها وتمتص خيراتها .

ولقد حققت الثورة أغراضها بأن عزلت الوالى التركى وثبتت محمد على والياً على مصر . . . ولكن ما هو السبب الذى جعل قادة الثورة يدفعون برجل تركى إلى السلطة ، ولا يستخلصونها لأنفسهم ولخدمة طبقتهم ، وقد كان هناك من الرعماء البرزين أمثال عمر مكرم الذى لو طلب من الشعب السند والتأييد لما تأخر عن إعطائه له . . . إن الجواب على هذا السؤال يحدد ويوضح مغزى ضرب النظام للوكى بواسطة القوى المسلحة الأجنبية ، لا بواسطة التطور الطبيعى لقوى الشعب النامية . . . إن سبب وصول محمد على إلى السلطة هو ضعف القيادة الثورية ، وعدم توفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية اللائمة ، لى تصل هى إلى السلطة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

### قيادة العلماء والتجار والهرفيين :

لم يستطع عمر مكرم أن يصل إلى السلطة ، بالرغم من صلابته وقدرته العجيبة على تهيج الجماهير وحشدها ، وهذا يؤكد ضعف القيادة وبالرغم من قيامه بالمجهود الثورى فى حشد وتمبئة الشعب ، إلا أنه لم يجد الطبقة التى يستند إليها لى يجمع نتائج هذا المحصول الثورى الذى قطفه محمد على ثم تنكر له بعد ذلك . . . ولا شك أن ضعف الطبقة الوسطى فى مجتمع إقطاعى دفعته الأحداث الوافدة من الخارج لى يلهب ويصير مسرحاً لصراع دولى عنيف من الحتم أن تنتهى السلطة إلى القبضة الأجنبية التى فى إمكانها استغلال هذا الصراع . . . إن الثورات التى نشبت واشترك فيها الشعب المصرى قد دفعت المجتمع حتماً إلى الأمام ، ولكنها لم تمكن لها من

الوصول إلى السلطة بسبب انعدام قوى منتجة جديدة تسعى لإقامة علاقات إنتاجية جديدة ، ولانعدام حزبها السياسى الذى يلعب دور الطليعة فى مجرى الأحداث السياسية ، ولو لاحظنا سير الحوادث لوجدنا أن معظم الممارك كانت تنشب داخل المدن الرئيسية ، وفى مدينة القاهرة بالذات ، وخاصة الثورتين الأخيرتين على الممالك والوالى التركى . . أما الفلاحين فقد كانت فى الواقع بعيدة عن الاشتراك الجدى فى هذه الممارك . ولم تكن هناك الفئة التى تملك وسائل إنتاج راقية ، وبالتالي لها مشكلة إنتاج تريد أن تحلها بتحرير الفلاحين وتخليهم الأراضى ، فمن هنا لم يكن تنظيم الفلاحين فى حرب ثورية ضد أمراء الممالك فيما سلف أو ضد الأتراك بعد ذلك ، يخطر ببالها . . ولكن الحركة الناشئة لا يمكن أن تحل فى مدينة القاهرة أو دمنهور أو الاسكندرية فحسب ، فبدون تحرك ملايين الفلاحين لا يمكن القضاء على هذه القوات المسلحة للتعددية . . إن وعى القادة كان محصوراً داخل المدن ، ولم يخرج إلى الريف قط ، ومن هنا كان من المحتم عليهم أن يعتمدوا على قوة تناصرهم ضد أعدائهم . وكما استغل محمد على قوته المسلحة فى محالفاته العديدة السابقة ، استغلها أيضاً فى هذه المحالفة التى نقضها فور توليه السلطة وحكم البلاد وفقاً لخططه هو . لا وفقاً للخطة التى اتفق عليها مع العلماء والتجار .

إن الوعى كان بدأ يتفتح ، ولكنه فج وغير قادر على تحديد معالم الطريق ، وكانت الأحداث أسرع وأضخم من النضج الاقتصادى والاجتماعى لذلك تركت السلطة لمقامى تركى ربط مصيره بمصير الأحداث المصرية ، ولم يكن له سبيل للوصول إليها إلا بالارتكاز على قاعدة شعبية ، فاستغل كل التناقضات الموجودة والمتصارعة ، ووثب بها إلى حكم البلاد . إن وصول محمد على إلى الحكم يبين رغبة الشعب فى الاستقلال والتطور ، ولكن تنقصه القيادة السياسية التى تمكنه من تنفيذ هذه الرغبة .

يميل عديد من الكتاب لاعتبار محمد على ممثلاً للرأسمالية المصرية الناشئة . ومنشأ هذا التفكير الخاطيء اعتبارهم أنه هو الذى حطم سلطة المالك . . ولما كانت سلطة المالك سلطة إقطاعية ، فبالنظر الى ما لا بد أن الذى يحطمها يكون ممثلاً للرأسمالية الناشئة . وهذا التفسير خاطيء ، فمحمد على لم يحطم سلطة المالك ، بل أجهز على قلوبهم ، والقوات الفرنسية هى التى ضربتهم الضربة القاسمة . ولعل أيضاً منشأ هذا التفكير الخاطيء فى أذهان هؤلاء المفكرين أن محمد على كان قبل اشتراكه فى الجندية ينتمى إلى أسرة متوسطة ، وله صلات مرموقة مع تجار الدخان فى تركيا وأوروبا ، وخاصة فرنسا .

إن محمد على عندما خاض حروبه العديدة ، واعتمد على التجار والتتقين والحرفيين ، لم يكن فى ذهنه مطلقاً نمو وازدهار هذه الطبقة ، إنما الذى كان فى ذهنه هو الوصول إلى السلطة فحسب ، ولعل هذه الطبقة فى مصر هى أولى الطبقات التى أضربها محمد على بعد وصوله إلى السلطة ، كما سنبين ذلك فيما بعد .

### مرحلة جديدة من مراحل الإقطاع :

بوصول محمد على إلى السلطة ، انتهى النظام المائوكى فعلاً ، وانتهت بهذا مرحلة من مراحل الإقطاع فى مصر ، دامت حوالى ٥٥٥ سنة ، منذ أن وصلت الممالك البحرية إلى الحكم سنة ١٢٥٠ إلى أن تولى محمد على السلطة سنة ١٨٠٥ ، ولما كان تحطيم النظام المائوكى تم أساساً ، كما أوضحنا ، على يدى القوة المسلحة الأجنبية ، وليس نتيجة للتطور الداخلى فى مصر ، لهذا فإن النظام الإقطاعى نفسه لم يقض عليه بل تغير شكله وتمركزت السلطة الإقطاعية فى يد محمد على ، وكون دولة مركزية إقطاعية وظل أسلوب الإنتاج الإقطاعى كما هو ، وظلت العلاقات الإنتاجية بين القوى الاجتماعية المختلفة

إقطاعية كما هي أيضاً .

إن مظاهر التطور التي برزت في فترة حكم محمد علي ، كانت مظاهر ضخمة ، إن دلت على شيء ، فهي تدل على الطاقة الهائلة الكامنة في الشعب المصري وإمكاناته للتطور . ولكنها لم تكن تقف على أسس طبقية واضحة ، بل كانت تقف على أسس واهية ، متى زالت انهارت معها كل هذه المظاهر . لقد أنشأ محمد علي العديد من المصانع ، ولكنها لم تكن نتاج التطور الطبيعي للطبقة للتوسعة التجارية ، فهي لم تحطم بالتدريج الإنتاج الحرفي ، لتحل محله المصنع الكبير الذي يضم مئات العمال معتمدة على رؤوس أموالها المتركمة لديها .. لم يحدث هذا ، ولم يكن لديها أية إمكانية لحذوئه .. وحتى الحملة الفرنسية لم تنشئ في مصر مصانع أو تشارك برؤوس أموال مع الوطنيين ، فتفتت الاقتصاد الإقطاعي . لم يحدث شيء من هذا ، والمصانع التي أقامها محمد علي ، أقامها مباشرة تحت ملكية الدولة ، وتحت سلطة إقطاعية . ولذلك كان من الطبيعي جداً أن تنهار هذه الصناعة بمجرد أن انهارت الأسباب التي أنشئت من أجلها ، وهي الاستراتيجية العامة لمحمد علي التي فرضتها عليه ظروف توليه السلطة ، سواء في الداخل أو في الخارج . لقد وصل محمد علي إلى السلطة وأمامه مشا كل عديده لكي يثبت سلطته ويؤكددها ، وأول هذه للشا كل هي تركيا ، فقد كانت تعمل بكل الطرق لإعادة سيطرتها الكاملة مرة ثانية على مصر .. وهناك انجلترا التي كانت في إبان ثورتها الصناعية ، وتبحث وبسرعة عن السيطرة على منابع المواد الخام .. وثالثاً القيادة الشعبية التي أمت به إلى السلطة ويريد التخلص منها ، حتى لا تظل ترهقه بمطالبها .

وتحت هذه الظروف وضع محمد علي استراتيجية ، وهي تأسيس جيش ضخم يمكنه من المحافظة على السلطة التي في يده . ونظم كل طاقة البلاد لخدمة هذه الاستراتيجية ، وفعلاً تأسس لأول مرة في مصر ، من أجيال

عديده ، جيش وبحرية من الفلاحين المصريين ، بلغ عدده في سنة ١٨٣٧  
٢١٧,٥٨٣ جندياً ، ٦٣٣,٠ ضابطاً . والبحرية ١٤,٨٤٠ جندياً ، ٢٠٣ ضابطاً .  
وبلغت السفن ٦٨ سفينة بها ٩٥٠ مدفع و ٤ طرادات ، ١٤٤ ناقلة (١) .  
وإليك النتائج التي ترتبت عن هذه الاستراتيجية :

أولاً — أوجد محمد علي ما يسمى بحالة الاستقرار . فالحكومة  
المركزية قابضة تماماً على زمام السلطة . ورأس المال الأجنبي لا يطمئن على  
استغلال رؤوس أمواله إلا في مثل هذه الظروف ، وقد بدأت الشركات  
الانجليزية تفاوض محمد علي في استغلال رؤوس أموالها في مصر . . . وأهم  
ما كانت تنشده بريطانيا آنئذ ، وتضعه في المرتبة الأولى ، هو تأمين  
وتسهيل طرق التجارة والمواصلات مع الشرق الأقصى ، وخاصة الهند ،  
فوقع الباشا العديد من العقود مع الشركات البريطانية ، فكنها من  
السيطرة على طرق المواصلات بين الاسكندرية والقاهرة . وبينها وبين  
السويس ، وبين قنا والقصر . وقد أبرمت هذه الاتفاقات بعد المعاهدة  
الانجليزية التركية سنة ١٨٣٨ التي تقضى بالآيزيد مجموع الضرائب على  
البضاعة الانجليزية الداخلة إلى أجزاء الامبراطورية العثمانية عن ١٢ ٪  
من قيمتها ، كما منحت التجار الانجليز حق البيع والشراء في أى جزء من  
أجزاء الدولة .

وقد مهدت بريطانيا لعقد هذه الاتفاقات بنفس أساليبها اللتوية الحديثة ،  
حيث تؤكد دائماً بأن مشروعاتها بعيدة كل البعد عن السياسة وهى تجارية  
بحتة ، وهذا ما أكدته «أندرسون» مندوب شركة (P. & O.) ، ونتيجة  
لهذه الاتفاقات أصلح الباشا الطرق البرية والنهرية ، وكان من قبل قد  
جفر ترعة الحمودية ، ليصل النيل بالاسكندرية .

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لميطة ، ص ٩٥



ثانياً — في سبيل تنفيذ استراتيجيته ، ولكي يدبر المال اللازم لها اعتبر محمد علي نفسه للمالك لكافة الأراضي الزراعية ، ومسح الأرض وحدد زمامات القرى ، وأعاد توزيع الأرض على الأسر المنتفعة بها من ٣ إلى ٥ أفدنة ، واعتصر الفلاحين اعتصاراً لم يشاهدونه في أظلم أيام الحكم المملوكي ، وكان عقاب التأخير في توريد المحاصيل لشون الحكومة يصل أحياناً إلى الإعدام (١) . وكان الجلد ٥٠ كرباجاً هو العقوبة البسيطة الشائعة ، مما اضطر العديد من الفلاحين إلى ترك قراهم ، والفرار من وجه موظفي الباشا تاركين ديارهم وعائلاتهم . وفي كثير من الأحيان لم يكن الفرار في داخل القطر يؤمنهم ، فكانوا يفرون إلى الأقطار البعيدة مثل الشام أو السودان .

وكانت الظروف مهيئة لكي يعيش الفلاحين عيشة طيبة ، فالأرض غنية وتعطى محاصيل جيدة ونسبة توزيع الأرض على عدد السكان ملائمة ومعادلة كما يتبين من الجدول الآتي : (٢)

السنة	عدد السكان	مساحة الأرض	ما يخص الفرد من الأفدنة
١٨٢٠	٢٠٥٣٢٠٠٠	٢٠٣١٩٠٥	شخص واحد لكل فدان تقريباً
١٨٤٠	٢٠٩٠٦٠٠٠	٢٠٨٥٦٦٢٢	» » » » »

وبما نقر الفلاحين أكثر وأكثر ، احتكار الباشا للتجارة ، فكان يستولى على المحاصيل ويتصرف فيها وفقاً لحظته في الإستيراد من الخارج ، ولم يكن يعطى الفلاحين نقوداً ، بل صكوكاً بما وردوه من المحصول بعد خصم ثمن اللواشى والبذور والسماد التي أخذها الفلاح طوال السنة . والقرارات التي تفرض على القرية نظير تأخير أحد المزارعين في تسديد

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف هليطة ، ص ١١٧

(٢) » » » » » ص ١١٨

المحاصيل اللينة عليه . وثمان السلع التي تفرضها الحكومة من منتجات مصانعها ، والضرائب الحكومية ، واحتياطي تسديد العام القادم خشية ألا يستطيع الفلاح تسديد القروض عليه . . . وما يتبقى للفلاح بعد ذلك إن تبقى له شيء . يأخذ به صكا يشتري به احتياجاته من شئون الحكومة نفسها بثمان أغلا بما باع به . .

وكانت الحكومة تشتري أردب القمح من الفلاح بمبلغ ٢٧ قرشاً (١) وتبيعه له بمبلغ ٥٦ قرشاً ، أى بأكثر من الضعف ، والذرة ، وهى الغذاء الرئيسى للفلاح ، تشتري الحكومة الأردب بمبلغ ٢٦ قرشاً وتبيعه بسبعة وعشرون قرشاً ، وهكذا فى باقى المحاصيل ، الأمر الذى جعل الريف وكأنه جحيم ، وأصبح الفلاحون يترحمون على عصر المماليك بما كان فيه من مظالم وجرائم . من هذا يتبين أن مشكلة الفلاحين لم تحل ، بل تفاقمت أكثر وأكثر . وقد بدأت فى عصر محمد على نواة الأرستقراطية الإقطاعية التى لم تكن معروفة فى مصر قبل ذلك ، فقد وزع الباشا عديد من الأراضى ( الأبديات والشفالك ) على أسفاره وبعض قادة جيوشه ورجال الإدارة . ثالثاً — لىك يتحكم الباشا فى استيراد احتياجات خطته الاستراتيجية ، احتكر التجارة الصادرة وجزء كبير من التجارة الواردة ، وبهذا أخرج تطور التجارة واتجاهها إلى مضار الصناعة ، مما أثر تأثيراً سيئاً على مجرى التطور فى مصر وهى السبيل للتدخل الأجنبى الاستثمارى فيما بعد . . . وقد تم هذا فى مصر فى الوقت الذى ثبت فيه غمخ على الإقطاع وأوجد نواة الأرستقراطية الإقطاعية ، أى أنه هيا الظروف للامتهن للاقطاعيين وأسوأ الظروف للتطور الطبيعى نحو الصناعة . حدث هذا فى مصر ، وفى ظروف دولية كانت فيها (الراسمالية) تنمو

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادى تأليف لهيلة ، ص ١١٨

سريعاً في أوروبا ، ووصلت إلى الحكم في عديد من الدول ، وسخرت طاقات المجتمع لمنفعتها الخاصة ، وتبحث عن أسواق جديدة وتركز تيران مدفعيتها على الشرق .

رابعاً — أسس المصانع الكبيرة المملوكة للدولة مباشرة مثل مصانع غزل ونسج القطن ، وقد بلغت دوايب القزل ١٤٣٤ دولا ، والنسج ١٤٧٠ دولا ، ومصانع الأسلحة والذخيرة والسكر والصباغة وسبك المعادن والزجاج والصابون ودينج الجلود والشموع .

ونتيجة عن تأسيس هذه المصانع ضرب النظام الحرفي ضربة قاصمة ، وحول الحرفيين إلى عمال أجراء بهذه المصانع .

خامساً — أوجد نواة ( الائتلاف بينا المصرية — المتقنين المصريين ) ، بتأسيس مدارس الطب والمهندسخانة والألسن والقابلات . وبالمعوث المدينة التي أرسلها إلى أوروبا وخاصة فرنسا .

هذه هي أهم النتائج المترتبة على حكم محمد علي ، ومنها يتضح أنه بالرغم من إيجاد وسائل إنتاج راقية . فإنها لم تفتت الإقطاع .. فضلا مات الباشا سنة ١٨٤٩ وقد انهارت هذه الصناعة تقريباً وأجهز خلفه عباس باشا على البقية الباقية وأصبح المجتمع إقطاعياً واضحاً .

لقد زاد الإنتاج في فترة حكم محمد علي زيادة كبيرة ، سواء في الزراعة أو في الصناعة ، ولكن الفائدة لم تمتد على أية طبقة من طبقات الشعب . لا على الفلاحين ولا التجار أو الحرفيين أو على طبقة العمال الجديدة التي انهارت هي الأخرى بانهار الصناعة . ومن ذلك يتبين أن المسألة ليست مسألة زيادة الإنتاج في ذاته ، بل المسألة هي مسألة توزيع هذا الإنتاج وإلى أي مدى تستفيد منه الطبقات الشعبية . لقد كان هدف محمد علي من زيادة الإنتاج تأسيس جيش فحسب ، ولا شيء غير هذا .

وفي أواخر حكم محمد علي بدأ النفوذ البريطاني يتغلغل ، وخاصة بمد

اتفاقية سنة ١٨٣٨ ، وأصبحت بريطانيا تحتل المركز الأول في العلاقات التجارية ، ويتبين هذا من الإحصائية التالية (١) :

الدولة	سنة ١٨٣٩ (النسبة بالآلف)		سنة ١٨٤٠ (النسبة بالآلف)	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
إنجلترا ومالطة	٣٣٢	٣١٥	٢٨٣	٢٧٢
النمسا	١٤٩	٢٠٢	١٩٨	٢١٨
توسكانيا	١٣٩	١٨٠	١٤١	١٥١
فرنسا	١٣٨	١٦٠	١٤١	١٥١

وكالعادة فإن معظم هذه الصادرات منتجات زراعية ، أما الواردات فمعظمها منتجات صناعية . وقد ظلت هذه السياسة تستطرد والنفوذ الأجنبي يتزايد حتى انتهى سنة ١٨٨٢ بالاستعمار البريطاني ، وأصبحت مصر مزرعة قطن لمصانع يوركشير ولانكشير .

وباختصار فإن محمد علي قد مات والمجتمع المصري مجتمعا إقطاعيا شبه مستعمر ، فالعلاقات الإنتاجية علاقات إقطاعية وبزوال فترة المصانع العابرة عاد الاقتصاد الطبيعي مرة ثانية يسود البلاد ، وأصبح الإنتاج يهدف إلى سد الاحتياجات الضرورية للشعب فحسب .

ولم تكن مصر محتلة بجيوش أجنبية ، ولكنها كانت تابعة من الناحية الرسمية لسلطة الباب العالي ، وتدفع له الجزية سنويا ، كما أن الدول الأوربية تتفق فيما بينها على السياسة التي تنتهجها نحو مصر ، ثم تطبقها قصراً أو بالاتفاق مع الباب العالي ، كما أن اقتصادها بدأ يسيطر تدريجياً على الاقتصاد المصري ، وخاصة بعد اتفاقية سنة ١٨٣٨ ، وهذه هي سمات البلاد الشبه مستعمر .

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لميطة ، ص ١٥٨

وعلى كل حال فإن فترة حكم محمد على ، وهى نتاج الصراع المحلى والدولى منذ الاحتلال الفرنسى كانت مرحلة من أهم المراحل التى مرت بتاريخ شعبنا ، فقد خرج الشعب من عزلته تماما ، وثار على القوات الأجنبية وحمل السلاح فى أربع ثورات عظام ، وعرف المصانع الحديثة ، وانخرط فى سلك الجندية . وأرعب أكبر دول العالم وأوشك أن يقضى على الأباطورية العثمانية الاقطاعية . . لقد أثبت الشعب المصرى بطريقة عملية أنه قادر على عمل كل شئ متى تهيأت له الفرص وفتحت له الأبواب .

## الفصل الثاني

# الاستعمار وتفتيت الاحتكار

### عصر الاستعمار :

يتميز القرن التاسع عشر بأنه عصر الاستعمار الذي اندفعت فيه الدول التي قامت فيها الثورة الرأسمالية الديمقراطية . قبل غيرها من الدول ، وهي بريطانيا وفرنسا في سباق جبار ، نحو استعمار أفريقيا وآسيا وجزر المحيط الهادئ . ولم يكبد القرن التاسع عشر يصل إلى نهايته ، حتى كانت ألمانيا واليابان وإيطاليا وأمريكا تدخل ميدان الاستعمار ، ليتخطف كل منها جزء من هذه الأراضي الغنية بمواردها ، سواء السامن منها في جوف الأرض أو الظاهر على سطحها ، وتسخير الأيدي العاملة ذات الأجر الضئيل . . وما أن بزغت شمس القرن العشرين ، إلا وكانت الدول الاستعمارية قد شملت بسيطرتها كل بلاد العالم . وفازت انجلترا في هذا السباق بنصيب الأسد ، تتبعها فرنسا ثم باقي الدول بحسب إمكانياتها وظروف تطورها .

وكما شاهد هذا القرن تعاظم الامبراطوريات الرأسمالية الحديثة ، فقد شاهد أيضاً الانحدار ، ثم الانهيار التام للامبراطوريات القديمة ، مثل الامبراطورية التركية والاسبانية .

وكانت كل من انجلترا وفرنسا فرسا رهان في مضمار الاستعمار ، وقد شاهدنا في الفصل الأول الصراع للميت فيما بينهما على احتلال مصر ، ولم

يتوقف هذا الصراع بمجرد هزيمة الحملة الفرنسية أو البريطانية ، بل ظلت كل منهما تسعى بأساليب مختلفة لكي يتغلغل نفوذها في مصر ، وتستبعد غريمها من الميدان .

وقد استغلت فرنسا التناقض الذي كان قائماً بين محمد علي والباب العالي ، وبينه وبين بريطانيا ، وحاولت أن تدعم نفوذها في مصر ، فأرسلت العديد من علماء الحملة الفرنسية ، ليقفوا إلى جانب محمد علي يساندونه في مشروعات استراتيجيته . وكان هذا النفوذ ملحوظاً وواضحاً في كل خطى محمد علي .. حتى البحوث العلمية كانت معظمها تتجه نحو فرنسا ، والقليل جداً هو الذي يتجه نحو بريطانيا . وقد ظلت فرنسا تحتفظ بهذا التفوق حتى سنة ١٨٨٢ ، وهي سنة الاحتلال البريطاني ، والإحصائية التالية تبين هذا التفوق (١) .

الفترة	مجموع طلاب البعثات	عدد الطلاب في كل بلد
محمد علي ( ١٨١٣ — ١٨٤٨ )	٣٣٩	٢٣٠ فرنسا ٩٥ بريطانيا ١٤ دول أخرى
إلى الاحتلال البريطاني ( ١٨٤٩ — ١٨٨٢ )	٢٧٩	١٧٦ فرنسا ٩ بريطانيا ٩٤ دول أخرى

ومع أن فرنسا ظلت تحتفظ بهذا التفوق الثقافي ، إلا أن النفوذ البريطاني بدأ يتغلغل بمد معاهدة سنة ١٨٣٨ . ولكن الصراع بينهما لم يتوقف ، بل ظل يتشكل وفقاً للظروف التي تحتازها كل منهما من ناحية

وظروف مصر الداخلية من ناحية أخرى وقد انمكس هذا الصراع على تطور الحالة الاقتصادية والسياسية في مصر انمكساً مباشراً .

كانت مصر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أكثر تطوراً مما كانت عليه في العصر المملوكي ، إلا أننا لو نظرنا إليها في داخل الإطار العالمي ، وقارناها بدرجة النضج والتطور بالنسبة لأمجلترا أو فرنسا الرأسماليتين ، لاستطعنا أن نحدد أن مصر سوف تقع حتماً في قبضة واحدة منهما ، إن عاجلاً أو آجلاً ، وإن هذا الصراع الناشب بين الدولتين ، من المحتم أن يحسم في معركة فاصلة . وقملاً حسم بتخلف فرنسا بعد هزيمتها في الحرب السبعينية أمام الجيوش الروسية . والواقع أن وقوع مصر في قبضة الاحتلال البريطاني لا يبتدىء في سنة ١٨٨٢ بدخول القوات البريطانية مصر ، حتى ولا في سنة ١٨٦٢ عندما وقع سعيد أول قرض من بنك فروهلنج وجوشن بلندن بمبلغ ٣,٢٤٢,٨٠٠ جنيهًا بضامنة قدرها ٧ ٪ لم يستلم منها إلا ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيهًا قيمته الحقيقية . إنما استثمار مصر وباقي البلاد الأفريقية والأسبوية يبتدىء من منتصف القرن الثامن عشر ، عند ما بدأت الثورة الصناعية في أمجلترا ، وانتشرت منها إلى باقي البلاد الأوروبية كل على حسب درجة تطورها ونضجها . وقد تميز الانقلاب الصناعي باستخدام الآلات تدريجياً فيما كانت تقوم به الأيدي ، الأمر الذي ترتب عنه ضرورة إنشاء المصانع الضخمة مكان المصانع الصغرى ، حتى تتوافر مزايا استغلال الطاقة الإنتاجية الكبيرة ، خاصة بعد استعمال البخار في إدارة الآلات . ولم يكن إنشاء هذه المصانع وإحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة ، وشراء المواد الخام ، ودفع أجور المئات بل الألوف من العمال يتاح عادة لفرد واحد ، ولذلك تأسست الشركات الساهمة والبنوك التي أصبحت بالتدريج تسيطر على كل فروع الصناعة ، ثم على حكومات بلادها لتنفيذ كل أهدافها الاقتصادية .



وقد ازداد حجم الانتاج زيادة هائلة ، وقلت تكاليف إنتاجه ، مما جعل السوق المحلية تنشعب بسرعة ، نظراً لفرارة الانتاج وقلة الأجور التي تعطى للعامل بالنسبة لقيمة السلع التي أنتجوها ، مما ترتب عنه تكديس السلع في السوق بدون قدرة شرائية لاستيعابها ، مما دفع رجال الصناعة للبحث السريع عن أسواق خارجية لتصريف هذه المنتجات . . وكانت تجارة بريطانيا الخارجية سنة ١٨١٥ لا تزيد عن ٩٠ مليون جنيه فأصبحت في سنة ١٩١٣ أكثر من ٤٠٣ مليون جنيه ونصف مليون .

إن احتلال مصر يتبدى من هذه الثورة الصناعية ، وما الأحداث السياسية التي ظهرت على مسرح الصراع منذ احتلال الحملة الفرنسية لمصر حتى الاحتلال البريطاني إلا حلقات آخذة في الترابط لتكامل في سلسلة واحدة ، هي سيطرة الدول الامتعارية على كل بلاد العالم المتخلفة التي لم تشملها النهضة الصناعية الأوروبية ، وامتصاص دماء شعوبها بوحشية لمصلحة حفنة من المليونيرات قد لا يعرف بعضهم البعض ، ولكنهم يسيطرون على المنشآت الصناعية عن طريق سيطرتهم على المصارف المالية التي تخضع الصناعة لسيطرتها ، كما تخضع أيضاً الحكومات ، وتتخذ منها أداة طيعة لتنفيذ كل أغراضها الاقتصادية والسياسية .

### تفتيت امطار الدولة :

كانت خطة محمد علي الاقتصادية « سقط نجم » ، إنها كالوليد الكبير الحجم الجميل الصورة ، ولكنه مولود ميت لا حياة فيه . إلا أن للشروعات التي تمت في عهده ، سواء في الصناعة أو في مشروعات الري أو المواصلات أو التعليم ، هي التي مهدت و هيأت الطريق للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت بعد ذلك .

وكانت فترة حكم ابراهيم وعباس بمثابة البداية في تصفة خطة محمد علي

في الاحتكار الكامل للصناعة والتجارة والزراعة ، فلما أن مرث فترة حكمهما . إلا وكانت معظم الصناعات قد صفيت ، ولم يبق إلا النذر الضئيل ، وبدأ التجار والحرفيين يمارسون نشاطهم الاقتصادي ، ولكن في ظروف أشد قسوة من أى ظروف أخرى مرث بهم ، فقد كان من أثر فرض بريطانيا سياسة حرية التجارة ( الباب المفتوح ) أن فتحت أبواب العالم لتجارتها ومنها مصر خاصة بعد اتفاقية سنة ١٨٣٨ مع الباب العالي ، إذ لم يكن الاقتصاد المصرى يرتكز على أية مقومات للصمود أمام الصناعة الأوروبية المتطورة ففترة الاحتكار الشبه كاملة للتجارة ، وتحويل الحرفيين إلى عمال أجراء أخر نمو هذه الطبقة تأخيراً شديداً ، في الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية الأوروبية قد عبرت مرحلة التجارة والإنتاج الصناعى اليدوى ودخلت في مرحلة إدارة الآلات بالبخار ، وأصبحت مدفعتها الثقيلة تتمثل قبل كل شئ في رخص الأسعار .. ولهذا فعندما تعطلت خطة محمد على ، وبدأت هذه الطبقة تمارس نشاطها ، كانت كسيحة تواجه المملاق الأوروبى ذو العجلات الآلية الجبارة ، وبدأت السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد المصرى تأخذ أشكالا إيجابية ، وتحويل كل المشروعات الزراعية التى تمت في عهد محمد على من رى واستصلاح أراضى . لمصلحة الدول الاستعمارية ، وقفز القطن إلى المرتبة الأولى في الزراعة والتصدير ، فبعد أن كان يجدر منه سنة ١٨٣٦ مقدار ٢٤٣ ألف قنطار ، أصبح ٣٦٥ ألف قنطار في سنة ١٨٥٠<sup>(١)</sup> وكانت بريطانيا في أشد الحاجة إلى القطن المصرى ، خاصة بعد أن اخترع « هوتى » جهازاً سهّل به استهلاك الأقطان ذات الخيوط القصيرة . . .

وبما هيا الأرض أكثر وأكثر للسيطرة الاستعمارية أن نظام محمد على

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لميطة ، ص ٢٠٠

قد زال ولم يبق منه إلا سوائته فحسب ، فقد ضرب محمد على القيادة الشعبية التي ظهرت خلال الحملة الفرنسية وصفها سياسياً ، وركز السلطة كلها في يده ، ولهذا فإن المشروعات الاستعمارية لم تجد القيادة الشعبية التي تقف في وجهها أو في وجه خلفاء محمد على لتوقفهم عند حدهم .

حقاً لقد أعاد سعيد تشكيل الوزارات ( نظارة ) ، فشكل نظارة الداخلية ، والمالية ، والحرية ، والخارجية ، كما أنه أنشأ مجلس الحكومة برئاسة الأمير اسماعيل ( الحديو اسماعيل بعد ذلك ) . وكانت اختصاصات هذا المجلس وضع اللوائح الإدارية وفحص جميع القرارات والأعمال الهامة قبل عرضها على الوالى . . . كما أوجد مجالس الأقاليم في طنطا وسمنود والقشن وجرجا والخرطوم ، وكانت أشبه بالمحاكم لها حق الفصل في المسائل المدنية والتجارية .

ولم يكن لهذه المجالس والوزارات أية سلطة على الوالى ، فهو الذى يمينها وهو الذى يقيلها ، ولم تصدر من أية هيئة منها سواء النظارات أو مجلس الحكومة أية مناقشة أو معارضة عند ما مد الوالى يديه إلى القروض الأجنبية ، أو عندما ( استعبطه ) دلبس في مشروع قناة السويس .. وكل المعارضة أمت من بريطانيا أو تركيا التي كانت هي الأخرى واقعة تحت النفوذ البريطانى .

ومن هنا يتحتم علينا أن نضيف عاملاً آخر . يمكن للاستعمار في السيطرة على بلادنا ، علاوة على عامل القدرة الاقتصادية الفاتكة لديه ، وقعداتها في مصر ، هذا العامل هو حكم الولاة للطلق ، وعدم وجود القيادة الشعبية التي تقول للوالى قف عند حذك .

وكان من أثر خطة محمد على أيضاً أن رؤوس الأموال الوطنية أصبحت شبه منعدمة في الوقت الذى فتح الباب على مصراعيه للمشروعات الاستعمارية لتندفق على البلاد . . وعرف الأجانب أن الاستثمار قد فتح

أبواب مصر للسلب والنهب ، فبدأ سيلهم يتدفق حتى وصل سنة ١٨٧٨ أكثر من ٦٨ ألف أجنبي ، بعد كان عددهم لا يزيد عن ثلاثة آلاف سنة ١٨٣٦

وقد لعب الاستثمار دوره الإيجابي في تصفية احتكارات الدولة ، سواء كان ذلك في الصناعة أو في التجارة أو في الزراعة عن طريقين أولهما خاص بالتجارة والصناعة ، وهو سياسة الباب المفتوح التي نفذت بناء على معاهدة سنة ١٨٣٨ . . وهذه المعاهدة كانت كفيلة بتحطيم خطة محمد علي كلها في احتكار التجارة والصناعة ، ولهذا فإنه لم يقبل تنفيذها إلا بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤١ ، هذه المعاهدة التي وقعت في لندن من بريطانيا والروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا وفيها عينت حدود مصر ، ثم تبعتها للباب العالي ، وأنها وراثية في عائلة محمد علي ، الذي عليه أن ينفذ هذه المعاهدة ويسحب جيوشه إلى داخل البلاد ، وإلا فإن هذه الدول ستحمي الباب العالي . . .

أما الطريق الثاني ، وهو الخاص بالأرض ، فكان الاستثمار يعمل على إخراجها من الأخرى من احتكار الدولة لها ، واستعمل في هذا منطله على الولاة ، وكان نجاحه في هذا متدرجا ، ولكنه أخذ شكله الفعال في عهد سعيد باشا . . . ولكن ما السبب الذي حدى بالاستثمار لكي يضغط على الولاة لإخراج الأرض من احتكار الدولة ؟ . . إن السبب يتحدد في الفرق الأساسي بين التفكير البورجوازي والتفكير الإقطاعي في الاستغلال . إن مساحة الأرض كانت في سنة ١٨٣٠ : ٢٠٣١٩٠٥ فدان وعدد السكان ٢٠٠٠٠٠٣٥٣ ، وفي سنة ١٨٤٠ زادت إلى ٢٣٢٦٨٥٦ فدان ، وبلغ عدد السكان ٣٠٠٠٠٠٣٩٠٦ وفي سنة ١٨٦٠ بلغت الأرض حوالي ٤ مليون فدان ( بعض هذه الزيادة زائف ، فان فقدان انخفاض من ٤١٦ مترأ إلى ٢٠٠ مترأ ) ، بينما زاد عدد السكان إلى

٢٧٥٠٠٠ نسمة ، وحتى مع هذه الزيادة الكبيرة التي بلغها السكان في سنة ١٨٦٠ بالنسبة لمساحة الأرض ، فإن نسبة ملكية الفرد للمساحة المزروعة تكفي لكي يعيش المصريون عيشة طيبة . ولكن نتيجة لاحتكار الوالى لكل الأراضى الزراعية قد أصبح الفلاحون يعيشون عيشة سيئة ، وقلت كمية النقود في أيديهم ، حتى نسوا شكلها ، وفلاح هذا شأنه لا شك أن قدرته الشرائية للسلع الصناعية الواردة من الخارج تكاد تكون منعدمة ، ويعمل على إكفاء نفسه بنفسه ، وما لا يمكنه عمله يشتره من الانتاج المحلى وفي أضيق الحدود ، وغالباً ما يكون عن طريق المقايضة ... ولما كان الاستعمار يريد استغلال مصر من شتى النواحي ، ومنها جعلها سوقاً لمنتجاته ، فقد كان يهمل أن يكون الفلاح مالكا للأرض لكي يبيع منتجاتها بمفرته ، ويستحوذ على نفود يستطيع أن يشتري بها سلمه التي يوردها لمصر ...

وفي أواخر أيام محمد على ، وفي حكم عباس ، بدى فعلا وفي نطاق ضيق ومحدود في إلغاء نظام احتكار الأرض ، ولكن في عهد سعيد ، وهو المهد الذى بدأ الاستعمار يضع خططه موضع التنفيذ السريع ، ألغى نظام الاحتكار إلغاء تاماً ، ولو أن الدولة ظلت من الناحية الرسمية لها الملكية المطلقة على الأرض ، ففي قانون سنة ١٨٥٨ المعروف باللائحة السعيدية أعطى للمصريين حق الانتفاع بالأرض للورثة والتصرف فيها بالبيع أو بالرهن أو بالهبة ، وهياً للفلاحين فرص الاستغلال ، فألغى الضرائب المتأخرة وقدرها ٨٠٠ ألف جنينها ، وأصبحت تجبي تقدماً لا عتياً ، وفي أوقات تناسب مع جنى المحاصيل ...

وهنا يجب أن نقف لنوضح نقطة هامة في تاريخ التطور الاقتصادى والاجتماعى في تاريخ مصر ، وهى أن اللائحة السعيدية التي قضت بحق الفلاحين في ملكية الأرض ، لم تصدر نتيجة لثورة فلاحية ، أو نتيجة لتطور الرأسمال

الوطني ، إنما صدرت أساساً بناء على ضغط خارجي . ونتج عن هذا أن الثورة الديموقراطية تأخرت في مصر فإن هذه اللائحة وما تلاها بعد ذلك من لوائح وقوانين هيأت الظروف لنمو طبقة الاقطاعيين وسيطرتهم على الفلاحين ، وبالتالي على باقي طبقات الشعب ، لمرحلة طويلة ، حتى في ظل الاستعمار البريطاني .

### مسروعات الاستعمار :

بدأ الاستعمار منذ أواخر حكم محمد علي يهيئ التربة المصرية ليضع فيها قدمه وينظم استغلالها استغلالاً كاملاً ، وكانت مصالح الاستثمارين الانجليزى والفرنسى تطبع المشروعات بطابع هذه المصالح وتعبّر عن أوجه الصراع الناشب بينهما ودرجة تطور اقتصاد كل منهما واحتياجاته ، سواء ما كان منها عاجلاً أو طويلاً الأجل .

وتتسم المشروعات الفرنسية بسمة الاستغلال الربوى أكثر من أى شئ آخر ، وهذا مرجعه طبيعة تطور الرأسمالية الفرنسية نفسها ، أما بريطانيا فإن مشروعاتها كانت تختلف تماماً عن هذا الاتجاه ، فقد كانت كلها مشروعات متكاملة ، تستخدم استراتيجية طويلة الأمد ، وهى احتلال مصر وجعلها نقطة اللوثوب منها على باقى القارة الأفريقية ، وتأمين طريق الهند والوصول إليه بأسهل السبل . لهذا فان بريطانيا لم تمارض فى إقامة مشروعات فرنسية أو إيطالية وبلجيكية .. الخ ، ما دامت هذه المشروعات لا تعرقل استراتيجيتها ، بل تقلل من حدة الصراع بينها وبين هذه الدول . ولكنها كانت تمارض ، وبصرامة ، كل المشروعات التى تهدد هذه الاستراتيجية .

ف عندما وصلت الحملة الفرنسية مصر حاربتها بكل الطرق حتى جلت . وعندما وصلت جيوش مصر إلى أبواب القسطنطينية وأخذت تدقها دقا عتيفاً

هيجت بريطانيا كل الدول عليها ، وحطمت أسطولها في نفارين ، ولم تهدأ إلا بعد أن أكدت تبعيتها للباب العالي ( ما دام الباب العالي تابعا لها .. ) ولم يكن مد خط السكة الحديد الأول في عهد عباس نتيجة لذلك هذا الوالى ، أو تميرآ عن احتياجات ملحة في المجتمع المصرى ، أو دليلا على التطور الذى جعل مصر أول دولة في أفريقيا ، ومن أولى دول العالم في مد خطوط السكك الحديدية . لم يكن تعبيرآ عن شيء من هذا ، إنما كان تعبيرآ عن مصالح الاستعمار البريطانى ، وعن تناقض مصالحه مع مصالح الاستثمار الفرنسى .

وقد شاهدنا في عصر محمد على الشركات الانجليزية التى أنشئت في مصر وكلها تهدف إلى تنظيم شبكة المواصلات بين ميناء الاسكندرية وداخل البلاد حتى شواطئ البحر الأحمر لنقل السلع والجنود من وإلى الشرق الأقصى ، وخاصة الهند . وعند ما تحسنت القاطرة البخارية استغل الانجليز نفوذهم على الوالى عباس لمد خط سكة حديد من الاسكندرية للقاهرة ومنها إلى السويس ، تسهلا للنقل ، ومساهمة لاجباط الحطة الفرنسية في فتح قناة السويس .

وإذا كان الاستثمار الفرنسى قد نجح لدى سعيد باشا في تنفيذ مشروع قناة السويس ، فإن هذا النجاح لم تلبث بريطانيا أن تخطته بسيطرتها الكاملة على الأراضى المصرية ، بعد احتلال سنة ١٨٨٢ وبمشاركتها في أسهم قناة السويس التى اشترتها من الحديوى اسماعيل ..

على كل حال فان مرحلة حكم عباس وسعيد كانت المرحلة التى بدأت فيها المشروعات الاستثمارية ترى على مصر . ففي سنة ١٨٥٦<sup>(١)</sup> تكونت شركة « بنك أوف إيجيبت » برأس مال إسمى قدره نصف مليون جنيه

مصرى ، ومجلس إدارتها بريطانيا ، وفى سنة ١٨٥٧ أسس المهندس الفرنسى « كورديه » شركة لتوصيل المياه للاسكندرية وتوزيعها ومركزها فرنسا ومدة الامتياز ٢٥ سنة ، وفى نفس السنة تأسست شركة المطاحن المصرية ورأس مالها ١٥٠.٠٠٠ فرنك ، ورأس مالها فرنسى ومركزها فرنسا ، وفى سنة ١٨٦٠ تكونت شركة حديد الرمل لتسيير قاطرات الترام بين الرمل والإسكندرية ، وتحولت سنة ١٨٦٢ إلى شركة الخطوط الحديدية بين الرمل والأسكندرية برأس مال قدره ١١٠.٠٠٠ جنيه انجليزياً ومركزها لندن ... وفى سنة ١٨٥٢ تأسست الشركة المصرية للسلاح التجارية لسرعة المواصلات بين القاهرة والإسكندرية ليم الاتصال النهري فى يوم ونصف ، بدلا من خمسة عشر يوماً بالمرالكب الشراعية ، وهذه الشركة خليط من رؤوس أموال أجنبية مختلفة ومدة امتيازها ١٥ سنة ، وكذلك أنشئت الشركة الحديدية سنة ١٨٥٧ لتسيير البواخر من موانئ البحر الأبيض وموانئ البحر الأحمر ومدة امتيازها ٣٠ سنة .

ومن الملاحظ أن معظم هذه الشركات قد تأسست فى نفس السنة التى أعطى فيها لدسبس امتياز حفر القناة . ثم أخذت رؤوس الأموال تتدفق بعد ذلك حتى نجد فى سنة ١٨٦٢ أن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الشركات الكبرى التى مركزها انجلترا أو فرنسا ٩٦١٩.٠٠٠ (١) جنيتها ، وهذا المبلغ ضخم جداً ، إذا ما قيس بالقيمة الحقيقية للنقود فى ذلك الوقت ...

وفى الفترة ما بين ١٨٦٤ - ١٨٧٩ تكونت ثمانى شركات برأس مال قدره ٢٦٨٥٠٠ جنيه ، وبهذا تصبح مجموع رؤوس الأموال الأجنبية التى وفدت إلى مصر ١٢.٣٤٥.٠٠٠ جنيه تستغل فى أعمال بعيدة عن



الصناعة ، ومعظمها ربوى يدين الفلاحين وينهب أراضيهم .

أما مشروعات الاستعمار البريطاني حيال السودان ، فستترك الكلام عنها الآن ، وسنناقشها في المرحلة التالية للاحتلال البريطاني ، حيث كشفت نياتهم تماماً .. حسبنا الآن أن نقول أن الفتوحات التي تمت في عهد اسماعيل كلها كانت تحت المراقبة البريطانية الكاملة ، وحائزة لرضائها وتأييدها ولا غرو فإنها كانت متأكدة من أن هذه الفتوح ستقع في قبضتها يوماً ما فليسفك الدم المصري لتجنح هي المحصول بعد ذلك .

وفي أيام سعيد وصل رسول استعماري بريطاني في ثياب رحالة ومستكشف ، هو السير صمويل بيكر يتبع خطى اثنين من الرسل البريطانيين الاستعماريين هما ( GRANT ) ، ( SPEKE ) اللوفدين من قبل الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية ، وكانا قد اكتشفا بحيرة فيكتوريا سنة ١٨٦٢ وواصل هو الرحلة بعد ذلك واكتشف بحيرة البرت . . وقد لعب دوره لخدمة الاستعمار البريطاني من خلال وجوده في الجيوش المصرية التي سيرها اسماعيل إلى السودان . وقد عاد هذا الرجل في أيام اسماعيل مع ولي عهد بريطانيا في حفلات افتتاح قناة السويس . . وتحت ستار محاربة الاتجار بالرقيق في أفريقيا أصدر اسماعيل أمراً بتجريد حملة من ١٧٠٠ جندي تحت قيادته صمويل بيكر أخذ يحوس بها خلال كل المناطق التي فتحها الجيش المصري ، ثم عينه حاكماً على مديرية خط الاستواء براتب خرافي قدره عشرة آلاف جنيه في السنة .

### قناة السويس وبراية القروض الأجنبية:

« إن فتح القناة سيؤدي إلى ازدياد اللواصلات التجارية بين أوروبا والبلاد الواقعة على البحر الأحمر ، وستنشأ طبعاً مراكز للدول الأجنبية في هذه البلاد . ومن المنتظر أن تحدث منازعات بينها وبين تلك الشعوب ،

تتخذ ذريعة إلى التدخل المسلح في شئوننا ، وهذا التدخل يفضى إلى الاحتلال الدائم . ويتوقع أن تحدث هذه النتائج في مصر ذاتها » .

في سنة ١٨٥٤ أرسل للستر « بروس » القنصل البريطاني في مصر هذه الرسالة إلى حكومته بلندن يمدى فيها وجهة نظره بخصوص إعطاء امتياز حفر القناة إلى دلبس ، وقد كان توقيع العقد بين الوالى وبين دلبس نقطة انطلاق في السياسة الاستعمارية البريطانية . فان توقيعه قد أعاد إلى مصر مرة ثانية خطر سيطرة دول استعمارية غير بريطانيا على مصر النقطة الاستراتيجية في خططها الاستعمارية البعيدة المدى ، ولذلك فإن بريطانيا بدأت ترسم وبسرعة خططها للاحتلال ، ولجعل القناة تحت سيطرتها لأن تحت سيطرة فرنسا .

لقد عارضت بريطانيا المشروع بشق الطرق ، وعملت على عرقلة تنفيذه ، ووصل بها الأمر أن أرسلت أساطيلها في ميناء الأسكندرية سنة ١٨٥٩ ، مهددة بإقالة سعيد باشا . ولكن الظروف الدولية ، وخاصة بعد عقد الصلح بين فرنسا والنمسا ، لم تمكنها من تنفيذ هذا التهديد .

إن قصة قناة السويس ستظل تروى على مدى الدهور كمثل مروع لأساليب النصب والوحشية الاستعمارية لامتصاص دماء الشعوب عندما تكون في حالة من الضعف لا تمكنها من الوقوف في وجه المتآمرين . لذلك فان استقبال الشعب لقرار جمال عبدالناصر بتأميم القناة لم يكن مجرد فرح عابر أو تهليل سياسي ، بل كان تعبيراً راسخاً عن الحقد الدفين الذي يملأ قلب شعبنا على هؤلاء الأوغاد الذين سخروا أقوى وأعنف شبابنا لحفروا الصحراء بأظافرهم ، وتدققت القناة بدمائهم قبل أن تدفق فيها مياه البحار . ولا شك أن دلبس عندما انتزع من سعيد عقد القناة ، كانت في ذهنه صور الفلاحين اللصيين المسخرين ، وهم يحفرون ترعة المحمودية وسيطط الباشا تلهب ظهورهم ، بل لقد شاهد بعينه كيف تم تطهير هذه الترعة في

أوائل حكم صديقه وصفيه سعيد الذى أصدر أمره للمديرين فجمعوا له ١١٥ ألف عامل سخرة ، وبدون أجر ، ظلوا يعملون اثنين وعشرون يوماً رفضوا خلالها ثلاثة ملايين متر مكعب ، وعبدوا طريقاً زراعياً عرضه عشرة أمتار ، لاشك أن هذه الصور كانت فى ذهن دلسيس ، وأخذ يتصور سياط الباشا وهى تلهب ظهور الفلاحين فتحفر له الصحراء ، وتوصل البحرين ، ثم يتربع هو ملكاً على جنة البحرين وسيدة القارتين . . ولم تكن أحلام دلسيس مجرد أضغاث ، فقد حققها له الباشا كما حقق الجنى طلبات علاء الدين ...

### عقد امتياز القناة :

حاول دلسيس فى أيام عباس أن يمرر المشروع ففشل ، وسافر إلى فرنسا . ولما اعتلى صديق طفولته سعيد الحكم ، جمع حقايبه وسارع بالسفر إلى مصر ، وبلغها فى نوفمبر ١٨٥٤ ، ولم تمض بضعة أيام ، وفى أثناء رحلة صحراوية ممّمة ، إلا وكان فى جيبه عقداً مؤرخاً ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ يعطيه امتياز تأسيس شركة لحفر القناة ، واستثمارها ٩٩ سنة ابتداء من تاريخ افتتاحها للملاحة .

وبعد أن أكمل دلسيس أبحاثه عاد ثانية إلى سعيد ، فأصدر له عقد الامتياز الثانى بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ضمنه شروط التعاقد بينهما وتقدمه ، وبصورة لم يكن يحلم بها دلسيس نفسه . وبالرغم من معارضة الحكومة البريطانية لحفر القناة ، فإن شركات الملاحة بها ، وكذا الشركات التجارية ، وفى مقدمتها شركة الهند ، وشركة الملاحة الشرقية ، كانت تحبذ تنفيذ المشروع ، لما سيدهر عليها من الربح بتوفير المرور حول رأس الرجاء الصالح فى رحلاتها للشرق الأقصى .  
وهذه هى أهم شروط العقد :

أولاً - تستغل الشركة القناة لمدة ٩٩ سنة ، بتبدىء من تاريخ افتتاحها ،

ثم تصير بعد ذلك ملكاً لمصر ، وتعرض الشركة طوال مدة ملكيتها للقناة ، الرسوم التي تراها على السفن المارة بها أو الترع أو النور التالية لها ، على ألا تزيد في النهاية عن عشر فرنكات عن الطن أو شخص من المسافرين .

ثانياً — تخفى الشركة ترعة عذبة بين القاهرة ومنطقة القناة ، وتكون هذه التربة ومياهها ملكاً لها تتصرف فيها كيف تشاء .

ثالثاً — تستولى الشركة على جميع الأراضي الموجودة على جانبي القناة ، والترعة العذبة ، ( بعرض كيلو مترين من الجانبين ) ، وتكون هذه الأراضي ملكاً لها دون مقابل ، ودون أن تدفع عنها ما يفرض على مثلاتها من الضرائب .

رابعاً — تقدم الحكومة ١/٤ العال اللازمين لحفر القناة ، على أن تدفع الشركة أجوراً تحددها لهم ، ( حددت بعد ذلك بمبلغ ٢٥ سم ، أى قرشاً واحداً . وكان يستولى عليه المتهدين ) .

خامساً — تأخذ الحكومة ١٥٪ من أرباح الشركة ، ويأخذ المؤسسون ١٠٪ .

سادساً — إعفاء الشركة من الرسوم الجمركية والعوايد عن جميع الآلات والمواد التي تستوردها من الخارج .

سابعاً — للشركة الحق طول مدة امتيازها أن تستخرج من الناجم والمهاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال البساتين وصيانتها وملحقات المشروع .

ثامناً — حق الشركة في نزع ملكية الأرض المملوكة للأفراد مما ترى لزومها لإجراء الأعمال والانتفاع بمزاياها في مقابل أن تدفع لهم تمويضاً عادلاً .

تاسعاً — إذا أراد أصحاب الأقطان الواقعة أراضيهم على ضفاف التربة رى

أراضهم بماها أن يحصلوا على ترخيص من الشركة ، على أن يؤدوا التعويض الذى تحدده .

هذه هى أهم شروط الامتياز ، ومن يطلع عليها يتساءل : لماذا أعطى هذا العقد للشركة ، ما دامت مصر ستقوم بكل هذه المسئوليات .

ولم تكن شركة قناة السويس أكثر من شركة وهمية ، فان مصر قد قامت من البداية إلى النهاية بكل المشروع ، ومن عرض نفقات حفر القناة .  
تتضح لنا هذه الحقيقة المروعة .

لقد تأسست الشركة برأس مال قدره ثمانية ملايين من الجنيهات ، موزعة على ٤٠٠,٠٠٠ سهم ، ثمن الواحد منها ٥٠٠ فرنك ( ٢٠ جنيها ) ، اكتب فيها سعيد وحده بمقدار ما يقرب من نصفها وهو ١٧٧,٦٤٢ ألف سهم ، دفع جزء من ثمنها ، على أن يقسط الباقي على سنوات .  
وهذا بيان توزيع الأسهم :

سهما لفرنسا	٢٠٧,١١١
» بلجيكا	٣٢٤
» الدينمرك	٧
» منها ٩٢,١٣٦ لسميد ، والباقي عثمانين	٩٦,١٣٦
» توسكانيا	١٧٦
» اسبانيا	٤,٠٤٦
» روما	٥٤
» هولندا	٢,٦١٥
» البرتغال	٥٢
» روسيا	١٥
» تونس	١,٧١٤
» ايطاليا	١,٣٥٣
» سويسرا	٤٦٠

وتبقى ٨٥,٥٠٦ سهماً كانت مخصصة، لـانجلترا وروسيا والنمسا والولايات المتحدة، ولما لم توزع في هذه الدول أعطيت للرجل الطيب سعيد، فأصبحت حصة مصر ١٧٧,٤٦٢ سهماً، وقد احتفظ بها خلفه إسماعيل إلى أن سلمها غنيمة باردة لبريطانيا، بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات. وقد بلغت قيمة هذه الحصة في سنة ١٩٢٩ مبلغ ٧٢ مليون جنيه، ورجحت منها الخزائنة البريطانية حتى أواخر هذه السنة ٣٨,٦٠٠,٠٠٠ جنيهاً.. وإذا كان إسماعيل قد باع أسهم مصر في القناة، فإن خلفه توفيق قد باع الـ ١٥ ٪ نصيب مصر في أرباح القناة بمبلغ ٨٤٨,٦٥٠ جنيهاً، وبهذا صفت مصر آخر رباط مادي بينها وبين القناة..

تقول الشركة في إحصاءاتها أنها أنفقت على حفر القناة ١٨ مليوناً من الجنيهات. فلنبحث إذن ماذا أنفقت مصر، لكي نعرف مدى النصيب في هذا الرقم.

جنيه	
قيمة أسهم مصر في القناة .	٣,٤٢٦,٠٠٠
ثمن التعويضات المحكوم بها للشركة بعد تحكيم نابليون الثالث .	٣,٣٦٠,٠٠٠
ثمن أراضي تفتيش الوادي ( أراضي كانت الشركة اشتريتها من شركة الهامي باشا بثمن قدره ٦٨ ألف جنيه)	٤٠٠,٠٠٠
تعويض مدفوع للشركة بمقتضى اتفاق ٢٣ / ٤ / ١٨٦٩	١,٢٠٠,٠٠٠
نفقات التربة العذبة .	١,٢٠٠,٠٠٠
نفقات حفلات القناة .	١,٤٠٠,٠٠٠
فوائد ومسيرة ونفقات التحكيم .	٥,٨١٤,٠٠٠
المجموع بالجنيهات (١)	١٦,٨٠٠,٠٠٠

سنة عشر مليوناً وثمانمائة ألف جنيه ، أنفقتها مصر على حفر قناة  
تمتلكها شركة تدعى بأنها أنفقت عليها ١٨ مليوناً من الجنيهات ، وهذا  
الرقم يثبت أن مصر قد حضرت القناة ثم ملكتها لشركة ظلت تجنى من  
ورائها ملايين الجنيهات ، ولا تجنى مصر إلا المتاعب والآلام .

### القروض الأجنبية :

اختتم سعيد حياته والحزنة العامة مدانة بمبلغ ١١,١٦٠,٠٠٠ جنيه ،  
منها ٣,٢٩٢,٨٠٠ جنيهاً لبنك فروهلن وجوشن ، والباقي ديون سائرة ،  
وتقد اتم عهدده باختلال الميزانية ، وزيادة المصروفات على الإيرادات .  
وفيما يلي بيان الميزانيات خلال حكمه ، ومنها يتضح استطراد زيادة المصروفات  
على الإيرادات (١) .

السنة	الإيرادات	المصروفات
١٨٥٤	٢,٢٠٠,٠٠٠	٢,٨١٧,٠٠٠
١٨٥٥	٢,٠٧٨,٠٠٠	٢,٣٨٣,٠٠٠
١٨٥٦	٢,٤٧٤,٠٠٠	٢,٦٣٧,٠٠٠
١٨٥٧	٢,٢١٤,٠٠٠	٢,١٢٧,٠٠٠
١٨٥٨	٢,٠٢٥,٠٠٠	٢,٠٢٥,٠٠٠
١٨٥٩	٢,١٢١,٠٠٠	٢,١٧١,٠٠٠
١٨٦٠	٢,١٥٤,٠٠٠	٢,٩٨٤,٠٠٠
١٨٦١	٢,١٥٤,٠٠٠	٥,١٨٤,٠٠٠
١٨٦٢	٣,٧٠٧,٠٠٠	٨,٨٦٨,٠٠٠
١٨٦٣	٦,٠٩٤,٠٠٠	١٤,٣٩٥,٠٠٠

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لميطة ، ص ٢٣٩

هذه هي الحالة التي وصلت إليها مصر في نهاية حكم سعيد ، بحيث أصبحت سوقاً مفتوحة للنهب الاستعماري الذي أخذ خطره يستشري عاما بعد عام .. كل هذا في غيبة القيادة الشعبية التي تستطيع أن توقف هذا السعار الاستعماري الذي ينهش في جسد شعبنا .

وظلت الديون تزايد في عهد اسماعيل ، وأخذت البنوك الانجليزية والفرنسية تزين له طريق الاستدانة ، واستمر الرجل يعد يده ويأخذ وبشروط عجيبية لم تحدث في تاريخ أية دولة ، فيرهن مديريات البلاد الواحدة بعد الأخرى ، وإيرادات السكك الحديدية ، والجارك ، والضرائب الشخصية ، والضرائب الغير مقررة ، وعوائد الملح ، وإيرادات المقابلة . ثم يبيع أسهم القناة ، ثم حصة مصر الـ ١٥ ٪ من أرباحها .. كل هذا نظير ديون لم يستلم منها أكثر من النصف ، ولينفقا في مشروعات كان الاستثمار البريطاني يريد لها وينشدها .

وها هي القروض التي تمت في أيام اسماعيل بخلاف الديون السابقة بملايين (١) الجنيهات :

السنة	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	البنك	مركزه
١٨٦٢	٣,٢٩٢,٨٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	فرهنتج وجوشن	لندن
١٨٦٤	٥,٧٠٤,٢٠٠	٤,٨٦٤,٠٠٠	» »	»
١٨٦٥	٣,٣٧٨,٣٠٠	٢,٧٥٠,٠٠٠	انجلو اجبشيان	لندن - باريس
١٨٦٦	٣٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	فرهنتج وجوشن	لندن
١٨٦٧	٢,٠٨٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	البنك العثماني	لندن - باريس
١٨٦٨	١١,٨٩٠,٠٠٠	٧,١٩٢,٠٠٠	الشركة العامة المصرية	لندن - باريس الاسكندرية
١٨٧٠	٧,١٤٢,٨٦٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	الفرنسي المصري	لندن - باريس
١٨٧٣	٣٢,٥٠٠,٠٠٠	١٩,٩٧٣,٠٠٠	أوبنهييم	لندن - باريس
	٦٨,٤٩٧,١٦٠	٤٥,٧٦٠,٠٠٠		



وبإضافة حوالى ٢٥ مليون جنيه ديون سائرة ، تبلغ الديون المائة مليون  
من الجنيهات تقريباً بفوائد سنوية تتراوح بين ٧ ، ٩ فى المائة ، وقد صرفت  
هذه القروض فى الأغراض الآتية :

١٦ مليون جنيه	قناة السويس
» » ٤٠	الأعمال العامة
» » ٢٢	خسارة إصدار القروض
» » ٢٠	غير واضحة الأغراض التى أُنقِضت فيها .
٩٨ مليون جنيه	المجموع

## التدخل السياسي

عندما يصدر الاستعمار رؤوس أمواله ، فهو لا ينفذ من وراء ذلك  
الرجح الباهظ والسيطرة على اقتصاديات البلد المصدر إليها فحسب ، بل يهدف  
من وراء ذلك إلى السيطرة على الأجهزة الإدارية للبلد التمس الذي يقع  
في قبضة يده ، ويستخر كل طاقات البلد لمشروعاته الاقتصادية والسياسية .  
وقد كانت القروض ورؤوس الأموال التي تمت في عصر سعيد ثم إسماعيل ،  
النسيج الأول في شبكة اصطیاد مصر . . . وفعلا بدأ التدخل السياسي  
للسيطرة اقتصاديا وسياسيا - يزحف وبسرعة . وكانت لجنة « كيف » ،  
الانجليزية ، أولى عمليات التدخل السافر في شئون مصر الداخلية . وكان  
قدوم هذه اللجنة بناء على طلب من إسماعيل نفسه . لأن فوائد الدين  
المصري البالغة ٦ مليون جنيه لا يمكن أن تتحملها ميزانية البلاد التي وصلت  
إلى أقصى حدها سنة ١٨٧٥ بمبلغ ٤٦٨٤٢٠٥٤٢ ر. جنها الأمر الذي جعل  
إسماعيل غير قادر لا على تسديد الديون ولا على فوائدها . . . فطلب سنة  
١٨٧٥ من إنجلترا أن تساعد على إصلاح الحالة وتدير الميزانية . . . وهل  
يريد القطع الا مفتاح المطبخ . . . فأرسلت له لجنة من أربعة موظفين  
برئاسة المالى الانجليزى الكبير « كيف » ، ودرست اللجنة الحالة المالية ،  
ثم رفعت تقريرها إلى الوزارة البريطانية ، لا إلى إسماعيل .

ولم تقف فرنسا مكتوفة الأيدي بطبيعة الحال ، فأرسلت هي الأخرى  
أحد موظفيها ليدرس الحالة المالية ويدلّى فيها بدلوه . وخشيت بريطانيا

أن يأخذ إسماعيل برأى المستشار الفرنسى ، فحوت الحركة إلى البرلمان . ونددت بالحالة المالية في مصر لتقدم التبريرات لما ستتخذ في المستقبل من تدخل في شئون مصر الداخلية والخارجية .

### اعماله الاقتصادية :

وفي ٧ أبريل سنة ١٨٧٦ أعلن إسماعيل إفلامه : وبعد شهر من هذا الإعلان أصدر مرسومين :

الأول — توحيد ديون مصر العامة وديون الدائرة السنية ( أنلاكه الخاصة ) ، وجعلها ديناً واحداً مقداره تسعون مليوناً من الجنيهات بفائدة ٧ ٪ لمدة ٦٥ سنة ، وخصص لها ضرائب أربعة مديريات .

الثاني — إنشاء صندوق الدين ، وهي إدارة سميت « صندوق الدين المصرى العام » وعينت إيطاليا وفرنسا والنمسا مندوباً عنها . وأهداف هذا الصندوق تتلخص في تسلم المبالغ المخصصة للديون من مصادرها وتوزيعها على الدائنين . وهذه المصادر هي إيرادات مديريات الريه والنفوية والبحيرة وأسيوط ، وعوايد الدخولية في القاهرة والاسكندرية ، والضرائب الجمركية ، وإيرادات السكك الحديدية ، ورسوم الدخان والمصايد المصرية ورسوم الكبارى ، وعوايد الملاحة في النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية .. ولسنا ندرى ماذا تبقى إذن لينفق على الحالة الداخلية في البلاد ، مادامت كل هذه الإيرادات ، تستسد للديون . . ؟ ؟ ؟

ولما كانت بريطانيا لا تريد أن تسد الديون ، ولا تنظم المالية المصرية

كما أنها لا تريد أن تجعل لأية دولة سلطة على المالية المصرية خلفها، لذلك لم تقبل الاشتراك في صندوق الدين وقامت بالضغط السياسي العنيف، مما أجبر فرنسا على أن توافق على إرسال لجنة جديدة من مندوب انجليزي وآخر فرنسي . . . . . وفلا تكونت اللجنة من جوش المليونير الانجليزي صاحب أول بنك استدانته مصر، ومن الفرنسي جوير. ومارست اللجنة أعمالها سنة ١٨٧٦ . . . وفي هذه السنة بالذات يقول (باكوين) في كتابه : « مصر في عهد إسماعيل » : ( إنه من الغريب جداً أن تكون الحالة المالية المصرية هي الوحيدة التي أوجبت تدخل بريطانيا العظمى . . . في نفس السنة التي شلت فيها أزور مستر جوش والسيو جوير ، كان يوجد أكثر من سبع عشرة دولة أخرى مفلسة بلغت ديونها ٤٠٠ مليون جنيه ، ومع ذلك لم تر الحكومة البريطانية مطلقاً احتجاجاً ما بارسال تهديدات قنصلية في مصلحة القرضين ) .

إن بريطانيا تريد أن تدفع بالعربة إلى التزلق، وفلا قبل إسماعيل قرار اللجنة بالمرقبة الثانية أحدهما انجليزي والآخر فرنسي لمرقبة المصروفات . وسرت بريطانيا وأرسلت مندوبها وهو مستر إيفلنج بارنج الذي سمنرفه فيما بعد ، عند ما يخلع ملابسه المدنية ويلبس الملابس العسكرية باسم لورد كرومر .

وتفزع عن تقرير اللجنة مشروعات أخرى لتأكيد السيطرة الاستعمارية على البلاد ، فشككت لجنة التحقيق لفحص مالية البلاد وتفسير العجز في دخل الحكومة . . . . . وكأن هذا العجز غير مفهوم لهم . . . . . وكان في هذه اللجنة مندوب انجليزي وآخر فرنسي ، ولكن سرعان ما اختصر الطريق وأمر إسماعيل بتشكيل وزارة جديدة برئاسة نوبار دخلها هذين اللندوين وزيرين : الانجليزي للمالية والآخر للأشغال . وقد شاهدت مصر من أيام محمد علي وجود عديد من الأجانب في

مناصب الوزارة وقيادة الجيوش ، ولكن كل هؤلاء الأجانب كانوا عارسون عملهم تحت سلطة الوالى ، وبكليف منه ، أما هذين الوزيرين فإن أمرهما يختلف كل الاختلاف ، فتعيينهما بناء على أمر حكومتهما ، ولرعاية مصالحهما ، وليس للخدوى أية سلطة عليهما .

ولم تكن السيطرة السياسية والاقتصادية واقعة من أعلا فحسب على جهاز الدولة ، بل أيضاً من أسفل ، ومن الرعايا الأجانب الذين يرحون في مصر وكأنها مزرعتهم الخاصة ، معتمدين على الامتيازات الأجنبية التي كانت تمنحها تركيا لهم في كل بلاد السلطنة العثمانية ، وتتيح لهم حق امتلاك الأراضي والعقارات بها .

وبطبيعة الحال لم تكن الامتيازات القديمة بكافية بالنسبة للتغلغل التام للاستعمار على البلاد ، فكان لا بد إذن أن تزداد هذه الامتيازات القديمة أكثر وأكثر ، تبعاً لازدياد التدخل الاستعماري ، فاستمرت في أيام سعيد وفي عهده كما نعلم عقد أول قرض أجنبي . . ثم بلغت مداها في أيام خلفه اسماعيل ، وأصبح الأجانب يعيشون في داخل البلاد المصرية ، ولا سلطان للدولة عليهم ، لذلك كانت مصر ملجأ لكل مغامر آبق ، لهذا وينعم فيها ، وأصبح الوطنيون فريسة لأحط العناصر الأجنبية الوافدة على مصر ولكن الأجانب أنفسهم ، وهم أخلاط من بلاد مختلفة قد تعرضت مصالحهم للخطر من جراء هذه الفوضى العجيبة ، ولم يمد الفرد الفرنسى مثلاً يأساً على مصالحه إذا تخاصم مع الفرد الايطالى . فلو تقاضيا في القنصلية الإيطالية فسوف يكون الحكم لصالح الايطالى ، وإذا كان في القنصلية الفرنسية كان الحكم لصالح الفرنسى ، وهكذا مع باقى الأخلاط الأجنبية المختلفة . لذلك كان لا بد من تنظيم هذه العملية بحيث تكفل مصالحهم فيما بينهم ، وتكفل في الوقت نفسه استقلالهم عن الحكومة وشل يدها عن تحركاتهم . .

وقد بادر اسماعيل ونفذ لهم ما يريدون ، وأسس المحاكم المختلطة التي افتتحت رسمياً في حفل فاخر في يناير ١٨٧٦ ، وهكذا أصبح للأجانب في مصر دولة لها مركزها ، وهي المحاكم المختلطة . . .

وسلطة المحاكم المختلطة لم تكن تقف عند حد التفاضل بين الأجانب وبعضهم ، أو بينهم وبين الوطنيين ، بل كانت لها سلطة على حق السيادة للحكومة المصرية ، وأي قانون تسنه الدولة ويمس الأجانب من قريب أو من بعيد تعتبره خروجاً على لائحة تأسيس المحاكم المختلطة ، وسرعان ما تنتج دول الامتياز وتصرخ ، مثل ما حدث في قانون سنة ١٨٧٩ الذي أصدره اسماعيل بشأن تسوية الدين ، فقد احتجت الدول على هذا القانون واستمسكت بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة .

وقد لعب الصراع البريطاني الفرنسي دوره أيضاً في تكوين المحاكم المختلطة ، فنحن نعرف من سياسة بريطانيا أنها تعمل دائماً على استبعاد أي نفوذ غير نفوذها على مصر ، فلماذا إذن وافقت على إنشاء المحاكم المختلطة التي تعطي امتيازاً لحصة عشر دولة هي : أمريكا — النمسا والمجر — بلجيكا — الدانمارك — فرنسا — ألمانيا — إنجلترا — اليونان — هولندا — إيطاليا — البرتغال — روسيا — إسبانيا — السويد — النرويج . . .

إن المتتبع للصراع الاستعماري على مصر خلال القرن التاسع عشر ، والمتتبع لحركة الديون العامة ، سيجد أن فرنسا وإنجلترا هما طرفا النزاع في السيطرة على مصر . . . أما تركيا ، ذلك الرجل المريض ، فلم تكن إلا وسيلة تستغلها بريطانيا لتنفيذ عن طريقها ما تريد . . .

ولما كانت بريطانيا هي الأكثر نفوذاً وقوة في المجال المصري ، لذلك كانت تعمل على تصفية النفوذ الفرنسي . . . ومن هنا كانت موافقتها على إنشاء المحاكم المختلطة لكي تجل من فرنسا واحدة من هذه الدول الخمسة

عشر صاحبة الامتياز، وبهذا تضعف من شأنها كدولة ذات امتياز خاص في مصر . وهى لا تخشى سلطة هذه المحاكم ، ما دامت السلطة العليا للدولة ستكون في قبضتها هى لا قبضة أحد سواها .

وقد عارضت فرنسا فى إنشاء المحاكم المختلطة ولم تعين قضاتها إلا بعد أن وجدت أنه لا فائدة ترجى من المعارضة ، فاشتركت بنصيبها مع باقى الدول المبرزة . . .

.. وهكذا وضعت البلاد اقتصاديا وسياسياً تحت السيطرة الاستعمارية . . . وفقدت البلاد استقلالها ، ولم يدخلها بعد جندي أجنبي واحد . .

## الفصل الرابع

### مصر بلد تابع شبه اقطاعي

في نفس الوقت الذي أصبحت فيه مصر واقعة تحت السيطرة الاستعمارية اقتصادياً وسياسياً نمت الملكية الفردية للأرض، وأصبحت الزراعة لا تهدف إلى الاكتفاء الذاتي فحسب، بل تهدف للتصدير، وخاصة القطن الذي بلغت حاصلاته في أواخر حكم إسماعيل سنة ١٨٧٩، كما يقدره شارل عيسوي ٣,١٠٠,٠٠٠ قنطاراً<sup>(١)</sup>، وقد ارتفعت أسعاره في فترة الحرب الأهلية الأمريكية إلى أن وصل سعره ٤٥ ريالاً للقنطار سنة ١٨٦٣ ثم عادوا ينخفض إلى ١٩ ريالاً بعد انتهاء الحرب ونزول القطن الأمريكي في السوق العالمية، بما كان له أسوأ الأثر على صغار الملاك ومتوسطيهم الذين وقعوا فريسة للرايين وبنوك الرهونات، فان الضرائب الباهظة التي قدرتها الحكومة في سنين الرواج لم تخفضها في سنين الهبوط، فأفلس للزارعين وحجزوا على أراضيهم، ولم يصمد منهم إلا كبار الملاك.

إن اللامحة السعيدية قد حددت ملكية الأرض، إلا أنه في الواقع لم يستفد منها إلا عدد أضيق من الفلاحين، بينما المستفيد الحقيقي هم كبار الملاك الذين تكونوا كطبقة منذ أواخر أيام محمد علي... ويكفي أن نعرف أن مساحة الأرض المزروعة قد بلغت ٨١٠,٠٠٠ فدان<sup>(٢)</sup> سنة ١٨٧٩ كان

(١) Egypt at Mid Century by Charles Issawi p 35

(٢) تاريخ مصر الاقتصادي، تأليف لمبطة، ص ٢٨٩



الحديوى وحده يملك منها ٩٥٠,٠٠٠ فدان، أى الخمس تقريباً . وإذا عرفنا أن شركة قناة السويس قد اشترت من تركة إلهامى باشا تفتيش الوادى وقدره ٢٣,٧٨٠ فدان ، استطعنا أن ندرك من هم الذين كانوا يملكون الأرض حقيقة ، ويتبين لنا أنه قد تكونت وتبلورت طبقة من كبار ملاك الأراضى تملك معظم الأراضى ، بينما يقع صغار الملاك فريسة فى يد بنوك الرهونات والمرابين للتشترين فى الريف المصرى. وقد حدد لورد دوفرين أن الأموال المحددة فى قوائم الرهون قد زادت ما بين ١٨٧٦ وسنة ١٨٨٢ ، أى سنة الاحتلال من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، منها ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خاصة بالفلاحين علاوة على ما عليهم من ديون للمرابين فى الأرياف تراوح ما بين ثلاثة ملايين جنيه وأربعة ملايين (١).

لقد زادت الديون على الفلاحين فى خلال سبعة سنوات ستة عشرة ضعفاً ، فبدلاً من نصف مليون من الجنيهات أصبحت ثمانية ملايين باعتراف لورد دوفرين نفسه .

وكان الحديوى وكبار الملاك يستعملون الطرق الرأسمالية فى استغلال أراضهم فالحديوى اسماعيل ، وهو أكبر مالك للأراضى كان يوزع أراضيه على ٥١ دائرة متفاوتة الساحة ولا تغل أصغرهما عن ألف فدان يزرع فيها القطن والسكر وغيرها من المحاصيل التجارية ويستعمل فى زراعتها الآلات الحديثة من محارث وآلات مختلفة ، وقد أقام بجانب هذه المزارع مصانع السكر ، ومد لها خطوط السكك الحديدية لسهولة النقل والتصدير ..

ولما كانت السيطرة الاستعمارية وخاصة من جانب بريطانيا قد استهدفت جعل مصر مزرعة قطنية واسعة ، لذلك كان من الطبيعى جداً أن مشروعات الري والصرف يعنى بها عناية خاصة ، ولذلك فقد شاهدت البلاد اتساعاً عجيباً

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لميعة ، ص ٣٩٥

في مشروعات الري والصرف، حفرت حوالي ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل بلغت نفقاتها ١٢ مليوناً من الجنيهات، هذا علاوة على تطهير الترعة القديمة وجعلها صالحة لمشروعات الري الدائم، وأنشئت القناطر على الرياحات والترع وبلغ عددها في سنة ١٨٧٩ ، ٤٠٠ قنطرة ، وكذلك أصلحت القناطر الخيرية، وقويت الجسور على النيل والترع وتبعاً للخطة الاستعمارية الكاملة ازدادت شبكة المواصلات البرية والبحرية ، وبلغت مجموع الخطوط الحديدية التي أنشئت حتى أيام إسماعيل باشا ٤١ خطاً طولها ١٨٩٥ كيلو متراً تربط بين مناطق المحاصيل وبعضها وبينها وبين موانئ التصدير .

كما ربطت البلاد ببعضها بشبكة من الخطوط التلفرافية بلغ عددها ٢٢ خطاً طولها ٣٤٣٥ كيلو متراً .. وبجانب هذه الشبكة الواسعة للمواصلات نمت التجارة المحلية نسبياً خصوصاً بعد إلغاء ضريبة الدخولية في أيام سعيد، وكانت تقدر بمعدل ١٢ ٪ من قيمة البضائع عند دخولها أية قرية أو مدينة، حقاً إن الهدف الأساسي من إلغاء هذه الضريبة كان لمصلحة الاستثمار ، إلا أن التجار المصريين قد أفادوا منها فائدة ضعيفة بقدر إمكانياتهم الضعيفة، ولكن هذه الطبقة ظلت محصورة في حدود التجارة وحسب ، ولم تستطع أن تتخطاها إلى مجال الصناعة لعدم إمكانية وجود رأسمال متراكم يستغل في المشروعات الصناعية . ولهذا فقد ظلت الصناعة المصرية محصورة في مجالها الحرفي باستثناء للصانع التي أنشأها إسماعيل ، أو التي كانت ما زالت متبقية من أيام محمد علي باشا، مثل صناعة الأسلحة والترسانة البحرية وصناعة السكر والغزل وضرب الطوب . وبلغ عدد العمال الذين يعملون في كل هذه الصناعات سواء الحرفية أو الرأسمالية الحكومية مائة ألف عامل، وهو عدد ضخم ونسبته توازي ١ : ١٢ بالنسبة للذكور البالغين .. وكان من الممكن أن تتطور التجارة والصناعة في مصر تطوراً طبيعياً بعد صدور اللائحة السعيدية وإلغاء ضريبة الدخولية ، إلا أن سياسة الباب المفتوح ، علاوة على الامتيازات

الأجنبية التي كانت تسهل للأجانب إدخال سلعهم دون أي رقابة على الجمارك كل هذا أضعف التجارة والصناعة المصرية إضعافاً شديداً ، بل وقضى على الصناعة الآلية المملوكة للدولة مثل صناعة السكر .. ومن الإحصائية التالية يتبين الانهيار السريع لهذه الصناعة ..

#### صادرات السكر بالقنطار (١)

السنة	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
الوزن	٣٢٧٥٠	١٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠

#### واردات السكر الفرنسي بالقنطار

السنة	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
الوزن	٤٨٦٤٩٠	١٢٩٣٥٩٨	٣٩٢١٣٠٨	٤٠٢٦٠٧٨

وظلت صناعة السكر في التدهور، حتى استولت عليها شركة فرنسية في

سنة ١٨٧١ .

ولقد بلغت السيطرة الاستعمارية مداها في آخر حكم اسماعيل والمجتمع المصري مقسم إلى طبقات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة فيما مضى، فهناك طبقة كبار الملاك الاقطاعيين ، ثم للملاك المتوسطين والصغار، ثم الفلاحين الأجراء ، هذا بالنسبة للريف ، أما بالنسبة للمدينة فهناك الطبقة الوسطى التجارية والحرفية والطبقة العاملة . وهناك فئة شعبية أخرى لاتلعب دوراً في الانتاج، إلا أن أثرها الاجتماعي الفكري قد أصبح واضح الأثر في توجيه المجتمع . وهذه الفئة هي المثقفين المصريين التي وجدت من أيام محمد علي ، ثم نمت وتطورت في السنوات الأخيرة ، ولقد لعب هؤلاء المثقفون دوراً كبيراً في نقل الفكر الأوربي للتطور إلى مصر .

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لهيطة ، ص ٢٩٨

وقد اختلفت أهداف التعليم في هذه الرحلة عن أيام محمد علي ، حيث كان التعليم خاضعاً لاستراتيجيته الحربية ، أما في هذه المرحلة فهو نابع من رغبة الشعب المختلفة في الزود بالعلم والثقافة ، فأنشئت مدرسة المهندسخانة ، والحقوق ، ودارالعلوم ، ومدرسة الطب والولادة ، والفنون والصنائع ، والمساحة ، والألسن ، والزراعة ، والحرس والعميان . كما أنشئت المدارس الثانوية ، وسبعة وعشرون مدرسة ابتدائية . . ولأول مرة في تاريخ مصر تنشأ مدارس لتعليم البنات ، واحدة أنشأها الخديوى ، ومدرستين أنشأتهما البطركية القبطية .

وبطبيعة الحال ، وفي عصر السيطرة الاستعمارية ، لم يكن من الممكن ألا ينتشر التعليم الاستعماري في البلاد ، فتأسست أكثر من سبعين مدرسة أجنبية ، خرجت موظفين للبنوك والشركات والمحلات التجارية الأجنبية . وعينوا في الوظائف الحكومية بجانب الرؤساء الأجانب الذين أخذوا يسيطرون تدريجياً على جهاز الدولة .

والخلاصة أن مرحلة حكم عباس ثم سعيد ، كانت بداية مرحلة جديدة في تاريخ الشعب المصرى ، تطورت وتجاوزت أكثر خلال حكم اسماعيل . ففي النية الكاملة للأسمال الوطنى ، تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على البلاد ، وأقام الاستثمار المشروعات الاستغلالية ، وأوعز إلى الحكام بمد شبكة من طرق اللواصلات البرية والنهرية ، فربطت البلاد ربطاً سريعاً وسهلاً ، وصدرت اللأئحة السعيدية بتمليك الأرض للفلاحين .

ومن هذا يتضح أن عملية تغفل رؤوس الأموال الأجنبية قد صاحبها وبالضرورة عملية تفتيت في المجتمع المصرى .

وهذا التفتيت كان من المحتم أن يتم بالتطور الطيعى للأسمال الوطنى ، ولكنه لم يتم أيضاً في هذه المرحلة من تاريخ مصر ، ولكن تطور الأسمال الأوربية الذى يتخطى حد المقارنة إذا ما قيس بتطور الأسمال

الوطني جعلها هي التي تقوم بهذا الدور في مصر والمصلحتها هي وضد مصالح الطبقات الشعبية المختلفة ، وضد الرأسمال الوطني .  
ولما كانت هذه السيطرة قد تمت في مرحلة تاريخية كان فيها الشعب المصري مضطهداً ، نتيجة للضربات العديدة للتلاحقة التي أصابته . لذلك فان الفرصة كانت مواتية للاستعمار لكي يظل يعرقل تقدمه سنياً طويلة .  
لقد حدث التفتت في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإقطاعي ، وأصبح المجتمع المصري مجتمعاً تابعاً شبه إقطاعي .

## الفصل الخامس

# الصراع من أجل التحرر

إذا كانت الثورة العرابية من الناحية التاريخية تعتبر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، يوم أن ذهب قائد الثورة أحمد عرابي إلى ساحة عابدين ومن حوله الجيش والشعب ، مطالباً الحديوي خادماً الاستعمار بعزل وزارة رياض وتشكيل وزارة جديدة ودعوة مجلس النواب للانعقاد وزيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندي وعزل عثمان باشا رفق . . إلا أن هذا اليوم يعتبر من الناحية العلمية بلورة لكل التطورات التي كان يجيش بها المجتمع المصري من أيام محمد علي والألحمة السعيدية والسيطرة الاستعمارية على الحالة الاقتصادية والسياسية المصرية .

إنها نتاج تفاعل التطورات الداخلية في مصر والظروف الخارجية ، وخاصة في أوروبا . وقد أثرت هذه العوامل وتفاعلت معاً . وكانت الثورة هي النتاج الطبيعي لهذا التفاعل . . وهي كأي ثورة اجتماعية تعبر عن مصالح اجتماعية في مرحلة معينة ، وتجسد الظروف الملأمة لها لكي تنفجر وتحقق أهدافها . وبقدر توفر هذه الظروف أو عدم توفرها يكون نجاح الثورة أو خذلانها ، ولكنها على كل حال تعبر عن مصالح اجتماعية معينة وصلت إلى مرحلة لم يعد من الممكن تحقيقها في ظل النظام الاجتماعي القديم .

وبمناقشة الظروف التي مرت فيها الثورة والقوات الاجتماعية التي

اعتمدت عليها، ندرك أنه كان لابد أن يحدث هذا الانفجار بعد أن تبلورت طبقات جديدة تبعا لتلك الأرض ، وازدياد الوعي العام للطبقات الشعبية، واصطدام هذه القوات بالعدو الاستعماري الوافد في شكل السيطرة الاقتصادية والسياسية .

فعدنا ما تخطمت سياسة الاحتكار في التجارة والصناعة والزراعة ، صاحبها في نفس الوقت تناقض خطير ، وهو فتح الباب على مصراعيه ، للتدخل الاستعماري ، سواء عن طريق رؤوس الأموال أو تدفق التجارة أو الديون وما نتج عنها من سيطرة سياسية . وظل هذا التطور يأخذ مجراه في داخل البلاد .. وكان التطور في طبقة ملاك الأرض أسرع جداً من التطور في باقي الطبقات الأخرى ، وخاصة في تقيضها الطبقة المتوسطة التي لم يهأ لها أي ظرف لكي تتطور وتنمو عوا حقيقيا يمكنها من أن تلعب دورها السياسي على مسرح الأحداث التاريخية ، الأمر الذي كان له رد الفعل الإيجابي على أحداث الثورة المصرية .

وكان من جراء إغراق البلاد بالديون الواسعة أن أصبحت الحكومة تسن ضرائب جديدة لا حصر لها ، لم ترهق الطبقات الفقيرة فحسب ، بل وطبقة كبار الملاك أيضاً .. ومن القوانين التي سنتها من أجل الاستئدانة الداخلية ، ذلك القانون المسمى قانون المقابلة ، الذي صدر في سنة ١٨٧١ ويقضى بالآتي :

أولاً — يدفع المالك الضريبة السنوية العادية على أرضه .  
ثانياً — يدفع ستة أمثال هذه الضريبة دفعة واحدة ، أو على ستة أقساط على الأكثر، ويحسب له فوائد  $8\frac{1}{2}$  على اللباغ التي يدفعها مقدماً .  
ثالثاً — وبذلك تخفض له الحكومة نصف الضريبة السنوية إلى الأبد .  
واستعملت الحكومة كل أساليب الضغط ليقبل الملاك هذا القانون .. وفعلا نفذ ، وبدأت الحكومة تحصل الأقساط، وجمعت أكثر من ١٣ مليوناً من

الجنهات وبعد أن دفع الملاك هذه المبالغ، توقفت الحكومة تحت ضغط الانجليز عن العمل بهذا القانون ، ومعنى هذا أن المبالغ التي دفعت قد أصبحت مهددة بالضياح .. ولهذا فمن مصلحة الملاك ، وبعد أن دفعوا ثلاثة عشر مليوناً من الجنهات الاستمرار في العمل بقانون المقابلة ، حتى يستوفوا الأقساط ، ويحصلوا على امتياز الإعفاء مدى الحياة من نصف الضريبة .

إن الضرائب الباهظة التي فرضت على ملاك الأراضي جعلتهم يثنون منها .. ولما كانت الديون هي السبب المباشر في هذه الضرائب ، لذلك كان الملاك تواقين إلى التخلص منها . والتفت مصالحهم مع باقي الطبقات الشعبية في ضرورة التخلص من الديون .. وبالتالي من السيطرة الاستعمارية .

ولكن كيف يتم هذا التخلص ؟ وهنا تلعب القدرة القيادية للثورة والوعى العالمى ودور المثقفين المصريين دورها في تحديد الطريق .

فلم يكن للثورة الصناعية الأوربية أثر اقتصادى فحسب ، بل تبعها وبالضرورة نتائج اجتماعية وسياسية على كل القارة ، ودفعت بالطبقة الوسطى في البلاد الأوربية التي لم تتم فيها الثورة الرأسمالية لكي تكمل هذه الثورة وتحطم قيود الاقطاع .. وإذا كانت الرأسمالية تنشأ ومعها الطبقة العاملة ، فإن أفكار الطبقة العاملة وفلسفتها تنشأ وتتطور معها جنباً إلى جنب .. والطبقة العاملة أشد عداوة للاقطاع من الرأسمالية ، فهي الطبقة التي لا مصلحة لها مطلقاً في التهادن أو المصالحة معه ، لذلك فإن الرأسمالية في أوروبا، وخاصة في ألمانيا قد خاضت المعركة ضد الاقطاع في ظروف أكثر تطوراً من التي خاضت فيها إنجلترا أو فرنسا ثورتيهما ، ولمدم وجود طبقة عاملة آتشد متطورة في هذين البلدين ، ولوجودها بعد ذلك في أوروبا . ومن هنا كانت الثورة الديمقراطية في أوروبا مصحوبة بأفكار ثورية ناضجة . وكانت الأفكار التحريرية واسعة الانتشار ومتداولة في كافة أنحاء أوروبا .



وصراع الرأسمالية ضد الاقطاع كان دائماً مصحوباً بالأفكار الدستورية التي تسجل المكاسب التي وصلت إليها في تطورها خلال المارك . وباختصار فإن أوروبا بصفة عامة كانت خلال القرن التاسع عشر من ناحية النضج العام الاجتماعي مهتأة للثورة الرأسمالية الديمقراطية ، وقد انعكس هذا النضج على مصر ، ووصلت إليها الأفكار التحريرية الدستورية عن طريق المثقفين المصريين الذين سافروا إلى أوروبا ، أو المطلعين على الثقافة الأوروبية (١) .. وكانت الجرائد العديدة التي انتشرت خلال حكم اسماعيل تعبر عن هذه الاتجاهات وتوضحها .

ولم يكن اشتراك المثقفين المصريين في الثورة نتاج وعى ثقافي خصب ، بل كان أيضاً ناشئاً من المصلحة المادية المباشرة ، فإن السيطرة الاستعمارية على أجهزة الحكومة قد حدت من سلطاتهم ، وسوف تحد أكثر وأكثر لو استمرت الأمور على ما هي عليه .. وقد بلغ عدد الموظفين الأجانب في مارس سنة ١٨٨٢ عدداً لا يقل عن ١٣٥٥ موظفاً ، بلغت مرتباتهم ٣٧٩,٥٦ جنيه .. وقد أراد لورد دوفرين أن يضل في هذا العدد ، فذكر أن عددهم ضئيل جداً إذا ما قيس بالموظفين الوطنيين البالغ عددهم ٥٣,٠٠٠ موظف يتقاضون سنوياً ١,٦٤٨,٠٠٠ ، وقد فضحه روزستين في كتابه « تاريخ مصر » ، حيث بين أن عدد الموظفين المصريين كان ٩٢٠٠ فقط ، وأن المدد الذي أوضحه دوفرين يشغل جنود الجيش والبوليس وعمال الجمارك والسكك الحديدية .. لهذا كانت مشاركة المثقفين في الثورة إيجابية وليست سلبية :

---

(١) من هؤلاء المثقفين رفاعة الطهطاوى ، أحمد ميمونى محمد على ، وقد عاصر

ثورة سنة ١٨٣٠ في فرنسا .

## أسباب عزل اسماعيل :

إن عزل اسماعيل سنة ١٨٧٩ جزء من سلسلة أحداث الثورة العرابية ، ومحاولة لايقاف مد الثورة التي حاولت أن تخلص البلاد من السيطرة الأجنبية بتسديد الديون واستخلاص استقلالها من براثن المليونيرات الأجانب .

ودراسة أحداث الثورة العرابية يجب أن تعتمد على دراسة تطور الديون والضرائب والحياة النيابية ، فهذه الخطوط الثلاثة تعين وتوضح طريق الثورة .

لقد بدأ اسماعيل عقب توليه السلطة مباشرة في عقد القروض ، وكان من الطبيعي أن يفرض الضرائب العديدة أملاً في تسديدها ، أو على الأقل فوائدها . وكان لابد له أن يقدم تبريراً لهذه الضرائب التي يفرضها ... وهنا نجد الفارق بين الوضع الاجتماعي للمصري في أيام محمد علي أو سعيد ، وبين الوضع أيام اسماعيل ، ففي عصر محمد علي أو سعيد لم تسكن هناك طبقات تملك الأرض التي ستفرض عليها الضرائب . أما في عصر اسماعيل فإن هذه الطبقات موجودة ، ومن المحتم أن يحسب حسابها ، وتقدم لها التقارير .. لذلك فقد أنشأ ( مجلس شورى النواب ) سنة ١٨٦٦ .

ويعتبر الكثير من المؤرخين الغير علميين أن اسماعيل أسس هذا المجلس لكي يستكمل مظاهر الترف الأوربي الذي كان مغرماً به .. وهذا التفكير ساذج لا يدرك التطورات التي حدثت في المجتمع المصري .. إن إنشاء مجلس الشورى دليل على أن هناك طبقات اجتماعية يغشى اسماعيل قوتها ويعمل على استشارتها في خطواته .. ولما كانت للشا كل سنة ١٨٦٦ أى السنة التي أنشئ فيها المجلس لم تكن قد تحققت بعد ولم ينحدر اسماعيل إلى هاوية القروض العميقة ، لذلك فإن المجلس كان محدود السلطة ولا يخرج

عن كونه استشارياً خصب وليس له سلطة القطع في أى أمر من الأمور ،  
 وقراراته ليست أكثر من رغبات تعرض على الخديوى ، وله الحق المطلق  
 في أن يأخذ أولاً يأخذ بها .. وكان هذا المجلس مكون من مجموعة من  
 ملاك الأراضي ، ويتبين هذا من الاقتراحات التي قدمها الأعضاء في أول  
 جلساته ، وكلها تدور حول الأرض ومشاكلها ، ماعداً واحداً منها وهو  
 خاص بإنشاء مدرسة ابتدائية .. أما المسائل المالية ، أو مشكلة الدين ، فلم  
 يطرقها أحداً على الإطلاق ..

والجدير بالذكر أن الحكومة في الدورة الثانية عرضت ما نفذته من  
 هذه الاقتراحات . وهذا يدل على أن أعضاء المجلس كان لديهم نفوذ على  
 الحكومة ، مما يجعلها تعمل على استرضائهم .

وقد اتسمت أفاق المجلس في دور الانعقاد الثانى وأخذ يبحث في المسألة  
 المالية ، وشكل لجنة من أعضائه لدراسة الديون التي لم يكونوا يعرفوا  
 تفصيلاتها .. ولقد أمدهم اسماعيل المفتش ببيانات كاذبة عن القروض وعن  
 الحالة المالية عامة ..

وفي الدورة الثالثة عرض الخديوى لما قامت به الحكومة من إصلاحات  
 سواء في الري أو الجيش أو التعليم أو السودان ، ثم عرض اسماعيل المفتش  
 الميزانية ، ( وهي ولاشك زائفة ) ، وبياناتها كالآتي :

٧٣٣٥٠٠٠ جنيها إيرادات ٣١٧٥٠٠٠ مصروفات

٢٥١٥٠٠٠ أقساط ديون

٥٠٦٩٠٠٠ جنيها (١)

وبهذا يصبح الوفر في الميزانية ١٦٤٥٠٠٠ جنيهاً ، ولم تقف الحكومة  
 في التزييف عند حد موازنة الدخل والمنصرف ، بل وصلت إلى حد الوفر .

---

(١) مصر لإسماعيل ، الجزء الثاني ، بقلم عبدالرحمن الرافعي ص ١٠٩ .

وأخذت الأحداث السياسية تتوالى ، وأزمة الديون تتفاقم واللاجان تشكل ، وإسماعيل ينتظر الوصول إلى حل .. فأجل انعقاد المجلس سنتين كاملتين ، كان ينتظر خلالها أية مساعدة من الدولتين الاستعماريتين فرنسا وإنجلترا ، ولكن عبثاً .. إلى أن وصل إلى حالة الإفلاس ، واستغاث يبعثه « كيف » سنة ١٨٧٥ ، ثم أعلن إفلاسه سنة ١٨٧٦ ، وتشكل صندوق الدين ، وسيطرت إنجلترا وفرنسا على الجهاز الحكومى مالياً وسياسياً ... وبهذا فقد اسماعيل أى سند من الجانب الاستعماري ، فاضطر إلى أن يلجأ إلى جانب المجلس ، عسى أن ينال من وراء ضغطه مكسباً من الاستعمار . ولعل هذا يفسر احتضان الحكومة للسيد جمال الدين الأفغاني ، وهو المشهور بعدائه للاستبداد والاستعمار .

اجتمع المجلس سنة ١٨٧٦ ، بعد غيبة سنتين ، ودارت خلال انعقاده مناقشات حول قانون المقابلة ، وكانت الحكومة تحت ضغط اللجان الأوروية على وشك أن تلغيه ، بعد أن حصلت حوالى ١٢ أو ١٣ مليون من الجنيئات كما حددها الشيخ عثمان المرميل عضو المجلس وأحد نواب الغريبة ، وقد اقترحت الحكومة استمرار العمل بقانون المقابلة لعدم قدرتها على سداد الديون .. ووافق المجلس على ذلك .

ولما كان إلغاء قانون المقابلة مطلباً من مطالب الدائنين لم يكن اسماعيل موافقاً عليه ، فإن عرضه على المجلس وأخذ الموافقة منه تبين الاتجاه الجديد في سياسة اسماعيل ، وهى استخدام المجلس كأداة لتهديد الدول الاستعمارية والضغط عليها . وكذلك لرفع السب عن كاهله وإلقائه على كاهل المجلس ، بعد أن فقد الطريق ولم يعد فى إمكانه التحرك .

لذلك كان من الحتم أن يوسع من اختصاصات المجلس .. وعندما ضغطت إنجلترا وفرنسا سنة ١٨٧٨ لكي يشكل وزارة جديدة يدخل فيها وزيراً إنجليزياً وآخر فرنسياً ، رد اسماعيل على هذا بأن تقدم للمجلس

بالوزارة واعتبرها مسئولة أمامه، وقد أكد النواب هذا في رددهم على خطاب  
العرش قائلين :

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة  
جعلته مسئولا كاملا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب » .

وبدأ المجلس يمارس وظائفه، واصطدم مع الوزير البريطاني الذي يشغل  
منصب للمالية ، ولم يكن يعترف بالمجلس ويماطله في إعطاء البيانات التي  
تطلب منه .

وقد ظل النفوذ الاستعماري ، يزايد وأصبح الوزيران البريطاني والفرنسي  
صاحباً الأمر في الوزارة كلها ونوبار باشا أداة طيعة في يدهما، وحتى بعد إقالة  
نوبار وتشكيل وزارة برئاسة توفيق لم يقف اندفاع المستعمرين، بل اتضحت  
نتيهم، فأمرت الوزارة تحت ضغطهم بفض مجلس النواب ، ثم تقدم اقترح  
من ريفرس ويلسن بشأن المالية يجعل البلاد في حالة عجز تام عن سداد الديون .

### نحو الثورة :

ثار الوطنيون على هذه السيطرة الأجنبية، وتحرك النواب، واجتمعوا  
اجتماعات تاريخية في شكل جمعية وطنية في منزل السيد البكري وإسحاق  
راغب، واتفقوا على قرارات ثورية تعتبر الخطى الإيجابية والأولى نحو الثورة  
العربية وهي :

أولاً — تقديم مشروع تسوية مالية يمارض مشروع ريفرس ويلسن،  
يمكن البلاد من تسديد ديونها .

ثانياً — تعديل نظام مجلس شورى النواب ، وتخويله السلطة للترافع  
بها للمجالس النيابية الأوروبية ، وتقرير مبدأ للمسئولية الوزارية أمامه .  
كانت قرارات الجمعية الوطنية نقطة انطلاق في تحديد الأهداف  
الوطنية ، والوقوف في وجه الاستعمار بجرأة ، هذه الأهداف التي تحدت

في التصميم على تسديد الديون . أما وسيلة التنفيذ فتمثلت في برلمان كامل النفوذ ، يقبض على الأمور بيديه ويحاسب . الوزارة على كل تصرفاتها ، ولم تناقش الجمعية الوطنية أية مشا كل أخرى خلاف هاتين المشككتين اللتين اعتبرتهما الحلقة الرئيسية في كافة المشا كل الاقتصادية والسياسية .

وقد غامر إسماعيل آخر مغامراته مع الاستعمار ، عسى أن ينال من وراء ذلك مغنا ، فقبل فوراً الاقتراحات وبلغها للدول الأجنبية . وقد أصيبت إنجلترا بالرعب من جراء موافقة إسماعيل على المطالب الوطنية ، قدم الوزيران احتجاجهما على هذا القبول . ولكنه لم يصغ لهما ، وأمر بتشكيل وزارة برئاسة شريف باشا ، مستبعدا الوزيرين الإنجليزي والفرنسي .

وفي ١٠ أبريل سنة ١٨٧٩ اجتمع المجلس وبدأ يناقش مواد الدستور الجديد الذي يعتبر في مجمله من أحدث الدساتير الرأسمالية ، وقد أعطيت للمجلس سلطة الجمعية التأسيسية التي لها الحق المطلق في تعديل مواد الدستور بالأغلبية والأقلية .

لم يقف الاستعمار مكتوف الأيدي أمام الزحف الثوري لتحطيم خطته المرسومة ، إذ أن هذا المجلس لو سار في طريقه ، وتنظم لليرازية ، وبدأ في تسديد الديون لانهارت الخطة الاستعمارية كلها واستردت مصر حريتها واستقلالها . لهذا فقد أسرع بريطانيا في العمل واتصلت بالرجل المريض الذي يسمى بالباب العالي ، وكانت سلطته من الناحية الرسمية على مصر ما زالت قائمة ، وعرش مصر يستمد وجوده من الأوامر التي يصدرها ذلك الرجل الجالس على ضفاف البوسفور .

ومن الغريب أن الخطى الأولى في تنفيذ للؤامرة لم تبدأ من إنجلترا أو من فرنسا ، بل بدأت من ألمانيا ، التي كانت منذ سنوات تناضل من أجل وحدتها السياسية ، ثم هزمت فرنسا في الحرب السبعينية ، وأصبحت تتطلع إلى الاشتراك بنصيبها في السلب والنهب في القارة العنسة أفريقيا . . .

لذلك وجد بسمارك في المسألة المصرية فرصة للتدخل ، عسى أن تفتح لألمانيا أبواب الاستثمار من ورائها .

وبضغط بسيط على الباب المالي أصدر فرمانا سلم إلى إسماعيل في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ بخلعته وتنصيب توفيق خديويا على مصر .

وواضح أن الهدف من خطة الاستثمار في عزل إسماعيل ليس هو في ذاته ، فإن توفيق هو ابن إسماعيل ، وكلاهما لا يزيد أو ينقص عن الآخر ، إنما الهدف هو ضرب الحركة الوطنية ، وإلغاء البرلمان والدستور ، وعدم تمكين الشعب من تسديد ديونه ، واسترداد استقلاله ، ولا يمكن أن يكون إسماعيل الهدف الاستعماري ، فعلى يديه نال الاستثمار كل مطالبه فأغرق البلاد في الديون وأنشأ لها كم المختلفة ، وأشرف على مالية الدولة ، ومكن لهم من اكتشاف منابع النيل كلها ، وأشرك ضباطهم معه في فتح باقي البلاد السودانية تمهيدا لسيطرتهم عليه بعد ذلك .

لم يكن إسماعيل حبر عثرة في وجه الأهداف الاستعمارية ، لذلك لم تكن إقالته بذات أهمية ، إنما المقصود بهذه الإقالة هو ضرب الحركة الوطنية ، ثم أخذ خطوة إيجابية نحو احتلال البلاد ، وهي الخطوة التي كانت تهدف لها بريطانيا وتتحين الفرص الدولية لتنفيذها بعد التخلص من كل المنافسات الدولية ، واستخلاص مصر والسودان لها بلا منازع .

### الثورة :

ولما كان عزل إسماعيل لا يستهدفه في ذاته ، بل يهدف الحركة الوطنية التي كانت مبلورة في الشكل الدستوري البرلماني ، لذلك كان من الطبيعي جداً أن يخل البرلمان وتحكم البلاد حكما مطلقا عن طريق براذع المستعمرين ، وقد أصبح في يدهم خديوى خائن أخذ عبرة من رأس سلفه الذي حاول أن يلعب على الحبل ويساوم المستعمرين ، وكان يظن أنه يستطيع الاستفادة من التناقضات الواقعة بين الدول الاستعمارية وبعضها .

ولم يكن يدرك أن بريطانيا كانت في أواخر القرن التاسع عشر أقوى دولة استعمارية وذات النفوذ الحاسم في المجال الدولي .

وقد اقتضت الظروف بمنطقها الطبيعي أن تتداخل مصالح الشعب مع مصالح فئة من ضباط الجيش . . ولو رجعنا إلى الخلف قليلا لوجدنا أن وزارة نوبار كانت قد قررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط إلى الاستبداد، فذهبوا في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ ومعهم عدد من النواب إلى وزارة المالية، وضربوا نوبار والوزير البريطاني ريفرس ويلسن، واحتلوا غرف الوزارة.. وكان قرار إحالتهم إلى الاستبداد مسببا بالوفور في الميزانية نتيجة للديون الباهظة . . . كان الضباط إذن مهددون في أرزاقهم ومستقبلهم . وأصبحت الأزمة العامة التي وقعت فيها البلاد تقع عليهم مثل ما تقع على باقي الشعب ، فلا عجب إذن أن أصبحوا داخل دائرة الثورة .

وكان من الطبيعي أن تتجه الحركة الوطنية بعد خلع إسماعيل اتجاهها آخر غير الطريق السلمي ، فبدلا من اعتبار الخديوى في جانب الثورة أصبح في معسكر الاعداء ، وطلب الحراسة على مصالحهم ، وكل من يشهر يدا في وجه الاستعمار فضطروا أن يشهروا في وجه الخديوى .

وقد قامت الثورة على شعارين أساسيين .

الأول — التخلص من النفوذ الأجنبي ، وتنظيم مالية البلاد لتسديد الديون التي تكبل الاقتصاد المصرى ، وهذا هو طابعها الوطني .

الثانى — تخطيم الحكم المطلق الذى ترتبت عنه السيطرة الأجنبية ، وذلك بإقامة حكم نيابى تكون فيه الوزارة مسئولة أمام برلمان منتخب من الأمة ، وهذا هو طابعها الديمقراطى .

وقد وقعت قيادة الثورة تحت تأثير جزء من كبار ملاك الأراضى الذين ساروا شوطا بجانب الثورة، ولكن عندما تطلبت الأمور الحزم الثورى . تخلوا عنها ، وانحازوا إلى جانب الخديوى ، أى إلى جانب الاستعمار .



وهذا الجزء من كبار الملاك يمثل شريف باشا ، الذى حاز مركزا ملحوظا في صفوف الثورة باستقالته في أغسطس سنة ١٧٨٩ عندما رفض توفيق طلبه بتشكيل مجلس نواب . . وكان رفض توفيق تشكيل المجلس بداية الاتجاه الثورى نحو فرض المجلس بالقوة المسلحة . وأخذ الصدام منذ ذلك اليوم يتخذ أشكاله المختلفة حتى كان يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ حيث جمعت كلمة الأمة وراء قيادة أحمد عرابى ، وأجبرت الحديوى على اقرار المطالب الشعبية .

واستقالت وزارة رياض ، وزارة الاستعمار والسراى ، وتشكلت وزارة شريف المؤيدة من قيادة عرابى الثورية ، وكان تعيين شريف باشا في رئاسة الوزارة ، دون أحمد عرابى ، أول تنازل استراتيجى من قيادة الثورة بوضعها في يد مترددة تميل بحكم مصالحها الاقتصادية إلى الارتباط بالسراى أكثر من ارتباطها بمصالح الشعب . . إن شريف كان يمثل جزء من كبار الملاك الذين يحملون جزءاً يسيراً من العقيلة للعادية للاقطاع ، ولكن هذا الجزء إذا كان كافياً ، لى يجعلهم في عداد احتياطى الثورة ، فهو غير صالح مطلقاً لى يلعب دوره القيادى ، وفي أخطر مراحل الثورة ، وهى مرحلة الحشد والتعبئة . .

ورغم كراهية الاستعمار والسراى لهذا الجزء من الملاك الذين يمثلهم شريف باشا ، فقد استغلوا من جانب الاستعمار استغلالا كبيراً ، كعناصر تهدئه ، حتى تها الفرصة للضرب ثم الاحتلال . فعقب خلع اسماعيل استقال شريف باشا الاستقالة التقليدية ، ولكن توفيق ، أى الاستعمار ، أمره بتشكيل الوزارة مرة ثانية فشكلها ، وكان الهدف من إسناد الوزارة إليه هو تهدئة الجو لمبور الأزمة . . ثم كانت استقالته للعروفة لخلافه مع توفيق على ضرورة تكوين مجلس النواب ، ثم صعود الحوادث إلى القمة الثورية . عاد شريف إلى الوزارة بأمر الشعب ، وأيضاً برضاء السراى والاستعمار ،

قد كان بالنسبة لهم صمام الأمن في هذه المرحلة الثورية ، ويتضح هذا من خطبته التي ألقاها عند ما جاء إليه الضباط ليذكروه على تشكيل الوزارة ، حيث قال لهم :

« في علمكم ما قاله الأقدمون . . . آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا باقتياد الجنود اقتياداً تاماً ، وامتثالهم امتثالاً مطلقاً . . » ، ثم يستطرد ويقول : « .. كل حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومي فيه ، وهذا وذلك لا يأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين .. فترددى أولاً في قبول الرئاسة ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال . . ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة لللامة بين إخواني في الوطن . وبين الأجانب . وحيث أغاثتنا الألفاظ الإلهية ، وحصل عندي اليقين باقتيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة . فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط ، لأنهما من أخص شئون العسكرية وأساس قواها (١) . . »

من هذه الخطبة يتضح أن شريف باشا كان عنصراً للتهدة ، وللقبض على الجيش والسيطرة عليه ، وحتى لا يغضب الأجانب ، أى الاستثماريين .. ومواقفة قادة الثورة على هذه الخطبة دليل على أن خططهم حتى هذه اللحظة كانت تنحصر في التسوية السلمية . . . ولكن الاستثمار لا يريد تسويات سلمية . . إنه يريد الاحتلال ولا يرضى به بديلاً ، وكان من المحتم أن تتجه الثورة وبسرعة نحو الحزم والتخلص من الاتجاهات المترددة . . . فقد تشكل المجلس النيابي بشكل جمعية تأسيسية وعرضت عليه مواد الدستور التى تتضمن مسئولية الوزارة أمام البرلمان وتخويله حق تقرير

الميزانية، والرقابة على أعمال الحكومة والزامها بعدم فرض أية ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق مجلس النواب .

إن هذه الاختصاصات التى أعطيت لمجلس النواب، وبالأخص حق تقرير الميزانية ، هى نفسها الأسباب التى من أجلها طوح بالحدىوى السابق . . . فكيف يسكت الاستعمار وهو يرى الأمور تتجه انجهاً مضاداً لمصلحه ، بل نحو تصفية نفوذه .. لذلك فقد قدم وكلاء إنجلترا وفرنسا فى يناير سنة ١٨٨٢ إلى الحدىوى مذكرة من دولتيهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الحدىوى عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة فى مصر . وأن الحوادث الأخيرة بالديار المصرية وأخصها صدور الرسوم الحدىوى بمقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه أن تستهدف له حكومة الحدىوى من الأخطار . .

هذا الإنذار ، وإن كان يحمل اسم إنجلترا وفرنسا، إلا أنه فى الحقيقة بريطانى صرف، إذ أن فرنسا كانت من الضعف بحيث لاتستطيع الاستفادة من الموقف ، كما أثبتت الحوادث بعد ذلك .. كان هذا الإنذار الذى ألقى به الاستعمار فى المعركة سيفاً قاطعاً حدد قوات المعركة واختزلها بسرعة عجيبة . . لقد ألقى الاستعمار بالقفاز وشريف باشا رئيساً للوزراء ، فهل يلتقطه ؟ . . إلى هنا ودور هذا الجزء من كبار اللالك الذى يمثله شريف باشا وينتهى .

ونتيجة لهذا الإنذار بدأ الخط الاستراتيجى للثورة يتحدد ويتبلور ، وتبمأ لهذا تتحدد القيادة وتبلور .. لقد قبل شريف الإنذار الاستعمارى، وطالب بالتريث وتأجيل بحث المادة الدستورية التى تخول لمجلس النواب حق تقرير الميزانية .

والحقيقة أنه متى ألغيت هذه المادة من الدستور، أصبح مجلس النواب ولا هدف له ولا عمل إذ أن ظروف تكوينه توضح أن هذه المادة هى أم

الواجبات الملقاة على أكتافه ، وكل المواد الأخرى ليس لها من أهمية إلا تمكين المجلس من تنفيذ هذه المادة .. فالمطلب الاستعماري بالغائها ، معناه إلغاء الدستور كله .. وقبول شريف هذا الطلب معناه أنه قد خضع للضغط الاستعماري ، وانحاز إلى جانب أعداء الثورة ، سواء كان ذلك بطريقة سلبية أو إيجابية .

وقد رفض المجلس الانذار الاستعماري ، كما رفض اقتراح شريف بتأجيل النظر في المادة الخاصة بإقرار الليزانية . واستقالت وزارة شريف ، وشكأت وزارة البارودي للمعبرة عن أهداف الثورة ..

وباستقالة شريف من رئاسة الوزارة ، والانزوال التام لكبار الملاك عنها أصبحت القيادة حائرة على تأييد الكتل الواسعة من الطبقة المتوسطة في المدينة والريف والعمال والفلاحين والمتقنين . لذلك يجب أن نحدد أن عرابي لم يكن زعيما لحركة عسكرية ، بل قائدا لثورة ديموقراطية تحريرية .. كانت الأحداث السياسية والاجتماعية أعلا بكثير من النضج القيادي للثورة ، وكان الحشد الاستعماري أسرع وأوسع بمراحل عديدة .

استقال شريف في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وتغلبت عن الثورة . وأصبح القادة العسكريين وعلى رأسهم عرابي يعمرون رغم ألقابهم الرسمية عن مصالح الشعب الواسعة ، وأصبح من المحتم عليهم أن ينظموا صفوفهم ضد كتلة الأعداء الممثلة في السراي وكبار الاقطاعيين ومن ورائهم الاستعمار البريطاني بإمكانياته الواسعة التي لا تتضب .. ولكن الاستعمار لم يمهلهم حتى يستوفوا التنظيم والحشد .. لقد رتب أموره على احتلال مصر ، وسار في هذا الشوط حتى نهايته ، فزال كل أجنحة كبار الملاك عن الثورة ، ودبر المؤامرات ، الداخلية بمعاونة الحديوى وعملائه من سفلة الأجانب الذين يملأون البلاد .. لقد رتب كل شيء لاحتلال البلاد ، ولم يمد إلا أن يضرب الأمبرال القادر سيمور مدينة الإسكندرية في ١١ يولية سنة ١٨٨٢ ، ثم

ينزل بجنوده أرض الوطن ليدنسه، وليستقبل من الخديوى والأمراء وكبار  
الاقطاعيين بالبشر والترحاب ، ومن الشعب بالقت والكراهية .

ولم تكن المعركة ضد توفيق وكبار الاقطاعيين خسب ، بل كانت في  
الدرجة الأولى ضد بريطانيا ، أقوى دول العالم الاستعمارية آنئذ .. وكانت  
إمكانياتها ، والظروف الدولية توضح أنها من المحتم أن تستعمر مصر ، ولم  
يكن ينقصها إلا أن تتحين الفرص لاستبعاد غرمائها الاستعماريين ، ثم تضرب  
وتحتل البلاد .

ومعركة كهذه لا يمكن أن تنطلق بها قيادة لم تمكنها الظروف  
التاريخية من التطور والقدرة . قيادة ما زالت هشة وألقى التاريخ على  
أكتافها مهمة من أشق المهام الكفاحية وفي مرحلة كانت الدول الرأسمالية  
الأوروبية تتجه نحو الاستعمار وكلها تركز عيونها على مصر لابتلاعها  
والسيطرة عليها . . وكانت التناقضات الواقعة بينهم تنحصر في أيهم يحتل  
مصر ، إلا أن بريطانيا كانت أقوى هذه الدول وأوسعها نفوذاً وقدرة على  
تنفيذ خططها .

لهذا فمن العبث ونافلة القول ذلك الادعاء بأن الثورة المرابية هي التي  
سببت الاحتلال البريطاني لمصر ، ونتيجة لتهور وتسرع العراقيين . . .  
فشروعات بريطانيا وقدرتها على تنفيذها هي التي مكنتها من احتلال البلاد .  
ولم تسكن الثورة إلا مجموداً كفاحياً رائعاً من شعب حاول بكل الطرق  
وبكافة الوسائل ، المحافظة على شرفه واستقلاله . . وإن كانت الظروف لم  
تمكنه من المحافظة على هذا الاستقلال ، فإن صموده الرائع أمام أقوى دول  
العالم آنئذ قد حفظ له شرفه وأجاده التاريخية فلم يسلم ، بل سقط جريحاً  
في معركة . . . جريحاً خسب ، وسوف يلحق هذه الجراح وينهض مرة  
ثانية ليخوض للمعركة في ظروف أحسن وبإمكانيات أوسع .

## الفصل السادس

# من الاحتلال البريطاني

حتى سنة ١٩١٤

لم يكن الاحتلال البريطاني في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ خاتمة مطاف السياسة البريطانية في مصر ، بل كان خاتمة مرحلة استعمارية وبداية مرحلة جديدة من مراحل الاستعمار ، خلع فيها رجال المال ملابسهم المدنية ولبسوا اللباس العسكري ، ورفعوا رايتهم على ربوع البلاد لينفذوا الأهداف التي احتلواهم من أجلها . وقد لخص كرومر سياسة بريطانيا في مصر في كلمة بسيطة : « إن سياسة الحكومة تلتخص أولاً في تصدير القطن إلى أوروبا ، على أن يدفع القطن ضريبة تصدير مقدارها ١٪ ، وثانياً في استيراد المنسوجات القطنية من الخارج ، على أن تدفع ضريبة الواردات وقدرها ٨٪ ، وليس في نية الحكومة أن تعمل على غير هذا وأن تحمي صناعة القطن المصري لما في ذلك من ضرر ومخاطر<sup>(١)</sup> . »

وقال أيضاً : « لما كان القطن المصري قطراً زراعياً بالطبع فلا بدع أن تكون الزراعة هم الأول . . وكل تعليم صناعي يقضى إلى إهمال حراثة الأرض ويقلل من ميل الأهالي إلى الزراعة إنما يعد مصيبة على الأمة<sup>(٢)</sup> . وهكذا حدد كرومر سياسة الاستعمار البريطاني حيال مصر بجعلها بلداً

(١) سافاهويت (امتداد نفوذ مصر) ص ٣٠٤

(٢) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لهيطة ، ص ٣٥٦

زراعياً متخلفاً ، ويعتبرها من مزاولة الصناعة والتطور فيها . وما دام القطر يمارس الزراعة بدون وجود صناعات موازنة بين الاقتصاد الزراعى والصناعى ، فستظل زراعته أيضاً متخلفة لاعتمادها على وسائل بدائية فى الإنتاج .

وليت الأمر يقتصر على جعل مصر بلداً زراعياً تزرع المحاصيل المتنوعة التى تستهدف مصلحة الشعب ، ولكن الاستعمار حدد لها طريق الزراعة التى تخدم مصالحه فى الإنتاج والتوزيع ، فجعلها مزرعة قطنية واسعة ، تزرع له القطن ليشتريه بالقناطير ، ثم ينسجه ويصدیره بالأمتار .

وإذا كانت اللوائح الاستعمارية طوال المرحلة بين حكم سعيد وحكم إسماعيل نفذت وبالكامل . إلا أن أهداف الاستعمار قبل الاحتلال كانت تختلف عن أهدافه بعده . وبما المرحلة السابقة إلا تمهيداً للمرحلة الحاضرة التى أصبحت فيها البلاد كلها خاضعة للسيطرة البريطانية ، وفى كراسى الحكم خديوى ووزراء يتبعون نصيحة الأيرل جرانفيل للسير ايفلنج بارنج (كرومر) فى سنة ١٨٨٤ وينفذوها بحذافيرها ، « إن للشورة البريطانية واجبة الاتباع وإن الوزير المصرى إذا لم يستمع للاستشارة الانجليزية ، فليس أمامه سوى الاستقالة من وزارته<sup>(١)</sup> » .

وهكذا دخلت مصر ضمن دائرة الامبراطورية البريطانية للرنه ، وسيطرت بريطانيا بقواتها المسلحة على البلاد ، وبدأت فى تنظيم كل الامكانيات لاستغلالها استغلالاً رأسالياً ، وتنفيذ الأهداف التى كانت تسمى لها من أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر . وأصبحت قلة من الموظفين البريطانيين تسيطر على السلطة وتدير الحكم وفقاً لرغبات حكومتهم . ويذكر الدكتور لهيطة أن ٣٩ موظفاً يتقاضون ٣٧٧٠٠ جنياً فى

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لهيطة ، ص ٤٠٢

سنة ١٨٩٠ كان يتمركز النفوذ البريطاني فيهم ، كان منهم اثنان في المالية ، وثلاثة في الجمارك وخضر السواحل ، وواحد في البريد ، وواحد في الوابورات الخديوية ، وثلاثة في القنارات ، وثمانية في البوليس ، وتسعة في ديوان الأشغال ، وواحد في مصلحة السجون ، وثلاثة في المحاكم الأهلية ، وثمانية في مصلحة الصحة العمومية ، ثم أضيف في آخر أيام توفيق مستشار قضائي ، وقاض ، ومراقب للأموال المقررة في نظارة المالية .

الديانة ورؤوس الأموال الأجنبية :

وإذا كانت للرحلة السابقة للاحتلال قد تميزت بالديون ، وباستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، فإن هذه الرحلة تتميز بالتدفق الهائل لهذه الأموال واستثمارها في الشركات والبنوك . وخاصة ما كان منها متعلقا بالرهن العقاري . . وقد ازداد تدفق الأموال بعد الاتفاق الودي الذي عقد بين فرنسا وانجلترا سنة ١٩٠٤ . فقد اطمأن الممولين على السيطرة البريطانية ، وعدم تنازع هذه السيطرة بينهما ، فانشئت في الفترة ما بين ١٩٠٠ - ١٩٠٧ أكثر من ١٦٠ شركة برأس مال قدره ٤٣ مليونا من الجنيهات ، وقد زيدت رؤوس الأموال من ٠٠٠ ر ٢٨٠ ٢١ جنيها سنة ١٩٠٢ إلى ٠٠٠ ر ١٧٦ ٨٧ جنيها سنة ١٩٠٧<sup>(١)</sup> ، وإلى ٠٠٠ ر ١٥٢ ١٠٠ جنيها سنة ١٩١٤ ، هذا خلاف رأس مال قناة السويس . . وزادت الأموال التي يقترضها المصريون إلى أكثر من ٠٠٠ ر ٦٦٩ جنيها ، بسعر فائدة مرتفع للغاية تبلغ ٥ ٪ شهريا ، أي أن الجنيه الواحد يصبح سعر فائدته ستون قرشا في العام .

وتمشيا مع سياسة الاستعمار التي حددها كرومر، فمن الطبيعي ألا تستغل هذه الأموال في الصناعة، بل تستغل في مشروعات ربحية أو استغلال

The increment of foreign Capital by Crouchley p 58 (1)



أراضى أو منافع عامة لخدمة أهداف الاستعمار ، وإليك مثلاً من الشركات التي تستغل هذه الأموال .

أعيد إنشاء بنك أوف إيجيبت وبنك الانجلو ايجيبيان ، بعد تصفية الأموال الفرنسية منه وتخليصه للبريطانيين فحسب . وأنشئ بنك الخصم الإيطالى سنة ١٨٨٧ ، كما تحولت شركة المواصلات الأمريكية التي أنشئت سنة ١٨٨١ إلى شركة التلغون الشرقية سنة ١٨٨٢ ، وتوطدت أعمال شركة ترامواى القاهرة وشركة النور - وشركة ترامواى الاسكندرية ، وسكة حديد الدلتا وشركة البواخر الحديدية .

وتطورت أعمال شركة الأراضى والرهنات والبنك العقارى المصرى ، وكلاهما أنشئ سنة ١٨٨٠ ، وقد تحول الأخير إلى شركة مساهمة للرهن ، بل أكبر شركة مساهمة للرهن العقارية ، وتكونت شركة أبو قير رأس مال بريطانى لردم بعض أراضى بحيرة أبو قير ، وتحويلها إلى أراضى زراعية . وشركة أراضى الدلتا ، وشركة أراضى مصر الجديدة ، وشركة حدائق القبة ، وشركة أراضى الأسكندرية . وقد اندمجت شركة المشروعات والأشغال العامة سنة ١٨٨٤ مع شركة فرنسية أخرى ، وأعيد تكوين شركة السكر سنة ١٨٩٢ ، واتسعت أعمال شركة مياه الأسكندرية ، وشركة الأسمنت ، واللوكاندا ، وشركة المكابس الحرة المصرية ، وشركة أقطان كفر الزيات ، وشركة بواخر البوستة الحديدية والأحواض ، وشركة اللوكاندا المصرية ، وشركة الملح والصودا ، وشركة السيكوراته الأهلية المصرية ، وشركة توحيد الأراضى المصرية ، وشركة أراضى الشيخ فضل العقارية ، وشركة كوم أمبو ، وشركة اللوكاندا بالوجه القبلى ، والشركة الانجليزية المصرية لتجزئة الأراضى ، والشركة الانجليزية البلجيكية للمصرية ، وشركة المطبوعات المصرية ، وشركة الكهرباء والتلج ، وشركة سكة حديد مصر الكهربائية ووحدات عين شمس « مصر الجديدة » ،

سلم وسلمان سيدناوى وشركاهم ليتمد .

ويذكر الأستاذ كروتشلى أن ٩٢ ٪ من هذه الأموال كان أجنبياً ،  
و ٨ ٪ فقط أموال محلية .. وليست كلمة محلية تعنى أنها أموال مصرية ،  
فإن معظمها من أجنبى أمثال سوارس ، ومنشه ، وموحيوى ، والقليل جداً  
أموال مصرية حقيقة من الباشاوات وملوك الأراضى الذين يستغلون فائض  
أموالهم فى الشركات للمساهمة العقارية والتجارية . وليست هناك إحصائيات  
تبين حقيقة الأموال المصرية التى كانت موظفة آنئذ ضمن الـ ٨ ٪ هذه ،  
ولكنها على كل حال كانت موجودة ، ولجنة التجارة التى شكلت خلال  
الحرب هى التى تبين عن هذه الأموال كما سنرى فى المرحلة التالية . وتبين  
الإحصائيات أن رؤوس الأموال الفرنسية كانت فى سنة ١٩١٤ تبلغ  
٤٦٣٦٧٠٠٠ جنيهاً ، بينما لبريطانيا ٣٠٢٥٠٠٠٠ جنيهاً ، وبلجيكا  
١٤٢٩٤٠٠٠ جنيهاً<sup>(١)</sup> ، وليس معنى هذا أن لفرنسا المركز الممتاز  
فى مصر ، وتبعها بريطانيا ، إذ أن بريطانيا كانت تملك مصر كلها ، وتخضع  
كل اقتصادها لمنفعتها الخاصة .

ولم تفكر الحكومة فى مصر فى سن أى قانون يحمى الصناعة المصرية ،  
أو ينظم الشركات الوافدة ، لافى مجالس إدارتها أو فى تكوين رؤوس أموالها .  
وتبعاً لتدفق رؤوس الأموال وحررتها الكاملة فى الاستثمار زاد عدد  
الوافدين من الأجانب إلى أن وصل ١٤٣٦٧١ فى سنة ١٩٠٧ ، منهم  
٦٢٣٩٧٣ يونانى ، ٤٥٤٠٤٠٢ إيطالى ، ١٩٥٦٣٠ بريطانى ، و ١٤١٧٢ فرنسى  
وبالباقي من قوميات مختلفة<sup>(٢)</sup> .

ومع أن بريطانيا قد استتب لها الأمر واحتلت البلاد ، إلا أن سيل

---

The investment of foreign Capital by Crauchley p 72 (١)

..... p 59 (٢)

القروض لم ينقطع فقعدت مصر في سنة ١٨٨٥ قرصاً جديداً من بنك روتشيلد بمبلغ تسعة ملايين من الجنيهات قيمة تعويضات عن التخريب الذى ألحقه الأسطول البريطانى بمدينة الاسكندرية . ولينفق منه ٢ مليون جنيها على شئون الرى لىكى يستحوزوا على أقطان جيدة ورخيصة .. وقد بلغت الديون المصرية في سنة ١٨٩٢ كآلى :

٨,٩٩١,٠٠٠	جنيها الدين المضمون (دين روتشيلد) بفائدة ٣.٥٪
٢٩,٤٠٠,٠٠٠	» الدين الممتاز » ٣.٥٪
٥٥,٩٨٦,٠٠٠	» الدين الموحد » ٤٪
٧,٢٣٦,٠٠٠	» دين الدائرة السنية » ٥٪
٤,٤٨٥,٠٠٠	» دين الدومين » ٥٪

١٠٦,٠٩٨,٠٠٠ جنيها المجموع (١)

وبعد أن احتلت بريطانيا البلاد، بدأت تنفذ استراتيجيتها الطويلة الأمد، من حيث تنظيم الاستغلال، وتصفية كل نفوذ استثمارى آخر، بما فى ذلك النفوذ التركى، فألغت بناء على اقتراح لورد دوفرين نظام المراقبة الثنائية واكتفت بالمراقبة البريطانية، وجعلت من مندوبها فى المراقبة الثنائية مستشاراً مالياً للحكومة المصرية فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ بين صراخ فرنسا وعويلها . وأخذت تبسط يدها على قناة السويس، وترفض أن توقع أية معاهدة مع الدول تضمن فيها حياد القنال فى زمن السلم والحرب، إلا فى سنة ١٩٠٤، بعد الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا، حيث اقتصم اللصوص الغنائم، فتعهدت فرنسا بأن تطلق يد بريطانيا فى مصر، ولا تطالبها بتحديد موعد للجلاء . ومقابل ذلك تطلق بريطانيا يد فرنسا فى مراكش وتحترم حقوقها فى مصر .. وقد أبدت ألمانيا والنمسا وإيطاليا هذا الاتفاق، وأخلى لبريطانيا الطريق لتقف وجها لوجه أما الجماهير الشعبية الثائرة .

(١) تاريخ مصر الاقتصادى، تأليف لهيطة، ص ٤٧٦

## البنك الأهلى :

آثرنا ألا نذكره بين الشركات أو البنوك التى تأمست بعد الاحتلال ،  
وفضلنا أن نتكلم عنه على حدة نظراً للدور الذى قام به استكمالاً للخطة  
الاستعمارية فى السيطرة على اقتصاديات البلاد وإخضاعها للاقتصاد البريطانى  
وتأكيد تبعيتها له ، وحصرها فى المجال الزراعى فحسب .

ولم يكن إنشاء البنك الأهلى منزلاً عن الظروف الاقتصادية والسياسية  
التي كانت عليها البلاد طوال الفترة التاريخية من حكم سعيد وإسماعيل ، ثم  
بعد الاحتلال ، كما أن تأسيسه لم ينزل أيضاً عن الصراع الذى كان ناشئاً  
بين بريطانيا وفرنسا وباقي البلاد الأوربية الأخرى ... ولم يكن البنك  
الأهلى العمل الأول للسيطرة على اقتصاد البلاد وتمويل التجارة . بل سبقته  
محاولات بدأت فى سنة ١٨٥٦ ، عندما تأسس «بنك أوف ايجيبت» ، وهو  
شركة مصرفية مركزها فى لندن . ثم تبعته بنوك أخرى عديدة تهيج نفس  
التهيج .. ثم تكاثرت الديون على مصر ، وبدأت الرقابة المالية الأجنبية ،  
وأشياء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ، وكانت الاقتراحات المقدمة تتركز فى  
إنشاء بنك أهلى ليقوم بأعمال الخزينة الحكومية وتحصيل الإيرادات  
لخدمة الدين العام ، ويياشر فى نفس الوقت العمليات التجارية ، ويعين  
له مراقبان أحدهما فرنسى والآخر بريطانى . ولكن بريطانيا التى كانت  
تسعى للانفراد بحكم مصر اقتصادياً وسياسياً ، رفضت إنشاء هذا البنك .  
ولكن بريطانيا التى تعارض المشروع فى يوم ثم تنفذه فى لحسابها  
الخاص فى اليوم التالى ، عادت فى سنة ١٨٩٨ لتنفيذ المشروع ، ولكن تحت  
سيطرتها المطلقة ولتنفيذ أهدافها الخاصة .

ويعترف البنك الأهلى نفسه فى الكتاب الذى أصدره بمناسبة مرور  
٥٠ سنة على إنشائه بأن إنشاء البنك مرتبط بمشروعات الرى التى بدأت

تفند في عام تأسيسه حيث يذكر « امتاز عام ١٨٩٨ الذي أسس فيه البنك الأهلي بتطورات كثيرة في مصر ، ففي شهر فبراير وقع عقد إنشاء خزان أسوان وقناطر أسيوط . وفي ٢١ يونيه تم الاتفاق على بيع الدائرة السنية . وفي ٢٥ يونيه صدر مرسوم الترخيص في تأسيس البنك الأهلي المصري . وكانت هذه الأعمال الثلاثة مرتبطة إلى حد ما ببعضهما » .  
والذي يقرأ العقد الابتدائي لتأسيس البنك ، يخيل إليه أنه مجرد بنك عادي كباقي البنوك التي أسست في مصر في الخمسين عاماً الأخيرة .. وهذا هو نص العقد :

### عقد ابتدائي لتأسيس شركة

للموقعين على هذا :

مسترا . كاسل من لندرة

مسيو س . م . سلفاجو نيابة عن ولحساب شركة س . م . سلفاجو  
بالاسكندرية

مسيو ر . سوارس نيابة عن ولحساب إخوان سوارس وشركاه  
بالقاهرة .

وقد اشتركوا لتأسيس شركة مساهمة مصرية تسمى :

البنك الأهلي المصري

للاشتغال حسب النظام المرفق بهذا والموقع عليه بامضاءاتهم  
ويتعهدون بالحصول على الترخيص الذي ينص عليه القانون ، وباتخاذ  
جميع ما تستلزمه صفة المؤسسة الخاصة التي عزموا على إنشائها وامتيازها .  
إن المائة ألف سهم فئة عشرة جنيهات استرلينية قيمة رأس المال قد تم  
الاكتتاب فيها بالطريقة الآتية :

مسترا . كاسل : خمسون ألف سهم ، قيمة كل سهم عشرة جنيهات  
استرلينية .

محل س . م . سلفاجو وشركاه خمسة وعشرون ألف سهم قيمة كل سهم عشرة جنيهات استرلينية .

محل إخوان سوارس وشركاه : خمسة وعشرون ألف سهم ، قيمة كل سهم عشرة جنيهات استرلينية .

بنس شان جنيه

سيسدد القسط الأول ، وهو ربع رأس المال ، أى بواقع — ١٠ ٢ عن كل سهم طبقاً لنص القانون .

سيحدد مجلس الادارة مواعيد تسديد الأقساط التالية ، حتى يتم تسديد قيمة الأسهم النهائية ، ويؤلف أول مجلس إدارة بالاتفاق مع الحكومة المصرية ، وكذلك أول لجنة فى لندرة .

ويعين مجلس الادارة محافظ البنك ووكيله ، على أن تصدق الحكومة المصرية على ذلك .

صدر ووقع عليه وعلى نص النظام المرفق به من أربع صور . واحدة منها لكل من الأعضاء والمؤسسين الموقعين عليه ، والصورة الرابعة تحفظ بشكرتارية مجلس الوزراء لطلب التصريح .

فى ٩ يونيه سنة ١٨٩٨

الامضاءات

١ . كاسل س . م . سلفاجو ز . سوارس

والذى حصل على امتياز إنشاء البنك الأهلى هو المسيو سوارس ،

الرجل الذى اشترى أملاك الدائرة السنية بمبلغ ٦٤٣١٥٠٠ جنيهاً ، ثم سلم الامتياز لأرنست كاسل المليونير البريطانى ، الذى قام بوضع مشروع خزان أسوان موضع التنفيذ .

وعقب صدور المرسوم بتأسيس البنك استقال سيرالدين بالمر ، المستشار المالى للحكومة المصرية ، وعين أول محافظ للبنك الأهلى . وبالمر هذا لعب الدور الرئيسى فى عقد القروض التى تمت بعد الاجتلال ، وفى توقيع عقد خزان أسوان .

وكان يقضى النص الأصلي لنظام البنك بأن يتولى إدارته مجلس مؤلف من ٢٠ عضواً على الأكثر ، وإثنى عشر على الأقل ، بما فى ذلك المحافظ . وجعل مقر المجلس القاهرة ، على أن يقيم ثلاثة أعضاء فى لندن ، ويؤلفون لجنة خاصة ، لها السلطات الرئيسية على البنك كله .

وقام البنك بجميع أعمال البنوك وفقاً لما خوله عقد الامتياز من حق إصدار البنكنوت ، ولا يمنح هذا الحق لأى بنك آخر طول مدة بقاء البنك ، ومدة الامتياز هذه خمسون عاماً من صدور الأمر بإنشائه ، وقام بتسليف الفلاحين الأموال اللازمة للبذور ، أو للأعمال الزراعية الأخرى . وكان عليه أن يقدم قروضاً للحكومة المصرية وحكومة السودان والبلديات والمصالح العمومية فى مصر والسودان . وأن يقطع الحوالات والسندات التى تحت الإذن ... الخ .

ومنذ اليوم الأول لتأسيسه أودعت الحكومة أموالها لديه ، وكذلك معظم كبار ملاك الأراضى وتجار القطن ، الأمر الذى جعله ينشئ فروعاً فى أهم مراكز القطر الزراعية . ثم امتد نشاطه إلى السودان فالحبشة .

وكان حق إصدار البنكنوت مشروطاً بأن تكون نصف قيمتها على الأقل ذهباً ، والنصف الآخر سندات مالية . وكان من حق حامل الورق البنكنوت أن يحوله إلى ذهب فى أى وقت يشاء ، إذ أن أوراق النقد لم تكن إلا مجرد تعهد من محافظ البنك بأن يدفع عند الطلب لحامل السند مبلغاً خاصاً بالعملة المصرية . ولكن البنك لم يكن فى نيته منذ أول يوم أنشئه فيه أن يسير على قاعدة الذهب . ففى أبريل سنة ١٨٩٩ مهد للخروج من قاعدة الذهب بأن استصدر مرسوماً يقبل أوراق نقد البنك الأهلى المصرى لأداء الأموال الأميرية ، وثانياً بإجراء كافة المدفوعات للجمهور بهذه الأوراق ، طالما رغب فى قبولها ، وكان هذا الرسوم أول الخطى فى الانسحاب من النطاء الذهبى للعملة ، وظل يشجع هذه الوجهة ويتطور

فيها ، حتى كانت الحرب العالمية الأولى ، حيث صدر مرسوم في ١٢ أغسطس سنة ١٩١٤ يعتبر أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري لها نفس القيمة الفعلية التي للنقود الذهبية المتداولة رسمياً في القطر المصري . ومع أن المقصود بهذا الأمر أن يكون مؤقتاً ، إلا أنه أصبح القاعدة الأساسية لإصدار البنكنوت ، وأصبح الاقتصاد الوطني في مصر تحت رحمة بنك لندن ، وأن أية هزة في الاقتصاد البريطاني ، أو في سعر العملة ، يحدث لها رد فعل مباشر على الاقتصاد المصري ، نظراً لارتباط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني .

ومن الاخطارات والتوجيهات التي يصدرها بنك إنجلترا إلى البنك الاهلي ، يتبين لنا مدى السيطرة التي أصبحت لهذا البنك على الاقتصاد المصري ، ففي ١٤ أغسطس سنة ١٩١٦ أخطر بنك إنجلترا مجلس ادارة البنك الأهلي بعدم رصد كميات من الذهب في المستقبل ، دون موافقة الخزانة البريطانية .

ويخطر عاقل البنك الأهلي وزير المالية المصري بفحوى الخطاب البريطاني ، فقد إليه للموافقة من المستشار المالي البريطاني ا . و . سيمبل . حلقة بريطانية تحيط وتخنق اقتصادنا ، عاقل بنك بريطانيا ، يخاطب عاقل البنك الأهلي البريطاني ، وهذا يخاطب بدوره وزارة المالية التي يتكلم باسمها مستشار بريطاني .. مصير البلاد يقرره بنك لندن ، وما على الوزراء في مصر إلا التنفيذ ... ومن الفكاهات الاستعمارية المريرة أن أول مندوب للحكومة المصرية في البنك يكون فيكتور هراي ، الليونير الذي يحمل لقب سير من الحكومة البريطانية ، وتبعه بعد ذلك انجليز أو متجنزين ، حتى سنة ١٩٢٨ ، حيث عين مرقس باشا حنا ، كأول مصري مندوباً عن الحكومة للمصرية .

وكان للحق اللطيق المعطى للبنك في إصدار البنكنوت دون ما إشراف ،



الاهم إلا إشراف بنك لندن القدرة في السيطرة على حركة التجارة والزراعة التي كانت مركزاً أساسياً في القطن . وأصبح المزارعون خاضعون لحركة البنك ، الأمر الذي جعله ينشئ مؤسسة جديدة ذات صفة مستقلة ، وله الإشراف عليها لتقوم بعملية التسليف والرهن . هذه المؤسسة هي البنك الزراعى المصرى الذى تأسس فى ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ .. والمفروض أنه تحت إشراف الحكومة المصرية والبنك الأهلى ، ولكنه فى الواقع كان تحت إشراف البنك الأهلى وحده ورئيس مجلس إدارته هو محافظ البنك الأهلى ، الذى يستمد سلطانه من بنك لندن لا من أحد سواء .. ومما يدل على مدى اتساع عمليات هذا البنك ، أن رأس مال التأسيس كان ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، لم تلبث أن زيدت إلى ٣٠٧.٤٠٠.٠٠٠ جنيه فى فترة ضئيلة .

### السودان :

كانت بريطانيا فى المرحلة السابقة للاحتلال العسكرى تراقب باهتمام بالغ فتوحات مصر فى السودان ، وتبارك هذه الفتوحات التى وصلت فى أيام محمد على إلى كسلا ، شرق نهر العطبرة ، وجنوباً إلى غندكرو ، على النيل الأبيض . ثم نبحت عن السبب الذى حدى بإسماعيل الغارق فى الديون والمثقل بها لكي يواصل هذا الفتح ، فلا نجد إلا الإجهادات البريطانية سبباً لها . ولقد امتدت هذه الفتوح حتى وصلت إلى منابع النيل وشرقاً إلى خليج عدن . وليس أدل على الإشراف البريطانى على حملات الفتح هذه من تعيين صموئيل بيكر البريطانى قائداً لجيوش الحملة ، ثم حاكماً لمديرية خط الاستواء . وما أن انتهت مدة خدمته حتى يعين بريطانى آخر خلفاً له ، هو الكولونيل غردون ، الذى أصبح غردون باشا ، والذى حاز للهيدين رقبتة فى الخرطوم .

وقد لعب الصراع الإستعماري بين بريطانيا و غرماها الاستعماريين دوره في أحداث السودان . وكان الضباط البريطانيون يؤكدون دائما فتح البلاد باسم مصر . فبعد ما فتحت مصر الصومال بادرت بريطانيا واعترفت لها بهذا الفتح، لكي تسيطر على الصومال عن طريق مذهب القبط مصر، وتبعد عنه أية سيطرة أخرى . وقد اشترطت في هذا الاعتراف أن تظل « بربرة » ، « بوهار » ثغرين حربيين ، ولا تعطى فيهما أية امتيازات إلا لبريطانيا وحدها ، وأن تعامل إنجلترا وسفنها وتجارها معاملة الدول الممتازة ، وأن لا تزيد الرسوم على الواردات أكثر من ٥ ٪ (١) .

لقد فتحت مصر السودان ومعظم الأراضي الاستوائية ، وأنفقت على هذه الفتوح ملايين الجنيهات وآلاف الضحايا من شباب مصر الفتى ... وما أن احتلت بريطانيا مصر حتى بدأت تخطو الخطوة الثانية في خططها الاستعمارية التي تجعل من مصر نقطة وثوب على القارة الافريقية كلها وتخضع الفتوح السودانية لسيطرتها الخاصة ، وتصفى كل نفوذ آخر عليه، ولذلك فقد انتهزت فرصة الثورة المهدية وأرغمت مصر على إخلاء السودان حتى تعيد فتحه مرة ثانية في ظل الاحتلال ، وتؤكد تبعيته لها، وتجعل منه امتدادا للزرعة القطنية الواسعة وتقبض على منابع النيل بيديها ، بعد أن تحول البلاد المحيطة بها إلى مستعمرات خاصة بها وبعبدة عن المشاركة المصرية ... وفعلًا خضعت الحكومة للأوامر البريطانية ، وأخلى السودان ليعاد فتحه من جديد تحت قيادة ضباط بريطانيين، ويرفع العلم الاستعماري البريطاني على الخرطوم في ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ويجواره العلم المصري ذرا الرماد ، ولكي تدفع مصر الغرم وتجنح بريطانيا الغنم .. وعشيا مع السياسة المرسومة ، وخيانة الباشاوات المصريين عقدت اتفاقية ينابر

---

(١) عصر اسماعيل ، الجزء الأول ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ١٤٠

سنة ١٨٩٨ التي لا تعتبر خيانة للشعب المصري فحسب ، بل للشعب السوداني أيضا وتنص هذه الاتفاقية على الآتي :

أولا — أن تلغى السيادة التركية على الأقطار السودانية ، وأن يصبح حكم السودان مشتركا بين إنجلترا ومصر ..

ثانيا — أن يعين على السودان حاكما عاما يكون إنجليزيا يعينه الخديوى بموافقة إنجلترا ، ويكون في نفس الوقت سردارا للجيش .. ولا يعزل إلا بموافقة بريطانيا .

ثالثا .. أن تلغى الامتيازات الأجنبية وما يتبعها من محاكم قنصلية ومختلطة في السودان .

رابعا — أن تقوم الحكومة المصرية بالصرف على المشروعات العامة في السودان ، ولو اقتضت الحالة دفع مساعدة مالية سنوية للسودان من الخزينة العامة لاصلاحه وصيائه وتعميره .

هذه هي أهم بنود الاتفاقية ، ومنها يتضح أن بريطانيا قد صفت كل نفوذ في السودان من ناحية تركيا أو أى بلد آخر . فقد ألغت الامتيازات الأجنبية التي كانت تمتد إليه بحكم سيادة تركيا الرسمية ... وطبيعى أن إلغاء بريطانيا للامتيازات في السودان ، لا يستهدف مصلحة الشعب السودانى بل لاستخلاصه لبريطانيا وحدها ...

وتتضى الاتفاقية بأن تنفق مصر المهرقة للدانة على المشروعات العامة في السودان ، لكي تستصلح بريطانيا أراضى الجزيرة وغيرها تزرع فيها قطننا ينافس القطن المصرى ، ويعد مصانع بريطانيا النعمة باحتياجاتها ... وهكذا تذبحننا بريطانيا بسيفنا .. إن ما فعلته فرنسا معنا في قناة السويس يتضاءل بجانب ما فعلته إنجلترا معنا في السودان ، ولكنه على كل حال نفس الأسلوب ونفس المنطق : شعب يدفع واستعمار يجنى ...

لقد انتشرت معاهد العلم في الفترة التي تولى فيها اسماعيل الحكم ، ولكن بمجرد أن احتلت بريطانيا مصر حولت كل هذه المعاهد إلى أدوات تخدم الاستعمار . وأخضعت برامج التعليم لهذا الهدف ولم يعد للتعليم أية غاية ثقافية أو إنشائية ، بل الهدف كله يتركز في تخريج عدد من أشباه المتعلمين ليسدوا احتياجات الدواوين بحسب .

وقد حاولت بريطانيا أن تضرب القومية المصرية ضربة في الصميم يجعل اللغة الإنجليزية هي اللغة الرئيسية في المدارس وتدرس بها كل المواد من حساب وجغرافيا وتاريخ .. الخ ... ولما كانت اللغة هي إحدى مقومات القومية ، فقد ركزت بريطانيا جهودها لانغائها ولتجعل من اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية في كافة المعاملات الرسمية وتقتصر اللهجة العامية على عامة الشعب .. وباختصار أرادت ألا يكون للشعب المصري لغة إلا اللغة الإنجليزية تدرس بها كل المواد في المدارس ، وتشحن هذه المواد بسموم الاستعمار ، وتهدر أبحاثنا السابقة وتزيّف تاريخنا ، فنصور البطل القوي أحمد عرابي على أنه متمرد عاصي سبب البلاء للبلاد ، وكذا كل الأبطال الوطنيين في تاريخ أي قطر من الأقطار ، تصورهم بهذه الصورة الظالمة الاستعمارية ، ثم تمجد الحضارة الاستعمارية . حضارة إبادة الحضارة نفسها . إبادة الشعوب تحت ستار التقدم والمدنية ..

ولكن بريطانيا لم تكن تدري أن القومية المصرية أقدم وأرسخ وأعمق جذورا من القومية البريطانية نفسها .. ولم تكن تدري أن هناك قوى ثورية يجيش بها المجتمع المصري ، لا لوقف هذه الأعمال الاستعمارية وحسب ، بل لسحق الاستعمار كلية وطرده من أرض مصر .. إن بريطانيا لم تكن تدري أنه في نفس الوقت الذي نحاول أن تضرب القومية المصرية

عن طريق إلغاء اللغة العربية ، كانت هناك حركة ثقافية واسعة النطاق ،  
تعكس وتطور التطورات الكفاحية لعامة الشعب ، وتبر عن درجة  
تطوره ونضجه .

وكانت البعثات الخارجية إحدى الوسائل التي حاولت بريطانيا عن  
طريقها أن تؤسس مدرسة فكرية تنبع لندن ، وتؤمن بثقافتها ، وتسير  
بهديها . وكانت فرنسا قبل الاحتلال هي صاحبة النفوذ في مضمار البعثات  
الخارجية . ولكن بمجرد أن احتلت بريطانيا البلاد حولت معظم البعثات  
إليها ، ويتضح هذا من الإحصائية التالية :

من ١٨٨٣ — ١٩١٩	مجموع عدد الطلاب	بريطانيا ٢٣١
	٢٨٩	فرنسا ٥٧
		دول أخرى ١

وقد ظلت هذه الزيادة تستطرد حتى ثورة سنة ١٩١٩ حيث بلغ  
مجموع البعثات في الفترة ما بين الثورة وبين عقد معاهدة سنة ١٩٣٦  
١٤٥٠ طالباً كان نصيب بريطانيا منهم ١٠٠٠ طالب ، وفرنسا ٢٢٩ ، ودول  
أخرى ٢٣١ (١) . . . ولكن كل هذا لم يجد في تفتيت القومية المصرية ،  
قوى الثورة كانت أقوى وأعظم من أن يستطيع أن يوقفها الاستثمار  
بأية صورة كانت . . . ولو كان في استطاعة الاستثمار أن يلغى التعليم كاية  
لفعل ، فمعد إلى وضعه على هامش الليزانية . وقد أوضح كرومر في ميزانية  
سنة ١٩٠٢ أن واحداً ونصف ٪ من الليزانية مخصص للتعليم والصحة ، في حين  
أن الأشغال العامة مخصص لها ٨ ٪ ، ولا عجب في هذا ، فالأشغال العمومية  
بها مشاريع الري للزراعة القطنية .

(١) Egypt at Mid Century by Charles Issawi p 51

## القطن .. القطن .. القطن :

ولما كانت بريطانيا تريد مصر مزرعة قطنية كبيرة ، فقد وجهت كل مشاريع الزراعة ، من رى وصرف وتوزيع مساحة المحاصيل لمصلحة هذا المحصول فقط ، وقد بلغت الساحة المزروعة قطناً في الفترة ما بين ١٨٨٢ — ١٨٩٢ مليون وسبعة وسبعون ألف فدان من مجموع مساحة الأرض البالغة خمسة مليون ومائة وتسعون ألف فدان .

والاحصائية التالية تبين محصول القطن ، وثمان القنطار والمصدر منه ما بين سنتي ١٨٨٤ — ١٨٩٣ (١).

السنة	محصول القطن بالآلاف القناطير	متوسط ثمن القنطار بالريال	الصادر بالآلاف القناطير	قيمة ثمن المصادر في ذلك البترة
٨٨٤ — ٨٥	٣٥٩١	١٢٣٧	٣٥٤٠	١١٠٤٣
٨٨٥ — ٨٦	٢٧٩٢	١١٧١	٢٧٨٨	٧٨٥٤
٨٨٦ — ٨٧	٢٨٧٢	١٢٣٧	٢٨٦٤	٨٥٢٦
٨٨٧ — ٨٨	٢٩٩٦	١٢٣٥	٢٩٦٤	٨٦٥٩
٨٨٨ — ٨٩	٢٧٢٣	١٣٢٧	٢٧٨٠	٨٧٢٢
٨٨٩ — ٩٠	٣٢٣٨	١٣٤٠	٣٢٠٣	٩٧٩٩
٨٩٠ — ٩١	٤١٥٩	١١٥١	٤٠٥٤	١٠٧٦٧
٨٩١ — ٩٢	٤٧٦٥	٩٠٦	٤٦٦٢	١٠٤٢٢
٨٩٢ — ٩٣	٥٢٢١	٩٣٠	٥١١٧	١١٤٠٨

من هذه الاحصائية يتضح لنا أن معظم المحصول كان يصدر إلى الخارج

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لميطة ، ص ٤٩٢

ولا يستهلك منه في الداخل إلا النذر اليسير ، وأن ثلاثة مليون وخمسمائة وأربعمائة ألف قطار كان ثمنها إحدى عشر مليوناً وثلاثة وأربعمائة ألفاً من الجنيهات في موسم ١٨٨٥/٨٤ ، بينما خمسة مليون ومائة وسبعة عشر ألف قطار بلغت نفس الثمن تقريباً في موسم ١٨٩٣/٩٢ .

وهكذا ظلت مساحة الأرض التي تزرع قطناً تزداد ويشغل المحصول النسبة الرئيسية في التصدير ، حتى أصبح يمثل أكثر من ٨١ ٪ من مجموع الصادرات في للرحلة ما بين ١٨٨٩/٧٥ ، وارتفعت النسبة في عام ١٩١٤/١٣ حتى وصلت الصادرات من القطن وبذرتة ٩٤ ٪ من مجموع قيمة الصادرات .

وكان التوسع في محصول القطن على حساب الحاصلات الزراعية الأخرى ، ففي الوقت الذي كانت تزداد فيه نسبة المساحة المزروعة قطناً تنقص نسبة المساحة المزروعة قمحاً ، حتى تصبح ١٦٫٩ ٪ في أيام عباس حلمي بدلاً من ٢٠٫٦ ٪ (١) أيام توفيق ، وأصبحنا نستورد قمحاً قيمته ٢٫١٩٦٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٣ بدلاً من ١٢٥٠٠٠٠ سنة ١٨٨٥ ، والمحصول الوحيد الذي زادت مساحته المزروعة هو محصول الذرة ، وهو الغذاء الرئيسي للفلاح المصري ، والذي يتناسب مع حالة الفقر المدقع التي يعيش فيها ، فقد ارتفعت المساحة من ٦٠١٢١٧ فدان سنة ١٨٧٩ إلى ١٨٥٢٧٦٠ (٢) . وطبيعي كان لابد أن يوسع الاستعمار في زراعة الذرة لكي يوفر غذاء رخيصاً للفلاحين ، ويحافظ على مستوى أجورهم المنخفض . وقد منع الاستعمار زراعة الدخان في مصر لحساب زراعة القطن أيضاً . وقبل أن تلغى زراعته كلية رفعت الضريبة على الفدان الواحد

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لميطة ، ص ٤٩٥

(٢) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لميطة ، ص ٥٠١

إلى ٣٠ جنبا ، لكي تعجز للزارعين ، ولم يعجب هذا تجار الدخان الأجانب فطالبوا برفعها إلى خمسين جنبا ، ثم قيدت الحكومة زراعته وحددت المساحة بمقدار ٣٠٠٠ فدان ، وأخيرا استصدرت فرمانا في ١٨٩٠ يحرم كلية زراعة الدخان في مصر . وبهذا حرم الاستعمار على مصر زراعة محصول كان من أهم المحاصيل ، ويعطى الفدان في المتوسط مالا يقل عن ٦٠٠ كيلو جرام ، وفي بعض الأراضي كان يعطى ١٥٠٠ كيلو جرام .

### النظام والأراضي المزرعة :

وبالرغم من ازدياد مساحة الأرض المزرعة التي وصلت في سنة ١٩١٤ ، ٥٠٠٠ ٦٥٢ ٥٠٠ ، فإن نسبتها لعدد السكان أصبحت بعيدة والهوة الاجتماعية زادت عمقا ، ومن الجدول التالي تتضح الهوة التي اتسعت بين حجم الأرض المزرعة وزيادة عدد السكان .

السنة	المساحة بالفدان	عدد السكان
١٨٣٠	٢٠٣١٩٠٥	٢٥٣٢٠٠٠
١٨٤٠	٣٨٥٦٦٣٢	٣٩٠٦٠٠٠
١٨٦٠	٤٠٠٠٠٠٠	٥٢٧٥٠٠٠
١٨٩٧	٥٣٢٧٠٠٠	٩٥٧١٤٠٠٠
١٩١٤	٥٦٥٢٠٠٠	١٢٢٩٢٠٠٠

وظلت نسبة السكان ترتفع ، ومساحة الأرض الصالحة للزراعة تكاد تقف عند هذا الحد . ولعدم وجود صناعات إنتاجية تزيد من الدخل القومي ، كان لابد أن يزداد الغلاء ، ويهوى الشعب في براثن الفقر والمرض .. وقد زادت أسعار المواد الغذائية في الفترة ما بين ١٨٠٠ - ١٩٠٧ إلى ٥٧ ، وزاد إيجار المساكن في المدن في نفس الفترة ٢٩ ضعف ، ولم يكن تناقص النسبة بين مساحة الأرض وعدد



السكان وحده سبب فقر الشعب ، ولكن التناقض داخل ملكية الأرض جعل عدد ضئيل جداً من كبار الملاك يتمتعون بمعظم الأراضي . وملايين الفلاحين لا يملكون شيئاً ، أولهم ملكية هي والعدم سواء . وقد ارتفع عدد ملاك الأراضي من ٧٣٨٠.٠٠٠ في سنة ١٨٩٥ إلى ١٠٠٠.٠٠٠ في سنة ١٩١٣ . فهل هذه الزيادة متساوية مع عدد الملاك ؟ إن ١٠٠.٠٠٠ من هؤلاء الملاك يملكون أقل من خمسة أفدنة ، ومجموع ما يملكونه ١٠٠.٠٠٠ فدان ، أى أن نسبة الملكية للفرد منهم أقل من فدان واحد ، في حين أن ١٢.٥٠٠ شخص كانوا يملكون ٢.٥٠٠.٠٠٠ فدان (١) .

وقد أصبح صغار الملاك فريسة سهلة في يد المرابين ، وتوالت الحجوزات ثم الاستيلاء على أراضيهم وتحويلهم إلى عمال أجراء ، وحرمان الأرض من قدرتهم الزراعية ، لذلك أصدرت الحكومة قانوناً في سنة ١٩١٢ يحرم نزع الملكية من خمسة أفدنة فأقل ، ولكنها لم تحرم الحجز على المحاصيل في الأرض والاستيلاء عليها لحساب المرابين ، وقد أحاط الاستعمار هذا القانون بهالة من الدعاية ، وأطلق على كرومر بسببه ( صديق أصحاب الجلايلب الزرق ) ، والحقيقة أن الاستفادة من هذا القانون هو البنك الزراعى المصرى ، الذى تأسس سنة ١٩٠٢ . وجعل من هذه الفئة من الزراع بقرة حلوب تزرع الأرض ، ثم يحجز البنك على المحصول ويستحوذ عليه ، ثم يعود الفلاحين في الموسم التالى بنفس المجهود وليقم البنك بنفس الاستيلاء .. ومن الإحصائية التالية تتضح قيمة الأقساط المستحقة على الفلاحين ، وما حصله منهم البنك . وغنى عن البيان أن التأخر يرحل للعام التالى : (٢)

(١) Egypt at Mid Century by Charles Issawi p 36

(٢) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لهيطة ، ص ٩٦

السنة	قيمة الأقساط الستحققة	القيمة الحقيقية	النسبة المئوية في التحصيل
١٩٠٤	٩١٧٩٤٢	٢٧٧١٨	٪ ٧٦٢٦
١٩٠٧	١٢٨٥٥٧٥١	١١٣١٢٨	٪ ٨٠٠
١٩٠٨	١٢٨٨٦٠٤٦	٢٦٣٧٥٨	٪ ٧٤٢٢
١٩٠٩	٣٢٨٠٤١٤١	٣١١٢٤٠٨	٪ ٦٧٢١

وهذه الإحصائية سابقة لإصدار القانون ، ومنها يتبين أن البنك كان يستحوذ على كل أمواله تقريباً بدون ما حاجة للحجز على الأرض لما له من نفوذ وسطوة ، . ولكن الذين كانوا يحجزون هم هؤلاء المرايين الصغار الذين كانوا أقل نفوذاً من البنك الذي حصل معظم ديونه في سنة ١٩٠٧ وهي سنة الأزمة الطاحنة في البلاد .

إن هذه الإحصائيات توضح من هم الذين استفادوا من وجود الاحتلال ، وتوضح أيضاً لماذا تحالف كبار ملاك الأراضي مع المستعمرين من أول يوم وطأت أقدامهم أرض الوطن .

### الرى والصرف :

تمشيا مع الحطة الاستعمارية في المحافظة على مصر داخل نطاق الزراعة ، كان لابد من تركيز أهم بنود الميزانية على الرى والصرف ، والتوسع في هذه المشروعات التي بدأت من أيام محمد على . ثم استثمار الأرض بينهم وبجشع . وكان أهم ما تعنى به مشروعات الرى ترويض نهر النيل وضبط مناسيبه ، وحسن توزيع مياهه ، واختزان الكميات المطلوبة في أيام الفيضان لتوزيعها عند الاحتياج حتى تروى أكبر كمية من الأراضي رياً دائماً .. وكانت وزارة الأشغال من أهم الوزارات التي تكاد تكون تحت السيطرة

البريطانية الكاملة . وبحكم سيطرة بريطانيا على منابع النيل العليا كانت تسيطر على جميع مشروعات الري وتطبعها بطابع منفعتها الخاصة . وقد لبست دورها منذ أن سيطرت على منابع النيل في عدم تمكين شعوبه من عقد محادثات الماء ، حتى تظل هي صاحبة الكلمة الأخيرة في مشروعات الري في كل هذه البلاد ..

لقد شاهدت هذه للرحلة حماساً بريطانياً في تنفيذ مشروعات ري واسعة درت ملايين الجنيهات على الشركات البريطانية التي قامت بها ، ووسعت في مساحة الأراضي التي تزرع القطن ، الغذاء الرئيسى لمصانع لانكشير .. ففي هذه الفترة تم تطهير الترع والرياحات ، وأصلحت القناطر الخيرية من الحلل الذى كان قد أصابها . وفي سنة ١٨٩٨ بدىء في إنشاء قناطر أسيوط ، وامتحنى العمل منها في سنة ١٩١٢ ، وفي نفس المدة أنشئء خزان اسوان ، وتمت التعلية الأولى سنة ١٩١٢ ، وفي سنة ١٩٠٨ أنشئت قناطر زفقى لتنذية فرعى الرياحين النوفى والتوفيقى . وفي نفس السنة أنشئت قناطر إسنا .. وقد تممدت بريطانيا أن تجعل هذه القناطر والخزانات محصورة في محيط الزراعة فحسب ، وعرقلت أى تفكير نحو الاستفادة من مساقط المياه لتوليد طاقة كهربائية من خزان أسوان . يقول هريست في كتابه «النيل» : «أظن أن أى إنسان وقف على الخزان وشاهد الاندفاع الرائع للمياه خلال العيون ، سوف يرى أية طاقة هنا مبددة ؟! لماذا لا تستعمل ...» . وقطعاً كان الاستثمار يعرف أن في أسوان طاقة مبددة ، ولكنه كان متمعداً أن يبندها ليحجم مصر مزرعة متخلفة فحسب ، ولا تتصل بالصناعة من قريب أو من بعيد ..

وكانت ميزانية الدولة تكيف وفقاً لمصالح الاستثمار وحده ، ومن تقرير كرومر سنة ١٩٠٢ عن الدخل والنصرف فيما بين سنة ١٨٨٢ — ١٩٠١ يتبين هذا الاتجاه :

للنصرف بملايين الجنيهات			الدخل بملايين الجنيهات
جزية وديون	٩٣,٠٠٠,٠٠٠	عادي	٢٠٥,٠٠٠,٠٠٠
إدارة ومعايش	٦٢,٠٠٠,٠٠٠	سلفة	١٥,٠٠٠,٠٠٠
جيش	١٢,٠٠٠,٠٠٠	متنوعات	٤,٠٠٠,٠٠٠
أشغال عمومية	١٠,٠٠٠,٠٠٠	المجموع	٢٢٤,٠٠٠,٠٠٠
قضاء	٧,٠٠٠,٠٠٠		
مصروفات مدنية	٦,٠٠٠,٠٠٠		
تعليم	٢,٠٠٠,٠٠٠		
صحة	٢,٠٠٠,٠٠٠		
مصروفات غير عادية	٢٠,٠٠٠,٠٠٠		
منها ٤ مليون للرى ،	٢١٤,٠٠٠,٠٠٠		
و ٢,٦٠٠,٠٠٠			
سودان، و ٩٠٠,٠٠٠			
سكك حديد .			

ومن هذه لليرانية يتضح الآتى :

- أولا — أن أكثر من ٤١٪ من مجموع الدخل أتفق على الديون والجزية ،
- ثانيا — أن نصيب وزارة الاشغال كان ٨ ٪ ، وهى الوزارة المعنية بشئون الرى والصرف ، ولم يكن هذا المبلغ بكاف لمشروعاتها ، فصلت على أربعة ملايين فى المصروفات الغير عادية .
- ثالثا — أتفق على السودان الذى أصبح من الناحية الفعلية تحت السيطرة البريطانية ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيها .
- رابعا — أتفق على الجيش ١٢ مليون جنيه ، وإذا عرفنا أنه فى هذه الفترة أعيد فتح السودان ، تبين لنا سبب إتفاق هذا المبلغ على الجيش .

خامساً — لم يكن نصيب الصحة والتعليم أكثر من واحد ونصف في المائة من مجموع الدخل .

### العمولات الاجتماعية بعد الاستعمار :

طبقة واحدة هي التي لم تضر من الاستعمار ، وهي طبقة كبار ملاك الأراضي ، وبالعكس ، فقد كانت كل مشروعات الاستعمار التي تهدف إلى جعل مصر بلداً زراعياً خصب ، تعود عليها بالفائدة والثراء . ولهذا لم يكن ارتباطها بالاستعمار شيئاً مستغرباً ، بل هو التناج الطبيعي لواقعها الاقتصادي . وقد استغل الاستعمار هذا الواقع ، وجعل منها القاعدة التي يقف عليها في احتلال البلاد ، والأيدي الآتية التي يحكم بها الشعب .. وقد أترى هؤلاء الملاك في هذه المرحلة ثراءً فاحشاً ، وازداد حجم ملكيتهم ، كما سبق وأوضحنا ذلك في إحصائية سابقة . وبحكم مشاركتهم للاستعمار في السلطة ، فإن كل القوانين التي تصدر كانت تغلب مصالحهم على مصالح باقي الطبقات الأخرى ، والضرائب التي تسن وتخدم الاستعمار كانت تخدّم أيضاً مصالحهم . وقد حددت الضرائب على أساس الفدان الواحد ، دون أي اعتبار لحجم الملكية ، فمالك الفدان الواحد يدفع نفس الضريبة التي يدفعها صاحب الألف فدان ... ولم يكن يضير هذه الطبقة أن يفتح الباب على مصراعيه للمنتجات الصناعية كي تدخل البلاد بضريبة لا تزيد عن ٨٪ من قيمتها ، وبالعكس فقد كان يهمها أن تدخل هذه الصناعات بدون جمارك مطلقاً ، حتى تستفيد هي من رخص أسعارها ، وتنعكس هذا على أجور الفلاحين أيضاً .. ومن هنا كان تحالفها مع الاستعمار ووقوفها ككتلة واحدة ضد طبقات الشعب ، من تجار وفلاحين وعمال ومتقنين . وقد كانت هذه المرحلة بالنسبة لهذه الطبقة بمثابة عصرها الذهبي ، فقد بلغت غاية تطورها الذي بدأ من أواخر حكم محمد علي ، وظلت الظروف

تهيأ لها لكي تنمو وتتطور ، حتى احتل الإنجليز البلاد فوجدوا فيهم سنداً وحماية ومنفذين للمشاريع التي تمود عليهم بالرجح الوفير . . .

ومع كل ما تدفق على البلاد من رؤوس أموال ، ومع كثرة الشركات التي انتشرت في طول البلاد وعرضها ، فإن الرأسمال الوطني لم يظهر في المجال الصناعي ، ولا نكاد ندرك له وجود ، إلا في حدود التجارة التي زيدت . خاصة في تسويق القطن وتصديره ، ولكن إذا كان الرأسمال الوطني لم يظهر في هذه المرحلة في المجال الصناعي ، فإن الوعي الرأسمالي نفسه قد بدأت تكون ملامحه وتوضح ، وأخذت الخطى الويدة تتجه نحو استغلال الأموال المكسدة في قصور الباشاوات في وضعها في البنوك ، وخاصة بعد تأسيس البنك الأهلي . وبدأت طلائع رجال الصناعة أمثال طلعت حرب تطالب الحكومة بوضع قوانين تمكن من إنشاء صناعات مصرية ، وتفتح الباب لاستغلال النقود التي في حوزة الباشاوات .

وبالرغم من أن رؤوس الأموال الأجنبية لم تستغل في الصناعة أساساً ، بل اقتصرت على المشروعات ذات المنفعة العامة ، مثل النور ، والمياه ، والسكك الحديدية ، والكرات ، والترام . . . بالرغم من هذا ، فإن بعض هذه الشركات كانت ذات صبغة صناعية ، وتشغل عمالاً في مصانعها مثل شركة السكر ، وشركات الدخان ، والحالج . هذا علاوة على عمال السكك الحديدية الذين زادوا زيادة كبيرة تبعاً لاتساع شبكة الواصلات ، حتى بلغ عدد العمال المشتغلين بالصناعة كلها ٥٥٦ ر ٤١٢ عامل في سنة ١٩٠٧ ، ووفقاً لاحصاء في سنة ١٩١٧ بلغ عددهم ٨٠٩ ر ٥٣٩ (١) صنائياً ، وكان لهذه الزيادة في عدد الطبقة العاملة أثره الدافع في المعارك النضالية ضد الاستعمار .

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لميطة ، ص ٥٦٣

وكانت الظروف الداخلية التي يجتازها البلاد آتتد تتفاعل مع التطورات المالية في القرن العشرين .. لقد كان القرن التاسع عشر ، قرن الاستثمار ، حيث كانت الدول الرأسمالية الكبرى تتسابق على استثمار البلاد الصغيرة الغنية بموارد المواد الخام في أفريقيا وآسيا ، حتى سيطروا على كل هذه البلاد ، ووقعت في قبضة الدول الكبرى .. إلا أن هذه السيطرة لم تكن متوازية ، نظراً لأن تطور هذه الدول الرأسمالية نفسها كان غير متوازياً نتيجة لتأخر بعضها في تطوره الصناعي ، وتفوق البعض الآخر ، مما جعلها تحوز قصب السباق في الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي المستعمرة بينما الدول الأخرى لا تحظى إلا بالندر اليسير ، ولكن هذه الدول التي كانت متأخرة في تطورها نتيجة لصراعها الداخلي بين البورجوازية ، والسلطة الاقطاعية . بعد أن تحطمت هذا الصراع بانتصار البورجوازية واستيلائها على السلطة ، بدأت تنمو صناعياً ، وتتطور إلى أن فاقت الدول الرأسمالية القديمة في حجم إنتاجها الصناعي .. وفي مطلع القرن العشرين كان العالم مقسم بين مجموعتين من الدول الرأسمالية الاستعمارية ... إنجلترا وفرنسا من ناحية ، وهما الدولتان الاستعماريتان القديمتان ، ومن ناحية أخرى ألمانيا وإيطاليا وأمريكا واليابان ، ومثلان للمسكر الذي تطور صناعياً وأصبح تحت حكم البورجوازية في حاجة إلى أن يحل تناقضاته الداخلية عن طريق الاستيلاء على مستعمرات جديدة ..

ولما كانت الدول الاستعمارية القديمة غير مستعدة مطلقاً للتنازل عن شبر من الأرض في هدوء وسلام ، فكان لابد أن يفتح القرن العشرين وهو مشحون بالاستعدادات الحربية للتصادم المرتقب بين هذين المسكرين . ومن المحال أن يستطيع مؤرخ أن يدرس تاريخ أى بلد من بلاد العالم في انزاع عن هذه الظروف التي كان يجتازها العالم آتتد ، حيث أصبح العالم كله واقع تحت سيطرة الجماعات المالية في هذه البلاد ، وأصبح الصدام

بين هذه الجماعات المالية من أجل السيطرة على منابع المواد الخام وتصدير رؤوس الأموال ينذر بحرب عالمية شاملة . . ولم تكن هذه السيطرة الامبريالية تقابل بالاستسلام والخنوع من الجماهير الشعبية في البلاد الاستعمارية نفسها ، بل كان يقابلها تحركات ثورية عارمة ، تمودها الطبقة العاملة المنظمة التنظيم التي يؤهلها لكي تخوض المارك ضد أقوى حكومات عسكرية شاهدها التاريخ . . ولقد تفاعلت الحركات الشعبية في مصر مع هذه التحركات الثورية العالمية . ولكن في حدود ضيقة ، نظراً لظروف تطورها الضيقة .

وفي هذه المرحلة هزمت القيصرية الروسية سنة ١٩٠٥ على يدى الاستعمارية اليابانية الجديدة . وشبت الثورة الروسية الأولى التي كانت رغم هزيمتها الشرارة الأولى والنموذج الحى للثورات ضد الامبريالية . . ولقد تأثرت الجماهير الشعبية فى مصر بهزيمة روسيا تأثراً بالغاً ، فظالما كانت روسيا القيصرية تمثل العملاق الجبار الذى يهدد أمن الامبراطورية التركية ، ولكن عندما هزمت ، وعلى يدى دولة شرقية ، دب الحماس فى قلوب الجماهير ، وتبين لهم أنه من الممكن هزيمة دول الغرب .

وفي هذه المرحلة كانت ثورات تركيا ضد الباب العالي تزداد وتعاظم ، وتقل أخبارها إلى مصر ، وينسج الشبان على منوالهم ، ويتخذون من شعاراتهم شعارات لهم ، ومن أسماء منظماتهم أسماء لجرائدم .

وكانت تركيا ( الرجل المريض ) ، تحاول أن تخرج من أكفائها لتستعيد امبراطوريتها التي صفت أو كادت على يدى الاستعمار البريطانى . ولهذا كانت تميل تدريجياً نحو الارتباط بالمعسكر الاستعماري الناهض لبريطانيا وفرنسا ، عسى أن تنال من ورائه مغنا .

هذه هي الظروف العامة التي بدأت فى ظلها تتحرك القوى الوطنية فى صراعها ضد الاستعمار البريطانى .. الذى عمل على توطيد أقدامه فى البلاد



منذ أن رفع رايته فوق ربوعها .. وبدأت تظهر على مسرح الأحداث  
السياسية أوجه جديدة ومختلفة ، ولم يكن الصراع حيناً وواضحاً ، بل كان  
معتداً ومتداخلاً متداخلاً تاماً . ولم يكن من المين اليسير في أول الأمر  
اكتشاف مصالح الشعب ، وتحديد الطريق الواضح للوصول إليها ، وكانت  
الحركة الشعبية مضطرة أن تشق طريقها وسط أوجه مختلفة من الصراع .  
فالاستعمار البريطاني يريد أن يصفى كل نفوذ في مصر ، سواء كان تركياً  
أم فرنسياً .. وتركيا تحاول أن تستعيد نفوذها من جديد .. والحديوي  
عباس ، الذي ألغى كرومر شخصيته ، يعمل على استعادة هذه الشخصية ..  
والشعب بين كل هذه الأطماع عليه أن يحدد طريقه لتحقيق مصالحه الخاصة ،  
وهو التخلص من الاستعمار البريطاني وأية سيطرة أجنبية أخرى .

وقد لعب الصراع بين هذه القوى دوره في تحريك الحركة الشعبية ،  
ودفعها إلى الأمام ، ثم تحديدها بعد ذلك .

لقد التقت مصالح الحديوي عباس مع مصالح الامبراطورية التركية ،  
فكل منهما يحاول أن يستعيد نفوذه المفقود .. ولما كان كبار ملاك الأراضي  
بصفة عامة ، مرتبطين بالاستعمار البريطاني ، فلم يكن أمام الحديوي ، ومن  
ورائه تركيا ، وكل للمعارضين لبريطانيا ، إلا أن يلجأ إلى الشعب في الريف  
والمدينة .. ولما كانت الحشود الرئيسية للشعب تتمثل في اللثقفين من طلبة  
المدارس ، لذلك كانت هناك دائماً صلة بينه وبين هؤلاء الطلبة .. وهذا يفسر  
سر التطور السريع لمصطفى كامل وحيازته على رتبة الباشوية .. والملاحظ أن  
دعوة مصطفى كامل كانت في أول الأمر تربط بين مصر وتبعيتها للباب العالي .  
ولمدم وجود الحزب السياسي ، الذي يلعب دور الطليعة في الحركة ،  
فقد كان مصطفى كامل يعتمد أساساً على تناقض مصالح الدول مع بريطانيا ،  
ولم يكن يدري أن بريطانيا كانت تمثل في ذلك الوقت أقوى الدول  
الاستعمارية ، وأنها في طريقها لكي ترتبط مع فرنسا في اتفاقية ودية تطلق

بها يدها في مصر ، وتحدد العسكرات التي سوف تتقاتل في حرب عالمية مدمرة .

وإذا كان مصطفى كامل بدأ يقود الحركة ومن ورائه الحديوي وتركيا وكل المناوئين لبريطانيا ، فإن الشعب عند ما يخوض المعارك فإنه لا يخوضها لمصلحة هذه الطبقة أو تلك ، إنما يخوضها لمصلحته الخاصة . وإذا ما تحرك فإنه يستمر في هذا التحرك مهما أصيب به من ضربات ، لهذا فإنه سرعان ما تفاعل مع ذاته ، ومع كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في داخل المجتمع ، فأخذ يشق طريقه لأهدافه الخاصة ، وبمبدأ عن المؤثرات الخارجية .. وكان طبيعياً أن يحدث له هذا التطور ، فإن عدااء السراي للاستعمار لم يكن عدااء جذرياً ، بل كان عدااء موقوتاً ، وأشد منه عداؤها للشعب وتحركاته الثورية .

إن السراي كانت تتخذ من الحركة الوطنية مطية لها ، لكي تساهم في الاستعمار ليوسع من نفوذها ، وليفتح الباب للحديوي لكي يمود من جديد ويسترد الأراضي التي كان يملكها إسماعيل ويبيع سداداً للديون . وكان كرومر يقف في وجهه كما كان يقف أيضاً في وجه الشعب . ولكن بعد مجزرة دنشواي الاستعمارية ، ووثبة الشعب الرائعة ، وتنديد الأحرار في كل بلاد العالم بما في ذلك بريطانيا نفسها على سياسة كرومر الغاشمة ، كان لابد أن يستقيل كرومر ، وأن تغير بريطانيا من سياستها بقليل من التنازلات ، وتعيد الحلف بينها وبين السراي .

وفعلا استبدل كرومر سنة ١٩٠٧ بالسير النون جورست ، وبدأت السياسة التي يطلق عليها سياسة الوفاق بين السراي والعمد البريطاني . وتسكر الحديوي لكل ما كان يتمسك به . وكان من الضروري أن يفصل الحلف الذي كان بين السراي والطبقة المتوسطة التي كان يعبر عنها مصطفى كامل ، فيصرح الحديوي في مايو سنة ١٩٠٧ بأنه لا يعمل ضد

الاحتلال ، وأنه مستعد للتعاون مع العتد البريطانى ، وأنه لا فائدة لمصر فى استبدال احتلال باحتلال . . . وأن الاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر .

ويهاجم مصطفى كامل الحديوى ، ويعلن « مما يجب علينا أن نعلنه ونجاهر به أمام الملأ كله .. أن تصريحات الجناح العالى لا تقيدنا بأى حال من الأحوال . لأن مركز سموه غير مركزنا . على أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقاً أن يكون حكم مصر بيد سمو الحديوى بمفرده ، أو بيد العتد البريطانى ، أو بيد الاثنين معاً . بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابيين والصادقين من أبنائه ، وأن تكون نظمات الحكومة دستورية ونيابية » .

ولم تكن سياسة الوفاق إلا الحد الفاصل فى هذا الانفصال الذى بدأ فعلاً يظهر منذ أن عقد الاتفاق الودى بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤ ، وما كانت سياسة الدون جورست إلا تأكيداً لهذا الانفصال .

وكان لابد أن تبلور مصالح الشعب كشيء مستقل ومنفصل عن مصالح السراى ، وأية دولة خارجية أخرى ، وبالتالى بدأت تبلور عناصر الطليعة لأول مرة فى مصر الحديثة فى حزب له أهداف واضحة تعبر عن أمانى الطبقة التى يمثلها فى ذلك الوقت . فتألف الحزب الوطنى سنة ١٩٠٧ ، وهى السنة التى طبق فيها الدون جورست سياسة الوفاق مع السراى ، وطالب الحزب بالجلء والديمقراطية .

إن تأسيس الحزب الوطنى دليل على أن طبقات الشعب قد بدأت تشرع بذاتها وتحدد كيائها داخل المجتمع ، هذا الكيان الذى يبرزه ويحدده الوجود الاقتصادى ، والخبرات الكفاحية التى تفرضها ظروف المجتمع فى مرحلة معينة . إن وجود الحزب الوطنى كان تعبيراً عن المصالح الاقتصادية والوطنية ، وعن الخبرات الكفاحية التى اكتسبها الشعب فى نضاله ضد

الاستعمار وكل القوى الناهضة للتطور .. ولكنه تعبير مازال جفأً ، فالطبقة نفسها مازالت جفأً ، فلم تتخرب بعد في ميدان الصناعة الفسيح ، ذلك الميدان الذى يشعرا بمشاكل السوق المحلية ، ويجعلها تحدد بصرامة جافة موقفها من باقى الطبقات الأخرى . ويجعلها تفهم معنى الوطن فى بنود ومشروعات أكثر مما تفهمه فى تحديد عام مطلق ، ذلك التحديد الذى سوف يشق طريقه فى مجرى الصراع ، ويلاور الطبقة للتوسطه أكثر وأكثر ، ويحدد بالتالى القوى للتصارعة ، ويوضح أهدافها فى مطالب إيجابية .

إن قيادة الحزب الوطنى لم تكن تدرك أن القرن العشرين هو عصر الامبريالية ، عصر السيطرة الشاملة للاحتكارات الكبرى على كل القوى المنتجة فى العالم ، وأن الصراع ضد بريطانيا يعنى الصراع ضد أقوى العسكرات الامبريالية آنئذ ، والذى لا تجدى فيه الخطب أو الوسائل السلمية أو البرلمانية ، وأن اليد الاستعمارية لا يمكن أن تبتريها إلا اليد المكافئة .

ولكن بالرغم من عدم قدرة القيادة على تحديد هذه الواجبات ، فإن التطورات الاجتماعية فى داخل البلاد قد حددت ذاتها ، وخاصة بعد الاتفاق الودى ، وبعد سياسة التفاهم بين السراى والمتمند البريطانى ، وبعد قيام القائد الوطنى محمد فريد بأعباء القيادة للحزب . فقد كان محمد فريد واسع الأفق ، لديه خبرات واسعة فى التنظيمات الشعبية ، اكتسبها من تحركاته فى أوروبا التى كانت تزخر بالحركات الثورية آنئذ ، ففاعل مع التطورات الاجتماعية ، ودفع الحزب إلى الأمام . ويظهر هذا جلياً فى خطبته فى المؤتمر الوطنى المنعقد فى سنة ١٩١٠ ... فى هذه الخطبة طالب بتعميم التعليم الابتدائى وجعله إلزامياً مجاناً فى نفس الوقت . وناقش مشاكل الضرائب التى ترهق الفلاح المتوسط والصغير ، وقدم إحصائيات بها شئ من الدراسة عن الضرائب على الزراعة ، وقارنها بمدى دفع

الضرائب على أصحاب الأسهم في البنوك والشركات ، وكذا المتاجر الكبرى ..

وفي هذه الخطبة يبدى محمد فريد وعياً صناعياً طفيفاً ، فيندد بالسياسة الجمركية والمعاملات التجارية التي تفتح الباب للمنتجات الوافدة دون أى اعتبار لمصالح الشعب .

وتكلم عن نقابات العمال في أوروبا فيقول : « نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتتأطىء رأسها أمامها » .. ثم يحدد الواجبات فيقول : « ولا سبيل لايجاد مثل هذه الحركة المباركة في مصر حتى يصبح الصانع والمزارع في مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض ، أو لتحسين حالته المعاشية الا بالاكثر من فتح المدارس الليلية في المدن والقرى لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم ، وتفهمهم أهمية النقابات وشركات التعاون . ولقد بدأ حزبنا المبارك في تنفيذ هذه الفكرة » (١) .

هذا الخطاب يوضح درجة معينة من نضج القيادة ، هذه الدرجة التي تمكنها من كشف ظواهر للشا كل دون لبائها ، وعدم القدرة على تقديم الحلول السليمة . فقد تكلم محمد فريد عن مشاكل الفلاحين ، صغاراً ، ومتوسطين ، وعن العمال والضرائب ، ولكنه لم يستطع أن يكتشف الأسباب الحقيقية لهذه المشاكل ، وبالتالي لم يستطع أن يقدم إلا تلك الحلول التربوية الساذجة ، وذلك لعدم توفر القوى للمادية التي تقف عليها وتكون لها الأساس الفكري والنضالي .. وفي كلمة واحدة ، إنها تدل على أن الرأسمال الوطني لم يكن بعد قد حدد أهدافه البعيدة ، وأن هذا التحديد ما زال في دور التكوين ..

وعلى كل حال فمن هذه الخطبة يتضح أن الحزب الوطني قد أصبح

---

(١) جلال الكفاح الشهيد محمد فريد ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ٩٣

حزبياً يعبر عن مصالح الشعب الواسعة تعبيراً يتفق مع القوة المحددة التي يمثلها فكرياً . وقد دفعته ظروف التطور التاريخية الحتمية نحو هذا الاتجاه ، فإن حالة الفقر المدقع التي كان يعانيها الفلاحين ، وفداحة الضرائب ، جعلتهم يلتفون حول الحزب الوطني لا سواء من الأحزاب الأخرى التي أوجدتها الاستعمار بالتعاون مع كبار الملاك مثل حزب الأمة .

وكان لنمو الطبقة العاملة واستغلالها استغلالاً بشعاً في شركات الدخان ومحال القطن والسكر .. والوعي الذي بدأ يدب بين صفوفها نتيجة لتكتلها ، سواء كانوا مصريين أو أجانب ، ولوجود عناصر عمالية شريفة أخذت توضح لها الطرق ، مما جعلها تأخذ مواقف وطنية واقتصادية وتشكل إضرابات ، وتطالب بعمل النقابات .. كل هذا دفع الحزب الوطني إلى الأمام ، وجعله ينظم بنفسه نقابات العمال ، فأُسِس في سنة ١٩٠٩ نقابة «عمال الصنائع اليدوية» ، وبلغ أعضاؤها في آخر العام حوالي ٨٠٠ عضو ، ثم تبعتها نقابات أخرى في الاسكندرية والمنصورة ، وطنطا ، وغيرها من بلاد القطر . هذا خلاف النقابات التي سبق أن أنشئت بعيداً عن إشراف الحزب ، وبمجهود العمال الذاتي ، كنقابة عمال السجائر والترام .

إن شعارات الحزب الوطني في الجلاء والديمقراطية لم تكن تقابلها القوى القادرة على إنجازها واستخلاصها من براثن الاستعمار والسراي .

ونظراً للضعف الاقتصادي للطبقة المتوسطة التي كان يعبر عنها فكرياً هذا الحزب ، فقد تأثرت الأساليب التنظيمية الكفاحية بهذا الضعف ، خاصة وأن الحزب نفسه كان يعمل في داخله تيارات ، ولم يكن التكوين الفكري لقيادته بقادر على أن يتجه بالحزب نحو خوض المعارك العنيفة الإيجابية ضد الاستعمار المسلح .. حقاً لقد خاضت القيادة بشجاعة معارك وجهاً لوجه ضد الاستعمار في مظاهرات الطلبة في عابدين أمام المتعمد البريطاني المحاط بالآلاف من القوات الاستعمارية المسلحة . وبعد مذبحه

دنشواى الاجرامية ، ولكنها لم تستطع أن تتطور بهذه العارك تبماً للظروف التى بدأت تتضح منذ أن اتبعت انجلترا مع الحديوى سياسة الوفاق والمهجوم على الحركة الوطنية ، وتجديد قانون المطبوعات ، ثم إعلان الأحكام العرفية سنة ١٩١٤ ، ووضع مصر تحت الحماية ، ومصادرة كل النشاط السياسى ، حتى مجلس شورى القوانين الهزيل . لم تستطع القيادة أن تتطور فى وجه هذا الهجوم الاستعمارى ، فانكشفت وبدأت فى الاضمحلال والقضاء .

وإذا كان الحزب الوطنى هو النتاج الثورى لسياسة الوفاق وانفصال جهة الشعب عن الجبهة الرجعية ، فان حزب الأمة هو أيضاً نتاج هذه السياسة ، إلا أنه النتاج الرجعى ، والمبرالحقيقى عن سياسة الوفاق بين كبار الملاك والاستعمار . لقد تكون هذا الحزب على أيديولوجية استعمارية بحتة ، وهى أن بريطانيا أقوى الدول الاستعمارية فى العالم مادياً وأدياً ، وأنها لا تهزم ، وأن الدستور واسع فضفاض لا يتلاءم مع حالة الشعب ، وأن الاتساع فى الحياة النيابية يتم على سنوات طويلة ، وبهدوء وفى علاقات ودية مع الدولة المحتلة . ومع أن الحزب تحلل وانتفى إلا أن هذه الأفكار لم تزول ، بل ظلت تمير عن نفسها بشكل أو بآخر فى المجرى الطويل للأحداث السياسية . وهذا هو السر فى تشكك محمد فريد سنة ١٩١٩ عندما وصلته فى منفاه أنباء الثورة من قدرة زعمائها على الاستمرار بها إلى النهاية ، فان معظم قادة الثورة كانوا من أعضاء هذا الحزب الذى انهار وتشتت عناصره لتتلاءم بعد ذلك مع ذاتها ، ومع الظروف الاجتماعية التى يجتازها البلاد .

## الفصل السابع

١٩١٤ - ١٩٢٤

### الحرب و اعلان الحماية على مصر

وصلت حدة الصراع الاستعماري إلى قمته بين الجماعات المالية في الدول الاستعمارية المختلفة ، وكان اقتسام العالم قد تم بين هذه الدول بشكل غير متوازى ، نظراً لتطورها الغير متوازى . ولما كان التقدم القوي قد طور الدول التي كانت متخلفة في هذا المضمار مثل ألمانيا وأمريكا واليابان ، بل وجعلها تسبق الدول الاستعمارية القديمة مثل إنجلترا وفرنسا . لذلك كان من المحتمل لكي يعاد تقسيم العالم من جديد فيما بينهم أن يصطدموا في حرب عالمية شاملة . وقد لعبت أمريكا في هذه الحرب دور المرائي الخبيث ، فقد تركت شعوب العالم تقتتل وتزف ملايين الأطنان من دمائها ، وارتبطت هي بالحلف الانجليزي الفرنسي ارتباطاً واهياً ، وظلت تقرضهم من أموالها وتمدهم بصناعاتها حتى انتهت الحرب وقد أصبحت دائنة لبريطانيا ، بعد أن كانت مدينة لها ... وظلت أمريكا تنهج في السياسة العالمية هذا النهج ، وتساند الدول الاستعمارية القديمة حتى تتوفر الظروف للملازمة فتسلب منها المستعمرات وتضعها تحت سلطتها .. ولقد ساند تيودور روزفلت بريطانيا في سيطرتها على مصر ، فخطب سنة ١٩١٠ في الخرطوم والقاهرة مؤيداً الاستعمار البريطاني ، ومنندداً بالحركة الدستورية التي كان يطالب بها الشعب



المصري . . وسوف نشاهد دائماً أمريكا متخذة هذا الأسلوب في تجريد الدول الاستعمارية من مستعمراتها وتستولى عليها بأقل الخسائر .

اشتعلت الحرب الأمبريالية الأولى بين إنجلترا الاستعمارية القديمة وبين أعدائها الاستعماريين الجدد ، وعلى رأسهم ألمانيا . وانضمت تركيا إلى ألمانيا — أملا في استخلاص امبراطوريتها النهارة . . واتهزت بريطانيا الفرصة وصفت آخر علاقة تربط بين مصر وتركيا ، خلفت الحديوي عباس للعين بفرمان من الباب العالي ، وولت السلطان حسين ، وأعلنت الأحكام العرفية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى وامبراطور الهند ، أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا ، قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالة ، وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر . وستتخذ حكومة جلالة كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

وتولى القائم بأعمال المتمد البريطاني تبليغ الرجل الذي أجلسوه سلطاناً : « أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالة أن المسئولية الحديثة التي أخذتها بريطانيا على نفسها تستدعي أن تكون المخبرات من الآن بين حكومة مموك وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالة في مصر » .

وكانت بريطانيا ، قبل إعلان الأحكام العرفية ، قد أعلنت قانون التجمهر ، بحيث يعتبر تجمهراً كل اجتماع من خمسة أشخاص ، سواء كان ذلك في طريق أو في محل عمومي . وقامت باعتقال الوطنيين ، ونفت منهم إلى الخارج من نفت ، واعتقلت في مصر من اعتقل .

وتظاهر طلبة الحقوق في وجه السلطان اللعين من الاستعمار ، فموقبوا

بمقوبات مختلفة ، منها الفصل التّأني من اللّدرسة .

وعطلت الجمعية التّشريعية المزيّلة .

وتوافدت على مصر سيول من جنود المستعمرات اختطفهم الاستعمار من بلادهم وجاء بهم ليكونوا علفاً ووقوداً لمدافعه .. ولم يكن لدى هؤلاء الجنود الوعي لكي يهربوا عن سخطهم على الامبراطورية إلا بتصرفات مشينة خرقاء على الشعب المصري الذي جرّده الاستعمار من كافة الأسلحة ، حتى الأسلحة السياسية . فقد كموا الأفواه ، وأغلقت الجرائد الوطنية ، ورشوا كافة الجرائد العميلة لتسبح بحمد الاستعمار البريطاني ، وتمجد في أفعاله .

ومع أن بريطانيا أعلنت أنها « أخذت على عاتقها وحدها مسؤولية الدفاع عن القطر المصري » ، إلا أنها جرت الجيش المصري معها في هذه الحرب الضروس ، فقاتل على ضفاف القنال ، وفي الصحراء الغربية . واختطفّت بريطانيا أكثر من مليون مصري من أراضيهم ليمبدوا لها الطرق الحربية في صحراء سيناء والأراضي الشامية .. ومنهم من أُلقت به في الأراضي الأوروبية خلف الخطوط الحربية ، وكانوا يسمّون معاملّة السائمة . وهلكت منهم الألوف ، وحرمت عائلاتهم من أياديهم الفنية .

وسخر الاستعمار العمد والشايخ والديرين في جمع الأموال بالعنف من الفلاحين البؤساء لمساعدة القوات المحتلة . وصودرت المحاصيل واللواشي بأثمان بخسة يفرضها المستعمر وفقاً لارادته ، وليس هناك من يردّه ، قوّاته المسلحة تجوب البلاد ، وفي كراسي الحكم سلطان وزراء من صنيعته وعمل يديه ...

وهبط سعر القطن في أول سنة الحرب ، وبلغ ثمن المحصول ستة عشر مليوناً وخمسةائة ألف جنيه ، بدلا من تسع وعشرين مليون ومائة وخمسة وأربعين

ألفاً سنة ١٩١٣ (١) . الأمر الذى تسبب عنه خراب شامل للفلاح الصغير والمتوسط ، واقتراس للمرايين لهم اقتراضاً وحشياً .

وكانت قيادة الحركة الوطنية أضعف من أن تناهض الألوف من قوات الاحتلال . ونتيجة للخضوع التام من الباشوات المصريين وامتثالهم لكل مايفرضه الاستعمار ، كان من المحتم أن تظهر انفجارات ثورية غير واعية .. انفجارات فردية وفوضوية تعبر عن وطنيتها المكبوتة في محاولة اغتيال السلطان مرتين بوصفه خائناً جلس على كرسي المرش السورى بأسنة خراب الانجليز .

وارتفعت أسعار حاجيات المعيشة ، وبالمقارنة مع إحصاء سنة ١٩١٤ (٢) ارتفعت الأسعار ٢١١٪ / سنة ١٩١٨ ، ٣١٢ سنة ١٩٢٠ ، وتبعاً لذلك زادت الوفيات من ٣٠٠ ألف قبل الحرب إلى ٣٧٥ ألف سنة ١٩١٦ ، وفى سنة ١٩١٨ وصل عدد الوفيات إلى ٥١٠ ألف ، أى أكثر من عدد المواليد في تلك السنة ، هذا بخلاف ضحايانا في الحرب والجرحى والشهداء .

ونقصت نسبة الموظفين المصريين في الوظائف الكبيرة من ٢٧٫٧٪ سنة ١٩٠٥ ، إلى ٢٣٫١٪ سنة ١٩٢٠ ، في حين ارتفع نصيب البريطانيين من ٤٢٫٢٪ ، إلى ٥٩٫٣٪ في نفس السنة (٣) .

وبعد أن سجل القطن انخفاضا في أسعاره سنة ١٩١٤ ، عاد وبدأ يسجل من جديد ارتفاعاً تدريجياً حتى وصل سعره الحقيقي ٣٨ ريال سنة ١٩١٦ ، وقد استمدت بريطانيا لانتهاء الحرب ، لكي توفر لمصانعها

---

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ، لميد الرحمن الرافى ، الجزء الأول ، ص ٥٦

(٢) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 40-41

(٣) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 41

محصول القطن بالثمن اللائق ، فاحتكرت في سنة ١٩١٨ محصول العام  
جميعه ، وحددت سعره رسمياً باثنين وأربعون ريالاً ، ولكنها كانت تشتريه  
من الناحية الفعلية باثنين وثلاثين ريالاً ، في الوقت الذي كان سعره في  
خارج مصر يساوي أربعة وستون ريالاً .

### الصناعة :

كانت سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها بريطانيا حيال مصر منذ  
معاهدة ١٩٣٨ ، وفي الظروف التي كانت فيها الطبقة المتوسطة متدهورة  
وضعيفة ، ثم توالى الأحداث السياسية والاجتماعية بعد ذلك من صدور  
اللائحة السعيدية ، وتغلغل رأس المال الأجنبي ، ثم الاحتلال البريطاني ووضع  
خططه الصريحة في عدم إقامة صناعة في مصر وحصرها في المجال الزراعي  
حسب .. كل هذه الظروف مكنت لطبقة كبار ملاك الأراضي من التطور  
والثراء ، وبالتالي المشاركة في السلطة ، بينما جعلت الرأسمالية الوطنية  
متخلفة وغير متطورة ومحصورة في المجال التجاري ، ولم تتخطاه إلى مجال  
الصناعة .

ولكن الاستثمار الذي عمل بكل الطرق لعدم إقامة صناعة في مصر ،  
كان من المحتم عليه أن يخفف قبضته رغم أنه لكي تظهر صناعات جديدة  
خلال الحرب ، وتقوى نسيباً الصناعات القديمة التي كانت متعبة .. فاشتباك  
بريطانيا في الحرب ، وتحويل معظم صناعاتها الأساسية للإنتاج الحربي ،  
وقلة الوارد من السلع إلى مصر ، نظراً لتفريغ السفن للشئون الحربية ..  
ونظراً لاحتياج القوات المحتلة نفسها لبعض الصناعات التكميلية الخفيفة ،  
قد أجبرت على السماح بوجود بعض هذه الصناعات في مصر .

وتبعاً لاتساع الصناعة ازدادت أعداد الطبقة العاملة حتى بلغ عددها  
في سنة ١٩١٧ — ٥٣٩٨٠٩ عامل .

ونشطت الحرب كل الأفكار الصناعية التي لم يكن لها صدى في السنوات الماضية ، فوجدت الظروف المهيأة لها ، ففي سنة ١٩١٧ تآلفت ( لجنة التجارة والصناعة ) من بعض المصريين والأجانب المقيمين بمصر ، كان من أعضائها : اسماعيل صدق ، وطلعت حرب .. وكان من أغراض هذه اللجنة الوقوف على مبلغ تأثير الحرب في صناعة البلاد ، والنظر في التدابير التي تؤدي إلى إحلال بعض للصنوعات المصرية محل الأصناف التي انقطع واردتها ... وكتب تقريرها ، وجاء به إن مصر في حاجة إلى قيام الصناعة بجانب الزراعة ، حتى لا تضرب الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أثمان المحاصيل الزراعية ، أو إذا حدثت حرب تؤدي إلى قطع العلاقات التجارية . وأن الصناعة ، وعلى الأخص الصناعة الصغيرة ، متأخرة جداً ، ومن الممكن قيام كثير من الصناعات في مصر ونجاحها ...

ولقد لبس الأجانب المقيمين في مصر دورهم في إقامة الصناعة ، فإن وجودهم في مصر ، واستغلال أموالهم على أرضها ، وزيادة تجمع هذه الأموال لديهم ، كان يحسمهم دائماً لإيجاد الصناعة التي يستغلون فيها هذه الأموال ، وشارك في هذا الانجاء عديد من كبار ملاك الأرض ذوي العقيلة البورجوازية ، لكي يستغلوا أموالهم للتراكة في ميدان الصناعة . ولهذا كان طلعت حرب يوجه نداءاته ، ويدفعهم لاستغلال هذه الأموال في الصناعة ... لقد بدأ جناح جديد في طبقة كبار ملاك الأرض يظهر في الوجود ، وأصبح ذو مصالح مزدوجة جذورها في الأرض وفروعها متجهة نحو الصناعة ، وعلاقتهم وثيقة بالأجانب المقيمين في مصر ذوي العلاقات الواسعة بالرأسمال البريطاني والفرنسي والبلجيكي ..

لم يعد المجتمع المصري كما كان قبل الحرب ، ولم يكن السكت السياسي والاستقلال الاقتصادي الاستعماري البشع إلا ستاراً واهياً يخفي التحفز الشعبي نحو الاقتضاض على الاستعمار والتخلص من سلطته .

وقد ساعدت الأحداث العالمية في الاندفاع إلى الأمام ، فبالرغم من أن معسكر الحلفاء الاستعماري قد خرج منتصراً في هذه الحرب ، إلا أن المعسكر الاستعماري في مجموعه قد خرج من المعركة أضعف مما كان عند دخولها .

وباتهاء الحرب اشتدت وقويت حركات التحرير في معظم بلاد العالم ، واشتبهكت مع الاستعمار في معارك واسعة ، سواء في الصين أو الهند أو تركيا ، ونالت بلاد عديدة في أوروبا استقلالها مثل الصرب والبلغار ، واليوغوسلاف ، والتشييكوسلوفاك . واشتدت الحركة الثورية في إيطاليا وألمانيا ، وأوشكت أن تقبض الجماهير الشعبية على السلطة بأيديها .

كل هذه الأحداث السياسية تفاعلت مع الأحداث الاجتماعية داخل البلاد ، ودفت بها لكي تلتحم مع الاستعمار في معارك ثورية طاحنة .

ولم يكن الوفد الثلاثي للكون من شعراوي ، وعبد العزيز فهمي ، وسعد زغلول ، يدرك كل هذه العوامل التي تحيئ في صدر المجتمع المصري . ولم يكن أحداً منهم يدرك أن أحداث الثورة العراقية ، وكفاح الحزب الوطني ، قد تفاعلت وتبلورت في فلسفة جديدة ، وفي قوة دافعة ، وقد وجدت الظروف اللأمة التي تشتعل وتتفجر فيها ...

كان الوفد الثلاثي عند ما قابل للتمند البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ذاهباً في استحياء ورهبة ، ويحمل في رأسه أفكار ومعتقدات حزب الأمة وهدفهم لا يتجاوز جزء من الاستقلال الداخلي تمنحه بريطانيا العظمى سيدة البحار ، والتي لا تقرب الشمس عن تمتلكتها .

كانت هذه أفكار الوفد الثلاثي ، ولم يكن أحداً منهم يدرك أنهم بهذه الزيارة قد بلوروا حركة ثورية واسعة النطاق ، وأشعلوا صراعاً ، لا ضد الاستعمار فحسب ، بل ضد كل القوى المتعاونة معه أيضاً .

ونظراً للكبت السياسي الكامل طوال فترة الحرب ، وعدم ظهور

أية حركة شعبية حقيقية في هذه الفترة ، فلم يكن أحداً منهم يضع في حسابه تحركات الشعب أو الاعتماد عليها ، وكل اعتمادهم كان مركزاً في مؤتمر الصلح في باريس ، وفي تصريحات ويلسون الأربعة عشر .. ولم يدركوا أن هذا المؤتمر ليس مجتماً ليهب حرباً للشعوب ، وإنما لتقسيم الأسلاب وتوزيع الغنائم .. وأن أمريكا قد أرسلت أكبر رأس فيها لكي يستطيع أن يختطف جزء من هذه الأسلاب فلم يفلح .. وعند ما لجأ إليه الوفد المصري في باريس رفض مقابلاته ، وأعلن تأييد أمريكا للحماية البريطانية على مصر ... نفس أسلوب تيودور روزفلت ، ونفس الحطة الأمريكية : الاحتفاظ بالمستعمرات في يد الدول الاستعمارية القديمة إلى أن تواتها الفرصة لتلتهمها .

### الثورة :

لقد تكونت قيادة الثورة ومظمها من أعضاء حزب الأمة القدامى ، وتسمى إلى الاستقلال بالطرق السلمية المشروعة ... ولكن الاستقلال له معان مختلفة ، وفقاً للمصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقة التي تطالب به ... فبينما يعنى في نظر كبار ملاك الأراضي منحة من الحكم الذاتي ، فإنه يعنى عند الجناح الرأسمالى الوطنى ضمانات لإنشاء صناعة بسيطة ، وفقاً للتراكم المالى البسيط الذى لديهم .. أما من ناحية الشعب بطبقاته وفئاته المختلفة ، فإن الاستقلال يعنى التخلص من الاستعمار ، وأن تحكم البلاد حكماً دستورياً كاملاً ...

لقد تحركت الثورة في أول أمرها في شكل جبهة عامة ضد الاستعمار ، وظلت كل طبقة من الطبقات مرتبطة بالثورة إلى أن تنال مطالبها فتتسلخ عنها وتضم إلى المعسكر للمادى لها ، وبالتالي تتبلور القيادة وتستقطب ...

ولم تكن بريطانيا تدرك في أول الأمر أن المسألة ليست في هذه القيادة التي تتناقش معها ، بل في طبقات الشعب الواسعة التي تحركت ولن تقف إلا لتتال مطالبها ، فكانت تصور أنه بمجرد إرهاب العناصر البارزة في القيادة ، فإن هذا يكفي لإنهاء كل شيء .

وفعلا اعتقل سعد وعدد من زملائه ، وكان هذا الاعتقال الشرارة التي ألهمت الشعب وأشعلت الثورة في كل البلاد .. وتحركت جموع العمال والفلاحين والتجار والفقيرين ، وأغلقت للتاجر ، وأضرب الطلبة والعمال والموظفين ، وتظاهرت النساء ، وخطب القساوسة في المساجد والشيوخ في الكنائس .. وتحصن الفلاحين في قراهم ، ونزعوا قضبان السكك الحديدية حتى لا تصل إليهم الجنود البريطانية المسلحة .

### انساع القيادة :

ليست الثورة عملاً عفويًا ، بل هي نتاج تطورات معينة داخل المجتمع وتعبير عن أن الشعب لم يعد يقبل أن يُحكم بالطريقة القديمة ، وكذلك لم تعد السلطة الحاكمة بقادرة أن تستمر في الحكم بنفس الأساليب القديمة .. ولا بد للثورة أن تتوفر لها ظروف داخلية وخارجية تمكنها من الاشتعال . وليس من المحتم أن تشتعل الثورة وفقاً لشعارات كاملة محددة ، فإن هذا نادر الحدوث ، إنما في الغالب أن تشتعل وتتحرك على شعارات بسيطة ، ثم تتطور وتتفاعل ، حتى تصل لأهدافها المحددة في المدى الطويل ، في سنوات لا في أيام أو شهور .

وقد وجدت الثورة المصرية الظروف المحلية والخارجية الملائمة لاشتعالها ، وقد بدأت شرارتها الأولى متواضعة ، ولكنها سرعان ما أخذت تتطور وتوسع ، ويرتبط بها الشعب أكثر وأكثر ، حتى أصبحت ثورة اجتماعية



عامة، تهدف إلى إرساء المجتمع على أسس جديدة، وبقوات اجتماعية جديدة. وكان لابد لقياده الثورة أن تتسع وتطور وفقاً للتغيرات الجديدة في مجرى الثورة، فأخذت أفواج جديدة تنضم إلى الوفد المصري، ومعظمهم من المثقفين، والتجار، والملاك للتوسطين في الريف. وكان من الطبيعي أيضاً أن يحدث صراع داخل هذه القيادة التي بدأت وأهدافها محددة ولا تتفق مع هؤلاء الوافدين الجدد.

واندفعت الثورة مطالبة بالاستقلال التام والحياة النيابية الكاملة. إن سهم الثورة أصبح ذو شعبتين.. شعبة ضد الاستعمار، والشعبة الأخرى ضد الحكم الأوتوقراطي الممثل في السراي وكبار ملاك الأرض... ثورة ديمقراطية تحريرية.

وكان لابد أن يتأمر كبار الملاك الموجودين في القيادة، ويعملون على تصفية الثورة، والاكتفاء بما وعد به الإنجليز، سواء في مشروع ملتر، أو في تصريح ٢٨ فبراير، وكانت الحكومات المتعاقبة، ومن ورثها الاستعمار تساند هذا الجزء من كبار الملاك في داخل الوفد، وتحاول عن طريقه أن تفرض خطتها، ولكنها لم تستطع.

### ملكو صناعه على أرضه الوطنى :

لقد تكونت بالفعل حكومتين على أرض الوطن، كل منها لها قوتها وسلطانها.. إحداهما الحكومة الرسمية التي تستمد وجودها من الاستعمار، والحكومة الأخرى هي حكومة الوفد المصري برئاسة سعد زغلول، وتستمد وجودها من الشعب، الذي لا ينفذ إلا توجيهاتها، ويتحرك وراء قيادتها... لقد حاولت الحكومة الرسمية أن تهيب أرسناً للجنة «ملتر» لكي تبزل عليها، ولكن توجيهات الوفد بالمقاطعة، نفذت وبالكامل، وبصورة رائقة...

ولم يكن أمام كبار ملاك الأراضي إلا أن ينفصلوا عن الوفد ، أملا في إضعافه وتفتيت الجبهة وقبول الحلول التي قدمها الاستعمار .. وفلا استقالوا من الوفد ، وأعادوا تشكيل حزب الأمة تحت اسم جديد أسموه حزب الأحرار الدستوريين .. ومن قبل كان قد انزل عن الثورة ذلك الجناح من كبار الملاك الذي اتجه نحو الصناعة .. بل إننا نلاحظ أن طلعت حرب لم يشارك في الأحداث السياسية للثورة ، بل جنى في هدوء الثمار الثورية ، وأسس بنك مصر بأموال كبار ملاك الأراضي ، ثم استغلت هذه الأموال بعد ذلك في العديد من المؤسسات الصناعية . وتكونت « جمعية الصناعات بالقطر المصري » ، التي أصبحت فيما بعد « اتحاد الصناعات المصرية » ، وهي لا شك الامتداد والتطور الطبيعي للجنة الصناعة التي تكونت سنة ١٩١٧ من الأجانب والمصريين المهتمين بشئون الصناعة . وكانت أهداف هذه الجمعية الجديدة كما حددتها هي (١) :

١ — إلغاء النظام الجمركي الذي كان قائماً في ذلك الوقت على أساس مالي غير صالح .

ب — مكافحة عقدة الضعف التي كانت تسود المناقصات الحكومية بتقرير مبدأ تفضيل المنتجات الوطنية بقدر معتدل ، وبدون إقصاء لحافز المنافسة .

ج — منح تسهيلات فيما يخص بنقل المواد الأولية اللازمة للصناعة ، ونقل منتجاتها .

د — تحسين طرق اللواصلات الداخلية .

هـ — إنشاء مجلس اقتصادي .

ويعترف اتحاد الصناعات في سنة ١٩٤٩ بأن معظم هذه المطالب قد أجيبت شيئاً فشيئاً .

---

(١) الكتاب السنوي لعام ١٩٤٩ لاتحاد الصناعات المصرية ، ص ٢٥

اشتركت الطبقة العاملة في معارك الثورة بكل عنف وقوة ، ولكنها أحست بالتناقض الموجود بين القيادة وبين أهداف الثورة ، فبدأت تتجه نحو تكوين قيادة مستقلة لها تخوض بها للمعركة ... فأسس عدد من الشبان في سنة ١٩٢٠ حزباً أطلقوا عليه الحزب الاشتراكي الديمقراطي .. وكان من المحتم أن يولد هذا الحزب ميتاً ، فهو أولاً قد يكون بعيداً تماماً عن الطبقة نفسها . ثانياً كان يعتمد في مبادئه على أفكار الفئوية الثانية المعادية للطبقة العاملة ، والتي قالت عن نفسها أنها أداة سلم وليست أداة حرب . ولما كانت المرحلة التي تجتازها البلاد في مرحلة ثورية تحتاج إلى كفاح قوى ضد قوى الاستعمار المسلحة ، كان لا بد أن يولد هذا الحزب وهو ميت . وفعل لم يكن لوجوده أى أثر في صفوف الشعب ، ولم يلعب أى دور خلال المعارك الناشئة ، وعاش ومات في هدوء ، وبلا أى ضجيج .

### معسكر الثورة :

وهكذا تبلور سريراً معسكر الثورة ومعسكر أعدائها في مجرى الأحداث السياسية ، وأصبحت القوى المتصارعة محددة وواضحة ، فالاستعمار وكبار الملاك ، وكبار الماليين في جانب ، والفلاحين والعمال في جانب آخر . ولكن القيادة الشعبية ، وبها جزء من كبار الملاك لا يمكنها أن تمضي بالثورة إلى نهايتها ، فطبيعة هذه القيادة التردد والتذبذب ، فهي تميل أحيانا إلى الشعب ، وأحيانا أخرى إلى جانب أعداء الشعب . هذه هي طبيعتها ، لذلك فقد مالَت إلى التهادن مع أعداء الثورة ، وقبلت أن تشكل الوزارة في سنة ١٩٢٤ في ظل الاحتلال ، وعلى أساس دستور قال سعد زغلول عن اللجنة التي شكلته إنها لجنة الأشقياء ، وبدلاً من أن تتركز على الشعب في صراعها ضد أعداء الثورة ، ضربت أحد الأحزاب إرضاء للاستعمار وكبار ملاك الأراضي وكبار رجال الباعة .

## نهاية مرحلة مع مراحل الثورة :

وبتهادن قيادة الثورة انتهت مرحلة من مراحل الثورة الديمقراطية التحريرية ، ووصلت على يدى الطبقة للتوسطة إلى المرحلة التى تتفق مع قدرتها الثورية . وقد أثبتت الثورات التحريرية الوطنية فى كل بلاد العالم أن مثل هذه القيادة لا تستطيع أن تمضى بالثورة الديمقراطية التحريرية إلى غايتها ، بل تهادن فى الطريق ، وتكتفى من الثورة بمكاسب جزئية ، وتتخلى عن مصالح الجماهير الشعبية ، التى وثقت فيها وأعطتها تأييدها . . . ويعمل عدد من الكتاب إلى إسناد تهادن القيادة إلى عاملين : العامل الأول خارجى ، وهو نشوب الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، والعامل الثانى : وهو قوة اندفاع الحركة الشعبية . وبتفاعل العاملين أربعت هذه القيادة وتهادنت وهجرت ممسكة الثورة . . . وهذا التفسير وإن كان يبدو فى مظهره سليما ، إلا أن الأحداث السياسية التاريخية تثبت خطأه . . . فى الصين ، وهى الدولة المجاورة للاتحاد السوفيتى وحدودها متداخلة ، تعاونت الرأسمالية هناك مع الاتحاد السوفيتى ، وأعلنت رسمياً هذا التعاون فى بيان رسمى حدد فيه كل منهما أهدافه من هذا التعاون ، وظل هذا الحلف قائماً حتى وصلت البورجوازية الوطنية إلى أهدافها ، وهى وحدة الصين تحت حكومتها المركزية ، ثم أعلنت تحطيم هذا التعاون ، وانحازت إلى معسكر الاستعمار . . . وفى تركيا وهى أيضاً ملاصقة للاتحاد السوفيتى تم نفس الشيء ، وساعدها الاتحاد السوفيتى حتى قضت على سلطة الاقطاع ، ثم أعلنت الانضمام إلى معسكر الاستعمار ، بعد أن وصلت إلى أهدافها .

إذن لا يمكن أن يكون سبب تخلى القيادة عن الثورة مرجعه أى سبب سوى عدم وجود المصالح الحقيقية التى تجعلها تستمر فى الثورة أكثر من

ذلك .. ولكي نفهم هذا جيداً علينا أن نعرف أن الرأسمالية الوطنية ، التي كان يقودها الوفد ، لم تكن تعمل في الصناعة ، بل هي في مجموعها العام أغنياء ريف وتجار ومتقنين ، وهناك فرق جوهري بينها وبين ذلك الجناح الذي خرج من ملاك الأرض واتجه نحو الصناعة .. فهذا الجناح هو الذي تخلى عن الثورة سريعاً ، واكتفى منها بأن فتحت له الباب لكي يتطور . وكان بالرغم من تمرسه قبل الحرب وخلالها في الشركات المساهمة في مرحلة البداية ، ولم تكن مشاكل السوق تحتم عليه أن يلتحم مع الاستثمار في صراع حاد ليحسم المعركة ويصفي الموقف ، كما أنه كان في نفس الوقت مازال مرتبط ببطقة كبار ملاك الأرض ، ولم تصبح مصالحه الرئيسية تتمثل في الصناعة لا في الأرض .. هذه المصالح التي سوف تتباور بعد ذلك وتتضح في مجرى التطور .

ولو أخذنا برأى هؤلاء الكتاب لكان معنى هذا أن هناك تضحية منها بمصالحها الاقتصادية .. مع أنه لو كان هناك مصالح اقتصادية تعارض بشكل حاسم مع الاستثمار ، لما تنازلت عنها ، ولظلت تصارع كما حدث في الصين أو في تركيا حتى تحصل عليها ، ثم بعد ذلك تتنكر للشعب وتقف في صف أعدائه . حقاً أن الرأسمالية الوطنية التي كان يقودها الوفد لم تكن لها أية مصلحة اقتصادية في الارتباط بالاستثمار ، ولكنها في نفس الوقت لم يكن لها مصالح متعارضة معه للدجة التي تحصلها تقاتل حتى النهاية .. ثم إن خشيتها من الشعب قول مبالغ فيه ، فإن الشعب في تلك المرحلة لم تكن له قيادة مستقلة تعبر عن مصالحه الخاصة ، حتى كان من الممكن أن تخشاه ، والتحركات الشعبية مهما بلغت من شدتها ، فلا خطر منها إيجابياً ، ما دامت لا تتباور وراء قيادة تنظمها وتقودها لأهدافها الخاصة ، وهذه القيادة لم تكن موجودة ، بل كان الوفد هو الذي يحوز ثقتها وتتضوى تحت لوائه . إذن فإن قدرات التطور الاجتماعي والاقتصادي لم تكن بقادرة أن

تصل بالثورة إلى أكثر مما وصلت إليه ، وأن أى تفكير خلاف ذلك فهو تفكير مثالى ، لا يقف على أى أساس علمى ، وإعطاء هذه الطبقة قدرات ثورية ليست فى طاقتها أن تحققها . ولا شك أن منبع هذا التفكير هو كما سبق وأوضحنا الخلط بين الجناح الوطنى الذى كان يمثل الـ وفد ، وهو لا يتعدى أغنياء الريف والتجار والمتقنين ، وبين الجناح الصناعى ، فهذا الجناح كما سبق وأوضحنا معقد فى تركيبه . فهو من ناحية ما زال مرتبطاً بالأرض ارتباطاً وثيقاً ، وعلاقته بالصناعة ما زالت حديثة ، بل فى مرحلة البداية .. والأمر الجوهرى فى الموضوع أن هذا الجناح لم يكن يعمل فى الصناعة بشكل حقيقى ، لا قبل الحرب ولا خلالها ، بل كان يوظف أمواله فى الشركات المساهمة التى بلغت رؤوس الأموال المحلية فيها فى سنة ١٩١٤ حوالى ٨ مليوناً من الجنيهات من المصريين والأجانب المقيمين فى مصر ، وهذه الشركات فى معظمها ، كما عدها كروتشلى ، كانت شركات عقارية ، وليست صناعية ، وقد نشأ بين كبار ملاك الأرض وعى صناعى تطور خلال المراحل التى كان رأس المال الأجنبى يتغلغل فى البلاد ويسجل أرباحاً باهظة ، وقد أقام الصناعة من أعلى مباشرة بآلاف الجنيهات ، وبالإشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية التى كانت تستغل على أرض مصر . ولهذا فقد تكون مباشرة فى علاقات قوية عليها مع الاستثمار ، فإن رؤوس الأموال الأجنبية هذه بالرغم من استغلالها على أرض مصر ، فقد كانت هى الأخرى ذات طبيعة مزدوجة ، فمن ناحية نجد أن أصحابها وثيق الصلة بيلادهم الأصلية ، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة استغلالهم الأموال فى مصر تجعل مصلحتهم الاقتصادية مرتبطة بالحصول على ضمانات لتطورها ونموها . وارتباط الجناح الصناعى المصرى بهؤلاء المستثمرين أخذ منهم هذه الطبيعة مضافاً إلى ارتباطه الذى ما زال قائماً بكبار ملاك الأرض ... وفى المراحل الأولى ، لهذا الارتباط لم يكن بعد قد تبلور وانفصلت مصالحه عن كلا الاتجاهين ،

سواء الأرض أو الرأسمال الأجنبي الذي أخذ هو الآخر يتمق في  
توطئه إلى أن انفصل جزء كبير منه في مجرى التطور الطويل عن موطنه  
الأصلي وأصبح مصرياً مثل ما حدث في الهند ، بل وفي أمريكا نفسها .  
تقول نشرة اتحاد الصناعات المصرية في كتابها السنوى سنة ١٩٤٩ :  
« وحسبنا أن أول مؤسسة صناعية لنسيج القطن ، وهى « الشركة الإنجليزية  
المصرية للغزل والنسيج » ، التى أنشئت برؤوس أموال إنجليزية ، ثم  
اندججت فى « شركة الغزل الأهلية المصرية » ، قد تراكمت خسارتها ،  
ولم تتج من الخراب ، بعد أن قاست الشدائد ، إلا من بعد زوال النظام  
المعادى الذى كانت قد نشأت فى ظله » .

هذه شركة إنجليزية كانت تسجل خسائراً ، ولكن بعد أن أصبح  
لمصر الحق النسبي فى وضع تعريفه جمركية تجمي الصناعة ، تخلصت من  
الحسائر ونجحت من الخراب .. ثم انماجها مع رؤوس الأموال المصرية  
يجعل مصالحهما متشابكة ومترابطة .

إن هذا الجناح الصناعى الذى خرج من كبار ملاك الأراضى ، نشأ  
من أول يوم متداخلا مع رؤوس الأموال الأجنبية ، ولم يكن بعد قد  
تغلغل فى الصناعة ، وهذه النشأة تبين لنا أسباب عدم اشتراكه فى الثورة  
إلا أيام معدودة ، وتبين لنا أيضاً أسباب تهادن القيادة وعدم استمرارها  
حتى تصفى الاستعمار وكبار ملاك الأراضى وتقيم حكم ديمقراطى .. فعندما  
نشبت الثورة لم تكن هناك صناعة مصرية حديثة بالمعنى المفهوم . ومن  
هنا فلم تكن هناك مشاكل السوق التى تتعلم فيها الوطنية وتلتحم مع  
الاستعمار من أجل السيطرة على السوق المحلية ، وتضطر من أجل هذا إلى  
إستعداد الكتل الشعبية ، وخاصة الفلاحية منها ، سواء ضد الاستعمار  
أو ضد كبار الملاك أسناده وأعوانه ، ولكن قبض على السلطة بيديها وتوجه  
بالحكم نحو مصالحها الخاصة .

ولما كانت الرأسمالية الوطنية التي يمثلها الوفد لاتعدى أغنياء الريف والتجار والمتقنين ، فقد كان من الحتم عليها أن تهادن ، فمسكر الأعداء لا يمكن القضاء عليه وتصفيته إلا بالثورة . وقد كانت لها كما سبق وأوضحنا سلطة واسعة وشاملة على الشعب في الريف والمدينة ينفذ توجيهاتها بإخلاص ودقة ، ولكن نظراً لعقليتها السلمية التي لم تتخلص منها حتى بعد خروج كبار ملاك الأرض ، لم تتجه نحو تنظيم هذه الكتل وتعبئتها لتدخل في المعارك المسلحة ضد الاستعمار .. وهذا يفسر عودة الحركات الارهابية للظهور ، وموجة الاغتيالات السياسية الواسعة التي انتشرت في مصر ، سواء ضد الانجليز أو ضد الوزراء المصريين . إن هؤلاء الشبان الإرهابيين كان ينقصهم الوعي السياسي والإدراك العلمي لقوانين التطور الاجتماعي ، فلم يتمكنوا من تحديد الطريق السليم الذي يخوضوا به المعركة .. إنهم متأكدون بأن الاستعمار لن يقضى عليه بالوسائل السلمية مادام يحتل بقواته المسلحة أرض الوطن ، ومتأكدون أيضاً بأن عدلى ورشدى وثروت ومحمد نسيم ووهبه سليمان .. وكل هؤلاء الباشوات والمستوزرين خدماً للاستعمار . ثم أن لديهم إحساساً اكتسبوه من خلال المعارك الطويلة ضد الاستعمار ، سواء قبل الحرب أو خلال الثورة بأن القيادة لن تستطيع أن تقضى على هؤلاء الأعداء بهذه الطريقة السلمية التي تنتهجها . إن لديهم هذا الإحساس ، وهو إحساس سليم لاشك فيه . ولكن قد قدم الثقة في القيادة ، وهي في ذلك الوقت حائزة لثقة الشعب أقدمم الثقة أيضاً في هذا الشعب ، فتحركوا في المعركة بفرؤية مطلقة ، ولم يدركوا أن اغتيال هذا الباشا أو ذاك . أو هذا الموظف أو الجندي البريطاني ، لن يحل مشكلة أو يدفع إلى الأمام . إنهم لم يدركوا أن الثورة في مجراها العملي قد حدثت القوات المتصارعة ، وأن ارتباط كبار ملاك الأراضي ، وكبار رجال المال بالاستعمار لم يكن مستغرباً ، بل هو النتائج الطبيعي للصراع الناشب ،



وانعطافاً تملية طبيعة مصالحهم الاقتصادية . وأن الارتباط بطبقات الشعب وتنظيمها وتوعيتها إلى مصالحها الحقيقية ، هو الطريق الوحيد للكفاح الشعبي ضد كل قوى الأعداء .

وقد ظلت الثورة المصرية متعثرة منذ الاحتلال الفرنسي ، نظراً لعدم اشتراك الفلاحين فيها الاشتراك الإيجابي . . ولما كان الطريق الوحيد لسحق الاستعمار هو طريق التعبئة للسلحة للشعب ، وخاصة كتل الفلاحين . . . ولما كان الوفد لم يلجأ ، ولم يكن في إمكانه أن يلجأ إلى هذا الطريق ، فكان من المحتم أن يتهاون ويقبل أنصاف الحلول ، فإن طريق الكفاح ضد الاستعمار طريق شاق وطويل وملىء بالتضحيات ، ويجعل الثورة مسألة سنين طويلة ، وليست مسألة أيام أو شهور . إن هذه القيادة كانت تتحرك منذ البدء ، والتهادن نصب أعينها ، وقد تصرفت بدقة فيما لا يرضى الاستعمار ، فعند ما كان الوفد في أوروبا رفض سعد زغلول أن يزور البطل الوطني محمد فريد في منفاه ، حتى لا يتهم من الاستعمار بأنه على وفاق معه . ورفض أية معونة من الأحزاب العالمية هناك . . ورفض معونة الاتحاد السوفييتي لنفس السبب . . ومع هذا فقد اتهم الاستعمار الثورة بأنها من صنع البلشفيك .

### الثورة عرفت جزءاً من صرامها :

شاهدنا في المرحلة ما بين نهاية محمد طي وبين الاحتلال البريطاني ، تدفق الأموال الأجنبية ، وشاهدنا أيضاً الصراع الاستعماري بين فرنسا وإنجلترا للسيطرة على مصر اقتصادياً وسياسياً ، وأثر هذا في المشروعات الاقتصادية العديدة التي تمت في هذه المرحلة ، ونشأ عنها تفتت البنية الاجتماعية القطاعية ، وتحويل مصر إلى مجتمع تابع شبه إقطاعي .

وبعد أن احتلت بريطانيا البلاد ، وخاصة بعد الاتفاق الودي سنة ١٩١٤ بيننا وبين فرنسا ، تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية مرة ثانية ، وأنشئت

الشركات المديدة .. ولم يكن من الممكن أن يستجر رأس المال المحلي بعيداً كلية عن مجال الاستثمار في الشركات المساهمة ، خاصة وأن ملاك الأراضي أصبح لديهم فائض باهظ من الأموال ، نتيجة لازدياد تصدير القطن إلى الخارج . وفلا شاهدت هذه المرحلة دعاية وطنية واسعة للاستثمار في البنوك والشركات ، مما أدى إلى ظهور رأس المال الوطني في هذه المشروعات وقد بلغ في سنة ١٩١٤ رأس المال المحلي للمستثمر في الشركات المساهمة ٨ مليون جنياً ، وليست هناك إحصائيات نستطيع عن طريقها أن نحدد الرأسمال الوطني فعلاً . من هذا الرأسمال ، وقد زاد في الفترة ما بين ١٩١٥ — ١٩١٨ بمقدار مائتان وواحد وعشرون ألفاً من الجنيهات ، موظفة في تسعة شركات محلية ، وفي الفترة ما بين ١٩١٩ — ١٩٢٤ ثلاثة ملايين ومائة وأربعة وستون ألفاً وثلاثمائة وخمسة وثمانون جنياً موظفة في ٥٧ شركة (١) .

إن توظيف رؤوس الأموال هذه في الشركات المساهمة ، سواء كانت في أعمال التجارة أو الصناعة أو الرهن العقاري ، قد أحدث تغيراً جديداً في الأوضاع الاجتماعية . وإذا كانت رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة ، ومشروعات الاستثمار قد أحدثت تخلخلًا في البنية الاقتصادية ، ثم تحولت مصر إلى مجتمع تابع شبه إقطاعي ، فإن المشروعات التي تلت الاحتلال ، واشتراك هذه الأموال المحلية فيها ، وزيادة الوعي الصناعي ، وما أحدثته فترة الحرب من نمو نسبي في الصناعة المحلية ، كل هذا قد بدأ يعمل في تفتيت المجتمع شبه إقطاعي .

وكان نضال الحركة الوطنية من مطلع القرن العشرين احتكاكاً مباشراً بين القوى الشعبية وبين العلاقات الاجتماعية في المجتمع شبه إقطاعي ،

وثورة سنة ١٩١٩ تعبيراً عن هذا التطور الذى حدث فى داخل المجتمع وبلوره هذا الصراع الداخلى التفاعل مع التطور العالمى .

ولكن بالنظر إلى ظروف نشأة الرأسمالية الصناعية الحديثة كجناح مازال عميق فى ارتباطاته بكبار ملاك الأرض ، ونظراً لضآلة حجم أمواله المستغلة فى الصناعة فلا ، ولعلاقته المتداخلة مع رؤوس الأموال الأجنبية ، فإنه نشأ تابعاً للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية ، ولم يلعب فى الثورة الدور الإيجابى لىكى تستمر نحو تحقيق أهدافها ، ولضرب المجتمع الشبه إقطاعى لتصفيته التصفية النهائية .

وتكوين شركات برأس مال قدره ٣,١٦٤,٣٨٥ جنيهاً فى المرحلة من ١٩١٩ - ١٩٢٤ ، دليل على أن الباب قد فتح أمام الصناعة لىكى تتطور وتسبب التثريعات التى تحمى بها صناعاتها من خطر المنافسة الخارجية ، وهذا ما كانت تصبوا إليه من الثورة كلها .

والفصل بين هذا الجناح وبين الجناح الوطنى الذى كان يمثل الوفد أمر واجب التحديد ، فالجناح الوطنى كان ، كما أوضحنا ، مكون أساساً من جزء من كبار الملاك ومن أغنياء الريف وصغار المنتجين فى المدينة وللتقنين ، ولم يكن له أى ارتباط اقتصادى بالاستعمار .

أما الجناح الآخر ، وهو يوظف أمواله فى البنوك والصناعة والتجارة والرهن العقارى ، فهو متداخل ومتشابك مع رؤوس الأموال الأجنبية ذات المصالح الاقتصادية مع الاستعمار ، ولهذا فهى تنقسم بالاحتكارية ، لأن رؤوس الأموال الأجنبية المتداخلة معها تحتكر السوق فى الداخل ، وتفرض سيطرتها الاقتصادية على صغار المنتجين .

حتى بنك مصر ، فإنه لم يستطع أن يستمر طويلاً بعيداً عن السيطرة المالية الاستعمارية ، فكون شركات متداخلة مع رؤوس أموال إنجليزية وأمريكية : شركة مصر للحرير الصناعى مع رؤوس أموال أمريكية ،

وشركة مصر للسلحة ، وشركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ،  
وشركة صباغى البيضاء ، وشركة مصر للحريز الصناعى ، وشركة مصر  
للثأمين مع رؤوس أموال إنجليزية .. هذا فضلا عن سيطرة البنك الأهلى  
عليه ، مع ما كان معروف عن خضوع هذا البنك وتداخله مع بنك  
لندن آئند .

وطبقة الاحتكاريين هى أولى الطبقات المستفيدة من عرق الثورة  
ودمائها ، فقد اشتركت فى السلطة مع كبار ملاك الأرض ، وأصبحت  
الفرصة مهيأة لها لى تتطور وتثرى . ولكن فى نفس الوقت قد فتحت  
الثورة باب التطور والتقدم للمجتمع المصرى فى مجموعه العام ، ولتنقله من  
المجتمع التابع الشبه إقطاعى إلى مرحلة اجتماعية أكثر تقدماً وتطوراً ..  
ودستور سنة ١٩٢٣ ، الذى شكل سعد زغلول الوزارة على أساسه  
سنة ١٩٢٤ ، تسجيلاً لهذا التطور الذى كسبته .. فقد سجل ذلك القسط  
من الاستقلال الذى أحرزته الثورة فى أول مادة من مواده : «مصر دولة  
ذات سيادة وهى حرة مستقلة» ، كما سجل أيضاً ضمانات شعبية لأبأسها ،  
مثل : جميع السلطات مصدرها الأمة . وضمان الحرية الشخصية ، وحرية  
العقيدة والرأى .. ولا يجوز القبض على إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام  
القانون ، حرية الصحافة والنشر ، منع إنداز الصحف أو تعطيلها بواسطة  
الإدارة ، حظر نفى المصريين ، حرمة المسكن ، حق الاجتماع وتكوين  
الجمعيات ، استقلال القضاء .

ولكنه فى نفس الوقت أعطى الضمانات للمعسكر المعادى للثورة لى  
يحمى نفسه . وأول هذه الضمانات هو مجلس الشيوخ ، الذى يشترط فى  
أعضائه أن يكونوا ذو دخل مرتفع لا يقل عن ١٥٠٠ جنيه فى السنة ،  
أو يؤدوا ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيه سنوياً . هذا علاوة على أن الملك  
يعين خمسين أعضائه .

وثاني هذه الضمانات هو حق الملك في إقالة الوزارة ، وفي حل مجلس النواب .

لقد حققت الثورة إذن جزء من أهدافها .

أولاً — مع أن الثورة لم تطرد الاستعمار وتجليه عن البلاد ، إلا أنها قد وضعت حداً لسلطاته المطلقة التي كان يفرضها على المجتمع ويسيطر على كل إمكانياته الاقتصادية والسياسية .

ثانياً — حطمت الخطة الاستعمارية التي أعلن عنها اللورد كرومر : « إن سياسة الحكومة تلتخص أولاً في تصدير القطن إلى أوروبا ، على أن يدفع القطن ضريبة تصدير مقدارها ١ ٪ . وثانياً في استيراد المنسوجات القطنية من الخارج ، على أن يدفع ضريبة الواردات وقدرها ٨ ٪ ، وليس في نية الحكومة أن تعمل على غير هذا ، أو أن تحمي صناعة القطن المصري لما في ذلك من ضرر ومخاطر » .

لقد استطاعت الثورة أن تحطم هذه الخطة الاستعمارية نسبياً وتفتح الباب لكي تقام صناعة مصرية ، وبالذات صناعة قطنية أصبحت على مر الزمن تنافس الانتاج الأوروبي .

ثالثاً — وضعت حداً للحكم المطلق الذي كان يمارسه كبار اللالك تحت إشراف الاستعمار ، وأصبح هناك حكماً نيابياً ودستوراً يحدد العلاقات بين السلطات المختلفة .

رابعاً — وكما أعطى الدستور ضمانات للرجعية ، فقد أعطى أيضاً ضمانات نسبية إلى الشعب ، ولما كانت الرأسمالية الوطنية هي الطبقة الشعبية الوحيدة في ذلك الوقت الملبورة في قيادتها للمستقلة وهي الوفد المصري ، لذلك فقد مكنتها الدستور من أن تمارس دورها في قيادة المجتمع والوصول أحياناً إلى السلطة عن طريق الشعب

في كفاحه ضد المسكر المغادى للثورة .

هذه هي المكاسب التي حققتها الثورة ، لذلك فإن تهادن الوفد سنة ١٩٢٤ ، وتشكيله الوزارة يعتبر نهاية مرحلة من مراحل الثورة . أما الثورة نفسها فلم تستكمل وتنتهي أغراضها ، فهي ثورة ديمقراطية تحريرية لتصفى الاستعمار وتحكم البلاد حكماً ديمقراطياً بالقضاء على سلطة كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال الاحتكاريين .

وكما أن الثورة انتقلت إلى مرحلة جديدة من مراحلها لتكمل أهدافها ، فإن قوات الثورة لابد وأن يحدث فيها هي الأخرى تغييراً يتناسب مع الواجبات التي تواجه الثورة في مرحلتها الجديدة ، وبدلاً من أن يكون الوفد هو القيادة ، أصبحت الضرورة تحتم أن تتولى القيادة قوى جديدة ، أكثر شعبية ، ومصالحها ضد الاستعمار وحلفائه أعمق جذوراً وأكثر إصالة .

## الفصل الثامن

١٩٢٤ - ١٩٣٩

### رؤوس الأموال المحلية والأجنبية :

لقد فتحت ثورة سنة ١٩١٩ الباب لرأس المال المحلي لكي يتطور وينمو ، ولكن في نفس الوقت ظل رأس المال الأجنبي يقد على البلاد ، ولكن ليس بالشكل للتدفق الذي كان عليه في مرحلة السيطرة الكاملة للاستعمار. وفي الجدول التالي بيان مقارنة لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية الجديدة المستثمرة في الفترة ما بين ١٩٢٤ - ١٩٣٣ (١).

للسنة		شركات جديدة		شركات مؤسسة برؤوس أموال أجنبية		شركات مؤسسة برؤوس أموال محلية	
عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس مال
١٠	١٩٢	١٠٢٩٤٠٠٠	١	١٠٠٠٠٠٠	٩	٢٩٤٠٠٠	
١١	١٩٢	٨٩٥٠٠٠	١	٢٠٠٠٠	١٠	٨٧٥٠٠٠	
١٦	١٩٢	٦٥١٠٠٠	٤	١٤٨٠٠٠	١٢	٥٠٣٠٠٠	
١٥	١٩٢	٩١٧٠٠٠	٦	٣٧٧٠٠٠	٩	٥٤٠٠٠٠	
١٢	١٩٢	١٢١٣٠٠٠	٤	٧٧٣٠٠٠	٨	٤٤٠٠٠٠	
١٤	١٩٢	١٨٤٥٠٠٠	٨	١٤٨٠٠٠٠	٦	٣٦٤٠٠٠	
٩	١٩٣	٤٠٩٠٠٠	٣	٧٥٠٠٠	٦	٣٣٤٠٠٠	
١٢	١٩٣	١٥٣٨١٣٠	٤	٤٦٠٠٠٠	٨	١٠٨٨١٣٠	
١٠	١٩٣	٣٥٠٠٤٠٠	١	١٠٠٠٠	٩	٣٤٠٠٤٠٠	
٤	١٩٣١	٩٥٠٠٠	١	٢٠٠٠٠	٣	٧٥٠٠٠	
١١٣		٩٢٠٧٥٣٠	٣٣	٤٣٦٣٠٠٠	٨٠	٤٣٨٤٣٥٣	

The Investment of foreign Capital by Crauchley P 87 (١)

ومن هذه الإحصائية يتضح أن نسبة رؤوس الأموال المستثمرة محلياً قد زادت بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية الجديدة المستثمرة في نفس المدة بمقدار ٤٨٠٥٣٠ جنهما .  
ومع دخول رؤوس أموال جديدة في الاستثمار ، إلا أن الرأسمال الكلى قد انخفض . والإحصائية التالية تبين هذا الانخفاض (١) .

السنة	رأس المال
١٩١٤	١٠٠٠١٥٢٠٠٠ جنهما
١٩١٩	» ٩٦٣٦٦٠٠٠
١٩٢٦	» ٨٥٢٨٠٠٠٠
١٩٣٢	» ٩٦٢٤١٠٠٠
١٩٣٤	» ٩١٢٢٤٠٠٠

والانخفاض من سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٩ يرجع إلى مصادرة شركات الأعداء خلال الحرب ، أما الانخفاض الباقي فيرجع إلى تصفية العديد من الشركات العقارية . ويلاحظ أنه في سنة ١٩٣٣ ارتفع رأس المال إلى ٩٦٢٤١٠٠٠ جنهما . وفي هذه السنة تكونت فيها عديد من الشركات منها احتكار الدخان « إسترن كومباني » برأس مال قدره ٦ مليون من الجنيهات ، ثم عاد الانخفاض سنة ١٩٣٤ بسبب تصفية البنك الزراعى . وكانت أهم البلاد المستثمرة لأموالها في مصر إنجلترا وفرنسا وبلجيكا ، ولكن بريطانيا ظلت هي التفوقة في النسبة على جميع البلاد الأجنبية التي تستثمر أموالها في مصر . ولم تنخفض رؤوس أموالها ، بل زادت ، ففي سنة ١٩١٤ كانت رؤوس أموالها ٣٠٢٥٠٠٠٠ جنهما أصبحت سنة ١٩٣٤ ٤٦٢٩٧٠٠٠ جنهما ، بينما انخفض الرأسمال الفرنسى من ٣١٩٠٠٠٠٠ جنهما إلى ٣٨٧٦٣٠٠٠ جنهما سنة ١٩٣٣



وكانت أهم رؤوس الأموال الواردة من الخارج حتى سنة ١٩٣٣  
موزعة كالجدول الآتي : (١)

بآلاف الجنيهات							
شركات	انجليزية	فرنسية	بلجيكية	سويسرية	إيطالية	غيرها	مجموع
شركات	٦٥٧٢٤	٣٤٣٤٦	—	٠٢٤٠	—	—	٤٤٣١٠
مقارية	٢٩٩٢٥	٠٠٢٤٥	٠٠٥٨٠	—	١٣٣٥	—	٥٠٨٥
بنوك	٢٤٣١	—	٤٢٨٠	—	٠٠٣٤	—	٦٤٥٧
مالية	٢٧٣٤	—	١١٣٣	—	٠١٢٠	٠٤٥٨	٤٤٤٥
زراعة	١٤٠٨٦	٤١٧٢	٦٥٨	٠١٣٩	٠٤٣٤	٠٢٩١	٢٠٧٨٠
ارض بناء	٣١١٥٠	٣٨٧٦٣	٦٦٥١	١٠٣٧٩	١٩٢٣	٧٤٩	٨١٣٦٥
قل							
صناعة							
وتجارة							
المجموع	٣١١٥٠	٣٨٧٦٣	٦٦٥١	١٠٣٧٩	١٩٢٣	٧٤٩	٨١٣٦٥

والإحصائية التالية إحصائية مقارنة بين توزيع رأس المال المحلي  
والأجنبي في سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٣ : (٢)

بآلاف الجنيهات						
شركات	١٩١٤		١٩٣٣		المجموع	
	رأس مال أجنبي	رأس مال محلى	رأس مال أجنبي	رأس مال محلى		
رهن عقارى	٥١٥٦٩	—	٥١٥٦٩	١٠٠٠	٤٥٣١٠	
بنوك مالية	٥٥٥٢	١٧٥	٥٧٢٧	١٠٧٩	٦١٦٤	
زراعة	١٢٣٣٢	٦٢٤١	١٨٥٧٣	٥٦١٦	١٢٣٦١	
وأراضى بناء						
قل وقنوات	٥٧٣٣	٣٤٣	٦٠٧٦	٧١٩	٥١٦٤	
صناعة	١٣١٠٥	١٩٥٢	١٥٢٠٧	٦٤٦٢	٢٧٢٤٢	
وتجارة						
المجموع	٩١٥٩١	٨٧١١	١٠٠١٥٢	٨٧٦١	٩٦٢٤١	

(١) The investment of foreign Capital by Cranchley p 95

(٢) p 93

من هذه الاحصائيات يتضح أن رأس المال الأجنبي سواء في سنة ١٩١٤ أو سنة ١٩٣٣ كان ينفذ الخط الاستثمارى فى عدم إقامة صناعة داخل البلاد ليحتفظ بها كسوق لمنتجاته ، إذ أنه فى سنة ١٩١٤ كان يستغل ٥٤٠٠٠ ر.٥٦٩ ر.٥٤ جنياً فى شركات الرهن العقارى من مجموع رؤوس الأموال البالغة ٩١٠٥٩١٠٠٠ ر.٩١ جنياً ، وقد ظل محتفظاً بهذه النسبة تقريباً فى سنة ١٩٣٣ ، فمن مجموع رؤوس أمواله البالغة ٨١٠٢٦٥٠٠ ر.٨١ جنياً كان يوظف ٤٤٠٣١٠٠٠ ر.٤٤ جنياً فى شركات الرهن العقارى ، مع أن هذه الرحلة تميزت بانكماش نسبى فى نشاط هذا النوع من الشركات .

وفى سنة ١٩١٤ كان يوظف مبلغ ١٣٠٤٠٥٠٠ ر.١٣ جنياً فى الصناعة والتجارة ، زيدت فى سنة ١٩٣٣ إلى ٢٠٠٧٨٠٠٠ ر.٢٠ جنياً ، بينما نجد أن الرأسمال المحلى فى سنة ١٩١٤ مبلغ ٨٠٧١١٠٠٠ ر.٨٠ جنياً كان يوظف منها مبلغ ١٨٠٥٢٠٠٠ ر.١٨ جنياً فى الصناعة والتجارة ، وفى سنة ١٩٣٣ زيد إلى ١٤٠٨٧٦٠٠٠ ر.١٤ جنياً كان يستغل منها فى الصناعة والتجارة ٦٠٤٦٢٠٠٠ ر.٦٠ جنياً ، وهى نسبة مرتفعة إذا ما قيس بالبحجم الكلى لرأس المال المستغل .

وهذه الاحصائيات توضح لنا الحالة الاقتصادية التى أصبحت عليها البلاد بعد ثورة سنة ١٩١٩ ، وتبين أن البلاد تحتاز مرحلة جديدة من مراحل تطورها وتبعيتها للاستعمار . إن نسبة توزيع الأرض للملكية ظلت تقريباً على ما كانت عليه ، إلا أن رؤوس الأموال المستغلة فى الشركات المساهمة قد سجلت ارتفاعاً من ٨٠٧١١٠٠٠ ر.٨٠ فى سنة ١٩١٤ إلى ١٤٠٨٧٦٠٠٠ ر.١٤ فى سنة ١٩٣٣ ، أى أن عاملاً جديداً فى المتناقضات الاجتماعية أخذ فى البروز والنمو . ولما كان رأس المال المحلى هذا عبارة عن رؤوس أموال مصرية متداخلة مع رؤوس أموال أجنبية تستغل على

أرض مصر ، فإن هذا يبين أن هذه الأموال قد بدأت في الاستيطان ، وترتبط مع مصالح الاقتصاد المصري ، هذا الاقتصاد التابع للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية . والذي يطلع على الأسماء التي كان يتكون منها اتحاد الصناعات المصرية ، ومعظمها أجنبية يعرف مدى العلاقات المالية الوثيقة . إن مرحلة جديدة من مراحل التبعية للاستعمار بدأت في مصر ، فبدلاً من أن يكون المجتمع تابعا شبه إقطاعي قبل سنة ١٩١٩ ، أصبح بعدها رأسماليا تابعا ( متخلفا ) .

إن الثورة قد كسبت جولة من الاستعمار ، وفتحت البلاد للتطور البطيء الكسيع ، وظلت تبعية مصر للاستعمار ممثلة في جيوشه المنبثقة في مدن البلاد الرئيسية ، وفي الحق السامي للمتناز لندوب بريطانيا في مصر ، وفي سيطرة رؤوس أمواله على الاقتصاد المصري . ولكن الثورة على كل حال قد فتحت باب التطور للمجتمع ، وكشفت عن أوجه جديدة للصراع بين قوات كانت جنينية قبل سنة ١٩١٩ وأبرزتها الثورة وأوضحتها

### الصراع من أجل السلطة :

تولت وزارة سعد زغلول الحكم في سنة ١٩٢٤ بعد انتخابات عامة اكتسح فيها الوفد خصومه اكتساحا تاما . ولما كانت قيادة الوفد حتى هذا الوقت حائزة لعطف طبقات الشعب الواسعة ، فكان لابد أن يتم الصدام بينها وبين المعسكر للمعادي للثورة المتمثل في الاستعمار وكبار ملاك الأرض وكبار المالين ، فهما كان الوفد متهادنا ، فإن السلطة في يده لن تكون إلا معادية لهذا المعسكر بصفة عامة ورئيسية . خاصة وأن أغلبية البرلمان تكاد تكون ساحقة ، سواء في مجلس النواب أو الشيوخ . وكما تأمر المعسكر المعادي للثورة على الدستور قبل إصداره ، وحزفوا منه كل ما استطاعوا حزفه ، فقد بدأ تأمرهم بعد تولي الوزارة مباشرة . ومادامت

السلطة هي هدفهم ، فلا بد وأن يكون الدستور والتلاعب به هو وسيلةهم لهذه السلطة .

وقد بدأ الاحتكاك فور تولى الوزارة الوفدية الحكم بينها وبين الملك على من له الحق في تعيين الشيوخ الذين ينص الدستور على تعيينهم . فبينما الملك يرى أن التعيين من حقه ، فإن سعد زغلول قد تمسك بأن هذا التعيين من حق الوزارة ، إذ أن الدستور ينص بأن الملك لا يمارس سلطته إلا بواسطة وزرائه . وقد أوشكت هذه المسألة أن تصل إلى أزمة بين الملك والوزارة .

ولكن أمام إصرار الوزارة جبن الملك على الاستمرار في موقفه ، وقبل التحكيم إلى النائب العام للمحاكم المختلطة البارون « فان دي بوش » ، الذي أصدر حكمه الآتي : « ليس لي الحق بأن أقيم نفسى قاضياً على النظام الدستوري الذي ينظم الآن مصير مصر . إن عدم مسئولية الملك تعتبر أساساً لهذا النظام الذي يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه . وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية . بل يمتد إلى جميع أعمال الملك ، فإذا استثني عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه . لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يرضه مجلس الوزراء (١) .

ونخضع الملك ، ومن ورائه الاستثمار لهذا القرار ، ولم يكن في طوقهم إلا الخضوع ، فالوفد رغم كل شيء كان حائزاً للثقة التامة من الأمة ، وأحداث الثورة لم تكن بعد قد غابت عن الأذهان ، وقد ألهم موقف الوفد الجماهير ، وأصبحت على أهبة الاستعداد للتحرك من جديد . وقد ذكر البارون « فان دي بوش » في مذكراته : « وعندما دخلت صباح

---

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ١٤٦

اليوم التالى إلى مكتب الملك ، كان يداعب مسطرة صغيرة لقطع الورق . وكل حركاته تدل على التأثر . أما زغلول فكان جالساً أمامه . متمكلاً لحواصه ، يتحدث بهدوء وسكينة . استمر الحديث بمحضورى ، فأدركت فى الحال خطورة الأمر . عليك رُحْبى حسب التقاليد الشرقية وما تمتاز به تلك التقاليد من صفات الحكم الفردى ، يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة . وأمامه رئيس وزراء يتمسك شديداً بالامتيازات التى يضمها له الدستور ، ولحت من خلال العبارات الرقيقة فى الحديث أن تنافراً يوشك أن ينقلب إلى كارثة إذا لم يعالج بغير إبطاء . وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة التى كان يزايد نشاطها يقول : « إذن أستشير الشعب » ... نظرت من الشباك الزجاجى العريض إلى الفضاء الواسع بميدان عابدين . إلى الرمل الأصفر الذهبى ، تحت أشعة الشمس ، فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء إلى أعمالهم ، والأولاد يمرحون . ثم قلت فى نفسى : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها روحاً وجسداً . . كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة إلى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب . (١)

لهذا السبب خضع الملك والاستعمار للدستور . ونزلوا على رأى سعد زغلول الذى كان فى إمكانه « بكلمة واحدة أن يحول الحياة الهادئة إلى منظر رهيب من غضب الشعب ، وقد ألقى سعد زغلول بالكلمة الرهيبية فى وجه الملك « إذن سأستشير الشعب » .

خضع للعسكر الرجعى لحطة الوزارة ، وفوت للوقف الذى لم يكن فى إمكانه أن يصنع فيه شيئاً ليضرب فى ظروف أخرى تكون مواتية له . وقد اتخذ البرلمان قرارات هامة تمكس الوضع السياسى والاقتصادى

---

(١) فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، بقلم عبد الرحمن الرافى ، ص ١٤٨

ومدى الاتجاه الذى تسير فيه البلاد والسلطة فى يد الوفد .  
أولاً — قرار لتنظيم استهلاك الدين ، وذلك بأن كل ما يباع من أملاك  
الدولة يخصص لاستهلاك الديون .

ثانياً — قرر أن تشريع الحكومة فى تعديل طريقة إصدار البنكنوت  
التي تجعل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية . لما فى هذه التبعية  
من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية ووضع نظام يحمل  
العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية .

ثالثاً — سحب المبلغ الودع فى بنك إنجلترا من الاحتياطى .  
رابعاً — إعطاء الحكومة سلفاً لشركات التعاون تنشيطاً وتشجيعاً للحركة  
التعاونية .

خامساً — فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطى لإضافته إلى  
ميزانية وزارة المعارف وتخصيصه لإنشاء ١١٠ مدرسة أولية  
وإدارة مدارس المعلمين والعلمات الأولية التي تديرها مجالس  
المدرسيات ، وتأليف لجنة من أعضاء المجلس لوضع مشروع قانون  
التعليم الإجبارى للبنين والبنات .

سادساً — فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه لنشر وتشجيع الفنون الجميلة .  
سابعاً — تشكيل لجنة حكومية لبحث مصلحة الأملاك الأميرية ، ووضع  
الخطوة الأولى التي يجب اتباعها لتحسين إدارتها . ووضع مشروع  
لإصلاح الأطيان البور وتأجير ما يمكن تأجيره من الأطيان  
للزراعة بالمزاد .

ثامناً — بيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين .  
تاسعاً — أن تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة  
الأهلية ، وأن تشرط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة .

عاشرأ — ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى

الشركات الأجنبية ، وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب .

حادى عشر — أن تكون الاعانات التى تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضاً للجمعيات الخيرية المصرية ، وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية .

ثانى عشر — حذف مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه كانت تدفع للجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصرى فى دخولها السودان .

ثالث عشر — حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانية ، وكان المبلغ المقرر له هو ١٤٦٢٥٠ جنهاً فى السنة .

رابع عشر — تقرير قانون الانتخاب المباشر ، وهو المعروف بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ ، الصادر فى يولييه من تلك السنة ، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس النواب والشيوخ ، بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب ، وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ .

هذه هى أهم القرارات التى اتخذها البرلمان الأول للأمة فى ظل الاستقلال النسبى الذى حصلت عليه البلاد ، وهى فى مجموعها قرارات تبر عن اتجاه البورجوازية الوطنية اقتصادياً وسياسياً ، فقد اتخذ مواقف ضد الاستثمار مثل قرار استهلاك الدين وتنظيم العملة تمهيداً لفصلها عن الاسترلينى ومنحج الاحتياطى من بنك لندن ، حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال ، وكذا رسوم الجمارك بين مصر والسودان على ذخيرة الجيش .

ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية شجع الجمعيات التعاونية ، وفتح اعتماد إضافى للتعليم ، وقرر بيع أكبر جزء ممكن من أراضى الحكومة

## لصغار للزارعين .

ومع أن البرلمان قد قرر تشجيع الصناعة المحلية ، فإنه لم يصدر قوانين واضحة بشأنها ، أو يرسم أية خطة لدفعها إلى الأمام .  
وإذا عرفنا أن هذا البرلمان قد جاء وللؤامرات تسبقه وتحيط به من كل جانب ، كان لا بد أن نعرف أن الاستعمار لن يهدأ في وضع كافة المراقيل في وجه الوزارة تمهيداً للتخلص من ذلك النوع من الحكم الذي يعتمد على الشعب ويهدد له حساباً ، سواء في المجال الوطني أو الاقتصادي .  
وقد حاولت الوزارة أن تساوّم على بقائها وبدون مشاكل مع الاستعمار والسراى ، فتمت البرلمان من اتخاذ قرار بالغاء قانون الاجتماعات والمظاهرات الذي أصدرته وزارة يحيى إبراهيم سنة ١٩٢٣ .. وأرادت أن تساوّم أكثر ففرضت الحركة العمالية وحزبها ، وحلت اتحاد النقابات .  
ولكن الاستعمار والسراى لم يكتفوا بهذا ، إنهم لم يوافقوا على تشكيل سعد للوزارة إلا مرغمين ، وحق تهاد الجماهير الشعبية ، ثم يضربونه في جولة أخرى .

وبدأت الدسائس الرجعية تنتقل من صفحات جريدة السياسة إلى الشوارع ، بل وبلغت إلى حد محاولة اغتيال سعد زغلول في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ . ومن الغريب أن يتم هذا الاعتداء عقب موقف سعد الصلب أمام الاستعمار البريطانى في المسألة السودانية التي التهمت عقب تمثيل السودان في معرض المستعمرات في ومبلى .

## المفاوضات :

منذ أن اشتعلت ثورة سنة ١٩١٩ ، والوفد يؤكّد دائماً رغبته في المفاوضات مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين البلدين . وكانت بريطانيا بعد أحداث سنة ١٩١٩ قد غيرت خطتها في احتلال مصر ، فبدلاً من الحكم السافر المطلق ،



وما ينجم عنه من تبعات ومشاكل . قد آثرت نجت ضغط الحوادث أن  
تخطى بشرية لاحتلالها بقليل من التنازلات أجبرتها عليها الثورة فعلا .  
وعند ماتولت وزارة العمال الحكم في بريطانيا ، وهى وزارات متخصصة  
في هذه النوع من الظلاء الذى يخفى قروح الاستعمار ، قد بعث رئيسها  
ماكدونالد إلى سعد زغلول يطلب منه فتح باب المفاوضة بين الحكومتين .  
وقد تهلل سعد لهذه الدعوة ، وأبصر في ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٤ لتفاوض  
مع الوزارة التى كانت تقمع بعنف ووحشية الحركة الوطنية في السودان ،  
وتقرر في البرلمان بقحة نفس القرارات التى كانت تتخذها حيل مصر أيام  
كرومر والدون غورست . فقد صرح اللورد « بارمور » في البرلمان  
البريطانى « أن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهى تقرر  
التعهدات الواجب تحملها ، والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة  
بريطانيا بخسارة عظمى .. وأستطيع أن أقول من غير تردد أن نظام السودان  
لن يسمح بتغييره ، ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان » .  
إذن فكل المقدمات كانت تملن أن وزارة ماكدونالد ليست وزارة  
عمال كما يحمل اسمها ، بل هى وزارة الاستعمار البريطانى للدهون بطلاء  
عمالى فحسب .

تفاوض سعد ، الذى يحمل لقب باشا ، مع مستر ماكدونالد ، الذى  
يدعى أنه يمثل الطبقة العاملة البريطانية ، وطالبه بالآتى :

- أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .
- ثانيا — سحب المستشار للالى والمستشار القضاى .
- ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية .
- رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات .

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية

طريقة كانت في حماية قناة السويس .  
سادسا — استمسك مصر بحقها الكامل في السودان ، واعتبار الحكومة  
البريطانية غاصبة .

هذه هي المطالب الرئيسية التي حددها سعد في المفاوضات ، وقد رفضتها  
الوزارة البريطانية ، وعاد سعد ليجابه للؤامرات الواسعة السريعة من جانب  
الاستعمار والسراى .

### التخلص من الوزارة :

بدأت قيادة الوفد تجنى ثمار تهادنها مع الاستعمار والسراى . وكشف  
الصراع الذى نشب بينهم على أنها لم تعد قادرة على حل التناقض الذى بينها  
وبينهم ، وأنها بتخليها عن الثورة في منتصف الطريق قد سلمت السلاح الذى  
تقاتل به ، ووقعت تحت سيطرة الأعداء .

عاد سعد بعد فشل المفاوضات ، والؤامرات تدبر من السراى ركيزة  
الاستعمار . وتحركت مظاهرات رجعية من الأزهر تنادى : « لارئيس  
إلا الملك » .

وكشفت السراى والاستعمار عن وجهيهما في التآمر ، فعين حسن  
نشأت وكيلًا للديوان بدون علم الوزارة .. ومنذ شهور قليلة سابقة حين  
الاستعمار والسرى عن مواجهة الوزارة في الموقف الدستوري بشأن تعيين  
الشيوخ ، ولكنهم الآن يتحركون بقحة .

ولم تكن خطة الاستعمار التخلص من الوزارة الوفدية بحسب ، بل كان  
لها خطة أوسع مدى ، وهي استكمال المؤامرة على السودان . تلك المؤامرة  
التي بدأت أيام اسماعيل ، وتقذ الجزء الأكبر منها بعد الاحتلال باخلاء  
السودان ثم إعادة فتحه بالعماء المصرية ، ورفع العلم البريطانى عليه وبجانبه  
العلم المصرى ذرا للرماد ولاستنزاف كل ما يمكن استنزافه من المالية المصرية .

لصرفها على مشروعات الاستعمار هالك .

كان هدف بريطانيا إذن استكمال مؤامرة السودان والسيطرة الكاملة عليه ، وضرب الحركة الوطنية التي ربطت نفسها بالحركة الوطنية في مصر وتهدد المشروعات البريطانية في استغلال السودان ، وقد كانت الحركة الوطنية متحركة من عام ١٩٢٠ بجانب الحركة الوطنية في مصر ، وفي سنة ١٩٢٢ قادها البطل علي عبد اللطيف . ولما كانت الحركة الثورية في مصر تؤثر بشكل إيجابي على الحركة الثورية في القطر الشقيق السودان ، فقد رسم الاستعمار خطته على ضرب الحركة الوطنية في مصر ، ثم تنفيذ مشروعاته الاقتصادية بالكامل في السودان .

وكانت مسألة تمثيل السودان في معرض ومبلى الاستعمار نقطة التهاب للحركة الوطنية السودانية واحتكاكاً مباشراً بين الوزارة الوفدية وبين الاستعمار ، أي أنها كانت نقطة التقاء وطنية حاسمة بين مصر والسودان ضد الاستعمار البريطاني .

وقادت جمعية اللواء الأبيض السوداني التي يرأسها البطل الوطني علي عبد اللطيف المعارك الوطنية ، واحتدمت المعارك المسلحة بين القوات البريطانية وبين الوطنيين السودانيين والمصريين اللقيمين في السودان ، وسقط ضحايا عديدين ، واحتجبت الحكومة المصرية على بريطانيا « وإن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشؤمة . وهي ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها » .

وحاولت بريطانيا أن تصفي علاقة مصر بالسودان عن طريق مفاوضات سعد — ماكدونالد ، ولكنها فشلت كما أوضحنا . فلم يجد أمامها إذن إلا التآمر والضرب السريع .

وكانت تلك الرصاصة التي اخترقت صدر السير «لى ستاك» ، السرداز البريطاني للجيش المصري ، وحاكم السودان ، الوسيلة التي اتخذها الاستعمار

تنفيذ مؤامراته الكبرى في التطوع بالحكومة الوطنية وتصفية أى علاقة  
تربط بين مصر والسودان .

### تنفيذ المؤامرة :

وما أن شيعت جنازة السردار القتول ، حتى كشفت بريطانيا عن  
أهداف المؤامرة ، وأن قتل هذا السير « لى ميتاك » لم يكن إلا وسيلة  
التنفيذية .. فتحرك الفيلد مارشال اللني بقوات عسكرية تربو على المائتين  
وخمسين جندياً بأسلحتهم الكاملة ، ودخل مجلس الوزراء ، وقدم إلى  
منعد زغول إنذاراً بريطانياً يتلخص بعد التهديدات الوقحة في النقاط  
الآتية :

- أولاً — اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .
- ثانياً — أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب .
- ثالثاً — أن تمتنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- رابعاً — أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه .
- خامساً — سحب الجيش للمصرى من السودان ، وتحويل الوحدات  
السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة  
وموالية للحكومة السودانية وحدها .
- سادساً — إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة  
من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد .
- سابعاً — أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة  
البريطانية ، فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر ، وأن يباد  
النظر طبقاً لهذه الرغبات في شروط خدمة الذين لا يزالون في  
خدمة الحكومة المصرية وفي الشروط المالية لتسوية معاشات  
من اعتزلوا الخدمة منهم . وأن تبقى منصبى المستشار المالي ،

وللستشار القضائي ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما ، كما نص عليها  
عند إلغاء الحماية . وأن تحترم أيضاً نظام القسم الأوروبي  
في وزارة الداخلية واختصاصاته ، وتتنظر بعين الاعتبار الوافي  
إلى ما قد يبديه مديره العام من للشورة .

لقد كشفت بريطانيا تماماً عن أهدافها من قتل السردار .. تصفية  
مصر تماماً من السودان ، وإطلاق يدها في أراضي الجزيرة ، وإعادة  
الحماية على مصر بطريقة تكاد تكون فعلية .

وقد قبل سعد زغلول الأربع بنود الأول في الانذار ، ورفض البنود  
الباقية ، ومن الملاحظ أن البند الثالث الذي قبله سعد خاص بقمع كل  
مظاهرة شعبية سياسية . وبقبول هذا الشرط تكون الوزارة قد وضعت  
إسفيناً جديداً بينها وبين الجماهير الشعبية ، وحطمت الأرض الوحيدة التي  
يمكن أن تقف عليها في صراعها ضد الاستعمار وركيزته السراي .

ولما لم يقبل سعد الانذار برمته ، تحركت القوات البريطانية ، واحتلت  
جمرح الاسكندرية . واستقالت الوزارة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، أي  
بعد عشرة أشهر من توليها الحكم .

### التخلص من البرلمان :

لاشك أن الخطوة الثانية التي يهدف إليها الاستعمار والسراي هي  
التخلص من ذلك البرلمان الذي يحد من سلطتهما ، خاصة وأنه قدم  
احتجاجاً قوياً على الانذارات البريطانية عقب استقالة الوزارة .

وشكل الاستعمار والسراي وزارة برئاسة زيور باشا ، الذي سلم  
« البضاعة » بالكامل .. ولكنه حاول أن يماطل في مسألة إطلاق يد  
بريطانيا في زيادة مساحة أطماع الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار  
غير محدد ، فكتب للمندوب السامي يرجوه تأجيل هذا القرار .

وليس عجباً أن يحاول زيور إيقاف هذا القرار ، وهذه المحاولة ليست صادرة عن أهداف تقدمية تفيد الشعبين المصرى والسودانى ، بل للمصلحة كبار ملاك الأراضى فى مصر ، إذ أن إطلاق يد بريطانيا فى أراضى الجزيرة يؤثر على أسعار المحاصيل الزراعية فى مصر ، وخاصة القطن الذى كانت بريطانيا تزرعه فى أراضى الجزيرة ، وتريد بقرارها هذا التوسع فى زراعته لينافس القطن المصرى ، ولتنصل على احتياجات مصانعها بأبخس الأثمان .

وتمهيداً لتنفيذ المؤامرة عين فى وزارة الداخلية إسماعيل صدق ، وهو أحد طلّاع الرجعية القادرين ، ويمثل الاحتكاريين فى الوزارة .. ولم يمض شهر على استقالة سعد حتى كانت وزارة الانقلاب قد استصدرت أمراً بحل مجلس النواب تمهيداً لانتخابات جديدة .

### مرحلة الردة :

كان ذلك القسطنطينية من الديمقراطية الذى أجبرته الحركة الوطنية بقوة الثورة يقض مضاجع الاستعمار وحلفائه . وما أن تهادن الوفد حتى بدأ ذلك المعسكر يضرب وبسرعة لكي يسترد ما كسبه الشعب .. وكانت النتيجة الطينية لهذا التهادن أن أصبحت القيادة الوفدية غير قادرة على قيادة المعارك التى يمكن الشعب من المحافظة على مكاسبه وتطويرها .. وانتقلت من مركز القيادة إلى عداد الاحتياطى بحكم واجبات الثورة .. وهنا ينهض تناقض عجيب .. قيادة برجوازية وطنية تهادنت وغير صالحة ، وشعب يفتقر إلى قيادته المستقلة التى تستطيع أن تقوده ضد كتلة الأعداء ، وتعيء كل قوى الاحتياطى ، وتدفع به إلى ميدان المعركة .. وهذا التناقض هو الذى طبع الكفاح الثورى طوال الرحلة من بعد عام ١٩٢٤ إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ومكن للرأسمالية الوطنية من أن تلعب دور القيادة ، بالرغم

من عدم قدرتها على القيام بأعباء هذا الواجب الضخم .  
ولتأكد معسكر الاستعمار وحلفائه من هذه الحقيقة فقد ظل يضرب  
لكي يخضع قيادة الحركة لخطته ويمزجها تماماً عن الشعب . وكانت خطته  
تتغير بتغير الظروف الموضوعية للمعركة ، ففي أول الأمر ، أي بعد التهادن  
الأول مباشرة ، وكانت العلاقة بين القيادة الوطنية والشعب ما زالت قوية  
نسبياً ، فكانت ضرباته تتخذ شكل الضغط حتى لا تنفرد وحدها بالحكم .  
وفعلاً وبعد حل مجلس النواب الأول والثاني أجبر الوفد على الدخول في  
تآلف مع الرجعية ، ولكن في سنة ١٩٢٨ كانت الأزمة العالمية قد بدأت  
تظهر بوادرها في الأفق ، وتأخذ بخناق الدول الاستعمارية ، وتمتد منها إلى  
باقي المعسكر الرأسمالي كله ، فلم تعد خطة التآلف صالحة لمثل هذا الواقع  
الخطير .. إن الاستعمار يريد استسلاماً كاملاً .. ولما لم تقبل قيادة الوفد  
هذا الاستسلام الكامل ، فقد عمل الاستعمار انقلاباً جديداً ، وطوح  
بحكومتها ، وأقام حكومة محمد محمود ( اليد الحديدية ) ، لتحكم البلاد حكماً  
مطلقاً ، ولتمطى الوفد درساً لكي يخضع في المستقبل ولا يكابر .  
وفي سنة ١٩٣٠ ، وكانت الأزمة العالمية وصلت إلى قمتها ، وأصبح  
الحرب الشامل يهدد الدول الرأسمالية الكبرى ، وكانت في بريطانيا  
وزارة عمال حاولت أن تحل المشكلة وتنظم هذه السوق سريعاً لتتجنب أية  
منافسة رأسمالية أخرى في داخلها ، فطلب ماكدونالد من النحاس رئيس  
الوزراء آتشد الدخول في المفاوضات . وقدم ماكدونالد مشروعاً للمفاوضة  
لا يخرج عن للشروعات العديدة السابقة ، ولكن النحاس رفضه .  
ولما لم يستطع الاستعمار وحلفائه تنفيذ الخطة عن طريق المفاوضات ،  
كان لابد أن تحل بأسلوب آخر . فأقيلت الوزارة ، وسلمت مقاليد الحكم  
لإسماعيل صدقي ، الرجل الذي أصبح فيما بعد رئيساً لاتحاد الصناعات المصرية .  
ولم يتشفع للوفد لكي يبقى في السلطة أنه أصدر أثناء وزارته سنة ١٩٣٠

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠، لإقرار التعريفية الجمركية الجديدة ، والغرض منها حماية الإنتاج المحلي الصناعي والزراعى .

وهذا القانون هو الذى يشير إليه اتحاد الصناعات دائماً فى تقاريره على أنه الصرح الأول فى بناء الصناعة المصرية .

وبتولى اسماعيل صدقى الحكم بدأت مرحلة جديدة من مراحل الاعتداء على الدستور وحكم الشعب ... ولم يكن الاعتداء على الدستور هدفاً فى ذاته ، بل كان الهدف الأساسى هو استبعاد الكتلة الجماهيرية عن إبداء رأيها فى شئون الحكم واختيار ممثلها الذين يثق فى قدرتهم على التعبير عن مصالحها.. إن الصراع على الدستور والانتخابات كان تعبيراً عن التناقض بين مصالح الجماهير ومصالح الاستعمار وحلفائه .

ولم يعمل صدقى بنفس أسلوب محمد محمود ، بل لجأ إلى أسلوب جديد .. طريف .. فوضع دستور جديد يغفل يد الشعب ، ويطلق يد الاحتكاريين وكبار الملاك ، ثم زيف انتخابات ، وأعطى لحزبه ١/٢ ٦٧ ٪ من الأصوات .

وكمحاولة جديدة من الاحتكاريين بعد انحلال حزب الاتحاد ، أسس صدقى حزباً جديداً أسماه « حزب الشعب » ، ولم يكن مصير هذا الحزب خير من مصير سابقه ، فزال بزوال فترة حكم رئيسه . ولكن علينا أن ندرك أن وجود حزب الشعب أو حزب الاتحاد ، مهما بلغت تفاهما التاريخية ، فانهما تعبير عن وجود طبقة ما زالت لم تتوضح بعد التوضيح الكامل .

لقد تولى صدقى الحكم ، وشرب أعضاء اتحاد الصناعات ( الشبانبا ) إجلالاً وفرحاً بهذا اليوم الذى وصل فيه الحكم الرجل الذى يتفهم مصالحهم أكثر من أى رجل آخر ، ويستطيع أن يعبر عن هذه المصالح الاقتصادية البعثة للتداخلة مع مصالح الاستعمار . ولم يكن فى إمكان القيادة الوفدية ،



مهما عملت من تنازلات وتهاديات ، أن تعبر وتدافع عنها التعبير الحقيقي  
القادر على عبور الأزمة الاقتصادية بدون خسائر لهم ، وإلقاء متاعبها على  
الشعب .

### الأزمة الاقتصادية :

بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها في أوائل حكم صدقي ، فهبطت أسعار  
القطن وبيع السكلاريدس بمبلغ ١٥ ريال <sup>(١)</sup> ، ثم بعشرة ريالات في  
سنة ١٩٣٠ ، بعد أن كان سعره ٢٦ ريال سنة ١٩٢٩ ، ولقد أدى هذا  
المحبوط الجسيم المفاجيء خراباً شاملاً لصغار المزارعين ومتوسطهم ، فضلاً  
عن الهزات العنيفة لدى كبار الملاك .

ولما كان القطن هو المحصول الرئيس وعماد الثروة القومية ، فإن أى  
ارتفاع أو انخفاض يؤثر مباشرة على باقى المحاصيل الزراعية الأخرى ،  
وبالتالى على كافة فروع الاقتصاد ، ولذلك فإن انهيار أسعاره قد صحبها  
مباشرة انهيار فى أسعار كافة المحاصيل الزراعية الأخرى ، مما جعل الأزمة  
شاملة طاحنة .

وكان الوفد سنة ١٩٣٠ قد أعد مشروعاً لإنشاء بنك التسليف  
الزراعى ، لىكى يحمى صغار المزارعين ومتوسطهم من أخطار الأزمة ،  
وكان رأسماله المقترح مليونين من الجنيهات ، تساهم الحكومة بنصفها ،  
ولكن لما تولى ضئىق الحكم باسم الاستعمار وكبار رجال المال ،  
حول هذا البنك إلى أداة لخدمة بنوك الرهن المقارى ، ولامتصاص دماء  
الفلاحين ، فجعل رأسماله نصف مليون فقط ، وتكتسب البنوك بنصف  
مليون آخر ..

لقد حدد اسماعيل صدقي ضحايا معركة الأزمة الاقتصادية ، وقرر

---

(١) فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى ، بقلم عبد الرحمن الرافى ، ص ١٦٣

عبورها على أشلاء صغار ومتوسطى الملاك والمتجين ، وليخرج منها رجال المال في سلامة .. وقد ابتكر كل الطرق الوحشية في استنزاف كل ما في حوزة الفلاحين من تقود لتدخل في جيوب كبار المالكين . وليس أدل على هذا من أن بنوك الرهن العقاري قد حصلت مبلغاً أربى على الأربعة ملايين من الجنيهات . بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٢ بتجميد ومد آجال سلف البنوك العقارية الثلاث ( البنك العقاري ، بنك الأراضي ، وشركة الرهن العقاري ) ، والذي يطلع على القانون يخيل إليه من الوهلة الأولى أنه صادر لمنفعة الفلاحين . ولكن ضخامة الحصة التي أربت على الملايين <sup>(١)</sup> الأربعة ، تبين أن الغرض منه هو خدمة البنوك ، ولتنظيم عملية امتصاص دماء الفلاحين . إن هذا القانون أشبه بقانون كرومر في سنة ١٩١٢ بعدم جواز الحجز على الملكية من خمسة أفدنة فأقل ، الذي لم يستفيد منه إلا بنوك الرهن العقاري الكبيرة .

وتسبباً لعملية البنوك سنت الحكومة قانوناً بإصدار أذونات على الخزائنة لكي تدفع المبالغ التي للبنوك في ذمة الفلاحين .. وإلى هنا يخيل أيضاً للقارئ أن الحكومة تخدم الفلاحين وتحمل عنهم عبء الديون ، ولكنها في الواقع تسهل للبنوك عملها فتسددهم لهم المبالغ المستحقة بدون عناء ، ثم أصدرت أوامرها لموظفيها بتحصيل الضرائب والديون من الفلاحين بمنتهى القسوة ، وأعادت عهد المالك ومحمد على في استعمال الكرباج والفلسكة لكل من لا يدفع ، وأجبرت الفلاحين على بيع المحاصيل والبلواشي بأبخس الأثمان ، حتى يسدوا ما عليهم من ضرائب وديون . وكان اسماعيل صدق حائزاً لرضاء الاستثمار البريطاني ، إذ أن التغلب على مشاكل الأزمة بالقائها على أكتاف الجماهير الشعبية لا يستفيد منه

---

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثاني ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ،

الاحتكاريين المصريين فقط ، بل إن المستفيد الأول هو الاستعمار مادام هو الشريك الأساسي مع هؤلاء الاحتكاريين . . . وقد أصدر اسماعيل صدق نظام الحصص على البضائع الأجنبية الواردة ، وخص الاستعمار البريطاني وحده بثلاثين في المائة من مجموع البضائع الواردة ، فليس عجباً إذن أن يقول « جون سيمون » ، وزير خارجية بريطانيا ، موجهاً الحديث لصدق باشا :

« إن الفضل يرجع إليك في توطيد النظام في مصر . وإن الأمور تجري في مجراها ، وإن علاقتنا معكم على «أحسن ما تكون» ، ثم يستطرد ويقول : « لقد تحدثوا فعلاً عن عدم صلاحية النظام القائم في مصر الآن للتفاوض معنا ، غير أن ما ذكرته الآن في هذا الصدد معقول جداً . كما أن تقارير السير برسي تؤيده . ولذا فيمكنني أن أقول لك على الفور أنه لم تعد هناك أية صعوبة في المفاوضة مع حكومة صدق باشا ، بل إن الأمر على عكس ذلك ، فقد يسر بريطانيا العظمى أن ترى إمضاءكم معهورة على اتفاقية ، لأننا نعرف الآن الشخص الذي نتعامل معه . وإن قيمة الاتفاقية كما تقول تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها ، ولقد سررتنا معاملته في هذه المناسبة من السير برسي أن الملك يرغب أيضاً في هذا الاتفاق . وأنه يؤيد سياستكم ، وأنتك تتمتع بثقته ، وهذه العوامل تعتبرها دليلاً حَسَناً ، وبشيراً للنجاح (١) » :

وليس هناك دليل على تألف مصالح الاحتكاريين مع مصالح الاستعمار أكثر من هذه الكلمات الرقيقة الجميلة التي آخف بها جون سيمون ممثل الاحتكاريين الانجليز صدق باشا ممثل الاحتكاريين المصريين . . . ومن

---

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثاني ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ١٦٩ ، نقلاً عن المحضر الذي حرره صدق عن هذه المحادثة .

الطريف أن نذكر هنا أن الرجل الذي كان وسيطاً في هذه الحادثة هو حافظ عفيفي ، وزير مضر الفوضى في لندن آنئذ ، ورئيس اتحاد الصناعات المصرية بعد تخلي صدقي عن الرئاسة الفعلية وانتقاله إلى الرئاسة الفخرية .

### نضال الشعب :

لم تقف طبقات الشعب مستسلمة أمام الاعتداءات المتكررة على الدستور . ولا على الحكم الوحشي لمحمد محمود ، ثم صدقي من بعده ، وجاءت الأزمة الاقتصادية ، فزادت الجماهير سخطاً ومقنناً ، فتحرّكت في صدام مستمر طوال فترة حكم صدقي من سنة ١٩٣٠ — ١٩٣٥ ، ولم يكن الصدام متكافئاً ، إذ أن الشعب كان يفتقر إلى قيادته الخاصة به ولكنه خاض المعارك تحت القيادة المتهاذنة ، وأبدى من صنوف البطولة ما سيدكره تاريخنا القوي بالفخار ، فقد حطم عمال العنابر صناديق الانتخابات الزائفة ، واصطدمت في عراك دموي دام ثلاثة أيام مع قوات بلوكات النظام ، انتهت بأن أغلق صدقي العنابر ثلاثة أشهر كاملة ، وفصل مئات من العمال ، ثم نقل العنابر كلها إلى صحراء أبي زعبل .

ولم تكن المظاهرات تنقطع في المدن ، والصدام بين الطلبة والبوليس والجيش دائماً ومستمر ، والضحايا تسقط كل يوم ، ويعمل المتظاهرون شهدائهم في مواكب شعبية رائعة ، ليوارونهم التراب ، ثم يواصلون الكفاح والصدام .

وفي الأرياف كانت المعارك الدموية لا تنقطع أيضاً ، ووحشية بوليس صدقي أصبحت مضرب الأمثال في التفنن بالتنكيل بالشعب .. ففي البداري ارتكب صدقي من الوحشية ما لم تشاهد مصر مثلاًها حتى في أشد جنون الاستعمار وحشية . ووصل الأمر بهتك أعضاؤ الرجال .. لا شيء إلا لأنهم يعارضون صدقي .. ووصل الحقد بالشعب حداً لم يعد يطاق ، فأقدم

اثنين من المواطنين على قتل مأمور المركز ، وهو السفاح الذي كان ينفذ  
أوامر صدق ببلدة ونهم ، وكأنها أوامره الخاصة . وقد أثبتت محكمة النقض  
والإبرام هذه الجرائم ، ولكن أحداً من المجرمين لم يقدم للمحاكمة . .  
فتشجع رجال الإدارة وزادوا من وحشيتهم ، وارتكبوا في بلدة الحصانية  
أبشع مما ارتكبوا في بلدة البداري ، فأطلق البوليس النار على الفلاحين ،  
وقتل وجرح العديد منهم .. وأثبتت المحكمة أيضاً جرم الحكومة ومسئوليتها ،  
ولكن أحداً لم يقدم إلى المحكمة ..

إن معارك الشعب الثورية في هذه الرحلة تعتبر إمتداداً لمعارك سنة  
١٩١٩ ، وكان اتساع نطاقها وتخطيها حدود للدين إلى أعماق الريف دليل  
على أنها ليست مجرد هبة ثورية ، بل هي عمل ثوري ضخم .

فعندما تهادن الوفد سنة ١٩٢٤ ، وبدأ الاستعمار يضرب ضرباته  
التلاحقة ، ويعتدى إعتداءاته المتكررة على الدستور . لم تكن هناك ظروف  
مواتية لكي يستطيع الشعب أن يرد على هذه الاعتداءات ويسترد مكاسبه .  
ولكن بمجرد أن بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تظهر ، بدأ الصدام يظهر  
أيضاً .. وما أن احتدت وتفاقت حتى برزت عناصر الصدام ونهيات كل  
ظروف المعركة وتحركت قيادة الوفد الوطنية دفاعاً عن مصالحها المباشرة ،  
بل إن جزء من كبار اللبلاء انحلا للمعركة تحت تأثير الأزمة الاقتصادية  
والخوف من الانفلاس . ولعل هذا يفسر ذلك الحلف الذي قام بين  
الوفد وبين الأحرار الدستوريين .

لم تكن معارك ١٩٣٠ - ١٩٣٥ إذن مجرد هبات ثورية غير واضحة ،  
بل كانت معارك ثورية حددتها الأزمة الاقتصادية لكي يسترد الشعب  
ما فقد في مرحلة التهادن ، ولكي يستطيع أن يحمي نفسه من أثر  
الأزمة الطاحن .

وقد لعب صدق بكافة الأسلحة لكي يحطم في العسكر المعادي له .

واستغل بنك التسليف الزراعى لهذا الهدف ، فكل من يهادنه من الشخصيات الزعامية يمد له يد السلف لكي ينقذ نفسه من الحراب

### أثر الأزمة على الحركة العمالية :

ظلت الحركة العمالية متعثرة من سنة ١٩٢٤ ، حين ضربها سعد زغلول وزيور ، وحل إتحاد النقابات ، ولكن مع تعثرها فانها لم تتوقف عن التحرك ، ولم يكن من الممكن أن تتوقف ، فما دام هناك رأس مال يستغل عمالا ، فلا بد أن تكون هناك مشاكل بين الطرفين . ولكن مصدر تعثرها هذا أنه لم تعد لها قيادة مستقلة تعبر عن مصالحها المرتبطة بمصالح الشعب الواسعة . وقد عمل الاستعمار والرجعية كل ما فى وسعهما لعدم تمكين الطبقة العاملة من تكوين قيادتها المستقلة ، حتى تظل وباستمرار فى مرحلة التبعية .

ولما تفاقمت الأزمة الاقتصادية ، وأصبحت ألوف العمال مهددة بالعطلة والتشرد والجوع ، وليست هناك أية قوانين تحميهم ، بدأت من جديد تبرز الاتجاهات نحو تكوين النقابات والاتحادات .

وخشيت الرجعية والاستعمار من هذه الأفكار ، إذا ما تطورت ، وفى استقلال عن إرادتهم ، وتصل إلى ما وصلت إليه سنة ١٩٢٤ . واستفاد الاستعمار والرجعية من خبرتهم ، ونزلوا إلى ميدان العمل ، وسريماً ، حتى لا يفلت الزمام من أيديهم ، وبدأ كل جزء من أجزاء الرجعية ينشط فى الارتباط بحركة الطبقة العاملة ، لكي يسيطر على جزء منها . حتى الأحرار الدستوريين ، لم يتأخروا عن خوض هذا الميدان ، فحاول داود راتب سنة ١٩٣٠ أن يشكل اتحاد للعمال . ولكن أخطر هذه الاتجاهات المخربة وللعطلة فى الحركة النقابية تلك التي قام بها عباس حليم ، ذلك

الرجل الذى ثبت رسميا فى قضية الأسلحة الفاسدة أنه كان يعد السراى بأخبار العمال أولا بأول .

ولقد أحاط الاستثمار والسراى عباس حلم بهالة خرافية من البطولة والجرأة ، لىكى يسحر بها العمال ، وكانت عملية حذف اسمه من عداد أمراء البيت المالك ، الوسيلة التى يستطيع أن يكسب بها عطف العمال ، ويستميل شعورهم .

وحاول الوفد أن يحطم هذا النفوذ ، ويضع هو الآخر الحركة العمالية تحت جناحه ، فأسس سنة ١٩٣٥ اتحاداً برئاسة حمدى سيف النصر باشا ، ليناهض اتحاد عباس حلم المؤسس سنة ١٩٣٤ .

ووصلت الرجعية إلى أهدافها ، فقد تمزقت الحركة النقابية ، وأصبحت كالأبن الحائر بين زوجات أبيه للتعدلات .. وكان لهذا الضعف أثره الإيجابى على كافة الأحداث السياسية فى تاريخ مصر الحديثة ، وخاصة بعد تهادن القيادة الوطنية وانتقالها إلى عداد الاحتياطى .

### ظهور الحركات الفاشية :

يقوم جدل واسع بين عديد من الكتاب حول إمكانية تولي الفاشية السلطة فى البلاد التابعة من عدمه .. ولستنا الآن بصدد إعطاء جواباً لهذا الموضوع ، إنما الذى نحن بصدده هو أنه سواء كان من الممكن أو من غير الممكن وصولها إلى السلطة ، فإن ظهور الأفكار الفاشية شئ ، والقدرة على الوصول إلى السلطة وتنفيذ هذه الأفكار شئ آخر .. إن ظهور الأفكار الفاشية لا علاقة له مطلقاً بموضوع القدرة على توليها السلطة ، إنها تظهر ما دامت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مهيأة لظهورها .

وسيطل الناس فريسة للانخداع وراء كل الشعارات السياسية والدينية

والأخلاقية ، ما لم يتبينوا المصالح الحقيقية الخافية ورأبها .. ولن يستطيع الناس اكتشاف هذه المصالح الخافية وراء الشعارات التضليلية إلا عن طريق قيادتهم الواعية المخلصة .. ولما كان الوفد قد تهادن مع العسكر الرجعي ، فقد وقع الشعب في يأس من قيادته .. ولكن أين القيادة الجديدة التي يسير وراءها ؟ إنها لا توجد ، وهنا يتصيد الاستعمار وحلفائه هذه الجماهير اليائسة من القيادة القديمة للتطلعة إلى قيادة جديدة غير موجودة . وبألفاظ ضخمة جوفاء عن أعجاد الوطن وتاريخنا الحالد ، وبدروشة دينية خبيثة ، وبحويل الأنظار عن العدو الحقيقي إلى عدو وهمي لا وجود له إلا في خيلة هؤلاء المضللين .. بكل هذه الوسائل يلجأ الفاشيون لتصيد بعض صغار المثقفين والتجار والزراعيين . ووضعهم تحت جناحهم .. لا يعبروا عن مصالحهم ، بل لإهدار هذه المصالح وتضليلهم .

وقد بدأت الأفكار الفاشية تظهر خلال الأزمة الاقتصادية ، ثم ظلت تستشري كلما أمعن الوفد في التهادن ، وكلما تلفت الجماهير حولها ، ولم تجد القيادة التي تتولى الزمام ، ولهذا فإن المنظمات الفاشية المختلفة التي ظهرت في مصر لم تكن منظمات وطنية خاطئة لا تعرف الطريق ، أو متعصبة دينياً . بل هي منظمات معادية للشعب تشكلت خصيصاً لتصيد وتضلل وتبهدل عن أهدافه وتخضعه لسيطرة الاستعمار وحلفائه .

### الحزب القومي وأثره على الأمور السياسية :

لم تستطع الحرب العالمية الأولى أن تحل التناقض القائم بين الجماعات المالية المختلفة ، وانتهت بمجرد تعديل في ميزان القوى ، ولهذا فإن الظروف كانت مهيأة لوقوع تصادم آخر بين هذه الجماعات المالية وبعضها في الدول الاستعمارية ، خاصة وأن ألمانيا كانت قد لجأت إلى أسلوب في التغلب على الأزمة مغاير لأسلوب الدول الاستعمارية الغربية . فبينما كانت



أمريكا وإنجلترا وفرنسا وغيرها من الدول الرأسمالية الكبرى تحرق المحاصيل وتقتل الماشية بالرصاص، وتعطل المصانع، وتشرد العمال في الطرقات يتضورون جوعاً، لكي يحافظوا على مستوى الأسعار. بينا الدول الغربية في هذا الاتجاه، لجأت ألمانيا إلى أسلوب مغاير ينبىء عن الاتجاه الذى تسير فيه. فقد حسبت جيداً القدرة الشرائية للسوق المحلية والعالمية بالنسبة لها، وحسبت الطاقة الانتاجية، في كل البلاد الألمانية، ووجهت الاقتصاد لكي ينتج فقط السلع الاستهلاكية بقدر ما في حوزة الناس من نقود، أما باقي الطاقة فتحول لانتاج السلاح بشق أنواعه.

ولا شك أن ألمانيا لم تنتج هذه الخطة لكي تنتج السلاح لتستعمله في حفلات العرض الفاخرة التى يحطّب فيها هتلر، بل استعداداً للدخول في حرب عالمية شاملة تستطيع عن طريقها أن تنفذ ما لم تستطع تنفيذه في الحرب الأولى، وتميد تقسيم العالم لمصلحتها، وتحدد لها مكاناً تحت الشمس، ولم تكن الدول الاستعمارية القديمة بغاضبة من هتلر في أول الأمر، فقد كانت تريده مخلصاً لتحطيم الاتحاد السوفيتي، عدوها اللدود، وقد خطب لويدي جورج في مجلس العموم سنة ١٩٣٣ قائلاً: « أناشد الحكومة البريطانية أن لا تضع العراقيل في وجه هتلر، فإنه السد لمنع سد البلشفية في أوروبا (١) ».

ولقد بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٥، عندما احتل موسوليني الحبشة وهادته بريطانيا ودول الاستعمار الغربي أملا في اكتسابه إلى جانبها وعزله عن هتلر. وعقدت بريطانيا معه « اتفاق الجنتلمان »، لكي يحافظ كل منهما على مصالح الآخر في حوض البحر الأبيض المتوسط.. وكانت ثانية هذه المظاهر حرب التدخل في سنة ١٩٣٦ ضد الجمهورية

---

(١) راجع بالم ذات في كتاب الفاشية والثورة الاجتماعية.

الاسبانية ، حيث أرسل هتار وموسوليني قوات عسكرية ضخمة لمساعدة الانقلاب الفاشي الذي قام به الاستعمار والرجعية الاسبانية ضد الجمهورية الاسبانية الحائزة على ثقة وعطف الجماهير الشعبية الاسبانية . ووقفت الدول الاستعمارية الغربية من هذا التدخل موقفا محايداً وابتكرت شعار «عدم التدخل» الذي يعنى حرية التدخل الألماني الإيطالي في سحق الجمهورية الاسبانية الديمقراطية . .

كانت كل الدلائل إذن توحى بأن هناك حرباً سوف تشتعل ، وأن بريطانيا تعد ائتمدة لها وتنظم صفوفها .

### توقيع المعاهدة :

كانت الروح الشعبية نائرة في عنفوان ثورتها ، والاستعمار مأزوم يريد أن يرتب نفسه استعدادا للمعركة الكبرى التي سيخوضها . فالظروف كلها مهيأة لكي يضرب الشعب الاستعمار ضربة جديدة قوية ، ولكن وبسبب المشكلة الكبرى ، وهي عدم وجود القيادة الشعبية الحقيقية ، ظلت كل التحركات الثورية تحت رحمة القيادة الوفدية التي كانت قد عقدت حلفاً جديداً مع الرجعية الممثلة في حزب الأحرار الدستوريين . وكان الاستعمار قد اختبر القيادة الوفدية طوال المرحلة من سنة ١٩٢٤ وهدهد ثورتها . لهذا فإن معارك سنة ١٩٣٥ لم تسفر عن انتصار شعبي جديد ، ولا يمكن أن يعتبر إرجاع دستور سنة ١٩٢٣ وإجراء انتخابات يفوز فيها الوفد كالعادة بالأغلبية انتصاراً شعبياً . فالعبرة ليست ، بالأشكال ، بل بالنتائج المادية التي تسفر عنها الممارك . ولم تكن معارك الشعب تهدف الدستور في ذاته كشيء إلهي مجرد ، بل كوسيلة تمكنها من التطور وتنفيذ أكبر قسط ممكن من مصالحها . . لقد زال نظام صدقي الفاسد ، وعادت الحياة الدستورية ، وتولت وزارة الأغلبية الحكم . فما هي النتائج

للادية ؟؟ تجمعت كل الأحزاب واتجهت إلى لندن ، وعقدت مع الاستعمار  
البريطاني للماهدة التي طالما سعت بريطانيا لمقدّها بعد تصريح ٢٨ فبراير  
سنة ١٩٢٢ ، وبذلك حصلت على الحق الشرعى فى احتلال البلاد واستخدام  
كل مواردها لأغراضها الحرية الاستعمارية ... حتّى لقد ألغيت الامتيازات  
الأجنبية بعد ذلك ، وهذا مكسب لاريب فيه ، ولكن علينا أن نعرف  
أن بريطانيا لم يكن يضيرها مطلقاً إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ،  
ولو كان فى مقدورها أن تلغىها بعد الاحتلال مباشرة لألغتها ، لكن تصفى  
كل نفوذ أجنبي فى مصر يقف بجانب نفوذها . ولكن النفوذ الفرنسى  
كان مازال قوياً فى تلك الفترة ، خصوصاً بعد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤  
الذى احتفظت فيه إنجلترا لفرنسا بحقوقها فى مصر . وقد ألغت بريطانيا  
الامتيازات الأجنبية فى السودان عقب فتحة الثانى مباشرة ، لكن تظل  
الامتيازات لها وحدها . وعند ما فتحت الجيوش المصرية الصومال أيام  
إسماعيل ، اشترطت بريطانيا ، لكن تعترف لمصر بهذا الفتح ، أن لا تعطى  
امتيازات أجنبية إلا لبريطانيا وحدها .

إن إلغاء الامتيازات الأجنبية إن كان قد عاد على الشعب بالفائدة ،  
فهو لا يضير بريطانيا ، فالمعاهدة قد أعطتها الامتياز الأول على كل دول  
العالم فى مصر ، بل وأصبحت للبرازيلية مكلفة بأن تشق لها الطرق ( طرق  
المعاهدة ) التى ترى أنها ضرورية لأهدافها العسكرية .

انتهت إذن معارك سنة ١٩٣٥ الثورية بخسارة شعبية لعدم وجود  
القيادة ، فقد استغلت القيادة الوفدية هذه المعارضة ، وسامت الاستعمار  
والرجمية ، وعقدت للمعاهدة التى كبلت مصر سنيماً طويلة .

وكما حدث للوفد سنة ١٩٢٤ بعد تهادنه وتولية السلطة ثم عملت له  
المؤامرات لطرده من الحكم ، كذلك حدث نفس الشيء فى سنة ١٩٣٦ ،  
فبعد أن أبرم الوفد للمعاهدة مع كافة الأحزاب الأخرى حيكت له المؤامرات ،

ثم طرد من الحكم بعد أن أنهى مهمته .

وبتوقيع الوفد لمعاهدة سنة ١٩٣٦ مع الاستعمار ، وبالإشتراك مع الأحزاب الرجعية الأخرى ، يكون قد انتقل من مرحلة التهادن إلى خيانة مصالح الشعب خيانة كاملة صريحة .. لقد اتهمه الشعب وسأر وراءه من أجل الاستقلال والديمقراطية ، قتهادن سنة ١٩٢٤ ، وتولى الحكم في ظل الاستعمار ، وبلى أساس دستور لم يؤخذ فيه رأى الشعب .. ثم جاء سنة ١٩٣٦ وعقد المعاهدة مع الاستعمار وحلفائه أعداء الشعب ، وبهذا يكون قد خان ثقة الأمة وانزل عنها ، ولهذا فإن الاستعمار لم يجد أى خوف في طرده من الوزارة ، بعد أن أدى المهمة التي حاء من أجلها .

### تفصال في الوفد :

عندما تكون الوفد المصري سنة ١٩١٩ ، كان في شكل جبهة عامة من كل الهيئات والطبقات التي لها مصالح متعارضة مع الاستعمار . ولم تمض فترة وجيزة على المعركة حتى كانت البورجوازية الوطنية هي الصفة الغالبة على تكوينه . وكان من طبيعة الأشياء أنه كلما عبرت الثورة شوطاً أن يفصل من الوفد هؤلاء الذين حققوا مصالحهم ، وأصبح ذلك التنظيم لا يتلاءم مع أهدافهم ، فخرج رجال الصناعة وكبار ملاك الأراضي ، وأخذت بعض الشخصيات تتسرب منه وترتبط بمصالحها الجديدة التي توضح لها خلال الممارك العملية .

ومادام الحزب هو طليعة الطبقة ، والمميز عن مصالحها ، فمن المحتم أنه كلما تغيرت مصالح أية جماعة أو كتلة في داخل أى حزب من الأحزاب ، أن يحدث انقجاراً وتنطلق منه هذه الجماعة بحثاً عن الحزب الذي يلائم وضعها الطبقي الجديد . وفي أيام الأزمة الاقتصادية حدث انفجاراً في داخل الوفد وخرج منه هؤلاء الذين أطلق عليهم فيما بعد حزب السبعة

ونصف ، ثم انضم إليهم بعد ذلك على الشمسى ، وبهى الدين بركات . ولم يكن من الممكن عقب حدوث الانفجار أن يحددوا الأسباب التى خرجوا من أجلها ، إلا تلك التى ذكروها من مآخذ واهية على الوفد . . ولكن بعد أن شاهدنا انضمام على الشمسى ، وبهى الدين بركات ، وعطا عفيفي ، كأعضاء فى مجالس الشركات ، اتضح لنا سر هذا الانفجار ، إذ أن الوفد فى ذلك الوقت كان يحرم على أعضائه الدخول كأعضاء فى مجالس الشركات .

وفى سنة ١٩٣٦ عقب إعلان المعاهدة ، حدث انفجار جديد ، وخرج منه هؤلاء الذين أطلق عليهم السعديين ، ويتزعمهم ماهر والنقراشى . . ونفس السبب الذى خرج من أجله الشمسى وبركات ، خرج من أجله هؤلاء الانفصاليين ، ولكن بآمال أكبر ، فإن رجال الصناعة والبنوك رغم محاولتهم تكوين حزب مستقل كحزب الاتحاد والشعب ، فانهم لم يفلحوا بسبب نشاطهم التاريخية فى انمزال عن الشعب ، أما هؤلاء المنشقين الجدد ، فلهيهم تاريخ شعبي فى الأماكن استغلاله والتستر وراءه .

لقد انشق هذا الجزء لأن مجال الصناعة كان قد فتح ، والشركات تؤسس وبكثرة ، والحرب على الأبواب ، وبقائهم فى الوفد بوضعه الذى هو عليه يعيق أهدافهم الجديدة . فكان لابد أن يحدث الانفجار ويخرج منه السعديين ويؤلفون حزباً أصبح فيما بعد دعامة من دعائم الرجعية والاستبداد فى مصر ، وسنداً من أسناد الاستعمار .

## الفصل التاسع

١٩٣٩ - ١٩٤٩

### الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحرب العالمية الثانية

حربان عالميتان تدخلهما بريطانيا الاستعمارية ، وتجبرنا على تحمل آلامها  
لمشاكلها الاستعمارية الخاصة . ولكن كما كان للحرب العالمية الأولى نتائج  
على الاقتصاد المصرى ، وبالتالي على التركيب الاجتماعى كله ، فان هذه  
الحرب أيضاً عملت تأثيراً أكثر فعالية من الحرب الأولى ، وذلك ناتج  
عن التطورات العميقة التى تمت فى فترة ما بين الحربين .

والجدول الآتى يبين تطور الدخل القومى فى الفترة ما بين سنة ١٩٣٩  
وسنة ١٩٥٠ ، والرقم القياسى لأسعار المعيشة (١) .

السنة	الدخل القومى بملايين الجنيهات	الرقم القياسى لأسعار المعيشة
١٩٣٩	١٦٨	١٠٠
١٩٤٠	١٩١	١٢٤
١٩٤١	٢٣٣	١٥٥
١٩٤٢	٣٢٦	٢٠٠
١٩٤٣	٣٩٠	٢٥٣
١٩٤٤	٤٦٤	٢٩٩
١٩٤٥	٥٠٢	٣١٧
١٩٥٠	٨٦٠	٣٢٩

(١) التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤  
( الأمم المتحدة ) ص ٢٧

ومن هذه الاحصائية يتبين أن الدخل القومي قد زاد من ١٦٨ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٨٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ ، وارتفعت أسعار المعيشة من ١٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ٣٢٩ سنة ١٩٥٠ .

وقد زادت أيضاً المدخرات نتيجة لتراكم رؤوس الأموال من ٨ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ ، أى أقل من ٥ ٪ من الدخل القومي إلى ٧٦ مليون جنيه سنة ١٩٤٢ ، أى ٢٣٫١ ٪ من الدخل القومي ، ١٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٤٤ أى ٢٩٫١ ٪ من الدخل القومي<sup>(١)</sup> ، هذا علاوة على ٤٠٠ مليون جنيه أرصدة استرلينية على بريطانيا استدانها في شكل خدمات عامة حصلت عليها خلال سنى الحرب .

والإحصائية التالية تبين توزيع الدخل الأهل ونسبة الفرد الواحد في السنة (٢) .

السنة	الزراعة		الصناعة		الخدمات		جملة الدخل	الدخل للفرد بالجنيه
	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه		
١٩٣٧-١٩٣٩	٨٠	٤٨	١٣	٨	٧٣	٤٤	١٦٦	١٠٫٢
١٩٤٠-١٩٤٥	١٤٤	٤١	٤٠	١١	١٦٧	٤٨	٣٥١	١٩٫٨
١٩٥٠-١٩٥٣	٣١٠	٤٠	٩٧	١٢	٣٧٦	٤٨	٧٨٣	٣٧٫٠

ويبدو من هذه الاحصائية أن الدخل للفرد زاد من ١٠٫٢ جنيهاً في العام في المدة من ١٩٣٧/٣٧ إلى ٣٧ جنيهاً في العام في المدة من ١٩٥٣/٥٠ ، والحقيقة كما يوضحها كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي سنة ١٩٥٥ أنه لو عدلت أعمار ١٩٥٣/٥٠ بحسب أعمار سنة ١٩٣٩ ، لأصبح دخل الفرد ٩٫٥ جنيهاً ، أى هبط بنسبة ٧ ٪

(١) Egypt at Mid Century by Charles Issawi p 90

(٢) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي سنة ١٩٥٥ ص ٩

ونظراً لانعدام قدرة التصدير خلال سنى الحرب نقصت المساحة المزروعة قطعاً . والجدول التالى يبين هذا المهبوط : كما يبين قلة غلة القدان بسبب انعدام الوارد من الأسمدة (١) .

السنة	المساحة المزروعة بالقدان	المحصول بالقطنار	الاتاج المتوسط للقدان
١٩٤٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٢٠٠٠٠٠	٥٣٤
١٩٤١	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠١٩٠٠٠٠	٤٩٩
١٩٤٢	٧٠٠٨٩٠	٤٣١٠٠٠٠	٥٨٨
١٩٤٣	٧١٢٨١٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٩٠
١٩٤٤	٨٣٢٩٤٩	٢٨٩٠٠٠٠	٥٢٩
١٩٤٥	٩٨٢٤٣٥	١٠٠٠٠٠٠	٥٢٠
١٩٤٦	١٠١٢٧٠١	١١٠٠٠٠٠	٤٨٠
١٩٤٧	١٠٤٩١٥٤	١٠٣٠٠٠٠	٤٩٨
١٩٤٨	١٠٤٩١٤٥٥	١٠٣٤١٠٠٠	٦٠٦
١٩٤٩	١٠٤٩٨٩٨	١٠٠٠٠٠٠	٤٧٦
١٩٥٠	١٠٥٩٤٠٥٩	١٠٠٠٠٠٠	٤١٦
١٩٥١	١٠٤٥٣٩٧٩	١٠٠٠٠٠٠	٣٧٧

وقد أدى ارتفاع المعيشة فى الريف إلى هجرة السكان إلى المدينة ، ونشأ عن ذلك ما يسمى بالزيادة الزائفة فى عدد السكان . وفى الخمس محافظات : القاهرة والاسكندرية ومنطقة القناة ودمياط والسويس زاد عدد السكان من ٢٢٤٩٠٠٠ سنة ١٩٣٧ إلى ٣٤١٦٠٠٠ فى سنة ١٩٤٧ (٢) .

وبسبب انعدام كثير من واردات السلع من الخارج ، واشتغال معظم المصانع فى الدول الاستعمارية بالانتاج الحربى . ولاحتياج الجيوش للقيمة

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ ص ٢٢

(٢) Egypt at Mid Century by Charles Issawi p 60



في مصر إلى بعض المنتجات الصناعية وبسرعة زاد الانتاج الصناعي وتطور . ولما كانت صناعة النسيج وغزل القطن تعتبر من أهم الصناعات المصرية ، فان الاحصائية التالية تبين إلى أى مدى قل استيرادنا من غزل القطن منذ الأزمة العالمية الأولى سنة ١٩٣٠ — سنة ١٩٤٩ (١)

السنة	طن	جنيه مصري
١٩٣٠	٢٣٦٦	٢٤٣٠٢٧٨
١٩٣١	١٧٢٢	١٤٣٠٧٢٧
١٩٣٢	٨٢٠	٨٩٠٣٣٦
١٩٣٣	٦٢٠	٧٣٠٩١٨
١٩٣٤	٤٨٢	٦٩٠١١٤
١٩٣٥	٧٧٥	٩٦٠٩٣٥
١٩٣٦	٧٤٨	١٠٢٠٦٤٤
١٩٣٧	٦٦٦	٩٣٠٤٤٤
١٩٣٨	٧٧٣	١١١٠٦٩٨
١٩٣٩	٧٦٥	١٢٠٠١٢٦
١٩٤٠	٤٢٦	١٢٣٠٥٠٩
١٩٤١	١٠٨١	٢٦٣٠٤٢٥
١٩٤٢	٥٠٢	٢١٠٠٢٦٥
١٩٤٣	١٤٤	٧٦٠٢٥٠
١٩٤٤	٢٩١	١٧٦٠٩٧٨
١٩٤٥	١٤٦	١٤٠٠٦٥٢
١٩٤٦	٢٠٠	١٤٤٠٥٦١
١٩٤٧	٣٥١	٢٠٦٠٢١٣
١٩٤٨	٢٤٠	٢٣٢٠٦٠٦
١٩٤٩	١٢٣	١٢٩٠٠٣٧

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٠ - ١٩٥١ ص ٣٣

لقد هبطت الواردات في سنى الحرب حتى وصلت إلى مجرد ١٢٣ طن سنة ١٩٤٩ ، وليس معنى أننا نستورد هذه الكمية أن الطاقة الانتاجية لمصانفنا غير قادرة على تغطية السوق. بل بالعكس فإن إنتاجنا من النسيج تزايد من ١٤,٣٨٨,٠٠٠ متر سنة ١٩٣٢ إلى ٣١,٢٩٥,٠٠٠ متر سنة ١٩٣٤ ، ١٠٠ مليون متر سنة ١٩٣٩ ، ثم ١٤٢ مليون سنة ١٩٤٧. ولا تستورد مصر الغزل فقط ، ولكنها تصدر أكثر مما تستورد ، ففي سنة ١٩٥٠ استوردنا غزلاً بما قيمته ١٣٢,٩٩٩ جنيهًا ، وصدرنا في ذات السنة بمبلغ ٢,٣٤٢,٣٢٦ جنيهًا <sup>(١)</sup>.

والإحصائية التالية تبين الإنتاج من السكر مع مقارنة بالكمية المستهلكة عملياً <sup>(٢)</sup>.

السنة	١٩٣٩	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨
الاتاج بالطن	١٦٢,٠٥٧	١٧٩,٨٥٧	١٩٠,٧٧٩	٢٢٢,٥٠٥
الاستهلاك بالطن	١٤٦,٧٦٥	١٥٨,٠٨٦	١٧٨,٣٣٦	١٩٣,٧٠٧

وهذه الاحصائية تبين أنه مع الزيادة في الاستهلاك خلال الحرب ، فإن الطاقة الانتاجية من السكر ظلت أكثر من القدرة الشرائية على استيعابه .

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ ص ٢٨

(٢) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥١ — ١٩٥٢ ص ٦٦

والجدول التالي يبين تطور بعض فروع الصناعة من سنة ١٩٣٨ إلى ١٩٤٩ بآلاف الأطنان للتربة (١) :

١٩٤٨	١٩٤٥	١٩٣٨	الصناعة
١٢٣	٩٤	٦٧	الذهب
١٨٨٦	١٣٥٠	٢٢٦	النفط الخام
٥٠٠٣	٣٨٠٩	٢٠٠٤	غزل القطن
١٥٥٠٧	١٢٨٠٥	٦٥	المنسوجات القطنية
٩٠٤	٩٠—	٤٠٦	الكحول
١٥٠١	٣٨	٥٠٦	البيرة
٧٦٩	٤٣٢	٣٧٥	الأسمنت
٦٤٢	٤٣١	٢٨٨	الكهرباء (بلايين الكيلووات ساعة)
١٦٠٣	٦٩٥	٤٢٢	الكبريت

وكان من أثر التطور في الصناعة أن ازداد تركيز الصناعة التي تشغل من ٥٠٠ عامل فأكثر .

والاحصائية التالية تبين عدد المنشآت والمشتغلين بها في الصناعات التحويلية في الفترة ما بين سنة ١٩٣٧ — ١٩٤٧ ، والعدد بالآلاف (٢) .

(١) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) جدول ١٤ من ٣٦

(٢) المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ص ٧

السنة	جملة المشتغلين	مصانع بها ١٠ مشتغلين فأكثر		مصانع بها ٥٠٠ عامل فأكثر	
		عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين
١٩٣٧	٢٩٩,٧	٢,٤	١٦١,١	غير معلوم	غير معلوم
١٩٤٤	٣٧٦,٥	٣,٢	٢٣٢,٢	٣٧	٨٧,٧
١٩٤٧	٤٣٥,٣	٣,٤	٢٦٣,٩	٥٣	١٢٩,٩

من هذه الإحصائية يتضح أن مجموع العمال الذين يشتغلون في الصناعة التحويلية قد ازداد من ٢٩٩,٠٠٠ عامل سنة ١٩٣٧ إلى ٤٥٥,٣٠٠ سنة ١٩٤٧ ، وأن ٥٣ مصنعاً في سنة ١٩٤٧ تشغل ١٢٩,٩ ألف عاملاً بينما ٣,٤٠٠ تشغل ٢٦٣,٩٠٠ عاملاً ، وهذا يدل على مدى التركيز الشديد الذي وصلت إليه الصناعة سنة ١٩٤٧ .

ويعتبر التشغيل في المنشآت الصناعية دليلاً على النمو ، وقد ارتفع عدد المشتغلين فعلاً ، أى الغير متبطلين من ٤٥٨,٠٠٠ عامل في سنة ١٩٤٤ إلى ٧٥٦,٠٠٠ عامل سنة ١٩٤٧ (١) .

وفي الوقت الذي هبط فيه صافي الانتاج الزراعى من ٥٤١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٤٣٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سنة ١٩٤٥ ، ارتفع فيه صافي الانتاج الصناعى من ١٣ مليون سنة ١٩٣٩ إلى ١٨ مليون .

### أوضاع جديدة في المجتمع

إن هذه الإحصائيات تثبت أن الجناح الذى تكون في مطلع القرن

(١) التطورات الاقتصادية في المشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) ص ٣٥

(٢) التطورات الاقتصادية في المشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) ص ٢٦

المشرىن وتطور فى ثورة ١٩١٩ مستطرد فى نموه ، وأن الظروف الدولية مكنته من هذا التطور ، وأن الهوة بينه وبين كبار ملاك الأراضى آخذة فى الاتساع . بل أنه يجذب إلى صفوفه العديد من كبار الملاك ويدخلهم فى مضمار الصناعة .

ولما كانت بريطانيا قد تلقت ضربات ساحقة فى هذه الحرب ، وخاصة فى أولها ، وأظهرت ألمانيا تفوقاً أطاش العقول ، فإن كبار المالىين فى مصر قد خشوا على مستقبلهم لو ظلوا فى ارتباط بهذه الرأسمالية المتهاة ، فمدوا رقابهم نحو المعسكر الفاشى الذى ظنوا فيه النصر ، وهذا يفسر المظاهرات المتتمة التى دبرتها حكومة حسين سرى « إلى الأمام يارومل .. إلى الأمام يارومل » !

فلمن تلجأ بريطانيا لى يتولى الحكم فى هذا الوقت الذى كانت تتضرب فيه فى كل الميادين ؟ .. ليس أمامها إلا الوفد ممثل البورجوازية الوطنية ، والذى خبرته طوال السنين الماضية فوجدته عدواً « شريفاً » ، ومهما ذهب فى عداوته ، فإن الارتباط ببريطانيا بأية صورة كان هو الأساس الفكرى لكفاحه .

وعاد الوفد إلى الحكم مرة أخرى... ودخلت الحرب فى أشد سنواتها مرارة ، والمصانع تعمل ليلا ونهاراً ، والهجرة من الريف إلى المدينة آخذة فى الازدياد ، وتحول الفلاحين إلى عمال أجراء فى المصانع .. وجرت الأحداث السياسية العالمية أشد الناس تخلفاً إلى ميدان السياسة . وازدادت المشاكل الاقتصادية بين العمل ورأس المال ، وازداد شعور العمال بقوتهم نتيجة لزيادة جيشهم ، سواء من الوافدين من الريف ، أو بدخول المرأة ميدان العمل الصناعى ولتركيز الكتل فى المصانع الكبيرة .

وتحركت إضرابات عديدة خاصة فى قطاع صناعة النسيج ، وكان أصحاب المصانع فى الغالب مضطرين إلى الواقعة على الكثير من مطالب

العمال ، سواء في الأجور أو الأجازات بسبب العقود المبرمة بينهم وبين التجار والجيش البريطاني ، وكان أى تأخير يترتب عنه خسارة جسيمة في أرباحهم .. وكذا نعت الأفكار الاشتراكية العلمية في صفوفهم . ولم يكن في طوق الوزارة الوفدية أن تتجاهل هذه القوة المالية الضخمة ، وخشيت أن يفلت الزمام ويتحرك العمال في استقلال عنها ، فسارعت واعترفت بثمانون النقابات ، وقانون عقد العمل الفردى ..

### أمريكا :

وبينا الحرب على أشدها ، وقد اتضح أن هزيمة دول المحور أصبحت مؤكدة ، إلا أن المسألة تحتاج إلى الزمن فحسب . جزء منه ينفق في مناورات بين أمريكا وحلفائها ، وجزء آخر ينفق في مؤامرات من العسكر الاستعماري ضد الاتحاد السوفييتي وجميع شعوب العالم .

وفي ذات يوم كانت بارجة ترفع العلم الأمريكي راسية في البحيرات المرة وبداخلها رجل مريض بشلل الأطفال جالس على كرسيه ذي العجلات يستدعى الملك السابق فاروق فيهرول إليه ويتناولان حديثاً لم يفصحا عنه في ذلك الوقت ، ولكن قيل أنه كان يصلح ما أفسده الدهر بين فاروق وتشيرشل . على كل حال فثندت تلك اللقابلة سيشاهد التاريخ وجه جديد من أوجه الصراع الاستعماري في مصر ، وبداية تحول اتجاهات كانت فيما مضى قبلتها لندن ، ثم اتجهت إلى برلين وروما عندما قيل لهم أن النصر في ركاب هذا المحور ، ولكن عندما تأكدت هزيمته اتجهت قبلتهم عبر البحار السبع .. إلى نيويورك .

### استعدادات لما كل السلم :

أنهت الوزارة الوفدية المأمورية ، ولم يعد هناك ذرة من الأمل في

انتصار المحور ، بل أصبح التسليم بلا قيد أو شرط متوقع في أية لحظة ..  
وقد دخل عامل جديد في المعركة ، وهو الاستثمار الأمريكي الذي يريد أن  
يرث الأرض وما عليها .. ولما كان رجال الصناعة يرددون دائماً حاجتهم  
إلى رؤوس أموال أجنبية ، وفي سنة ١٩٤٩ نشر الكتاب السنوى لاتحاد  
الصناعات المصرية مقتطفات من تقرير البنك الأهلى في تلك السنة تحت  
عنوان رؤوس الأموال الأجنبية نصح كالآتى : « وإذا كان هناك من سيبل  
لمساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في تطور البلاد الاقتصادى . فالواجب  
أن نرحب بذلك عن طيب خاطر . لا بل يجب أن نعمل على اجتذابها  
ما أمكن . وذلك بالسعى تدريجياً وفي حذر لتذليل مختلف العوائق التى  
أبعدتها حتى الآن . فان هناك بلاد ليست أقل منا حرصاً على استقلالها قد  
فتحت أبوابها أخيراً لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ابتغاء علاج بعض  
مشاكلها الأهلية . والسألة جديرة بالاهتمام دون نزاع ، إذ من المشكوك  
فيه إمكان الاعتماد على الادخار الأهلى . وهو ضئيل القدر لتمويل برنامج  
ضخم لانماش الانتاج الزراعى والصناعى » .

ولما كانت بريطانيا مفلسة قبل الحرب ، وأشد إفلاساً بعدها ، وغارقة  
في الديون لأمرىكا ، بل ولمصر نفسها التى سددت ديونها فى خلال الحرب  
عن طريق قرض الدين الذى أصدرته وزارة الوفد ثم أداتها بنيف  
وأربعمائة مليون من الجنيهات .. لذلك فان أمريكاهى الخزانة السحرية  
المليئة بكل أنواع العملة التى جمعتها خلال الحرب من الدول المتحاربة ، وما  
عليهم إلا أن يمدوا أيادهم وينهلوا من هذا الكنز الذى لا ينضب .. لقد  
كان القذئب الأمريكى يلبس ثوب الحمل .....  
وأقيلت وزارة الوفد ، وشكلت السراى وزارة من السعدين  
والستورين استعداداً لمشاكل ما بعد الحرب ..

## انتهاء الحرب :

في يوليو سنة ١٩٤٥ دخلت الجيوش السوفيتية برلين .. لم تدخلها كجيوش مظفرة ، بل كجيوش محررة أقذت ألمانيا ، ولتطبق الشعار الذي أعلنه الاتحاد السوفيتي : « لقد علمنا التاريخ أن أمثال هتلر يخيئون ويذهبون ، ولكن الشعب الألماني لا يزول .. إن هدفنا من هذه الحرب هو تحرير الشعب الألماني من شرور النازية » . وعندما تأكد النازيون بحقيقة الهزيمة ، وأن الجيوش السوفيتية التي تدق أبواب برلين سوف تحطمها بعد ساعات وتوجه كالسهم إلى تحرير باقي الأراضي الألمانية ، سارعوا واتصلوا بالحلفاء ، وفتحوا لهم الأبواب الغربية لتسارع جيوشهم وتحتل أكبر مساحة يمكن اختلالها لتحفظ بها تحت السيطرة الرأسمالية . فهي تحت حكم الاستعمار ستكون على كل حال في وضع رأسمالي ، وهذا أهون الضررين .

وبعد بضعة أيام من تسليم ألمانيا تحركت الجيوش السوفيتية في الشرق الأقصى وراء الجيوش اليابانية التي دوخت حلفاء الغرب وأذاقهم الصاب والمقلم .. وما أن شاهدت الامبريالية اليابانية تحرك القوات السوفيتية ، حتى سارعت هي الأخرى وسلمت لأمرريكا وفتحت أبواب طوكيو لتحتاتها الجيوش الاستعمارية الأمريكية .

وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد انتهت بانفصال روسيا من سلسلة رأس المال العالمي ، وتأسيس الاتحاد السوفيتي ، فإن الحرب العالمية الثانية انتهت وقد انسلخت من السلسلة الاستعمارية حلقات جديدة هي بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وكوريا الشمالية ... وكان هناك ستمائة مليون من الشعب الصيني يزحفون وبسرعة لسحق كل قوة استعمارية على أرض الصين ، حتى تمكنوا سنة ١٩٤٩ من أن



يلقوا في البحر بآخر جندى استعماري ، ثم يفر عميلهم شان كاي شك ويعسكر بفلول جيشه في جزيرة فورموزا .

انتهت الحرب إذن وميزان القوى العالمي قد تغير لحساب الشعوب ، وازدادت جبهتها قوة ومتانة .. أما المسكر الاستعماري فقد أصابه الوهن والضعف ، وازدادت التناقضات في داخله حدة وضراوة ، وكانت أمريكا وهي قلعة رأس المال العالمي أشد الدول الاستعمارية ضراوة لابتلاع كل المستعمرات التي تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا .

ازداد إذن المسكر الاستعماري في مجموعه ضعفاً ، وازدادت جبهة الشعوب قوة ، وتأسس الاتحاد العالمي للمال ليضم كل عمال العالم في صعيد واحد لمناقشة كافة مشاكلهم وتكثيل قواهم ضد العدو المشترك ، وهو الاستعمار العالمي .. كما تأسس الاتحاد النسائي الديمقراطي .. وتأسست هيئة الأمم المتحدة

### استعمال الحركة الوطنية :

باعلان الهدنة تجمعت كل عوامل الانفجار ... فالهوة الاجتماعية بين كبار ملاك الأراضي ، وبين رجال الصناعة زادت اتساعاً بنمو القطاع الصناعي ، وأصبحت تبعاً لهذا طريقة حل المشاكل تختلف فيما بينهما .. إن رجال الصناعة يريدون حماية إنتاجهم من المنافسة الأجنبية والتطوُّر به والمحافظة على نسبة أرباحهم في خلال الحرب .

ثم هناك أمريكا ، ذلك العامل الجديد الذي دخل المعركة ، فهناك جناح جديد من رجال الصناعة يختلف عن ذلك الجناح الكلاسيكي القديم المرتبط والتداخل مع الاستعمار البريطاني .. إن ذلك الجناح الجديد يعمل على الارتباط بالاستعمار الأمريكي لكي يستطيع بالمشاركة معه أن يؤسس للشروعات الضخمة ..

وكلا الجناحين سواء البريطانى أو الأمريكى يريد أن يتطور ويزيد من أرباحه ، وكانت الخطة الرئيسية لكلا للمسكرين هى محاولة الوصول إلى مكاسب من الاستعمار بالتفاهم والتعاون معه فى المشروعات الزرع وإقامتها . وكان القطن كما أوضحت الاحصائيات السابقة قد انكشفت زراعتة وانخفضت أسعاره ، كما انكشفت أمامه السوق التقليدية فى المسكر الاستعماري ، وخاصة بسبب المنافسة الأمريكية .. وإذا كان كساد القطن الذى يمثل حوالى ٨٥ ٪ من صادراتنا يسبب كوارث للاقتصاد المصرى عامة ، فانه يصيب صغار المزارعين خاصة بأشد النكبات وأبشعها ..

وبصفة عامة رئيسية ظلت الجماهير الشعبية بدون قيادة حقيقية تبر عن مصالحها الخاصة ، هذه القيادة التى تفتقر إليها منذ أن تهادن الوفد سنة ١٩٢٤ . وأكد انفصالة عن الحركة الثورية فى سنة ١٩٣٦ .. وقد ظل الاستعمار وحلفائه يعملون بكل الطرق لمنع تكوين هذه القيادة . لقد زادت ظروف الحرب جيوش الطبقة العاملة ، وخاضت معارك اقتصادية ضد أصحاب رؤوس الأموال ، ولكنها لم تسكن تنضوى تحت قيادة سياسية مستقلة تمكن عن طريقها أن تقوم الكفاح الوطنى . وبسبب فقدان هذه القيادة كانت الحركة تتنازعها عديد من الاتجاهات تخدم عديد من المصالح . وامتنطعت الحركات الفاشية أن تستغل عدم الثقة فى الوفد . ثم عدم وجود قيادة أخرى تقوم الكفاح المعلى ضد الاستعمار وتجذب عديد من طبقة صغار المثقفين والتجار والحرفيين الحائرة المترددة ...

ولقد تميزت للمارك التى نشبت بعد الحرب بتركزها كلها فى المدن الكبرى ، وخاصة القاهرة والاسكندرية ، وانعزال كتل الفلاحين عنها .. ولما كانت المسألة الوطنية فى مجملها هى مشكلة الفلاحين ، فان انغزالهم عن الحركة كان دأباً نذيراً بأن هذه المارك لن توصل لأهداف ثورية كاملة ، ولن تحسم الحسم الكامل . ولم يكن فى إمكان أية قيادة من القيادات الموجودة

على أرض الحركة أن تقوم بدور تنظيم الفلاحين والدخول بهم في الحركة ،  
طبقة واحدة هي التي في إمكانها حمل هذا الواجب ، وهي الطبقة العاملة ،  
ولما كانت هي نفسها غير منتظمة وراء قيادة مستقلة ، ولم يكن هناك أى  
إتجاه حقيقى لتنظيمها ، فمن الطبيعى جداً أنها لن تتمكن من تنظيم  
الكتل الفلاحية .

وكان الوفد هو أكثر الهيئات الشعبية تنظيماً ، ولديه جرائده المعبرة  
عن أهدافه . وكان هو الآخر قد حدثت في داخله متناقضات جديدة نتيجة  
للتطورات الداخلية والعالمية ، وأصبح في داخله جناحين واضحين . جناح  
متطلع إلى أعلا ومتهاون مع الاستثمار وحلفائه ، وجناح من الشباب الثائر  
الذى يعمل على حل المشاكل الوطنية بالأساليب الثورية . وكان لهذا الجناح  
قوة ضاغطة لها أثرها في المعارك .

ولأول مرة منذ سنة ١٩٢٤ بدأت تظهر بشكل واضح تيارات اشتراكية  
في قلب الحركة ، وكانت مركزة أساساً في صفوف الطلبة ، وكان واضحاً  
أن تأثيرها الثورى محصور في هذا المجال ، ولم تتمكن عناصرها من جذب  
كتل الطبقة العاملة للاشتراك في الحركة بشكل إيجابى لكي تصبح قائمة  
السفاح الوطنى . . ولأنهم لم يلعبوا هذا الدور فقد ظلت الحركة رغم  
إشتغالها الضخم واقعة تحت رحمة الرأسمالية .

ومع انه قد سافر إلى باريس مندوبين باسم العمال المصريين وحضروا  
المؤتمر العالمى لنقابات العمال الذى اتخذ قرارات لصالح مصر مندداً بالاستعمار  
البريطانى . . إلا أن سفر هؤلاء المندوبين كان في عزلة عن كتل الطبقة  
العاملة . . لقد أرسل الاتحاد العالمى لنقابات العمال يطلب إيفاد مندوبين  
عن العمال المصريين ليحضروا المؤتمر التأسيسى له . فتشكل على عجل ، واتخاذا  
للمظاهر مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى واللجنة التحضيرية لعمال القطر  
المصرى . وتكونت الهيئتان بعيداً عن العمال أنفسهم ، وبدون أى جذور

عميقة أو سطحية في صفوفها ، ولذا فإن الوفدين الذين أرسلوا إلى باريس كانوا في عزلة عن الطبقة العاملة ، ولم يكن لهؤلاء المندوبين تأثير قيادي على العمال إلا في محيط ضيق محدود لا يتعدى المحلات العامة . وهذا الجزء لا يعتبر طبقة عاملة بالمعنى المفهوم ، بل مستخدمين أكثر من أى شيء آخر..

### العمالك الرامية :

لم تكن خطة رجال الصناعة أن تحل مشاكلها مع الاستثمار بشأن الأسواق وحماية الصناعة بالعنف ، بل بالهدوء والتغام ، خصوصاً وأن الأمور آتت وكانت معقدة تماماً عقب الحرب ، فنفوذ كبار الملاك مازال واسع على السلطة . وكذا النفوذ البريطاني ، بل وله مدرسة واتصالات تاريخية عميقة . . وهناك النفوذ الأمريكي الذي يريد زحزحة النفوذ البريطاني ليحل محله . .

كانت الأمور معقدة أمام الوزارة ، فلم تستطع أن تأخذ أى موقف واضح حيال هذه المشاكل ، بينما نفوس الوطنيين ثائرة ومتحفزة ، وكانت الحريات السياسية النسبية الموجودة بعد إلغاء الأحكام العرفية فرصة مواتية ، يتنفس فيها الشعب . . ولم تكن هناك قيادة حقيقية تتجه للطبقة العاملة وتنظمها للمعركة ، لذلك فإن الحشد بصفة أساسية كان يشجع نحو حشود الطلبة ، ولم يكن اشتراك العمال إلا بشكل تلقائي ومن داخل أحياء سكنهم ، لا من المصانع وفى مراكز تجمعهم .

تحركت جموع الطلبة في مظاهرات واسعة . وعند كوبرى عباس ، وفى ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ حاصرتها جنود النقراشى ، وأعملت في التظاهرات بالرصاص والعصى ، وقتلت العديد من الطلبة ، وغرق منهم من غرق . . وكانت هذه المذبحة إعلاناً باشتعال الحركة . فتحركت المظاهرات في المدن الرئيسية ، وقوبلت من النقراشى بنفس القسوة والوحشية .

استقالت وزارة النقراشي في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ بعد المذابح المروعة وتولى صدقي الحكم . ولا شك أن المرء يحتاج إلى الكثير من الغباء ليتصور أن تسليم زمام الحكم لصدقي كان يهدف ضرب الحركة الوطنية لحسب . . . فالنقراشي لم يكن أقل منه كفاءة في مثل هذه الأمور . . . وكما أن محمد محمود باشا ( اليد الحديدية ) لم يكن أقل كفاءة في محاربة الحركة الوطنية عند ما تخطته السراي وعينت صدقي في سنة ١٩٣٠ ، سنة الأزمة العالمية . .

إن الأمور في سنة ١٩٣٠ كانت تحتاج إلى حزم صدقي ، وكانت الصناعة هي أكثر المسائل تعرضاً للأزمة ، لذلك فقد أتوا بالرجل الذي يستطيع أن يعبر عن مصالح رجال الصناعة التعبير العملي . . . وكذلك الأمر سنة ١٩٤٦ كانت الأمور المعقدة تحتاج لحزم ، فأتوا بصدقي رئيس اتحاد الصناعات المصرية ليحل هذه المشاكل بما يتفق ووجهات نظر الاتحاد . خاصة وأن مشكلة الأرصدة الأسترلينية كانت بدأت تطرح على بساط البحث ، وأن أي خطأ في بحثها قد يهود على الصناعة المصرية بالكوارث ، فقد كانت بريطانيا تقترح تسديد الأرصدة في شكل سلع ما دامت هي قد أخذتها في شكل سلع وخدمات عامة ، وفي هذا تهديد مباشر على الصناعة المصرية . . علاوة على عدم القدرة على استغلال هذه الأرصدة من قبل رجال الصناعة الذين يريدون استعمالها بحرية في استيراد ما تحتاجه الصناعة ، خاصة وأنهم مقبلون على مرحلة تجديد الآلات التي أنهكتها الحرب .

لهذا الغرض جاء صدقي . . . أما ضرب الحركة الوطنية فمسألة يقوم بها هو أو النقراشي على حد سواء ، فكلاهما قادر على مثل هذه الأمور . أغضض صدقي عينيه في أول الأمر عن المظاهرات ، وكانت الصفحات

تسير بجانبها دون أن تتعرض لها بأى سوء ... وقال شيوخ الصاطب :  
إن الرجل فى شيخوخته يريد أن يصلح ما عمله فى شبابه .

وتكونت « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » ، وأصدرت ميثاقاً وطنياً  
حددت فيه أهداف الشعب ، وهو الجلاء التام عن أرض مصر ، وقررت  
يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ إضراباً عاماً فى كل البلاد . وما أن أشرقت شمس  
ذلك اليوم حتى تحركت جموع المتظاهرين من كافة أنحاء مدينة القاهرة  
فى تظاهر سلمى تطالب بالجلاء عن البلاد .

ولم يتدخل بوليس صدق ، ولكن الاستعمار لم يكن ليسكت . ففى  
ميدان الاسماعيلية اخترقت أربعة عربات بريطانية جموع المتظاهرين  
وهرستهم تحت عجلاتهما ، وقفز الجنود من العربات وفروا هاربين داخل  
المعسكر . وسرعان ما انهال الرصاص على الجماهير من ثكنات قصر النيل  
قتلوا وجرحوا العديد من المواطنين .

لم يتخذ صدق موقفاً واضحاً من هذه المظاهرات ، ولا من مذبحه  
قصر النيل ، بل اتخذ موقفاً سلبياً ، واكتفى بأن أذاع بياناً ألقى فيه  
باللوم على المتظاهرين .

وردت اللجنة الوطنية على بيان صدق ببيان ذكرت فيه : « اللجنة  
الوطنية تطالب من المسئولين المصريين أن يعلنوا أنهم لن يتولوا الحكم  
أو المفاوضات إلا على أساس تصريح من بريطانيا بالمواقفة على الجلاء عن  
وادي النيل . فإذا رفضت هذا المطلب العادل فيجب عرض القضية المصرية  
على مجلس الأمن الدولى فوراً » ، وحددت يوم ٤ مارس حداً عاماً على  
شهداء ٢١ فبراير ، ويبدو أن اللجنة الوطنية كانت متأثرة بموقف صدق  
حتى الآن وعدم تدخله إيجابياً ضد المتظاهرين ، فذهب وفدٌ منها وقابل  
صدق يطالبه بإشراك الجيش والبوليس والموظفين فى يوم الحداد ..  
فطالبهم صدق بأن يتركوه يعمل فى هدوء وسكينة .

وتظاهر الشعب في ٤ مارس تظاهراً سلمياً ، ولكن حدث في مدينة الاسكندرية أن حاول التظاهرون إزال العلم البريطاني من فوق أحد المساكن ، وهنا التحمت مع جنود الاحتلال في معركة غير متكافئة ، حيث كان التظاهرون عزل من السلاح وجنود الاستعمار مدججين به . ومع هذا فقد استطاع صبي صغير أن يخرق رصاص الإنجليز ويحرق كشك البوليس الحربي في ميدان سعد زغلول ...

وبينما كانت هذه الذبائح تحدث ، كانت هناك مفاوضات تدور في الخفاء بين صدق والانجليز . ولما وصل إلى الحدود التي يمكن أن يبدأ فيها المفاوضة بشكل رسمي ، استعد ليكشف عن وجهه الحقيقي ... وفي ١٠ يوليو سنة ١٩٤٦ ضرب ضربه الشهيرة بهذا التاريخ ، فصادر كل الجرائد والمجلات الوطنية ، وقبض على كل من كان له رأى في الحركة ، ووصفهم جميعاً بأنهم شيوعيون . الوصف المشهور الذي تلجأ إليه كل حكومة رجعية في العالم في اتهام معارضيه . . وكان ضمن المقبوض عليهم بوصفهم شيوعيين الأستاذ سلامة موسى ، والأستاذ محمد زكي عبدالقادر ... ٢١

### المفاوضات مع بريطانيا :

بهذه الضربة مهد صدق الأرض للدخول في مفاوضات مع الانجليز لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يتفق وأهداف رجال الصناعة في مصر ، وبالرغم من أنه وصل مع يشن إلى اتفاق على عدة نقاط رئيسية ، إلا أنه لم يكن من الممكن أن يصل إلى حل كامل مع بريطانيا في ذلك الوقت . لقد ضرب الحركة الوطنية وألقى في وجهها بشبح الاتهام بالشيوعية الرهيب ... ولكنه لن يستطيع التغلب على المشاكل في داخل المعسكر الذي يتكلم باسمه ، ففي داخله تيارات مختلفة ، فالجناح للتأمر لا يريد أمة تسوية مع بريطانيا ، وكبار الملاك يخشون أن تتم التسوية على حسابهم .. لم تكن المشاكل التي تواجه صدق

كامنة في معسكر الشعب وحده ، بل في داخل معسكره هو أيضا ، وقد اتضح هذا عندما عارض الاتفاقية سبعة من أعضاء وفد المفاوضات أنفسهم .

وتحركات للظاهرات والاحتجاجات ، واضطر صدق أن يخلي الطريق إلى خلفه التراضي ، لكي يواصل سياسة الكبت والارهاب .  
ولكن إذا كان صدق لم يستطع أن يحل المشكلة برمتها ويعقد الاتفاقية مع بريطانيا ، فقد تمكن في هذه الفترة القصيرة من حكمة أن يخفض ضريبة الأرباح الاستثنائية التي طالما ندد بها اتحاد الصناعات وجعلها ٥٠٪ بدلا من ٧٥ ٪ ، واستطاع أيضا أن يجبر بريطانيا للافراج عن بعض الأرصدة الاسترلينية في شكل نقود لا في شكل سلع ، كما كانت تريد قبل . وأصدر القوانين الرجعية للقيدة لحرية الفكر والمبادئ ، والتي كانت تتوق إليها الرجعية والاستعمار سنيئاً طويلة .

### البعد عن المرد :

وقد خشي الاستعمار من التحركات الوطنية واشتباها معها مع القوات البريطانية التي تمسك في داخل المدن ، مما يجعل المعركة تتطور وتتخذ أشكالا جديدة ، خاصة وأن معظم الدول الاستعمارية في ذلك الوقت كانت مشتبكة في حرب عصابات مريرة بينها وبين حركات التحرير الوطني في بورما والملايو والفيتنام والفلبين ، ولهذا فقد سارعت وسط دجل سياسي واسع النطاق لتقصير خطوطها الاستراتيجية بسحب كل قواتها من المدن وعسكرت بها على ضفاف القنال ..

وكان هذا الانسحاب في ذاته يعني الرعب الشامل الذي يملأ قلب الاستعمار والرجعية من تطور وتعاضم حركة التحرير الوطنية وخشية الاصطدام بها صداما مسلحا .



كانت المظاهرات تملأ الشوارع في القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبرى ... والجرائد تسكتب وتهاجم وتفضح .. والكتب الديموقراطية تطبع وتنتشر وتذاع ... وضجة هدا كل شيء وهمد بمجرد أن رفع صدق عصاه ووزع جنوده في الطرقات ، وقبض وسجن عدد من الكتاب وقادة المظاهرات ... كل شيء خمد وهذا ... لماذا ....

لكي نفهم السبب علينا أولاً أن نبادر ونبين أن كل الهبات الوطنية الثورية في تاريخ مصر الحديث كانت دائماً أعلا وأقوى بكثير من أية قوة قيادية موجودة في قلب الحركة ، ففي سنة ١٩١٩ ، كانت هبة الشعب أوسع وأقوى من القيادة الوفدية ... وكذلك في مرحلة ١٩٣٠ - ١٩٣٥ ، وفي هبة ٤٥ - ١٩٤٦ كانت طاقة الشعب الثورية أعلا وأقوى من أية قيادة موجودة في الحركة .

لقد ظهرت أفكار اشتراكية في الحركة ، ولكن معتقها لم يكونوا في أغلب الأحيان يعبرون إلا عن ذاتهم المفردة .. وهذه الذات دائماً ما تكون خاضعة للقوة العامة للمنظمة التي تتحرك في داخلها ، وليست لأفكارها الذاتية ثمة قيمة ، إن لم تكن وراءها الآلاف من السكتل التي تحميها وتصونها .. ولما كانت القيادة الوفدية هي أكثر القوات تنظيمياً في الحركة ، لذلك فإن هؤلاء الأفراد مهما زاد عددهم وتكاثر ، فانه من المحتم أن يخضعوا لخططها ، مادامت تتمتع بكتل تحمي شعاراتها وتنفذها .. ولما كان كفاحها يتسم بالتذبذب والتهادن والضحيج الأجوف ، فمن هنا كانت كل المظاهرات مهددة بالانسكاش إذا ما كشرت الرجعية عن أنيابها ..

لذلك فإن مصير الحركة كان من المحتم أن ينتهي إلى ما وصلت إليه لعدم

القدرة على تنظيم القيادة الشعبية الجديدة التي تتولى الزمام من القيادة الوفدية ،  
ثم تقوم المعركة بالحزم اللازم .

### حكم السعديين

أخلى صدق الطريق ليشغله السعديين برئاسة النقراشي ، ولقد تميزت  
فترة حكم السعديين بالتذبذب والحيرة والقلق في كل خطى الوزارة السياسية  
والشئ الوحيد الذي كانت حازمة فيه ، هو الضرب ، وبوحشية في الحقل  
الوطني الديمقراطي .

وكانت التطورات الاقتصادية التي تحدثت خلال الحرب وما بعدها  
تتبعكس بشكل إيجابي على المعسكر المعادي للثورة الشعبية وتعمق فيه .  
فكبار ملاك الأراضي قد تقلص نفوذهم الاقتصادي أمام التطور المتزايد  
في القطاع الصناعي الذي يشترك معه في السلطة . ومع هذا فإن نفوذه  
السياسي مازال يتطلب بفضل السلطة العليا المثلثة في السراي ، وهذا من  
شأنه أن يغفل يد رجال الصناعة عن تنفيذ المشروعات التي أصبحوا  
يتطلعون إليها منذ أن أنشئت جمعية الصناعات سنة ١٩٢٢ . ثم هناك  
التيارات الإنجليزية والأمريكية التي تتعكس هي الأخرى في الحقل السياسي  
وتشل الحركة الحاصمة نحو أحد الاتجاهين ، فمع تقلص النفوذ البريطاني ،  
فإن النفوذ الأمريكي لم يكن لديه القدرة على فرض نفوذه .

وكان لهذا الصراع أثره في ضعف هذا المعسكر في مجمله ونمو وتعاضل  
القوى الشعبية .

ولم تجد وزارة النقراشي وسيلة للخروج من المأزق الوطني ومشاكل  
الصراع الداخلي إلا أن تلجأ لمجلس الأمن لتعرض عليه القضية الوطنية ،  
وهي تهدف من هذا إلى تضليل الشعب بأن تبين للشعب بأنها تصنع شيئاً  
في القضية الوطنية .

وفي مجلس الأمن تأمرت كل القوى الرجعية على إفساد القضية ، بما في ذلك وفد النقراشي نفسه .. ثم عاد إلى مصر كما سافر منها ، ولم يصب الاستعمار البريطاني بأى أذى ، اللهم إلا تلك الخطبة المصماء التى ألقاها في المجلس وأطلق فيها على البريطانيين أنهم قراصنة .. لقد سمعوا من هذا السلام الشيء الكثير .. وما دامت المسألة لا تتمدى الخطب فليخطب الخطباء كيفما يشاءون .

وعند ما عرض النقراشي القضية على مجلس الأمن ، لم يكن يهدف إلى تضليل الشعب فحسب ، بل كان يعبر أيضاً عن موقف رجال الصناعة في مصر من بريطانيا ، هذا الموقف الذى لم يكن قد اتخذ بعد صفة التحديد الحاسم . ولكنه أعلا من موقف صدق الذى حاول أن يحل المشاكل مع بريطانيا بالمفاوضة ، ووصل فعلا مع يثفن إلى بعض الحلول .. وعرض القضية على مجلس الأمن هو الصعود بالمشكلة على يدى رجال الصناعة إلى ذروتها ، لكى يستغلوا الوضع الدولى للضغط على بريطانيا للوصول معها إلى حلول أكثر مما كان يريد صدق .

ولكن ما هى القوة التى يعتمد عليها النقراشي في الضغط على بريطانيا إن صدق حاول أن يستغل قوى الحركة الوطنية لبضعة أيام ، وقد أفلح فعلا وفتح باب المفاوضة مع يثفن .. ولكن النقراشي يضرب فعلا الحركة الوطنية ويحكم الأفواه . فعلى أية قوة يعتمد إذن في ضغطه على بريطانيا ؟ .. لأنتك أن المرء لا يحتاج للكثير من الذكاء ليعرف أنه كان يعتمد على ضغط أمريكا وقوتها .. ولكن خطة أمريكا من مطلع القرن العشرين تلخص في أن تترك المستعمرات في يد بريطانيا أو فرنسا حتى تستطيع هى أن تنسحب إلى داخلها .. ولذلك فقد كان من المحتم ألا تتخذ أمريكا موقفاً بجانب مصر إلا إذا كانت قد ضمنت أن الأمور في الداخل قد أصبحت مهيأة لها تماماً ، لكى تحل نفوذها محل النفوذ البريطانى . ولهذا فقد كان

موقفها في مجلس الأمن إلى جانب بريطانيا ، لا إلى جانب مصر .

## المأساة الفلسطينية :

عاد النقراشي إلى مصر ليواجه المشاكل الداخلية من جديد ، ولكن الأمور لم تلبث طويلا ، إذ كان الصراع الاستعماري بين إنجلترا أو أمريكا على الأراضي الفلسطينية قد بلغ ذروته . والمشكلة الفلسطينية جزء من حركة التحرير الوطنية في صراعها مع الاستعمار العالمي .. وهي تتبدى بنهاية الحرب العالمية الأولى ووضع الأراضي الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني بتكليف من عصبة الأمم التي كانت واقعة تحت النفوذ البريطاني الفرنسي : ومما تخفت بريطانيا تحت ثوب الانتداب ، فان وجودها في فلسطين هو استثمار لها تحت أى اسم كان ...

ولم تلبث الحركة الوطنية في فلسطين أن بدأت تصطدم بالاستعمار والصهيونية العالمية ، وهي جزء من الاستعمار العالمي ، وإحدى أشكاله التخفي وراءها .. وليس مجرد صدفة أن يكون القرن العشرين الذي تميز بسيطرة الجماعات المالية المختلفة على موارد المواد الخام في كل بلاد العالم الرأسمالي هو العصر الذي علا فيه صوت الصهيونية وامتدت حركتها ودخلت في طور التنفيذ الفعلي .. إن أرض الميعاد التي يصرخ من أجلها اللبونيون الفلسطينيون ليست إلا نقطة ارتكاز لكي يهاجر إليها جزء من الرأسمال العالمي المأزوم ويتخذ منها مجالا لنشاطه للسيطرة على كافة أسواق الشرق الأوسط .

ولما كانت أزمة الاستعمار الأمريكي تتركز في حاجته إلى تصدير رؤوس أموال إلى الخارج ، لذلك شجع اللبونيون الأمريكيان اليهود ، وأمدم بكل قوته لكي يصدروا رؤوس أموالهم إلى فلسطين تحت ذلك الشعار الأسطوري .. فلسطين أرض الميعاد التي تفيض لبنا وعسلا .

وقد اختار الصهيونيين لرحلهم وقتاً مناسباً ، فقد كانت بريطانيا في أضعف

حالاتها عقب خروجها من الحرب، وخاضعة خضوعاً كلياً للاستعمار الأمريكي . وكانت الحركة الوطنية في فلسطين مضطرة أن تحارب في ثلاث جهات : الجهة الأولى وهى جبهة الداخلية الخاصة ، حيث تلعب الرجعية الفلسطينية دورها في تفتيت وتعطيل الحركة الوطنية الديمقراطية . والجهة الثانية ضد الاستعمار البريطانى ، والثالثة ضد الاستعمار العالمى ، وخاصة الاستعمار الأمريكى الوافد فى جلد الصهيونية .

واستطاعت الرجعية فى كلا المعسكرين أن تغرق المشكلة فى طوفان من الحرب الدينية ، وحاولت القوى الديمقراطية فى فلسطين وفى العالم أجمع أن تكشف المسألة وتوضح أن هجرة اليهود إلى فلسطين ليست إلا حرباً استعمارية ، ويجب أن تجلوا القوات البريطانية عن فلسطين وتقوم فيها حكومة ديمقراطية من الشعب الفلسطينى بجميع أديانه مسلمين ومسيحيين ويهود المقيمين فعلا على أرض فلسطين بتاريخهم الثابت عليها . . . ولكن عبثاً فإن الضجيج الاستعماري كان أعلا بكثير من أن يظهر الصوت الديمقراطى التحريرى .

وقد لعب عملاء الصهيونية بكافة الأسلحة لتغطية هجرة اليهود إلى فلسطين ، فزعموا أن كل من لا يريد هجرة اليهود إلى فلسطين فهو عدو للتقدم ، وعدو للشعب الفلسطينى ، ويعمل على إبقاء فلسطين فى حالة البداءة التى هى عليها الآن ، إن الهجرة ستأتى بالصناعة ، والصناعة ستأتى بطبقة عاملة ، والطبقة العاملة ستأتى بالاشتراكية . . . . .

هذا هو المنطق الصهيونى للمسموم الذى كان عملاء الصهيونية يبشرونه بجنث ومهارة فى بلاد العالم تبريراً لاحتلال فلسطين وإعطائها لقمة سائغة للمليونيرات الأمريكان ... إن هجرة اليهود إلى فلسطين مهما تخفت تحت أى شعار ، فهى تنتهى إلى حقيقة واحدة ، هى هجرة رؤوس الأموال الأمريكية إلى هذا الجزء من العالم .

وعند ما اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين فدراليتين إحداهما للعرب والأخرى لليهود ، وافقت عليه القوى الديمقراطية كحد أدنى يمكن قبوله لوقف هذه المذابح الدينية ، وإعطاء فرصة للقوى الديمقراطية في كلا المعسكرين لاكتشاف الدور التخريبي الذي تلعبه الرجعية العالمية باسم الدين . وبالرغم من أن هذا الحل كان فيه مكسباً للاستعمار الأمريكي الذي أوجد لنفسه دولة في الشرق الأوسط وركيزة لمشروعاته في المستقبل ، إلا أنه لم يكن ليقنع إلا بفلسطين كلها ذات الأرض البكر والموقع الاستراتيجي الممتاز .

ولم تستطع بريطانيا أن تقف أمام الضغط الأمريكي الذي يمد العصابات الصهيونية بأحدث الأسلحة ، وتحت ضغط عملاء الصهيونية في بلادها أيضاً ، فأخلت المنطقة أملاً في أن تستطيع الحكومات العربية أن تنقذ ما يمكن إنقاذه من برائن أمريكا . . أي الصهيونية . . ولكن الحكومات العربية نفسها كانت في ذلك الوقت مرتباً للصراع الحاد بين التيارات البريطانية والأمريكية من ناحية ، والرعب من الحركة الوطنية الصاعدة من الناحية الأخرى . لذلك كانت أرض فلسطين مسرحاً لأبشع الخيانات من الرجعية التي مكنت العصابات الصهيونية من السيطرة على أرض فلسطين وإجلاء شعب بأسره عن أرض آباءه وأجداده وموطن تراثه الخالد . وشردته في الصحاري الجرداء نهباً للجوع والعري والمرض والتشرد .

### اقالة الوزارة :

لم تكن هناك وزارة في الدنيا تستطيع أن تبقى في الحكم بعد تلك الهزيمة المروعة في الأراضي الفلسطينية ، ومع ما اقترنت به هذه الهزيمة من خيانات أودت بحياة للثات من الضباط والجنود ضحايا للخيانة والانحجار

في الأسلحة الفاسدة التي كان يواجه بها جنودنا عدو مسلح بأحدث  
الأسلحة وأقواها .

وكانت درجة الفيلان في الشعب وفي صفوف الجيش قد بلغت مرحلة  
الانفجار ، فالآلاف من الشبان في السجون والمعتقلات ، وأهالي وزملاء  
الضباط والجنود الذين راحوا ضحايا المعركة يكتبون حنقهم وكرهيتهم  
للنظام كله ... لذلك كان لا بد أن يتخذ الموقف وبسرعة .. وفلا طردت  
الوزارة وشكل حسين سري وزارة جديدة أجرت انتخابات .. وكالعادة  
أيضاً أخذ الوفد أغلبية ، ولو أنها أقل بكثير من الماضي ، ولكنها كانت  
كافية لكي يتولى الحكم .

## الفصل العاشر

### حريق القاهرة

الوزارة الوفدية :

في الوقت الذي كانت فيه وزارة الوفد تأهب لتولى مقاليد الحكم ، كان هناك في الشرق الأقصى نيف وستائة مليون من الشعب الصيني قد ضربوا الاستعمار العالمي والاحتكاريين الصينيين وبقايا الاقطاع ضربة قاصمة وتحرروا تماماً من العبودية المزدوجة للاستعمار والاحتكار ، وشكلوا حكومة الديمقراطية الشعبية الصينية ، وأصبحت ، منذ ذلك التاريخ ، مع شقيقتها الاتحاد السوفيتي ، يكونان حجر الزاوية في صرح السلام العالمي... وقد أحدث هذا النصر اضطراباً عاماً في العسكر الاستعماري . وكان الوضع العالمي في ذلك الوقت في غاية التعقيد . فالحركات التحريرية في تماظم ، ولم يكن الأمر يقف عند حد انتصار الصين العظيم ، بل إن معظم شعوب العالم كانت تتحرك ضد الاستعمار بدرجات متفاوتة ، فإذا كانت في مصر وإيران مازالت في مرحلة الاشتباكات الغير مسلحة ، فإنها في آسيا تخوض غمار معارك مسلحة عميقة الجذور في الشعوب في الفلبين والملايو وبورما والفييتنام . ولكن الانتصار الصيني أحدث الاضطراب الشامل في العسكر الاستعماري كله ، فعملت أمريكا وبسرعة لتخطية الصراع الذي بدأ يكشف عن وجهه بينها وبين إنجلترا وفرنسا ، فأخذت تحشد وتعيء كل القوى الاستعمارية والرأسمالية لإشعال حرب جديدة تستطيع عن طريقها حل



مسا كل أزمته الداخلية ، وابتلاع باقي المستعمرات الإنجليزية والفرنسية ، وضرب حركات التحرير الوطني ، وتخريب المعسكر الاشتراكي ، وعرقلة نموه وتطوره .

وكانت كل دول العالم الرأسمالي ، بما فيها إنجلترا وفرنسا ، تخضع لنظرية سيادة أمريكا على العالم الرأسمالي ، وكان هذا المعسكر رغم الصراع الناشب بين أجزائه المختلفة ، يرى أن أمريكا في يدها مفاتيح الأمور ، وأنها قادرة إذا ما أشعلت الحرب ضد الاتحاد السوفيتي ودول الديمقراطية الشعبية أن تنتصر . لهذا كانوا يسرون وراء قيادتها رغم تناقض المصالح العديدة .

وإذا كانت أمريكا قد حاولت عقب الحرب مباشرة أن تشعل نيران حرب جديدة ولكنها فشلت ، فقد دخلت بعد انتصار الشعب الصيني في طور التنفيذ السريع لإشعال هذه الحرب ، وأخذت تعد لها الأسباب ، فشنت حرباً عدوانية على الشعب الكوري في يونيو سنة ١٩٥٠ لتتخذ منها ذريعة للحرب العالمية . واستطاعت أن تحصل على أغلبية طيبة من هيئة الأمم لاشتراك قوات مسلحة من البلاد التي أيدت عدوانها وأعطت أصواتها بجانبها ، ولكي تخرج الحرب من حدودها الضيقة إلى الحدود العالمية بإشراك هيئة الأمم فيها . ولكن الشعب الكوري صمد في المعركة صموداً عجيباً ، وتحركت ملايين الشعب الصيني الذي حارب الاستعمار في الجبال والوديان ، وعلى ضفاف الأنهار وفي الغابات والسهول أكثر من ثلاثين عاما مجيدة .. تحرك الشعب الصيني وأرسل متطوعوه لإيقاد شقيقه الشعب الكوري ، وهبت كل شعوب العالم تناصر وتؤيد القضية الكورية حتى في أمريكا وإنجلترا وفرنسا نفسها .

وبينا كانت المعركة تدور في الشرق الأقصى ، كانت أمريكا تحاول استغلالها هنا في الشرق الأوسط ، وتسيطر على المنطقة عن طريق ربط

بلادها بأحلاف تسيطر عليها .

ولم تكن بريطانيا بغافلة عن هذا الخطر الأمريكي ، فسمت من جانبها لإبعاد خطره وتأكد سيطرتها على المنطقة ، فدخلت في مفاوضات مع الحكومة الوفدية من أجل هذا الهدف .

في مثل هذه الظروف العالية تولت وزارة الوفد الحكم ، وحضر الفيلد مارشال سليم رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية فور توليها السلطة لكي يتفاوض معها ويعدل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يؤكد سيطرة بريطانيا على المنطقة ، ويحاول أن يقنع النحاس بضرورة بقاء القوات البريطانية في مصر ، إذ أن هناك خطر سوفيتي يهدد منطقة الشرق الأوسط .. ولم يكن النحاس يرفض هذا للنطق ، بل كان يؤكد ، ويناقش سليم بنظرية كلها تناقض ، لو أخذ بها لكان من المحتم أن تظل القوات البريطانية في مصر مادام المفاوض المصري مقتنع بأن هناك خطر سوفيتي . وكانت النظرية التي يناقش بها المفاوض المصري نابعة من الظروف الدولية التي كانت سائدة وقتئذ ، وهي خضوع كل الدول الرأسمالية للمعسكر الاستعماري ، ولم تشذ دولة رأسمالية واحدة تقريباً عن هذا التفكير ، حتى الهند ، فقد أبدت العدوان الأمريكي على كوريا ، واشتركت معها في أول الأمر في ذلك العدوان بقوات مسلحة ( فرقة اسعاف ) .

وكانت النظرية التي يناقش الوفد بها للمارشال سليم تتلخص في ضرورة عقد معاهدة فلال مع بريطانيا ، وأن الاستقلال في نظره مجرد خروج القوات البريطانية من الحدود المصرية ، وأن هذا الخروج ليس غاية في ذاته ، بل مرجعه إلى عدم القدرة على إقناع الشعب ببقاء القوات البريطانية في مصر .

ومن محاضر جلسات المحادثات التي أجريت بين الوفد وبين سليم السفير البريطاني فيما بين مارس سنة ١٩٥٠ ونوفمبر سنة ١٩٥١ ،

تتضح لنا هذه النظرية التي كان الوفد يناقش بها ، وتبين أنه في الوقت الذي يطالب فيه بريطانيا بالجللاء ، يعترف ويؤكد أن مصر يجب أن تظل جزء من المعسكر الاستعماري .

فيلد مارشار سليم : (١) يتلخص الموقف كما تعلمون في أننا حاولنا أن نصل إلى اتفاق مع روسيا ، ولكن جميع مساعيها في سبيل التفاهم لاقى الصدود . والسبب ببساطة هو أن لروسيا مبادئها الخاصة ، ولا بد في وقت ما أن يقع تصادم بينها وبين الرأسماليين .

رفعة النحاس باشا : هذه مبادئ هدامة ، ولكني نصل إلى اتفاق أرجو أن تحتفظ بسرية هذه المباحثات .

سليم : إن روسيا كانت تعد قواتها لهذا الغرض ، وتعد للحرب قوات ضخمة تكفي لمهاجمة أوروبا الغربية والشرق الأوسط أيضاً . في وقت واحد . والشرق الأوسط هو من أهدافهم الأساسية ، إذ أن قده يكون ضربة شديدة ، لا للشرق الأوسط وحده ، بل أيضاً لأوروبا . وأي هجوم على الشرق الأوسط سيوجه إلى مصر ، فهي مفتاح الشرق الأوسط . ومن يملك مصر يملك الشرق الأوسط .

النحاس : من أين تأتي الجيوش الروسية ؟

سليم : تأتي الجيوش الروسية عن طريق إيران وتركيا ، ويمكنها أن تبلغ مصر في أربعة أشهر .

ويظل الماريشال سليم يشرح في استراتيجيته الوهمية حتى يصل إلى النقطة الحساسة فيقول : « على كل منا أن يقبل وجود جيوش البلاد

---

(١) عاظر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، ص ١٢

الأخرى في أرضه ، وإقامة المنشآت العسكرية فيها ، ووضع قواته تحت قيادة أخرى . وقد قبلنا أن تكون جيوشنا في ألمانيا تحت قيادة فرنسية ، وبالمثل قبل الفرنسيون والهولنديون والبلجيكيون أن يكونوا تحت قيادة أجنبية . وهي قسمة عادلة يتنازل كل طرف فيها عن بعض حقوقه . وإنى أتكلم عن نفسي ، والذي أود أن أراه في مصر .. وهو مهم .. هو نظام من هذا القبيل يقوم بين مصر وبريطانيا العظمى مادامتا تقومان بالدفاع معاً . كذلك أود أن أرى قطع الصلة قطعاً تاماً بالماضى .

النحاس : أود أولاً أن أشكر سعادة الفيلد مارشال على هذه الثقة ، ولكنى أعلم علم اليقين ، بصفتي زعيماً للشعب ، أن الشعب حائق وناقم ، ولا يمكن أبداً أن يركن لوعود جديدة ، أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى في النهاية إلى إبقاء قوات أجنبية في مصر تحت أى اسم أو بأية صفة . ولا يمكن أن أقنع أو أفنع الشعب أن بقاء جيش أجنبي في بلادنا في وقت السلم يعنى شيئاً آخر غير نوع من أنواع الاحتلال والانتقاص من السيادة . ولقد قاسينا كثيراً من التجارب للريرة للتكررة الماضية ، إذ وقفت إلى جانبكم ، ووجهت الشعب أن نبذل لكم كل معاونة مادية ومعنوية في الحرب الأخيرة ، ولم أفعل ذلك طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ فحسب ، وإنما فعلته إيماناً بقضية الحرية ..

ويستمر النحاس يهاجم الوعود البريطانية إلى أن يقول : « يجب أن نبحث عن طريقة أخرى في تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة . واعتقد أننا نستطيع أن ندافع عن بلادنا ، وأن نفكر في نوع من التعاون بيننا وبينكم يزيل المخاوف ويحقق الجلاء الشامل الناجز . وأحب أن تعترف أنه ليس في العالم قوة تستطيع إقناع الشعب المصري بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء ، فإنما

بسبب وجود جيش أجنبي في بلادنا هو الذي يوجه إليه العدوان الروسى . وإن وجود هذا الجيش سيكون الثريفة التى سيتذرع بها الروس لمهاجمة مصر . ومن البديعى والضرورى أن نستكمل استعداداتنا العسكرية من برية وبحرية وجوية ، وأن نعمل على تسليح الجيش المصرى تسليحاً كاملاً . وعليكم أتم أن تزودوا الجيش المصرى بالأسلحة الحديثة من جميع الأنواع ، وأن تساعدونا فى ذلك مساعدة جدية فعالة ، بخلاف ما تفعلونه الآن ، إذ تعدوننا بارسال دبابات دون أن ترسلوها ، فإذا استكمل جيشنا استعداداته العسكرية من السلاح والذخيرة وقف إلى جانبكم لرد العدوان عن مصر ، وتعاون فى هذا الغرض تعاوناً قليلاً صادقاً . وهذا التعاون يكون مثمراً ووافياً دون حاجة إلى الاحتفاظ بقوات أجنبية فى مصر فى وقت السلم .

ولا تنسوا الروح المعنوية . فإن الجيش المصرى سيتمتع بروح معنوية عالية كلما شعر باستقلاله ، إن جلاءكم عن أرض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ، ويجعل الجيش يتفانى فى خدمة قضية السلام للمشارك . لماذا يتقون قواتكم على القناة ، وليس فى فلسطين أو غزة ، مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة ، يمكن أن تصل إلينا فى مدى أسبوع ، وتكون عندنا وقت الحرب . إنى لا أستطيع إقناع الشعب إلا بهذه الطريقة <sup>(١)</sup> .

وتدور المحادثات فى جلسة أخرى على هذا النمط :

فيلد مارشال سليم : لا يسعنى إلا أن أفكر أن المسألة الكورية تضرب لنا مثل هذا الفراغ فى وقت الحرب ، فإن كوريا الجنوبية قد أخذت على

---

(١) محاضر المحادثات السياسية والذكريات المتبادلة بين الحكومة المصرية

وحكومة المملكة المتحدة ، ص ١٥ ، ١٦ ، ١٧

غرة ، ولم يكن هذا يحدث لو كانت فيها قوات أمريكية ، وقد أثار  
الوزراء للصريين مسألة سحب القوات البريطانية من مصر ، وأتم ترون  
ما حدث في كوريا .

السفير البريطاني : وفي الوقت نفسه تتحمل ككوريا الآلام من  
جاء ذلك .

وزير الحرية : لو أنهم سلحوا كوريا الجنوبية لاستطاعت الدفاع  
عن نفسها .

سليم : لو كان في كوريا قوة أمريكية صغيرة لما فكروا في غزوها .  
وزير الحرية : إذا كان البريطانيون يريدون أن يكونوا على مقربة  
من قتال السويس في فلسطين ، فهناك عدة أما كن يمكن أن يربطوا فيها .  
سليم : لعل قطاع غزة هو أحد هذه الأما كن .

وزير الحرية : يجوز

ثم يشكم وزير الخارجية المصرية فيقول : « والذي أعتقد بإخلاص ،  
وأرجو أن توافقوني عليه ، هو تأكيدنا بأن مصر عازمة على الدفاع عن  
نفسها ، وأنها تقبل تحالفاً مع بريطانيا ، يجب أن يكون كافياً لاطمئنان  
بريطانيا . وبناء عليه يحسن أن نشرع على الفور في سد النقص  
في وسائل الدفاع ، وفي استعدادات الجيش المصري ، دون أن نضيع  
الوقت الثمين » .

هذه هي النظرية التي يتناقش بها المفاوض المصري ، وهي نظرية تناقض  
في أساسها الحركة الوطنية التحريرية ، فالوفد يقاب المحرم ويضع رأسه  
قاعدة . فبدلاً من دفع الحركة الوطنية إلى طريقها الطبيعي بوصفها جزءاً  
من الحركة التحريرية العالمية المناهضة للاستعمار ، وبهذا ترتبط الحركة  
الوطنية بقوى السلام العالمي ، وبجميع الحركات الوطنية في العالم ، وتفاعل

معه، وتكتسب منها قوة.. بدلا من هذا، نجده يتجه نحو إخضاعها للمسكر  
الاستعماري المعادي للحركات الوطنية .

إن النظرية الوفدية تهدف إلى عزل مصر عن الحركات التحريرية  
العالمية ، وتسليح الجيش المصري بمعرفة الاستعمار البريطاني ، لكي يصبح  
جيشنا جزءا من الاستراتيجية الاستعمارية . بل إن المفاوض المصري يحاول  
أن يقنع سليم بأن هذه الخطة أكثر صلاحية ، وأفيد للمسكر الاستعماري  
بما لو ظلت قواته في مصر .

وليس أدل على تناقض المفاوض المصري من أنه في الوقت الذي يطالب  
فيه بالجللاء عن مصر ، يعمل على ضرب الحركات التحريرية في البلاد  
الأخرى ، فيقترح على البريطانيين أن ينقلوا قواتهم إلى الأردن أو في قطاع  
غزة . ثم مناقشته للسألة الكورية على اعتبار الشعب الكوري هو الذي  
اعتدى على نفسه ، لا الاستعمار الأمريكي ...

إن هذه النظرية التي كان يتناقض بها المفاوض المصري ، سواء في هذه  
المفاوضة أو في المفاوضات السابقة ، سببت عزل الحركة الوطنية في مصر عن  
الحركة الوطنية في كل بلاد العالم ، ولم تحرمها فقط من العون المادي من  
المسكر المعادي للاستعمار ، بل واتجهت بالقضية المصرية إلى طريق مضاد  
لها ، إلى طريق إخضاعها للاستراتيجية الاستعمارية .

ولكن هل كان المارشال المجوز الماكر يقصد فعلا أن هناك خطراً  
من الاتحاد السوفيتي يهدد الشرق الأوسط ؟ إن أصغر موظف في وزارة  
الخارجية البريطانية يستطيع أن يعرف جيداً أن الاتحاد السوفيتي لم ولن  
يهاجم أى بلد من بلاد العالم ، حتى ولا الدول الاستعمارية نفسها . . فهل  
يجعل المارشال سليم هذه الحقيقة.. كلاً.. إنه يعرفها جيداً ، ولكن ماحيلته  
وهو لا يستطيع أن يذكر اسم أمريكا صراحة . فهو مضطر أن يلف

من بعيد . وبدلاً من أن يذكر أن هناك خطر أمريكي لابتلاع الشرق الأوسط ، وتصفية نفوذ بريطانيا ، ينقل المسألة على الاتحاد السوفيتي ..  
 اللهم أن هناك خطر يبرر به استمرار وجود القوات البريطانية في مصر ..  
 ولم تكن المشكلة التي تجابه الوزارة هي مشكلة الاستثمار البريطاني  
 فحسب . بل أمامها مشاكل عديدة ، إن كانت وزارة صدق ، ثم وزارة  
 السعديين من بعدها لم تتمكن من حلها ، فقد تفاقت وزادت حدة في  
 عهد الوزارة الوفدية ، فالحالة الاقتصادية آخذة في التطور ، وبذلك تزداد  
 المشاكل حدة ، وتحتاج لحسم أكثر من أى وقت مضى ، فقد هبطت  
 صادرات القطن في النصف الأول من سنة ١٩٥١ ، بالرغم من انخفاض  
 أسعاره ، وفي نفس الوقت ارتفعت الواردات من القمح ودقيقه ، وبلغت  
 سنة ١٩٥٠ ، ٥٣١٠٠٠٠ طناً ، ثمناً ١٧٣٠٠٠٠٠ ر.جنيهاً ، وفي سنة  
 ١٩٥١ ، ١١٠٠٠٠٠ ر.جنيهاً ، ٣٧٦٠٠٠٠٠ ر.جنيهاً ، وفي سنة ١٩٥٢  
 ٨٥٤٠٠٠٠ ر.جنيهاً ، ٣٩٨٠٠٠٠٠ ر.جنيهاً <sup>(١)</sup> . وارتفعت رؤوس  
 الأموال المستثمرة في الشركات الصناعية المساهمة من ٢٨٥٠٠٠٠٠  
 سنة ١٩٤٥ إلى ٥٦٨٠٠٠٠٠ ر.جنيهاً سنة ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٥١  
 أضيف إليها ما يقرب من سبعة ملايين من الجنيهات ، استثمرت في شركات  
 جديدة أو في زيادة رؤوس أموال قائمة فعلاً ، وفي عام ١٩٥٢ أضيف إليها  
 ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات <sup>(٢)</sup> .  
 وارتفعت القوة الكهربائية التي استهلكها المصانع في القاهرة

---

(١) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ — ١٩٥٤ .  
 الأمم المتحدة ) ، ص ٣٣

(٢) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ — ١٩٥٤ .  
 الأمم المتحدة ) ، ص ٣٥



والاسكندرية فقط من ٦٧ مليون كيلووات ساعة سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٩ مليون عام ١٩٤٩ ، ٢٦٧ مليون سنة ١٩٥٢ ، ٢٩٥ مليون سنة ١٩٥٣<sup>(١)</sup> .  
وارتفع الانتاج الصناعى بنسبة ٥٦ ٪<sup>(٢)</sup> من جملة صافى الانتاج القومى . . ومن هذا يتضح أنه فى الوقت الذى تطور الانتاج الصناعى ، نجد أن السلطة ما زالت أساساً فى يد كبار ملاك الأراضى ، ويغلبون عن طريقها مصالحهم التى أصبحت تتعارض مع مصالح رجال الصناعة . وتتضح هذه الحقيقة وحقائق غيرها كثيرة من مقدمة الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥١/١٩٥٢ : « وأولى هذه الحقائق هى أن الانتاج الصناعى ، وإن كان مضى هذا العام أيضاً فى الارتفاع ، بالرغم من عوامل القلق التى أحاطت به ، فقد بقى دون القدرة الانتاجية للمصانع ، بسبب ضعف السوق المحلية وصعوبات التصدير . . . وهذا الأمر يقتضى النظر فى تنشيط الاستهلاك وتشجيع التصدير ببعض ما يشجع به فى بلاد أخرى أعرق منا صناعة وأوفر خبرة ..

والحقيقة الثانية هى هبوط الاستثمارات الجديدة هبوطاً مفرعاً ، فقد بلغت فى بحر سنة ١٩٥١ ، ٩٠ ملايين من الجنيهات ، بينما ارتفعت الأموال المدخرة فى صناديق التوفير إلى ٣٧ مليون جنيه . ويحدث هذا فى بلد وفير النسل يحتاج للمحافظة على مستواه الاقتصادى إلى توظيف عشرات الملايين من الجنيهات كل عام . وعندنا أن هذه الظاهرة هى أخطر ظواهر حياتنا الاقتصادية فى الوقت الحاضر . وهى تستدعى العمل السريع لإزالة

---

(١) التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ - ١٩٥٤  
(الأمم المتحدة) ، ص ٣٥  
(٢) التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ - ١٩٥٤  
(الأمم المتحدة) ، ص ٤٦

أسبابها ، خصوصاً وأن غالبها يرجع فيما نعتقد ، إلى العقوبات الإدارية التي تقام في وجه النشاط الاقتصادي .

ولقد أصبحت الصناعة المصرية تمثل من الناحية الاجتماعية شأنًا كبيراً ، فبلغ عدد العمال الذين يعملون بها مليون وربع مليون عامل ، مقابل نحو أربعة ملايين عامل زراعي ( باستثناء النساء والأطفال ) ، وهي تستحق لذلك . ولما أصبحنا نعتقد جميعاً من أنها طريقنا الوحيد إلى المستقبل الذي نريد أن تحاط بسياج من العناية دقيق البنيان .

أما الحقيقة الثالثة فهي جو عدم التفاهم هذا الذي ما يزال يقوم بين الدولة والصناعة ، والذي يظهر في حذر المشرع وتحامل الأداة الحكومية وما ينجم عن ذلك من قيود وأعباء تحتل مكانها بين أقسى العقوبات التي تواجه الصناعة المصرية .

وهذه الظاهرة ترجع إلى بقية من المنطق الزراعي الذي ألفناه ، واستمضاء بعض جوانب المسائل الصناعية عليه . ولكننا أصبحنا نسرف في ذلك منذ حين ، ونفسد بدافع منه على أنفسنا كثيراً مما تستطيع نهضتنا الصناعية أن تأتية في مصلحة المجموع .

وقد قفزت المسألة الاقتصادية أخيراً قفزة واسعة ، واحتلت مكانها بين أولى الشئون التي تشغل الانتباه العام ، ولكنها ما زالت تفتقر إلى أن تحاط بما يجب أن تحاط به في بلد معقد المسائل ، ينتقل من الزراعة إلى الصناعة . من معالجة فنية رفيعة وخطط مدروسة بعيدة النظر ، وتفتقر قبل كل شيء إلى مواجهة حقائق حياة البلاد ، ومنها حداثة الأداة الحكومية والحاجة إلى رأس المال ، وضرورة الترغيب في الاستثمار الصناعي ، وما يقتضيه كل ذلك من امتناع عن التقييد وتهيئة الجو الصالح .

وإذا أضفنا إلى تحرير اتحاد الصناعات تقرير البنك الأهلي سنة ١٩٥٠ حيث يوضح « إن الزيادة في الدخل العائد من الزراعة لا تزال كما كانت

في الماضي تنفق إما في شراء أراضى أو في إقامة للباني أو في اقتناء المنتجات  
الكبالية .

فمن تقرير اتحاد الصناعات والبنك الأهلي توضح الحقيقة الآتية :  
أولا — أن هناك تناقض بين رجال الصناعة وبين الدولة يجب أن يحل  
لمصلحة رجال الصناعة .

ثانيا — أن أداة الحكم يسيطر عليها « النطق الزراعى » الذى يضيع  
الفرص على الصناعة المصرية .

ثالثا — أن مشروعات الصناعة في حاجة إلى رأس المال ، وفي نفس الوقت  
فإن الزيادة في دخل كبار الملاك لا يحولونها للصناعة ، بل يستثمرونها ،  
إما في الأراضى أو في الباني أو اقتناء الكباليات .

رابعا — ضرورة تهيئة الجو الصالح لوضع خطط رفيعة مدروسة ، والترغيب  
في الاستثمار الصناعى .

خامسا — ان السوق المحلية أضيق من الطاقة الانتاجية ، مما يحتم البحث  
عن أسواق خارجية للتصدير .

هذا هو جوهر المشاكل الداخلية التى بلورها ووضعها اتحاد الصناعات  
في تقريره عن عام ١٩٥٢/٥١ ، والتى تشابك وتتداخل مع القضية الوطنية .  
ومنها يتضح أن المسألة لم تعد مسألة الاستثمار فحسب ، بل مسألة شكل  
السلطة فى الداخل ، هذا الشكل الذى يعبر عنه الاتحاد (بالنطق الزراعى) ،  
ويعيق أهداف رجال الصناعة ، وأصبح من المحتم أن يزول حتى يفتح  
الباب للصناعة لكي تتطور وتقدم لها الخطط المدروسة ويهيأ لها  
رأس المال اللازم لتنفيذها .

وفي كلمة واحدة أن هناك تناقضاً يجب أن يحل لصالح الصناعة التى وصلت  
من التطور لدرجة أن أصبح ذلك القسط الذى تشارك به فى السلطة  
لا يكفي لتنفيذ أهدافها . . إن أمامها فرص واسعة لإقامة المشروعات

الصناعية التي ما زالت البلد بكر فيها ، ولكن الدولة التي يسيطر عليها كبار الملاك لا تحفل بهذه المشروعات التي لم تعد تكفيها عشرات الملايين من الجنيهات ، بل المئات من الملايين هي التي تحتاج إليها .

وطالما نادى رجال الصناعة بتسهيل دخول رأس المال الأجنبي لكي يتعاون معها في هذه المشروعات ، ولكن بالرغم من التسهيلات الواسعة التي منحت لها ، فإنها لم ترد بالشكل المطلوب للأسباب الآتية :

أولا — الرعب من الحركة الوطنية . وليس هناك عدو يخشاه الرأسمال الأجنبي أكثر من نمو وتعاضد الحركة الوطنية التي تمثل بالنسبة له ما يسميه بحالة ( عدم الاستقرار ) .

ثانياً — لنكي تؤسس المشروعات الصناعية ، لابد أن يسبقها مشروعات إنشائية تعتمد عليها الصناعة في الإنتاج ، مثل توفير الطاقة الكهربائية ، والمواد الخام الرخيصة ، وتعميد طرق المواصلات ، وتنظيم اتصالاتها ، بحيث تربط مناطق الصناعة والزراعة ببعضها . وبدون هذه المشروعات تثمر الصناعة ، ولا ترجح إلا ربحاً ضئيلاً . وهذه المشروعات تحتاج لملايين الجنيهات لتنفيذها ، وهي في ذاتها ليست مشروعات إنتاج ، بل هي القاعدة التي يقوم عليها إنتاج بعد ذلك ، ولا يقوم بها في الغالب أفراد . فمهما كانت لديهم من مدخرات فلن تصل إلى حد القيام بمثل هذه المشروعات التي لها صفة الفائدة العامة ، ولهذا ففي البلاد المتخلفة صناعياً تقوم بها الدولة ، وبعد قيامها تؤسس الشركات الصناعية وتقوم بعملية الإنتاج .

ورؤوس الأموال الأجنبية لا تريد أن تشترك في هذه المشروعات الإنشائية ، بل تريد أن تتكفل بها الدولة من ميزانياتها . ولما كانت هذه الميزانية تتكون من مجموع الضرائب المباشرة والغير مباشرة التي تفرض على الوطنيين سواء كانوا من الشعب أو من الشركات الصناعية ، أو على

الملكية الزراعية والعقارية . ولما كانت هذه المشروعات هي المشكلة الكبرى أمام الصناعة في مصر ، لذلك كان لابد أن ينهض التفكير في حل هذه المشاكل من داخل البلاد . وليس من خارجها ، مادامت هذه المشروعات لن تقوم إلا على اكتاف الليزانية الوطنية . ولكن هذه الأفكار لم تكن واضحة تماماً لعدم وضوح القدرة التنفيذية لها .

وفي كتاب اتحاد الصناعات نفسه تنضح هذه الحقيقة ، فهو يتكلم عن ضرورة الترغيب في الاستثمار وتهيئة الجو الصالح ووضع الخطط الرامية المدروسة . الخ . ولكنه يعود في نفس التقرير وينقد الحكومة في سياستها الضريبية التي لاتشجع دخول رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر .

إن هناك اضطراباً في التفكير ، مرجعه إلى آمال ما زالت معلقة على رؤوس الأموال الأمريكية وإمكانية إقناعها بالدخول في مشروعات الصناعة المصرية « كشريك معقول » ، ثم يأس من إمكان تنفيذ هذه المشروعات بالاعتماد على قدرة الدولة التي يسود بينها وبين الصناعة جو «عدم التفاهم» . وعند ما يشير البنك الأهلي سنة ١٩٥٠ إلى أن الزيادة في الدخل العائد من الزراعة لا تزال كما كانت في الماضي تنفق إما في شراء الأراضي أو إقامة المباني أو اقتناء الكياليات ، فهو يشير إلى الملكية العقارية برمتها ، وإلى الأموال المحبوسة فيها ومحرومة منها الصناعة ، ويلجأ إلى ضرورة حسم هذه المشكلة التي طالما تكلم عنها المفكرين البورجوازيين من سنوات طويلة ، ونددوا بالشكل القدي عليه ملكية الأراضي . وكانت حسب إحصاء سنة ١٩٤٧ مجموع الأراضي الزراعية ٣٥٦ر٧٩٩ر٥ فدان يملكها ٣٥٣ر٦٦٢ر٢ مالكا ، موزعة كالآتي :

عدد الملاك	المساحة المملوكة بالفدان	فئات المساحة
١,٤٠١,٣٨٥	٤٢٠,٩٧٨	لغاية نصف فدان
٥١٩,٢٥٦	٣٦٤,٣٩٤	من نصف فدان إلى فدان
٣٢٢,٢٦٠	٤٥٤,٤٥٤	من فدان إلى فدانين
٢٦٤,٢٦٣	٣٦٥,٠١٥	من ٢ — ٥
٨٠,٩٩٦	٥٤٠,٨٢١	من ٥ — ١٠
٢٧,٢٦٧	٣٢٤,٤٠٤	من ١٠ — ١٥
١٤,٢٩١	٢٣٩,٩٨٢	من ١٥ — ٢٠
١١,٤٨٣	٣١٨,٠٠٦	من ٢٠ — ٣٠
٩,٢٢٦	٣٥١,٢١٧	من ٣٠ — ٥٠
٦,٦٤٢	٤٤٨,٧٢٥	من ٥٠ — ١٠٠
٣,١٧١	٤٤٣,٩٨٨	من ١٠٠ — ٢٠٠
١,١٠٢	٣١٧,٥٦٧	من ٢٠٠ — ٤٠٠
٤٦٢	٢٣٧,٣٨٧	من ٤٠٠ — ٦٠٠
١٧٧	١١٧,٤٦٧	من ٦٠٠ — ٨٠٠
١١٢	٩٩,٤٤٠	من ٨٠٠ — ١٠٠٠
١٢٢	١٥٠,٠٦٨	من ١٠٠٠ — ٢٠٠٠
٦٨	١١٨,٦٥٢	من ٢٠٠٠ — ٣٠٠٠
٦٠	٢٦٧,٠٨١	من ٣٠٠٠ فأكثر
٢,٦٦٢,٣٥٣	٥,٩٧٩,٣٥٦	

ومن هذه الإحصائية يتضح أن ٢١.٣ مالكا يملكون ١,٣٠٧,٦٦٢ فدان ، وتبتدى ملكيتهم من مائتين فدان إلى أكثر من ٣٠٠٠ فدان . ومن إشارة البنك الأهلى يتبين أن للسألة الزراعية لم تعد فقط مسألة الفلاحين ، بل دخل عليها عامل جديد باحتياج الصناعة إلى رؤوس الأموال المحبوسة فيها .

كانت هذه المشاكل التي تجابه الوزارة يوم توليها السلطة ، وقد ساهمت  
حل مشاكل الصناعة بالقدر الذي تستطيع أن تقدمه ، ففي يونيه سنة ١٩٥٠  
ألغت الرسوم الجمركية المفروضة على الآلات وقطع القيار المستوردة من  
الخارج ، ثم خفضت الرسوم على المواد الخام من ٧ ٪ إلى ٣ ٪ ، ولكن  
هذه المساهمة لم تكن إلا دفعة يسيرة وقطرة من بحر من مطالب الصناعة  
المصرية .

### التحولات الشعبية وإلغاء المعارضة :

لا شك أن المؤرخ سيجد صعوبة بالغة في تأريخ هذه المرحلة الحسنة  
من تاريخ كفاح شعبنا . فلم نشاهد مرحلة اجتمع فيها الحق مع الباطل ،  
والكفاح الوطني الشريف الصادق مع دسائس عملاء الاستعمار وأبواقه  
المنبثة والمتناثرة في صفوف الحركة الوطنية . والمؤرخ محتاج لكثير من  
التدقيق والعناية ، حتى يستطيع أن يكشف لحساب من كانت تعمل الأنواع  
المختلفة من المعارضات التي كان يمتلىء بها الجو السياسي . إننا نريد هذا  
الميكروسكوب لكي نحدد المعارضات الوطنية الشريفة التي كانت تعمل  
لدفع المعركة للوصول بها إلى غايتها الوطنية التحريرية ، أو تلك المعارضات  
الاستعمارية الخبيثة التي كانت تهدف إلى تحطيم المعركة وتسليمها فريسة  
سهلة ليد أعداء الشعب .

الجميع كانوا يعارضون ، فمن منهم الوطني الصادق ، ومن منهم المزيف  
الخبث . إنها حقبة فريدة في تاريخ حياة شعبنا ، تجمعت فيها متناقضات  
عديدة وكلها تضرب ، ولكن الأغراض مختلفة ومتعارضة ، والحكومة  
نفسها كانت هي الأخرى تحمل في داخلها متناقضات عجيبية ، إنها تهاجم  
الاستعمار البريطاني ، وفي نفس الوقت ، وفي غمار المعركة توقع اتفاقية النقطة

الرابعة الأمريكية ، وفتح الباب لكي يتغلغل النفوذ الأمريكي في معظم الأداة الحكومية من تعليم وصحة واجتماع . . وبالرغم من أنها وصلت إلى الحكم بعد فترة طويلة من الإرهاب الوحشي كاد ينفجر فيها المجتمع . إلا أنها لم تلغ الأحكام العرفية إلا بعد خمسة شهور من توليها الحكم ، وتتفاوض مع بريطانيا من مارس ١٩٥٠ حتى نوفمبر سنة ١٩٥١ ، لكي تقنعها بالجلاء وتمسك بقواتها في غزة أو في الأردن ، وتظل بمصرية من مصر ، ولكنها لم تقنع بعد محادثات استمرت أكثر من عشرين شهراً ، كان الشعب خلالها متحفزاً وثاراً ، مما أجبر الوزارة في يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ أن تعلن إنهاء معاهدة ١٩٣٦ ، واتفاقي ١٩ يناير ، ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان . . ألغت الوزارة هذه الاتفاقيات ، رغمًا عن أنف السراى وعملائها .

### القتال في القنال :

ألغت الوزارة المعاهدة ، فتألفت المظاهرات في كل مكان معلنة ابتهاجها بهذا النصر الكبير . وفي الاسماعيلية صباح ٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ قامت مظاهرة الطلبة من المدرسة الثانوية بعرايشية مصر ، متجهة إلى شارع الثلاثين ، وعند المزلقان التقى بمظاهرة العمال ، وهنا اشتد حماس الشعب واتجهت المظاهرة إلى مخازن «النافي» ، وأزيلت العلم البريطاني من فوقها ورفعت العلم المصري .

وكان هذا العمل ضربة مفاجئة للانجليز أذهلتهم ، فلبجأوا إلى سلاح المؤامرة الخسيس ، فسحبوا موظفيهم من «النافي» ، وكذلك الأموال من خزائنه ، متوقعين أن يفرى ذلك العمل الجماهير قهجم عليه ، فيتخذوا من ذلك ذريعة للاستطدام بها ، وفرض حكم عرقي على منطقة القناة ،



وللاستيلاء على الجمارك حتى لا يحرموا من الامتيازات التجارية التي كانت تعطى لهم المعاهدة للغة .

ولكن الجماهير أدركت الغرض الخبيث الذي يبيته الانجليز ، فلم يهجموا ، فأرسلوا عملائهم يحرضون الشعب ليهجم على « النافى » ، وينهب ما فيه ، ولكن الشعب لم يستجب لهؤلاء العملاء . وهنا أرسل الانجليز إحدى نساءهم فأطلقت الرصاص على جندى بوليس مصرى فسقط لتوه شهيداً من فوق جواده . وانطلق غضب الشعب بعد ذلك الاستفزاز المجرم ، وهجم على « النافى » . وجاءت ظهرت مجموعة من الجنود البريطانيين أخذت تطلق النيران على الشعب ، فسقط منهم ضحايا عديدين ، ولكن الجماهير هجمت على هؤلاء الجنود ، وثارت لشهائدها وأبادتهم .

وسارت المظاهرة بعد ذلك فى حى الأفرنج والعرايشية الجديدة ، وأخذت تطرد الانجليز من بيوتهم وتحرق أثاثهم وهى تهتف ، « عودوا إلى بلادكم » . وقد حاول بعض رجال البوليس السياسى تحريض جنود البوليس على إخوانهم الوطنيين ، ولكنهم رفضوا .. وكيف يقبلون هذا التحريض وأول شهداء المعركة واحداً منهم .

تقدمت القوات البريطانية لتحتل المدينة مجهزة بمدافع ستين ، والفيكرز والبرتات ، ومدافع اليدان ، والدبابات والمصفحات ، ومضت فى تقدمها حتى وصلت إلى شارع الثلاثينى عند حدود الحى العربى . وأبى الشعب أن يسلم شبراً واحداً من حيه ، وأطلق الجنود النيران على الشعب الأعزل فسقط شهداء عديدين .. وخرج من صفوف المتظاهرين عامل يحمل علم مصر متقدماً نحو صفوف الانجليز ، واندفع وراءه الشعب فى حماس دافق ، الأمر الذى أزعج الانجليز ، وجعلهم يفرون رغم سلاحهم وعتادهم .. ولكن الأوامر صدرت إليهم وبسرعة ليمودوا إلى الهجوم فرجعوا وهم يطلقون الرصاص .. وكان هذا العامل أول الشهداء .

وفي الساء استنجد الانجليز بمصريين ليقنعوا الشعب بالتفرق ، وفلما افلح هؤلاء فيما فشل فيه الاستعمار .. ولكن الجماهير أدركت فوراً أن الملك وقادة الجيش لا ينوون حقاً الدخول في معركة حقيقة مع الانجليز ، ولا ينوون أن يسمحوا للشعب أن يخوض المعركة بشكل جدى .

وإذا كان هذا هو موقف السراى ، فان ٣٠٠ جندي بريطانى رفضوا إطاعة الأوامر في إطلاق الرصاص على الشعب المصرى .. كما سبق ورحلت القيادة ١٥٠ جندي آخر إلى بريطانيا بتهمة الشيوعية وتعاونهم مع الشعب المصرى ، وأرسل الطلبة الصينيين برقية تفيض بالحب والإخلاص لكفاحنا المجيد : « تلقينا بسرور أخبار إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقى سنة ١٨٩٩ ، وأخبار الكفاح المتزايد لشعبكم ضد الاستغلال والاستعمار الأجنبى . فلتعلموا أيها الزملاء أنكم لستم وحدكم .. فنحن الخمائة مليون من شعب الصين نربكم بعيون مفتوحة ، ونحن بألف يد مستعدون لمؤازرتكم في كفاحكم » .

كان يوم ٩ أكتوبر بداية إعلان الكفاح ضد الاستعمار البريطانى ، فأقام سكان الاسماعيلية للتاريس في الشوارع ، وحاولوا دون تقدم القوات البريطانية .. وتحركت المظاهرات في كل بلاد القطر تطالب بالسلاح ، وأقيمت المؤتمرات في القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى ، تجمع النقود وتنظم التدريب .. وانسحب عمال وموظفو المعسكرات البريطانية ، وتركوا فراغا هائلا في صفوف الأعداء .. وتدقت جوع الشباب إلى القتال لتحارب الاستعمار البريطانى بما تستطيع أن تصل إليه من سلاح .

وتكونت في مدينة الاسماعيلية لجان المقاومة ، ونظموا عمليات خطف السلاح من الأعداء ، وتعددت هذه اللجان ، وتكونت لجنة من الفلاحين بركة أبو جاموس ، وفي عزبة عطوة ، وقرية نفيسة ، حيث نسفت بعض محطات المياه وتوليد الكهرباء بمعسكرات الانجليز .

أخذت المعركة تتسع شيئاً فشيئاً ، وخرجت القوات البريطانية من خطوطها القصيرة إلى خطوط أوسع ، فدمرت كفر عبده ، واشتبكت مع الجماهير المقاتلة بقرية القرين في معركة استعملت فيها الدبابات والمدافع الثقيلة ... وبالرغم من أن خطة الحكومة كانت عدم الاشتراك بقواتها المسلحة ، سواء في الجيش أو البوليس في القتال الناشب ، إلا أنها لم تستطع أن تمنع المعركة التي نشبت بين قوات بلوكات النظام والقوات البريطانية ، حيث قاتل جنودنا قتالا بطولياً بأسلحتهم الخفيفة ، مواجهين عدو كامل العدة وبأحدث الأسلحة المدمرة .

ولم يعد في طوق الحكومة أن تغف من المعركة أى موقف سلمي ، فأباحت حمل السلاح للمواطنين ، وبدأت تدرس قطع العلاقات مع بريطانيا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي ، عدو الاستعمار ، لقد ارتفع المد الثوري إلى قمته ، وأرعبت السراى والاستعمار البريطانى والأمريكى .. ولم تعد المسألة مسألة صراع في أيهما يسيطر على مصر ، بل أصبحت المسألة تتركز أولاً وقبل كل شيء في وقف هذا الخطر الزاحف .. خطر الشعب الثائر ، خاصة وأنه أصبح يحمل السلاح ، وكلما طالت المعركة كلما اشتد ساعده ونظم صفوفه .

وعينت السراى حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي بدون استشارة الوزارة التي لم تتخذ أى موقف إيجابي حيال هذا العمل العدائى ، فكان هذا دليلاً للسراى لى تتقدم وتفضل أشياء أكثر ، وتخطط خطى أكثر إيجابية ...

وأخذت الجرائد الاستعمارية في لندن ونيويورك تعلن عن الخطر التزايد في مصر .. وانتقلت المعركة إلى صفوف الأعداء ، فثار جنود اللوريشان على ضباطهم الانجليز ، وامتنعوا عن ضرب إخوانهم المصريين ،

ووزعت منشورات سرية في صفوف القوات البريطانية تطالب بالانسحاب من مصر والعودة إلى بريطانيا .

وهنا كشفت كل الشعارات الحبيثة والصراخ الأجوف الذي كان يملأ الدنيا أثناء المحادثات التي جرت بين الوزارة والبريطانيين ، وبدأ الميكروسكوب العلمي يكشف جزء من المعارضات التي كانت تبدو في مظهرها أنها وطنية ، بينما هي تعمل لحساب السراي والاستعمار . . . لقد اتحدت كل القوى الرجعية في حلف مقدس لإفساد المعركة وإنهاءها . فبدأ الأحرار الدستوريون والسعديون يشككون في جدية المعركة ، ولم يكفوا منها بالموقف السليبي ، بل انتقلوا إلى الهجوم الإيجابي . . . أما بعض الهيئات فقد ظلوا يخترعون الأسباب لعدم اشتراكهم في المعركة بأي نصيب ، حتى ولا بالصلاة والصوم ، وكانوا يجمعون السلاح من منطقة القتال ويحرمون المناضلين من استعماله ، ويخبثونه في مخازنهم الخاصة .

وهناك هيئة فاشية أخرى كان صياحها يملو على كل الأصوات ، وبلغ ضجيجها عنان السماء . . . ففي الوقت الذي كان يقاوم جزء منها في القتال ، كانت قيادتها هنا في القاهرة تعمل وبسرعة لكي تحرف المعركة إلى طريق وهمي وتعمل « بروقات » حريق القاهرة ، فبينما كانت طبقات الشعب تتجه بعقولها وقلوبها صوب القتال لمحاربة القوات الاستعمارية ، خرج هذا الحزب بشعار تحطيم الحارات ، وسرح أعضائه ليلقوا عليها بالحجارة ويحطمونها بالعصى والزجاجات الفارغة .

اجتمعت إذن كل القوى الرجعية لضرب الشعب من الخلف وتصفية المعركة . وأصدرت السراي أوامرها لرجلها في أجهزة الحكومة لتنفيذ المؤامرة التاريخية الكبرى ، وتوالى الاجتماعات بين السفير البريطاني وعبد الفتاح عمرو ، وبينه وبين حافظ عفيفي ، الذي يتقابل بدوره مع

السفير الأمريكى .

وفى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، وهو اليوم الذى كانت الوزارة قد حددته لقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ، والدخول مع الاتحاد السوفييتى فى محادثات لعقد معاهدة صداقة . . فى هذا اليوم تحركت المظاهرات من كل فج . . من عمال العنابر . ألوف من طلبة الجامعات والأزهر والثانوى ، وطبقات الشعب المختلفة . . وجنود بلوكات النظام الذين خرجوا على الأوامر ، واندفعوا نحو مجلس الوزراء مع المظاهرات الشعبية ، مطالبين بالسلاح لمنازلة البريطانيين .

وفى الوقت الذى كانت فيه الوزارة تأخذ على نفسها عهداً أمام الألوف من أفراد الشعب بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا ، وعقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتى ، كان فى سراى عابدين مجلس الملك السابق وحوله كبار ضباط الجيش والبوليس . . وفى نفس الوقت كانت فرق تجوب مدينة القاهرة . . نفس فرق «تخميم الحارات» ، وتحمت مع البوليس وبصره تشعل النيران فى المحلات التجارية العامة الواحد بعد الآخر ، وجنود البوليس ينظرون وكأن الأمر لا يعنهم فى شيء ، وجاءت سيارات المطافى ، ولكن لتنظر هى الأخرى وتشاهد .

لقد حدث فى هذا اليوم شيء عجيب ، فهناك وزارة فى الحكم ، ولكن ليست فى يديها أية قوة تنفيذية . فرئاسة الجيش والبوليس تجلس فى قصر عابدين مع الملك السابق وتقود معركة حريق القاهرة . المدينة التى بناها الشعب بعرقه ودمه . . وقد حاولت الوزارة عبثاً أن تثر على أية قوة سواء فى الجيش والبوليس لكن تنزل وتوقف هذه المهزلة المؤسسية . ولكن المؤامرة التى حيكت خيوطها فى لندن وواشنطن وقصر عابدين ، كان يجب أن تتم .

ولم تأت الساعة السادسة مساء حتى كانت مدينة القاهرة شملة من النيران الحمراء .. وهنا نزلت القوات المسلحة التي كانت تعسكر في حديقة الأزبكية في الساعة الثالثة ، وأحاطت بمناطق الحريق .

وفي الساعة الحادية عشر دقت الوزارة آخر مسبار في نشها ، بأن أعلنت الأحكام العرفية . ولم تشرق شمس يوم ٢٧ يناير ، إلا وكانت قد أقيمت وعين على ماهر رئيساً للوزارة الجديدة

### لماذا نجحت المؤامرة

ليست معارك الكفاح ملهامة يتلاعب بها الدبلوماسيون لكي يلفتوا بها نظر الاستعمار حتى يتنازل لهم عن بعض ما يطلبونه . بل هي معارك طويلة الأمد شاقة ومريرة ، يخوضها الشعب وراء قيادة عبقرية حددت حلفائها وأعدائها ، ووضعت خططها لتخوض غمار القتال ضد عدو يفوقها في موارده التي لا تنضب .. وعند ما تحدد قيادة الكفاح حلفائها وأعدائها ، فهي لا تحددهم في داخل البلاد فحسب ، بل في الداخل والخارج على السواء .

ولم تكن الوزارة التي قادت معركة الكفاح تضع في حسابها أنها ستخوض فعلا معركة ضد الاستعمار بإمكانياته الواسعة ، ومرتكزاً على حلفاء في الداخل ، بل كانت تتلاعب بهذه المعارك ، وهدفها لا يتعدى الضغط على الاستعمار البريطاني ليقبل عقد معاهدة جديدة على أساس الجلاء عن مصر ، ووضع قواته بالقرب من حدودها في شرق الأردن أو غزة .

ولو كانت الوزارة تفنى خلاف ذلك لكان من المحتم عليها أن ترسم استراتيجية كاملة للثورة ، وتحدد أعدائها في الداخل والخارج على السواء ، كما تحدد حلفائها أيضاً في الداخل والخارج ، ثم تعبئ كل قوات

الثورة في حزم ، وتوطد النفس على معارك طويلة وشاقة ، فيها الخسائر  
والكاسب ، فيها التقدم والتأخر ، ولكن النصر سيكون مؤكداً في  
النهاية ، إذ أن حلفاء الثورة في داخل البلاد وخارجها أقوى بكثير من  
معسكر أعدائها .. لم تفعل الحكومة هذا ، ولم يكن في إمكانها أن تفعل ،  
لأنه ليس في حسابها إلا الضغط فحسب على الاستعمار . إنها كانت موزعة  
العواطف بين الشعب وبين الاستعمار ، وتحاول أن تمسك العصا من النصف ،  
فلم ترض الاستعمار أو الشعب . فضرب الاستعمار ضربته وأطاح بها ..  
إنها تمادى الاستعمار العالمى ، ولكنها في نفس الوقت تعادى المسكر  
الاشتراكي .

وليس العجيب في الأمر أن تتجسج المؤامرة ويصفي الكفاح ، بل  
العجيب ، والذي يدعو إلى الفخار أنها استمرت من ٩ أكتوبر ١٩٥١  
حتى يناير ١٩٥٢ ، ولم يكن الشعب يملك في نضاله إلا الحماسة ومقته  
للاستعمار فحسب . ولكنه خاضها بنفس الشكل التلقائي الذي خاض به  
مبارك ٢٥ ، ٤٦ وبدون قيادة حقيقية تحشده وتنظمه وتوجهه ، بل خاضها  
بحماسة ، بينما كان للاستعمار قيادته المنظمة في المؤخرة ومنبثة في كافة  
نواحي المعركة وتديرها البراى بما لديها من جهاز بوليسى خاص متعاوناً  
مع مخبرات الاستعمارات تعاوناً كاملاً .

لقد انطلقت الطاقة الشعبية ، وأصبحت مصدر رعب وفزع للاستعمار ،  
ولكنها كانت تنفقر إلى القيادة التي تتناسب مع عظم المعركة لكي تحشد  
الشعب والحلفاء ، ولت عزل الحونة أعداء الشعب وتفضيهم وتطهر منهم  
المعركة .

ولما كان الاستعمار العالمى يعد العدة كما سبق وأوضحنا لإشمال حرب  
جديدة ، ويعمل على السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط ، فقد حلف

البلقان ، ثم تقدم إلى مصر عقب إلغاء المعاهدة مباشرة بمشروع حلف البحر الأبيض المتوسط الذي رفضته الوزارة فوراً وبدون مناقشات طويلة . . ومن ذلك اليوم الذي رفضت فيه الوزارة هذا الحلف ، والاستعمار يعمل على تهيئة الظروف لكي يحسم الموقف ، وليضرب الحركة الوطنية في مصر أملاً في فرض أحلافه ، ويمضي إمكانياتها ، ويدخل بها في أتون الحرب العالمية الجديدة .

وحريق القاهرة هو الطريق الذي اختاره الاستعمار لكي يضرب فيه الحركة الوطنية ، وليصفي الكفاح ، ولعقد أحلافه العدوانية التي لو نفذت لجعلت من مصر مركزاً للعدوان على الحركة الوطنية في الشرق الأوسط .



## الفصل الحادى عشر

# الإطاحة بالنظام الملكى

بالرغم من أن معظم الوزارات الوفدية كانت تنتهى بالإقالة ، إلا أن الإقالة الأخيرة قد جمعت حول السراى كل عوامل السخط والنضب والاضجار ، وأوضحت بما لا يدع مجال لشك أنها الركيزة الثابتة للاستعمار داخل البلاد ، والعدو المباشر الذى يواجه الشعب . فقد كانت الوزارة المقالة رغباً عن كل شىء صامدة فى وجه الاستعمار ، ولم تقبل الاشتراك فى الحرب الكورية ، وأخذت جانب الحياد رغباً عن موافقتها النظرية على الخطوة الاستعمارية ، ورفضت الدخول فى حلف البحر الأبيض المتوسط رفضاً حاسماً ، واستجابت لرغبة الشعب ، وتطورت مع الأحداث السياسية ، فأباححت حمل السلاح للمواطنين ليقاتلوا الاستعمار الجاثم على ضفاف القنال . وبدأت تدرس الخطط التنفيذية لقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى .

لقد تجمعت كل القوى الرجعية لضرب الحركة الشعبية ، ونست خلافاتها مؤقتاً ، إلى أن تم لها الضرب .

ولكن ماذا تصنع السراى ومن خلفها الاستعمار فى المشا كل الاقتصادية والسياسية التى ما زالت معلقة من بعد الحرب العالمية الأخيرة وتطلب الحل الحاسم وتحمل الطاقة الكافية لإفجارها ؟ لم تصنع شيئاً إلا مانفعله كل حكومة رجعية فى العالم . ففتحت المعتقلات ، وألغت البرلمان ، وشكات

فرقة بوليسية مئزرعة من جنود مجهزة بالأسلحة الحديثة الأوتوماتيكية ، وتجب الشوارع ليل نهار ، لثرب الشعب وتكتبته ، وكأنها بهذه القبضة البوليسية قادرة أن تغني المشاكل وتصفها .

ولكن ما بال السراى تنظم هذه القوات للسلحة الجديدة وفيما مضى كان الجيش هو غذتها في مثل هذه الأمور ؟

لا شك أنها كانت تعرف أن الجيش قد أفلت من أيديها . وأن المخازى والجرائم التى ارتكبتها فى الحرب الفلسطينية ، وكبت الجيش ، وعدم إشراكه فى معركة الكفاح المسلح التى خاضها الشعب ضد الاستعمار .. لا شك أن السراى تعرف أن كل هذه الأمور قد تجمعت ، ولم يعد فى استطاعتها السيطرة على الجيش وإخضاعه لإرادتها كما كانت تفعل فى الماضى . وقد جاء الجواب سريعاً بذلك الهجوم الحاطف الذى قام به الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ثم طرد الملك فى ٢٦ يوليو من نفس السنة . وقد صفت حركة الجيش منذ ذلك اليوم شكل قديم من أشكال الحكم دام منذ سنة ١٩٢٤ أى منذ تشكيل أول برلمان فى ظل الاستقلال النسبى بعد ثورة سنة ١٩١٩ . وبدأت فى وضع شكل جديد لم تكن ظروف الصراع العملى بقادرة على تحديده التحديد الكامل الواضح . ولكن تطور الحوادث أخذ يوضح هذا الشكل أكثر وأكثر ، إلى أن تبلور فى دستور سنة ١٩٥٦ ، حيث تقرر بشكل قاطع عدم قيام الأحزاب السياسية بشكلها القديم ، وأن الاتحاد القومى هو الهيئة الوحيدة التى تتجمع بداخلها قوى الشعب المختلفة .

### قانونه الاصطراح الزراعى :

وكان أول عمل رئيسى قامت به الحركة هو إصدار قانون الإصلاح الزراعى الذى بدى فى تنفيذه عقب صدوره مباشرة فى ٩ / ٩ / ١٩٥٢

وقدم الملك الدين ينطبق عليهم القانون إقراراتهم ، وكان عددهم ١٧٨٩  
مالكا ، كما يحده الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ١٩٥٤ - ١٩٥٥ .  
وبلغت المساحة الكلية لهذه الإقرارات ٨٥٥,٥٩٢ فداناً ، وتم الاستيلاء  
فى العام الأول على ١٨٥,٨٦٨ فداناً ، وتركزت فرصة للملاك الذين لم يستول  
على أرضهم حتى أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، لكي يبيعوا الزائد من أراضيهم وفق  
القواعد التى قررها القانون وبلغت جملة مبيعاتها حوالى ٩٢,٠٠٠ فدان .  
وفى نوفمبر سنة ١٩٥٣ صدر قانون بمصادرة أملاك أسرة محمد على ، وضمت  
الأراضى المصادرة إلى ما يديره الإصلاح من أراضى . وقد بلغت الأراضى  
للوزعة بموجب الإصلاح الزراعى ٢٥٠,٠٠٠ حتى آخر سنة ١٩٥٥ .

وبلغ المستحق للإصلاح الزراعى قبل للمستأجرين عن عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤  
مبلغ ٦,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ، وهذا المبلغ يمثل الإيجار والخدمات ومشتريات  
المستأجرين خلال العام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وقام المستأجرون بإسداد  
خمس ملايين من الجنيهات تقريباً خلال العام حتى أكتوبر ١٩٥٤ (١) .  
ويعتبر قانون الإصلاح الزراعى حجر الزاوية فى ضرب السلطة السياسية  
لكبار ملاك الأراضى والتخلص من تأثيرهم للضاد على المشروعات الرامية  
إلى التصنيع ، وتهيئة الظروف الصالحة للاستثمار ، وتوفير كافة الإمكانيات  
لاستغلال طاقة البلاد الإنتاجية وإعداد الأسس الكافية لها .

وقد فتح الإصلاح الزراعى الطريق لإنهاء شكل الملكية القديم ،  
والإحصائية التالية مأخوذة من نشرة البنك الأهلى ، العدد الأول سنة ١٩٥٧  
عن الحياة الزراعية سنة ١٩٥٠ - ١٩٥٦ .

« يتضح من الإحصاءات الزراعية التى نشرتها أخيراً مصلحة الإحصاء  
والتعداد أنه بينما زادت حيازة الأراضى الزراعية بنسبة ١ ٪ فحسب خلال

---

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ من ٢٣٣

الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٥٦ (من ٦١٤٤ر٠٠٠ إلى ٦١١ر٠٠٠ فدان)  
 ارتفع عدد الحائزين سواء عن طريق الملكية أو الإيجار بنسبة ٢٥ ٪  
 (من ١ر٠٠٣ر٠٠٠ في سنة ١٩٥٠ إلى ١ر٢٥٤ر٠٠٠ في سنة ١٩٥٦)  
 أى بما يقرب من ضعف نسبة الزيادة في مجموع السكان في مصر خلال الفترة  
 ذاتها . وكان معظم الزيادة في عدد الحائزين لأقل من فدان (من ٢١٤ر٣٣٤  
 إلى ٤٠٥ر٢٨٢ حائزاً) ، على حين تناقص عدد الحائزين لتحسين فداناً  
 فأكثر (من ١٤ر٨٩٢ في سنة ١٩٥٠ ، إلى ١٢ر٨٤٥ في سنة ١٩٥٦) .

عدد الحائزين		المساحة		سنة ١٩٥٠
في المائة	بالآلاف	في المائة	الف فدان	
٢١ر٤	٢١٤ر٣	١ر٨	١١٢	أقل من فدان
٥٧ر١	٥٧٢ر٥	٢١ر٤	١ر٣١١	١ - ٥ فدان
١٧ر٤	١٧٤ر٩	٢٤ر٨	١ر٥٢٤	٥ - ٢٠ فدان
٢ر٦	٢٦ر٥	١٢ر٩	٧٩٢	٢٠ - ٥٠ فدان
١ر٢	١٢ر٤	١٨ر٦	١ر١٤٢	٥٠ - ٢٠٠ فدان
٠ر٣	٢ر٤	٢٠ر٥	١ر٢٦٣	أكثر من ٢٠٠ فدان
١٠٠	١٠٠ر٣٠	١٠٠	٦ر١٤٤	المجملة
عدد الحائزين		المساحة		سنة ١٩٥٦
في المائة	بالآلاف	في المائة	الف فدان	
٣٢ر٣	٤٠٥ر٣	٢ر٣	١٤٢	أقل من فدان
٤٩ر٤	٦١٩ر٨	٢٢ر٩	١ر٤٢٧	١ - ٥ فدان
١٥ر٠	١٨٧ر٧	٢٧ر١	١ر٦٨١	٥ - ٢٠ فدان
٢ر٣	٢٨ر٧	١٢ر٨	٧٩٧	٢٠ - ٥٠ فدان
٠ر٩	١١ر٠	١٦ر٧	١ر٠٤٠	٥٠ - ٢٠٠ فدان
٠ر١	١ر٩	١٨ر٢	١ر١٢٥	أكثر من ٢٠٠ فدان
١٠٠	١٢٥٤ر٤	١٠٠	٦ر٢١٢	المجملة

وتستطرد النشرة فتقول : « ولا تزال الحيازات من فدان إلى أقل من عشرين فداناً تمثل العمود الفقري للزراعة في مصر ، كما يتضح من الجدول الأول ، إذ تشمل ٥٠ ٪ من جملة المساحة المزروعة وتستوعب ٦٥ ٪ من مجموع عدد الحائزين ، ( وذلك مقابل ٤٦ ٪ ، ٧٥ ٪ على التوالي سنة ١٩٥٠ ) ، أما الحائزون لأقل من فدان فيبلغ عددهم نحو ثلث المجموع ، ومع ذلك فلا تزيد جملة حيازتهم عن ٢٣ ٪ من المساحة المزروعة ، في الوقت الذي يقع فيه ١٨٢ من جملة المساحة في حيازة ١ ٪ بحسب من مجموع الحائزين ، أى بمعدل ٦٠٢ من الأفدنة للحائز الواحد . ومما يجدر بالذكر في هذا الصدد أن الإصلاح الزراعى لم يتم تنفيذه بعد ، وأن هناك حيازات مختلطة ، أى تجمع بين الملكية والإيجار . »

### تنفيذ مشروعات التنمية :

عندما نطلع على التطور الاقتصادى للبلاد من سنة ١٩١٩ حتى قيام حركة الجيش ، يتضح لنا أن الصناعة المصرية قد تطورت خلال هذه المرحلة تطوراً كبيراً ، وظل قطاعها فى نمو ، بينما القطاع الزراعى فى شبه ثبات ، وأن اشتراك كبار الملاك فى السلطة ، أو ما يعبر عنه اتحاد الصناعات ( بالمنطق الزراعى ) ، قد حرم الصناعة من فرص التطور الممكنة ، وضيع عليها الكثير منها ، الأمر الذى أصبح يحتم التخلص من هذه العقبة حتى يفتح الطريق للصناعة لكي تتطوّر من قيودها التى كانت تكبلها ، وأصبحت الظروف مهيأة لكي ترسم الخطط وتحدد الإمكانيات الاقتصادية فى كل البلاد للتنمية الاقتصادية التى تقوم على أساس استغلال كل منابع الثروة الطبيعية والبشرية فى البلاد فى شكل خطة شاملة تستند إلى حصر دقيق لموارد البلاد ، وكما يقول كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ :

« وتكفل عدم الارتجال أو التعارض بين أجزائها . وتضمن تركيز الجهود وتوفير المال . تساندها أنواع محدودة من التدخل والإشراف من جانب الدولة (١) » .

وتنفيذاً لهذه الخطة صدر للرسوم بقانون رقم ٢١٣ سنة ١٩٥٢ بإنشاء « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى » ، وهو هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية ، ويلحق برئاسة مجلس الوزراء ورئيس الوزراء هو رئيسه الأعلى . وقد منح للرسوم بقانون للمجلس الكثير من الحقوق والامتيازات التى تكفل له الاستقلال ، وتمكنه من أداء رسالته . فهو يضع ميزانية خاصة للمشروعات التى يقرها ، والتى يعتمد عليها مجلس الوزراء . أما عن التنفيذ فالوسائل متنوعة . فإذا كانت المشروعات من النوع الذى تتولاه الدولة فللمجلس أن يعهد بها إلى الهيئات الحكومية مباشرة ، أو أن يشكل لها مجالس إدارة ذات استقلال ذاتى . كما هو الحال بالنسبة إلى معمل التكرير الأميرى ووادى النطرون .

وللمجلس كذلك أن يتولى التنفيذ بنفسه ، أو أن يدعو إلى إنشاء الشركات ، وله أن يكتب فى أسهمها كما فعل بالنسبة إلى مشروع الحديد والصلب وعربات السكك الحديدية .

ويتضمن الرسوم بقانون نصاً يخول للمجلس سلطة عقد القروض مع المصارف والهيئات المحلية والأجنبية والدولية ، وإصدار السندات فى مصر أو فى الخارج بضمان الحكومة . كما أجاز له الاتصال بالوزارات والمصالح والادارات الحكومية والمنشآت والهيئات ذات الصفة العامة أو الخاصة ، لتزويده بما يحتاج إليه من تقارير وبحوث وبيانات وإحصائيات ، كما أنه لا يخضع فى إدارة أمواله ، ولا فى حساباته للقواعد والتعليقات التى تجرى

---

(١) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ ، ص ١

عليها الحكومة . وإن تعين عليه في الوقت نفسه أن يقدم للبرلمان ومجلس الوزراء حساباً المحتاج خلال الأشهر الثلاثة التي تعقب انقضاء السنة المالية .

وفي سبيل تنفيذ التنمية الاقتصادية أخذت الحكومة تحشد كل إمكانيات البلاد نحو هذا الاتجاه ، ومدت يدها إلى الدول الغربية لكي تتعاون معها في المشروعات الجديدة ، وفي هذا تقول نشرة البنك الأهلي العدد الثاني سنة ١٩٥٤ : « وليس ثمة شك في حاجة مصر إلى رؤوس الأموال الأجنبية للمساعدة في رفع مستوى معيشة أهلها ، كما أنها ترغب رغبة صادقة ، كما أكد وزير المالية أخيراً ، في منح الضمانات اللازمة التي تشجع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في المشروعات الجديدة في مصر . وقد سبق أن أصدر قانون في أوائل سنة ١٩٥٣ يبيح تحويل فائدة سنوية في حدود ١٠ ٪ من رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر ، كما يبيح إعادة تحويل رأس المال نفسه إلى الخارج على خمسة أقساط هندية بعد مضي خمس سنوات على دخوله إليها . وقد صرح الوزير بعزمه على تعديل هذا القانون بما يزيد الاطمئنان ويشجع على الاستثمار » .

وقد أعطت الحكومة لشركة كوزاده الأمريكية حق استخراج البترول في الصحراء الغربية ، وزادت من تعاونها مع النقطة الرابعة الأمريكية زيادة واسعة .

ولكن خبرة السنوات الطويلة أوضحت أن الاستثمار عند ما يرسل أمواله للاستثمار في دولة أجنبية ، فهو لا ينشد حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، بل يهدف أولاً وقبل كل شيء لحل مشاكله الذاتية فحسب ، وهي دائماً تكون على حساب الشعوب وسيطرته الكاملة على شئونها الاقتصادية والسياسية . ولقد أثبتت الخبرة من ١٩٥٢ - ١٩٥٥ خاصة ، أن الاستثمار الأمريكي بالذات مأزوم اقتصادياً لدرجة أنه لا يمكن أن

يساعد أى دولة من الدول ، بل يعمل على اكتساح كل اقتصاديات بلاد العالم الرأسمالى .

ولواخذنا القطن كثل ، وهو عماد ثروتنا القومية ، ومازال يمثل حوالى ٨٥ ٪ من صادراتنا الخارجية ، لاتضح لنا أن الاستعمار لم يعد سوقاً مشترية له ، بل وأصبحت أمريكا منافساً لنا فى السوق العالمية الرأسمالية . وقد ترتب على تركيز أفكارنا على مشاكلنا القطنية فى داخل نطاق السوق الرأسمالية لحسب انهيار كبير لأسعاره ، ويتضح هذا من الاحصائية التالية المأخوذة من كتاب « أزمتنا الاقتصادية » للدكتور عبد الرزاق حسن .

### أسعار القطن بالريال للقنطار

أشمنوى / جود	كرنك / جود	
١٣٥ر٨٥	١٦٥ر٦٥	يناير سنة ١٩٥١
" ٩١ر١٠	١٥٩ر٢٠	يناير سنة ١٩٥٢
٥٢ر٥	٦٠ر—	يناير سنة ١٩٥٣

ولأزمة الاقتصاد الرأسمالى العالمى أثرها المباشر على هذا المربوط البشع فى أسعار القطن ، فقد قلت صادرات الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان مجتمعين من ٩٥٩ر٣ ياردة مربعة نسيج فى سنة ١٩٥١ إلى ٧٢٣ر٦ مليون فى سنة ١٩٥٢ .

كما أن بريطانيا من الناحية الفعلية لم تعد السوق التقليدية لقطننا ، كما كانت فيما مضى ، عند ما كانت فى عنفوانها الاستعمارى . ففي سنة ١٩١٢ كانت تستحوذ على ٤٦ ٪ من القطن المصرى ، ووصلت فى سنة ١٩٥٢ إلى ٣ ٪ فقط ( أزمتنا الاقتصادية ) ، وانخفضت وارداتها منه من ١ر٢٩٠ر٠٠٠ قنطار سنة ١٩٥١ ، إلى ١٦٦ر٠٠٠ قنطار سنة ١٩٥٢ .



وموقف بريطانيا من القطن المصرى موقفاً سلبياً ، فعلى تشتري عند ما تكون قدرتها الاقتصادية تسمح بهذا ، ولكن موقف أمريكا ليس مجرد موقف سلبى ، بل هو موقف مضاد ومنافس خطير لنا فى السوق العالمية ، إذ أنها منتجة قطن ، وقد قدر جملة المخزون لديها منه فى موسم ١٩٥٥-١٩٥٦ بمقدار ١١ مليون بالة ، بينما جملة المخزون عالمياً قد بلغ ١٩,٨ مليون بالة . وقد ترتب عن هذا أن أعلن أيزنهاور فى مطلع العام عن مشروع إنشاء «بنك التربة الزراعية» ، وغرضه الرئيسى ترك بعض الأراضى الزراعية بدون زراعة ، وتعويض الزراع عن ذلك إما نقداً وإما بإعطائهم سلعاً عينية . ويتضمن هذا المشروع تعطيل نحو ثلاثة ملايين فدان من المساحة المزروعة قطناً فى أمريكا .

وبالرغم من وعود أمريكا بأنها لن تنافس الأقطان العالمية ، إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكى قرر بيع ١٥٠,٠٠٠ بالة من الأقطان طويلة التيلة بأسعار أقل من السوق فى موسم ١٩٥٦-١٩٥٧ . ولا يخفى أن أمريكا تزرع القطن طويل التيلة فى ولايات أريزونا وتكساس ونيومكسيكو . ونظراً لتطورها الصناعى فإن تكاليف زراعته أقل بكثير من تكاليف القطن المصرى طويل التيلة . ولذلك فعلى تعتبر منافساً خطراً للقطن المصرى ، وقد بلغت حصيلة الصادرات لمنطقة النقد الأمريكى ٨٧٧ مليون جنيه فى العام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ مقابل ٢٠ مليون سنة ١٩٥٢ ، وذلك بسبب الهبوط الشديد فى صادرات القطن إلى تلك المنطقة .

ولقد عبرت نشرة البنك الأهلى العدد الثانى سنة ١٩٥٤ عن نتائج السياسة الأمريكية فى إغراق الأسواق العالمية بفائض منتجاتها بمناسبة زيارة البعثة الأمريكية التى وفدت إلى مصر سنة ١٩٥٤ للبحث عن أسواق لتصريف فائض الإنتاج الزراعى « ولعلهم يعودون إلى بلادهم وقد اقتنعوا بأنه مهما كان الإجراء الذى يتخذونه لإغراق الأسواق الأجنبية ، فإن التراكم

من فائض الإنتاج الزراعى الأمريكى سيعود بالضرر على المنتجين فى البلاد الأخرى الذين يهملهم أن يصرفوا منتجاتهم بأسعار مجزية . فالولايات المتحدة غنية وتستطيع أن تتحمل ما تجره عليها سياسة تدعيم الأسعار من خسائر ، ولا يمكن للدول الأخرى التى تنافس إنتاجها الزراعى فى الأسواق العالمية أن تجاريها فى هذا المضمار ، ولا سيما أن التصدير بالنسبة لكثير من هذه البلاد أصبح مسألة حياة أو موت ، فلو اتبعت أمريكا سياسة إغراق الأسواق على نطاق واسع ، فستشهد حتما ما تلجأ إليه كثير من دول العالم فى الدفاع عن كيانها بفرض اللزيد من القيود على استيراد السلع الأمريكية .

وقد تبادت أمريكا نتيجة لأزماتها الاقتصادية فى تصدير فوائض محصولاتها الزراعية بأسعار أقل من الأسعار الداخلية . وقد علقت نشرة البنك الصناعى ، المجلد الأول سنة ١٩٥٧ على ذلك : « بقيت مسألة كان لها أثرها الواضح فى التجارة العالمية خلال العام . وهى المتعلقة بسياسة أمريكا فى تصدير فوائض محصولاتها الزراعية . ولقد وضع للجميع مدى الاضطراب الذى ساد سوق القطن والمنسوجات القطنية نتيجة بيع القطن الأمريكى فى الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن الأسعار الداخلية . وقد احتج مؤتمر الاتحاد الدولى للقطن والمنسوجات القطنية على هذه السياسة ، ووصفها بالاضطراب وعدم الوضوح ، واستنكر آثارها السيئة على أسواق القطن وعلى الصناعة القطنية . وللهم أن سياسة أمريكا هذه لم تلاق تأييداً حتى من أصدقائها التقليديين ، فقد احتجت كندا على إعانة صادرات المنسوجات القطنية الأمريكية بفرض تغطية الفرق بين سعرى القطن فى الداخل وفى الخارج ، واعتبرت تقديم هذه الإعانة من قبيل سياسة الإغراق . كما احتجت كندا أيضاً على سياسة التخلص من فائض القمح الأمريكى .

وفى بريطانيا صرح وزير الدولة فى مجلس العموم بأن الحكومة قد بصرت الولايات المتحدة مراراً بالمخاطر الناجمة عن سياستها الخاصة بالتخلص من المحاصيل الفائضة .

هذا هو موقف المعسكر الاستعماري وطى رأسه أمريكا من قطننا الذى يمثل ٨٥ ٪ من صادراتنا ، ولم يكن الأمر فى كافة علاقتنا الاقتصادية مع المعسكر الاستعماري خير من علاقتنا القطنية ، فان لليزان التجارى كان دائماً لصالح هذا المعسكر ، وضد مصالح اقتصادنا . ومن الجدول التالى يتبين لنا هذا ، وهو مأخوذ من نشرة البنك الأهلى ، العدد الثالث سنة ١٩٥٦ .

### بلايين الجنيهات

اليزان التجارى		الصادرات		الواردات		يناير / يونيه
١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٥	
٩٦—	٥٦—	٤٤	٥٥	١٤٠	١١١	المملكة المتحدة
١٣٦—	٤٦—	٢٤	٥٣	١٦٠	٩٩	الولايات المتحدة
١٠+	١٠—	٧٩	٧٥	٦٩	٨٥	فرنسا
٦٤—	٣٧—	٤٠	٥٥	١٠٤	٩٢	ألمانيا الغربية
٩٥+	٠٧+	١١٨	٢٨	٢٣	٢١	تشيكوسلوفاكيا
٢٨—	٣٥—	٤٥	٣٤	٧٢	٦٩	إيطاليا
٤٦+	٣٤+	٧٩	٦٥	٣٣	٣١	الهند
٥٤+	٢٢+	٧٢	٤٢	١٨	٢٠	اليابان
٤٠+	٢٦+	٥٩	٢٨	٢٠	٠٢	الصين
٢٠+	١٦+	٤٥	٣٠	٢٤	١٤	السودان
٨٢—	٨٣—	٣٠٣	٢٣٦	٣٨٥	٣١٩	بلاد أخرى
١٤٠—	١٦٢—	٩٠٨	٧٠١	١٠٤٨	٨٦٣	المجموع

ومن هذه الاحصائية يتضح أن ميزاننا التجارى كان دائماً بالنقص ،

مع أمريكا وبريطانيا ، وإذا كان هذا الأمر جائز فيما مضى قبل أن ترسم خطط التنمية الاقتصادية ، فإنه لم يعد من الممكن احتمالها بعد رسم هذه الخطط ووضعها موضع التنفيذ . لهذا كان لابد أن يبحث الاقتصاد المصري عن سوق أخرى يتنافس فيها بحريته ، سوق قادرة على استيعاب أقطاننا ومساعدتنا في القيام بمشروعات التنمية بدون أن يكون لها مصلحة في عرقلتها ، كما تفعل الدول الاستعمارية ، ولم تكن هذه السوق إلا العسكر الاشتراكي . وكان لابد أيضا أن تهض فكرة التمويل من الداخل وتقفز إلى السطح ، بعد أن ثبت أن الاستثمار لا يمكن أن يساعد دولة من الدول على التطور ، بل ينشد السيطرة الاقتصادية والسياسية لحل مشاكل أزمته أولا وأخيرا .

وكما سبق وأوضحنا أن مشروعات التنمية تحتاج إلى رؤوس الأموال التي تستثمر فيها ، وهي ليست متوفرة في يد الرأسمال المحلي ، الأمر الذي كان يدفع دائما للمطالبة بالرأسمال الأجنبي للاستثمار في مصر ، لذلك كان من المهم أن تدخل الحكومة في هذه المشروعات لكي تستكمل ما ينقص من الرأسمال المحلي ، وفي هذا تقول نشرة البنك الصناعي العدد الأول سنة ١٩٥٧ :

« وهكذا نجد أن الحكومة باشتراكها المباشر أو غير المباشر في تأسيس المشروعات ، إنما تهدف إلى تحقيق ما يصعب تحقيقه في مجال الاقتصاد الفردي ، وليس مجرد تحقيق الربح السريع » .

والجدول التالي للأخذ من نفس النشرة ، يبين مساهمة الحكومة والهيئات الحكومية في المشروعات المختلفة الجديدة ، في سنوات ١٩٥٤/١٩٥٥ ، والفترة يناير/أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

مساهمة البنك الصناعي		مساهمة الحكومة والهيئات الحكومية		رأس المال المكتتب فيه بالجنيه	نوع النشاط
النسبة	بالجنيه	النسبة النسبة	للقدر بالجنيه		
٦٧	٢٣٣٣٠٠٠	٤٥٣	١٧٢٨١٣٣٦	٣٧٧٢٠٠٠	مشروعات مناعية
		٣٤٢	٣٤٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	بنوك
		١٩٥	١٩٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	شركات تجارية
		٥٧	١٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	فنادق
٦٧	٢٣٣٣٠٠٠	٤٣٢	١٧٩١٨٣٣٦	٤١٤٧٠٠٠	الجملة

وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ تم توقيع عقد تأسيس الشركة العامة للورق (راكتا)، برأس مال قدره ١٩٥٠ ألف جنيه، ساهمت فيها الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ومصلحة ضايق التأمين والمعاشات بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه مناصفة بينهما، أى حوالى ٥٠٪ من رأس المال، وساهم البنك الصناعي بمبلغ ١٩٠ ألف جنيه، كما قررت الحكومة في ديسمبر سنة ١٩٥٦ للمساهمة بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه في زيادة رأسمال بنك القاهرة من ٥٠٠ ألف جنيه إلى ١١ مليون جنيه.

ومن هذه البيانات يتضح أن الجزء الأكبر من مساهمة الحكومة انصب على المشروعات الصناعية، إذ بلغ ٤٥٣٪ من رؤوس أموال تلك الشركات، أو ما يمثل ٩٦٪ من مجموع مساهمات الحكومة بدون حساب مساهمات البنك الصناعي.

### المؤسسة الاقتصادية :

واستكمالاً لحظّة التنمية الاقتصادية، ولتنظيم استثمار الأموال العامة والخاصة عن طريق الشركات المساهمة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية

في البلاد ، ولتمكين للشروعات الصناعية الكبيرة التي لا تستطيع رؤوس الأموال الخاصة القيام بها وحدها ، أصدرت الحكومة ، وفي إبان الهجوم الاستعماري الغادر ، القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية . وكان الغرض المباشر والسريع من إصدار هذا القانون ، هو التمكين من تنفيذ تمصير مصارف الأعداء ووكالاتهم التجارية ، ولكن المؤسسة سرعان ما اتسع نشاطها وأصبحت تساهم في الشركات الآتية :

- |                                     |  |
|-------------------------------------|--|
| ١ — بنك الاسكندرية                  | ١٥ — الشركة المصرية لتكرير<br>البترو                 |
| ٢ — بنك القاهرة                     | ١٦ — شركة آبار الزيوت المصرية<br>الانجليزية          |
| ٣ — بنك الجمهورية                   | ١٧ — الشركة المصرية لمشتجات<br>الرمال السوداء (رملة) |
| ٤ — البنك الأهلي المصري             | ١٨ — الشركة العامة للثروة المعدنية<br>والتعاوني      |
| ٥ — البنك الصناعي                   | ١٩ — شركة سينا للمنجيز                               |
| ٦ — بنك التسليف الزراعي             | ٢٠ — شركة سفاجة للفوسفات                             |
|                                     | ٢١ — الشركة العامة للبترو                            |
|                                     | (تحت التأسيس)  |
|                                     | ٢٢ — شركة الصناعات الكيماوية<br>المصرية (كيما)       |
|                                     | ٢٣ — شركة الناجم المتحدة                             |
|                                     | ٢٤ — شركة المحاريت والمهندسة                         |
|                                     | ٢٥ — الشركة العامة للأدوية                           |
|                                     | ٢٦ — شركة الحديد والصلب<br>المصرية                   |
| ٧ — البنك العقاري المصري            |  |
| ٨ — الشركة المتحدة للتأمين          |  |
| ٩ — شركة مصر للتأمين                |  |
| ١٠ — شركة التأمين الأهلية           |  |
| ١١ — شركة مصر للطيران               |  |
| ١٢ — الشركة التجارية<br>الاقتصادية  |  |
| ١٣ — الشركة المصرية للأغذية         |  |
| ١٤ — شركة السكر والتقطير<br>المصرية |  |

- ٢٧- الشركة العامة لمهمات  
السكك الحديدية (سياف)
- ٢٨- شركة الكابلات الكهربائية  
المصرية
- ٢٩- شركة سبك المعادن «مصر»
- ٣٠- شركة مصانع النحاس  
المصرية
- ٣١- شركة النيل للمنسوجات
- ٣٢- شركة الغزل الرفيع
- ٣٣- الشركة المصرية للصناعة  
والتجهيز
- ٣٤- شركة صباغى البيضاء
- ٣٥- الشركة المصرية لصناعة  
المنسوجات
- ٣٦- الشركة المصرية لغزل  
ونسج الصوف (بوليتكس)
- ٣٧- الشركة العامة لصناعة  
الورق (راكنا)
- ٣٨- الشركة القومية لإنتاج  
الأسمت
- ٣٩- شركة أسمت بورتلاند  
(حوان)
- ٤٠- الشركة الشرقية للدخان  
(إسترن)
- ٤١- شركة التعمير والساكن  
الشمية
- ٤٢- الشركة العامة للألمنيوم  
(محت التأسيس)
- ٤٣- شركة الغازات الصناعية  
(محت التأسيس)
- ٤٤- الشركة العامة للملاحة  
البحرية (محت التأسيس)

ومع أن المؤسسة الاقتصادية تعتبر نكدة للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، إلا أن العديد من الناس قد ظنوا أن هدف المؤسسة هو السيطرة على هذه القطاعات الصناعية والمالية التى تشترك فيها ، وقد أوضح رئيسها السيد / حسن ابراهيم على صفحات جريدة الشعب فى ١٠ / ٥ / ١٩٥٧ أهداف المؤسسة ، حيث قال :

« لا أحب أن تنسم علاقة المؤسسة بالشركات التى تساهم فيها بأنها رقابة ، بل هى فى حقيقة الأمر مشاركة فى التوجيه بقصد كفالة التوافق

بين النشاط الاقتصادي العام والنشاط الاقتصادي الخاص . ومن هنا تنضج رسالة المؤسسة ، فضلا عن كونها تساهم في رؤوس أموال هذه الشركات ، ويهيئها تنمية إيراداتها وخفض مصروفاتها ، فهي من ناحية أخرى تلزم بالتنسيق بين نشاط هذه الشركات جميعها ، بحيث تشمر كل منها بأنها جزء من كل ، وفرد في مجموع . أما كيف يتم هذا التنسيق ، فأفضل سبيل لذلك هو توثيق الصلة بين الشركات وبمضئها يتبادل الرأي والخبرات ، ومناقشة للمشاكل المشتركة ، ونشر التعاون فيما بينها . وهناك واجب آخر للمؤسسة ، هو التعرف على متاعب ومشكلات هذه الشركات ودراسها مع الجهات الحكومية المختصة ، والعمل على تبسيط الإجراءات وتذليل الصعوبات ... »

ويستطرد رئيس المؤسسة فيقول :

«على الرغم من أن قانون الشركات يقضى ألا يقل عدد مؤسسي الشركة الساهمة عن سبعة شركاء ، إلا أن الشاهد من الناحية العملية في الشركات التي يتم تأسيسها ، أن معظم هؤلاء الشركاء يساهمون بمبالغ رمزية استكمالاً للشكل . وأن عبء التمويل إنما يقع على ممول واحد ، أو مجموعة مصالح مشتركة . وعند ما التجأت الحكومة إلى الأخذ بنظام الشركات المختلطة للإسراع ببرامج التنمية ، اضطرت إلى التزام حدود القانون ، فساهمت بصورة متعددة في الشركات الكبرى التي قامت بتأسيسها ، فنجد أن من بين مؤسسي شركة الحديد والصلب — الحكومة المصرية ، والمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، والبنك الصناعي ، كما نجد بين مؤسسي شركة الصناعات الكيماوية للصربية ( كيميا ) المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، ومصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية ، ووزارة الأوقاف ، وبنك التسليف الزراعي والتعاوني ، والبنك الصناعي . ومعظم هذه الهيئات إنما اشتركت بتوجيه من الحكومة ، وعاونت الحكومة بصورة أو بأخرى



على تدبير الأموال التي تم الاكتتاب بها . . لذا روى إعداد القانون ٢٠ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء المؤسسة لتدارك هذا النقص ، وأذن للمؤسسة بإنشاء شركات مساهمة بمفردها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون ، كما أجاز القانون تداول أسهم هذه الشركات لمجرد تأسيسها . وهذا الحق أعطى للمؤسسة اللزومة اللازمة لتوازن بين الاعتبارات الآتية :

أولاً — هل تنفرد المؤسسة باحتمال عنصر المخاطرة في الفترة السابقة للإنتاج ، أو تشترك معها من يرغب في الاكتتاب ؟ وهل يكون الاكتتاب في هذه المرحلة قاصراً على الشركات والممولين والمهيشات ، أم تطرح الأسهم في اكتتاب عام ؟

ثانياً — هل الأفضل أن تعرض المؤسسة على المستثمرين بعض الأسهم التي تحت يدها لشركات تحقق لها الاستقرار والنجاح ، أو تسمح بتداول أسهم الشركات التي لازال في مرحلة الانشاء ؟

وعلى ضوء هذه الاعتبارات ستعالج كل حالة على حدة ، فبالرغم من أن الكثير من الأفراد أظهروا استعداداً طيباً للمساهمة في الشركة العامة للبتروك ، إلا أننا رأينا أن عنصر المخاطرة في التنقيب عن البترول مع ضخامة تكاليف البحث تقضي بأن تحتل المؤسسة العبء كاملاً .

ثم يقول سيادته :

لقد أنشئت هذه المؤسسة لغرض واحد ، وهو تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط التجاري والصناعي والزراعي والمالي ، وهذا يتطلب وضع سياسة لاستثمار ما تحت يدها من أموال ، وتوجيهها للأغراض المشار إليها ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ستحتاج المؤسسة إلى أموال كثيرة ، وقد بينت المادة « ٥ » من القانون الوسائل المختلفة التي يمكن عن طريقها تدبير هذه الأموال ، وصرحت للمؤسسة بزيادة أو إنقاص أموالها المستثمرة في المشروعات التي تساهم فيها ، ولذا ستقوم المؤسسة

بعرض بعض أسهم الشركات التي تملكها تدريجياً على المستثمرين ،  
ومستتاح الفرصة لكل من يرغب في استثمار أمواله في شركات مستقرة  
مضمونة . وربما كان الوقت غير مناسب للانفصاح عن خطة المؤسسة  
التفصيلية في هذا السيل ، ولكن الشهور القادمة ستشهد نشاطاً من هذا  
القبيل ، وسيبدأ هذا النشاط بالزيادة في رأسمال شركة الحديد والصلب ،  
التي ستطرح للاكتتاب العام خلال الشهر المقبل .

وبهذا التصريح المستفيض أوضح رئيس المؤسسة أهدافها ، ووضع  
النقطة فوق الحروف ، وبين أن أهداف المؤسسة ليس السيطرة على  
الشركات أو منافسة المستثمرين ، بل بالعكس هو معاونته الشركات على  
التعرف على متاعبها ، ودراساتها مع الجهات الحكومية المختصة ، والعمل على  
تبسيط الإجراءات وتذليل الصعوبات .. ثم قيام المؤسسة بدور الرائد في  
المجالات التي يخشى فيها المستثمرين المخاطرة ، أو لا توجد لديهم القدرة  
المالية لفتح هذه المجالات . وبعد أن يتم استقرار المشروعات تطرح  
أسهمها على المستثمرين .

### لتفاعل بين الوضع الداخلي والعالمي :

فيما مضى ، وحق السنوات الأولى من حركة ٢٣ يوليو ، كانت النظرية  
السائدة في جميع بلاد العالم الرأسمالي أن تحل مشاكلها داخل نطاق هذا  
المعسكر ولا تتعداه .. وإن تعدته ففي علاقات ضيقة ومحدودة ، ودأبما  
ما تكون مقترنة بهجوم سياسي على المعسكر الاشتراكي .. وبصفة عامة  
لم تكن هناك دولة واحدة في العالم مستثناة من هذه النظرية . وكانت  
أمريكا تعتبر الفائدة والمرشدة لهذا المعسكر . وإليها تلجأ الحكومات  
وتكيف سياستها وفق رغباتها .

وكانت سياسة أمريكا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، هي العمل وبسرعة ، للتخضير لحرب عالمية جديدة تستطيع عن طريقها أن تحل أزمتها الاقتصادية ، وتبتلع باقي دول المعسكر الرأسمالي وتضعها تحت سيطرتها ، مصفية نفوذ باقي الدول الاستعمارية الأخرى . ولكن هذه الخطوة فشلت نتيجة ليقظة شعوب العالم . فانتقلت أمريكا إلى خطة أخرى ، وهي وضع العالم على حافة الحرب ، وإبتكار أنواع مختلفة من الاستفزازات العسكرية ، لكي تجعل كل شعوب العالم في حالة حرب دائمة ، وتخضع ميزانيتها لهذه الحالة للفتنة . وبهذا تخلق أمريكا الظروف المناسبة لكي تقيم القواعد العسكرية في كافة بلاد العالم ، وتعقد الأحلاف العدوانية ، مثل حلف الاطلنطي ، وبغداد ، ومانبلا .. الخ ، ولتستمر في إنتاج وتصدير الأسلحة .

وهذه السياسة إن استطاعت أن تستمر سنوات فهي غير قادرة على أن تستمر إلى الأبد ، فلا بد أن تفشل فشلا ذريعا وتسبب انفجارات في داخل المعسكر الرأسمالي نفسه ، وخاصة في تلك البلاد الصغيرة الصناعية الناشئة ، التي تريد أن تتركس كل قرش لخدمة أهدافها الصناعية ولا تبده في المشروعات الحربية التي لاناقة لها فيها أو جعل ومن المهم أن تفشل الخطة الأمريكية في هذه البلاد بل وتصطدم معها تصادما عنيفامتى وجدت الظروف المهيأة لهذا التصادم . وإذا ربطنا المشروعات الحربية الاستعمارية مع العمل على سحق الاقتصاد الوطني ، وعدم السماح له بالتطور مثل ماحدث مع الاقتصاد المصري . كان لا بد وأن نعرف أن المشروعات الاستعمارية الحربية فيها الخراب الشامل على اقتصاد البلاد الصناعية الناشئة ، فبدلا من أن توفر طاقة البلاد للتنمية الاقتصادية ستبدها في المشروعات العسكرية الاستعمارية .

وبالرغم من أن مصر لم ترتبط بمشروعات الاستعمار العسكرية ، مثل حلف البحر الأبيض المتوسط ، وحلف بغداد ، إلا أنها كانت تخضع بصفة عامة لنظرية حل المشاكل داخل النطاق الاستعماري ، وهذا ما سبب حالة الركود والقلق والاضطراب في الحياة السياسية والاقتصادية في مصر ، فهي لم تدخل هذه الأحلاف ، إلا أنها ظلت تدور في الفلك الاستعماري ، عسى أن تجد حلاً للمشاكل في مساره . إلى أن تفاقمت الحالة الاقتصادية ، كما سبق وأوضحنا .

وفي هذه المرحلة كانت تحدث تغيرات جوهرية عامة في المحيط العالمي كله ، جعلت ميزان القوى يميل عن الجانب الاستعماري إلى ناحية المعسكر الاشتراكي ، فان قيام الجمهورية الديمقراطية الشعبية في الصين سنة ١٩٤٩ قد ظهرت نتائجها في الاقتصاد والسياسة المالية في السنين التالية ، وبصورة سريعة . ثم كان العدوان الأمريكي على كوريا ، وموقف الصين الحاسم منه ، وباق شعوب العالم ، مما جعل أمريكا تتراجع وتجبر على إعلان الهدنة . ثم جاء الانتصار الكبير لشعب فيتنام على الاستعمار الفرنسي ، الذي هو في حقيقته انتصاراً على الاستعمار الأمريكي الذي كان يساعد فرنسا لكي يحل محلها في استعمار البلاد — كان هذا الانتصار الذي تدعم في مؤتمر جنيف تأكيده انتصار المعسكر الاشتراكي ، وهزيمة تامة للخطة الاستعمارية الأمريكية . وأصبح واضح لكل دول العالم الرأسمالية أن أمريكا لن تستطيع أن توقف حركات الشعوب في سبيل استقلالها ، متى تكاثفت هذه الشعوب وتعاونت فيما بينها .

اتضح هذا لكل حكومات العالم الرأسمالي ، وكانت حكومات البلاد الرأسمالية الصغيرة أكثر حكومات العالم تجاوباً مع هذا الوضع الاقتصادي والسياسي ، خاصة وأنه جاء في وقت كانت تطوراتها الاقتصادية وصلت

إلى الدرجة التي تحتم تخلصها من السيطرة الاستعمارية أو الاختناق داخل حدود الوطن نتيجة لحذف الغول الأمريكي الذي سببت له أزمته الاقتصادية هستيريا الحرب ومشروعاتها المخزية .

### مؤتمر بانكوك :

لم يكن هذا المؤتمر نتاج للوضع السياسي والاقتصادي الخارجي والداخلي للشعوب الآسيوية والأفريقية فحسب ، بل أيضاً نتاج للمواقف الحامسة لشعوب العالم من الاستعمار العالمي بشق صورته ، سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية ، وهو تعبير إيجابي عن الوضع الجديد في توازن القوى العالمي . حيث قررت غالبية الدول المشتركة في المؤتمر التخلص من السيطرة الاستعمارية ، والتعاون فيما بينها تعاوناً سليماً لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية ، وأن تلعب دوراً إيجابياً ضد هستيريا الحرب التي تعيق نموها الاقتصادي والاجتماعي .

وباشتراك مصر في هذا المؤتمر تكون قد اتخذت أول موقف إيجابي ضد الاستعمار بعد رفض حلف بغداد الاستعماري . وقد حاول الاستعمار بكل الطرق أن يجعل مؤتمر بانكوك أداة لتنفيذ خطته عن طريق الدول الخاضعة لنفوذه والمشاركة في أحلافه الاستعمارية مثل الفلبين المشتركة في حلف «مانيللا» ، والباكستان ، والعراق<sup>(١)</sup> ، وتركيا ، أبطال حلف «بغداد» ، والذين يكتفون السبيل الاستعماري حول الاتحاد السوفيتي ، ورؤوس رماح مصوبة على شعوب الشرق الأقصى والأوسط . وقد استعمل في سبيل هذا الغرض شتى الأساليب إلى أن وصل للجريمة ، فدبر حريق الطائرة التي

---

(١) قبل انفذانة العراق الأخيرة .

كان شوان لاى مزع السفر عليها ونجا منها بمحض الصدفة ، وإذا كان هذا المؤتمر نتاج للظروف الدولية والمحلية ، فقد أصبح بعد انعقاده عاملاً فضلاً من عوامل التطور العالمى ، وبداية ارتباط منظم وإعنى بين الشعوب الأفريقية والآسيوية ، وعزل الاستعمار العالمى ، وخاصة الأمريكى ، وحصره فى أضيق نطاق .

وفى هذا المؤتمر تقابلت وفود الدول المشتركة مع بعضها ، وتدارست فيما بينها إمكانيات التعاون الاقتصادى والسياسى . كما تقابلوا مع وفد الصين الشعبية ، وتبين لهم إلى أى مدى تريد الصين الاشتراك فى دعم السلام العالمى ، ومؤازرة كل شعوب العالم التى تطلب مؤازرتها ، سواء فى الميدان الاقتصادى أو السياسى . وتبين لهذه الوفود مدى إخلاص وجدية الصين الشعبية لمبادئ التمايش السلمى .

ومعظم الدول المشتركة فى المؤتمر ، ومنها مصر ، تدين ببدء الحياض ، كما قال جمال عبد الناصر فى المؤتمر : « إن بلادى ، وهى مخصصة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، أيدت دائماً جميع الجهود التى تهدف إلى تنمية التعاون الدولى والوفاق العالمى . وفى سبيل تلك العناية ، لم تربط نفسها بأى من الكتلتين فى الحرب الباردة ، إيماناً بأن مثل ذلك الارتباط يزيد التوتر بدل أن يخففه » .

وإذا كانت مصر ، أو أية دولة أخرى تنفذ الحياض ، فإن الاستعمار لا يعرف معنى الحياض . إنه يريد الاستسلام والخضوع لخططه ومشروعاته ، لذلك كان لابد أن تنتهى سياسة الحياض بالاصطدام بالاستعمار إن عاجلاً أو آجلاً . ولكن الظروف أصبحت مختلفة ، فهو أضعف من أن يستطيع أن يواجه العالم الجديد . عالم التمايش السلمى المستند لحماية بعضه بعضاً ... وكان فشل الهجوم الاستعمارى الثلاثى على مصر ، خير مثل تطبيق لهذا الوضع العالمى الجديد .

وهكذا وبعد مؤتمر باندونج انتقلت القضية الوطنية إلى وضع جديد ، فبدلاً من حلها داخل النطاق الاستعماري ، كما كانت فيما مضى ، أصبحت الآن محل داخل الحركة التحريرية العالمية ، فانطلقت من القيود التي كانت تكبلها ، وأصبحت حائزة للمون المادي والأدبي من كل شعوب العالم ، وأصبح لها في الحكومات الاشتراكية ، ومعظم دول باندونج سنداً مادياً إيجابياً ضد العسكر الاستعماري ، فانطلقت إلى الأمام ، وانهت من حالة التذبذب والقلق والحيرة التي كانت تعانيها ، ودخلت في صراع سافر ضد الاستعمار الذي أخذ يعد عدته للتنطوح بحكومة عبد الناصر ، التي اشتركت مع معظم الحكومات الأفريقية الآسيوية في السياسة السلامية التي يعادها الاستعمار .

ولما كانت إسرائيل هي ركيزته الاستعمارية ، ومثل هذه الظروف يدخرها ، فقد بدأت تنحرك على الحدود المصرية ، وحاولت مصر أن تحصل على أسلحة من أمريكا . ولكن عبثاً . فكيف تصدر لها أسلحة لكي تستطيع أن تصمد بها أمام إسرائيل ربيبتها وعميلتها .

إن الاستعمار مهما بلغت أرقامه الحسائية من الدقة ، فهو غير قادر مطلقاً على تفهم الوضع العالمي الجديد . لذلك لم يكن في مقدوره أن يعلم أن الحركة الوطنية قد غيرت اتجاهها ، وانتقلت إلى الإطار العالمي الجديد المادي للاستعمار . وأن الأسلحة التي تطلبها مصر لم تعد تطلبها بالأسلوب القديم أو الأهداف القديمة ، التي كانت عماد المفاوضات السابقة كلها . بل تطلبها في الوضع الدولي الجديد .

لم يكن في استطاعة الاستعمار أن يتفهم هذا ، وحتى لو تفهمه فلن يستطيع أن ينفذه ، فهو يريد أن يطوح بالحكومة لا أن يحميها . ومن

هنا كانت صفقة الأسلحة التشيكية التي زلزلت الاستثمار وأصابته بالهوس والجنون . فقد بينت له بطريقة عملية أن مصر تريد أن تحل مشا كلها التي تراكت عليها السنين . وتريد أن تحلها لمصلحتها هي ، لا لمصلحة الاستثمار ، وهي في سبيل هذا ستتعاون مع للمسكر القاصر على مساعدتها لحل هذه المشاكل ، وهو المعسكر الاشتراكي ، الذي لديه القدرة لحلها بدون أية أغراض استثمارية .

وبعد باندونج وصفقة الأسلحة التشيكية ، أخذت العلاقات الاقتصادية تتسع ، وكانت تشيكوسلوفاكيا الدولة المستوردة الأولى منذ سنة ١٩٥٦ ، والرابعة عشر في ترتيب المصدرين ، بعد أن كانت الرابعة والخامسة عشر على التوالي . وزادت تجارتنا مع مجموعة الدول الاشتراكية بشكل واضح . فزادت الصادرات إلى تشيكوسلوفاكيا والصين والاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية ورومانيا من ٢٩ر٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ إلى ٤١ر٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ . كما ارتفع رقم وارداتنا منها من ١١ر١ مليون جنيه إلى ٢٣ر٥ مليون جنيه . وقد نالت هذه البلاد ٢٩,٣٪ من صادراتنا سنة ١٩٥٦ ، ولو أنها لم تحصل على أكثر من ١٢,٦٪ من وارداتنا . وقد ساعدت الاتفاقات التجارية مع مجموعة البلاد الاشتراكية على زيادة حركة التبادل التجاري معها ، وعززت مركزنا المالي عند وقوع الاعتداء ، « بلغت نسبة العمليات التي تمت عن طريق الاتفاقات التجارية ٦٠ ٪ » . أما بالنسبة للبلاد الغربية الكبرى ، فرنسا وألمانيا الاتحادية وبريطانيا والولايات المتحدة ، فقد انخفضت صادراتنا إليها من ٢٦ر٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ إلى ٢٧ر٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ . ولو أن وارداتنا منها استمرت في الارتفاع من ٨٠ر٥ مليون جنيه إلى ٨٧ر٥ مليون جنيه . ومن هنا يبدو عدم التناسق الذي كان يصيب تجارتنا ، ويخل بميزان مدفوعاتنا بدرجة كبيرة ، وتسبب إلى حد كبير من كون وكالات التجارة الخارجية وهي في يد



مجموعة من الأجانب لا تتعشى في تصرفاتها مع الصالح العام للبلد ، مما ألجأ الحكومة في منتصف يناير سنة ١٩٥٧ ... إلى تصديرها « عن نشرة البنك الصناعي المجلد الأول سنة ١٩٥٧ » .

وكان قرار تصدير البنوك قراراً طبيعياً ومنطقياً يتفق مع الاتجاه الجديد في الاقتصاد المصري وتحرره من عبودية الاقتصاد الاستعماري ، فقد كانت البنوك التي لا يزيد رأس مالها عن ٢٥ مليون جنيه تتحكم في نحو مائة ملايين من جملة ودائع البنوك التجارية التي تزيد قليلاً عن ١٩٥ مليون جنيه ، كما بلغ نصيبها من الكيالات المخصصة والسلفيات نحو ٧٦ مليون جنيه ، وكان الرقم الاجمالي لجميع البنوك ١٥٨ مليوناً ... كل هذه المبالغ تتحكم فيها البنوك عن طريق رأسمال لا يزيد عن ٢٥ مليوناً من الجنيهات ، وتخضع تجارتها الخارجية وفقاً لأغراض الدول الاستعمارية .

### م شروع المصاد الى :

إذا كانت أمريكا قد رفضت الاشتراك في المشروعات الاقتصادية المصرية ، بالرغم من التسهيلات العجيبة التي منحها لها الحكومة المصرية ، وسهلت لها نقل رأس المال كله بعد خمسة سنوات إذا أرادت . وبالرغم من إعطائها امتياز استخراج البترول في الصحراء الغربية ، وبالرغم من منحها تسهيلات واسعة لمشروعات النقطة الرابعة ... إذا كانت أمريكا بالرغم من كل هذا لم تقبل الدخول برؤوس أموالها في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية ، ففنى عن البيان أنها لن تقبل أن تدفع ملها واحداً بعد الاتجاه الاستقلالي الجديد للحكومة بعد باندونج وصفقة الأسلحة والاتساع في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع الاتحاد السوفيتي وباقي الدول الاشتراكية ، وخاصة بعد اعترافها بالصين الشعبية رغماً عن أنف أمريكا .

لذلك فقد رفضت أمريكا تمويل مشروع السد العالي ، ما دامت لن تحقق سيطرة اقتصادية أو سياسية عن طريق هذا التمويل ، وأوعزت إلى باقي الدول التي كانت تزمع الاشتراك في تمويله لكي ترفض هي الأخرى ، مثل فرنسا التي كانت قد أرسلت بعثة في أوائل يونيو سنة ١٩٥٤ من رجال البنوك . وقد أصدرت البعثة قبل رحيلها بلاغاً أعلنت فيه تقديرها لأهمية تحقيق مشروع السد العالي بالنسبة لمصر . كما أكدت أن المشروع رغم ضخامته متناسق وإمكانات مصر الاقتصادية . رفضت أمريكا تمويل المشروع ، وأعلنت بقرعة أن الاقتصاد المصري غير قادر على القيام بمثل هذا المشروع ، ومنذ سنتين فقط كان هذا الاقتصاد قادر على القيام به . ١٠٠ ومشروع السد العالي يعتبر من الأسس الاقتصادية ، والمكملة لقانون الإصلاح الزراعي ، إذ أن للمشكلة الزراعية في مصر لا تتمثل فقط في سوء التوزيع ، بل تتمثل أيضاً في الهوة الساحقة بين الزيادة في عدد السكان وثبات حجم الرقعة المزروعة من الأراضي ، باستثناء زيادات طفيفة لا تتناسب مطلقاً مع الزيادة المطردة في عدد السكان ، لذلك كان لا بد أن ينظر إلى المشكلة بشكل راسي ، وعلاجها علاجاً جذرياً ، بتوسيع رقعة الأرض للمزراعة وهذا لا يتم إلا بالاستغلال الكامل لمياه النيل .

وقد كان البرنامج الموضوع لضبط مياه النيل في سنة ١٩٤٩ شاملاً على الأعمال الآتية :

أولاً — خزانات البحيرات الاستوائية وما يتبعها من أعمال صناعية وتنحصر في (١) :

( أ ) خزان بحيرة فيكتوريا .

( ب ) قنطرة موازنة على بحيرة كيوجا .

---

(١) كتاب المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي سنة ١٩٥٥ ، ص ١٢٧

(ج) خزان بحيرة البرت .

(د) قناة جونجلى لتوفير الفاقد في منطقة السدود .

وقد قدرت صافي الفائدة للتتظر الحصول عليها من هذه المشروعات بنحو خمسة مليارات من الأمتار للكعبة في فترة الحاجة مقدرة عند أسوان .  
ثانيا - خزان جنوبي حلفا عند الشلال الرابع بالقرب من مروي للتخزين السنوى بغرض الوقاية من الفيضانات العالية وزيادة الإيراد الصفى في السنين العالية والعادية .

وهذه المشروعات تحتاج لإتمامها إلى عقد اتفاقيات مع الحكومات الاستعمارية التى تسيطر على المنطقة التى تتم فيها . ومع هذا ففى لا تحقق إلا تخزين المياه الراقمة فقط ، والتى لا يتجاوز مجموعها فى المتوسط ١٤ ٪ من الإيراد الكلى ، ولن ينتهى البرنامج إلا بعد ١٥ عاما وبتكلفة لا تقل عن ١٠٥ ملايين من الجنيهات .

لذلك صرف النظر عن هذه المشروعات ، وأتجه مباشرة نحو مشروع السد العالمى ، وبدىء من أكتوبر سنة ١٩٥٢ فى عمل الأبحاث النظرية والعملية لتنفيذ المشروع ، وقد قدرت تكاليف المشروع بمبلغ ١٢٠ مليوناً من الجنيهات بموزعة كالتالى :

٦٨ مليون جنيه	(١) أعمال التخزين للتوسع الزراعى
١٩ مليون جنيه	(ب) أعمال الوقاية من الفيضانات
٣١ مليون جنيه	(ج) الأعمال المدنية للمحطة الكهربائية
٢ مليون جنيه	(د) أعمال خاصة بتحسين الملاحة
١٢٠ مليون جنيه	المجموع

وقد قرر الخبراء الفنيين أن المياه التى تستغل للرى والناجمة من إنشاء السد ستصلح مليونى فدان ، يتم منها فى المشر سنوات الأولى

استصلاح ١٤٠٠,٠٠٠ فدان ، تكاف مشروعات ريفها وصرفها حوالى ٤٩ مليونا من الجنيهات ، ويتم فى هذه المرحلة تركيب ٨ ترينيات تبلغ تكاليفها ١٦ مليون جنيه ، كما تبلغ تكاليف مد الخط الكهربائى من أسوان إلى القاهرة مبلغ ٢٤,٥ مليون جنيه ، وبذلك تكون جملة تكاليف المشروع فى العشر سنوات الأولى ٢٠,٩٥ مليون جنيه ، ينحصر منها محطة توليد الكهرباء والخط الكهربائى مبلغ ٧,١٥ مليون جنيه ، وعلى أساس توليد ٣,٣ كيلوات ساعة من هذه المحطة سنويا . يكون سعر توليد الكيلوات ساعة بأسوان ٠,٦٥ مليا ، أو باعتبار أن ٣,٣ مليار كيلوات ساعة ستقل إلى القاهرة سنويا يكون سعر الوحدة الكهربائية للبيع بالقاهرة فى هذه المرحلة ٢,٤٦ مليا .

وفى العشر سنوات الثانية يتم استصلاح ٦٠٠,٠٠٠ فدان ، هى باقى المساحة المترتبة على إنشاء السد العالى ، وتكلف مشروعات ريفها وصرفها نحو ٣٢ مليون جنيه ، وعلى هذا الأساس تبلغ تكاليف السد العالى والأعمال المترتبة عليه حوالى ٢٤,١٥ مليونا من الجنيهات .

وتقدر زيادة دخل الحكومة المباشر بعد تنفيذ المرحلة الأولى بحوالى ١٨ مليون جنيه سنويا ، أما زيادة الدخل القومى من الزراعة والصناعة والوقاية من الفيضانات وتحسين الملاحة ، فتقدر بحوالى ٢٥٥ مليون جنيه سنويا .

أما قيمة الأراضى المستصلحة ومساحتها مليونا فدان ، فتقدر زيادتها بنحو ٣٠٠ مليون جنيه ، وعند استكمال محطة توليد الكهرباء فى مرحلة العشر سنوات الثانية ، بزيادة عدد الترينيات إلى ١٦ وحدة ، فإن التكاليف الإضافية فى هذه الحالة تبلغ ٢٤ مليون جنيه ، وبذلك تصل جملة تكاليف إنشاء المحطة الكهربائية وملحقاتها ٩٥,٥ مليونا من

الجنيهات ، وعلى أساس توليد ٨٨٣ مليار كيلوات ساعة سنويا ، يكون سعر توليد الكيلوات ساعة بأسوان ٤٨ ر. م. مليا ، وباعتبار نقل ٦ مليسار كيلوات سنويا بالقاهرة يكون سعر الوحدة الكهربائية بالقاهرة ١٧٧ مليا ..

### تأميم قناة السويس :

كان تأميم قناة السويس يراود العديد من السياسيين المصريين . ولم يكن رفض تمويل مشروع السد العالي إلا عود الثقب الذي أشعل البارود ، فاعلن جمال عبد الناصر في ذكرى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ تأميم الشركة ، لاستخدام إيراداتها في تمويل مشروع السد العالي . ويتضح من جملة إيرادات الشركة سنة ١٩٥٥ ، أنها بلغت ٣٤٥ مليون جنيه ، أتلفت الصروفات الجارية منها ١٨٣ مليون جنيه ، وبذلك بلغ صافي الإيرادات ١٦٢ مليون <sup>(١)</sup> جنيه ، دفعت منها للحكومة المصرية ضرائب <sup>(٢)</sup> ٢٣٣ مليون جنيه .

ونحن نخطئ أشد الخطأ إذا نظرنا إلى تأميم القناة على أنه مجرد كسب اقتصادي يدر على البلاد دخلا كبيرا يمكن لمشروعات التنمية الاقتصادية في حل جزء من مشاكلها .. نخطئ إذا نظرنا إليه من هذه الناحية فحسب ، بل علينا أن ننظر إليه في المراجعة الأولى على أنه تأكيد

---

(١) نشرة البنك الأهلي المصري ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٦ ، ص ٢٥٤

(٢) نشرة البنك الأهلي المصري ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٦ ، ص ٢٥٥

بأن السياسة الاستقلالية ، لا لمصر فحسب ، بل لمعظم الشعوب الصغيرة قد أصبحت عميقة الجذور ، لها مجرى ثابت واضح العالم . وكان لمؤازرة كل شعوب العالم لنا في استعادة قناتنا التي حفرها أجدادنا ، دليل واضح على أن الخروج بالقضية الوطنية من حدودها الاستعمارية ، وربطها بالقوة الشعبية العالمية للنهضة للاستعمار ، يمكن مصر من حل كل قضاياها والتطور بها في أمن وسلام . ولم يكن تأميم القناة ضربة موجهة للشركة فحسب ، بل وفي الدرجة الأولى ضد الدول الاستعمارية ، وعلى رأسها أمريكا بالذات ، إذ أن تأميم القناة قد أطلق الطاقة الجماهيرية في كل البلاد العربية . وأصبح شعار التأميم على كل لسان . ولما كانت أمريكا تسيطر على ٦٥ ٪ من بترول المنطقة ، لذلك فإن شعار تأميم البترول يربحها ويقض مضجعها .

وعقب قرار التأميم مباشرة اجتمعت الدول الثلاث إنجلترا وفرنسا وأمريكا ، وأصدروا قرار مشتركاً : « إن الحكومات الثلاث تعتبر أن القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية في الظروف التي وقع فيها ، يهدر حرية القناة وسلامتها » .

وأخذ إيدن وموليه ودالاس يهددون باستعمال القوة ، إذا لم تقبل مصر مبدأ التدويل ... ولكن الحكومة يؤازرها الشعب ، وكل الشعوب والحكومات المحبة للحرية مضت غير آبهة لتهديدات الاستعمار ، وأكدت المرة تلو المرة ، وبطريقة عملية ، أن الملاحة في القناة حرة لكل السفن التي تريد أن تعبرها .

### العروانة الصهيونية :

في ليلة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، تحركت القوات المسلحة الاسرائيلية وهاجمت الأراضي المصرية في سيناء ، واتجهت نحو منطقة القنال ، وفي

٣٠ أكتوبر خرجت الطائرات البريطانية والفرنسية من قبرص ، وألقت  
بمنازلها على القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس ، والعديد من  
البلاد المصرية ، ودمرت وحرقت المنازل ، وقتلت أطفال ونساء وشيوخ ،  
وشباب ، ولم تلبث المدرعات أن دخلت ميناء بور سعيد ، وظلّت تضربها  
بالمدافع ، في الوقت الذي كانت فيه الطائرات تضرب بنسف المدينة ، وتلقى  
عليها الوااد الحارقة ، وتنزل جنود البارشوات بمعداتهم الحربية .

حدث كل هذا بدون إعلان حرب ، إلا تلك الانذارات التي كانت  
تطلقها « هيئة المتفعين » ، أو التي تذيعها الصحف الاستعمارية . وبالرغم  
من المفاجأة التامة لهذا العدوان الغادر ، فقد صمد الشعب في بور سعيد  
صموداً أصبح مضرب الأمثال ، فقد أباد الشعب وهو أعزل فرقة للوريشان  
المهابطة بالبارشوات . وحتى بعد احتلال المدينة ، فإن المقاومة لم تنقطع يوماً  
بل كانت كل يوم في ازدياد ، حتى تم جلاء آخر جندي استعماري عنها .

وفي جميع بلاد القطر ، من شماله إلى جنوبه ، تكونت لجان المقاومة  
الشعبية ووزعت الحكومة السلاح على لجان المقاومة ، وتحولت البلاد كلها  
إلى ثكنات عسكرية هائلة تستعد لملاقاة العدو . وتبارت الأمة في بذل  
كل ما تملك من أجل المعركة الخالدة . فجمعت الأموال من الأفراد  
والصانع ووزارات الحكومة وأصحاب الحوانيت . وأصبحت مصر كلها  
رجال ونساء وأطفال وشيوخ ، تعيش من أجل المعركة ولا تفكر  
إلا فيها .

وكان موقف الشعب الرائع ، وتركيز ، كل جهوده على المعركة ضد  
المستعمر ، ضربة قاصمة لهؤلاء الرجعيين الذين لا يثقوا في الشعب  
ولا يفهمونه على حقيقته ، فقد أثبتت الجماهير أنها واعية ومدركة لمسئوليتها  
ولم تتجسح أية دعاية مخربة أو مفسدة بين صفوفها . وقد كان الشعب في

بورسعيد في أثناء احتلال المدينة يحكم نفسه بنفسه ، وينظم المقاومة الباسلة ، ولم تظهر أية اتجاهات استسلامية أو منحرفة بين صفوفه .

ولم يكن الشعب المصرى وحده في المركة بل وقفت بجانبه كل شعوب العالم بما فيها الشعب الانجليزى والفرنسى نفسه ، وندد الاتحاد السوفييتى بهذا الهجوم الغادر ، وعظم كفاح الشعب المصرى البطولى في المحافظة على استقلاله . وكذلك الصين الشعبية ، وبولاندة ، وتشيكوسلوفاكيا ، وخمسة وعشرون دولة من الدول الآسيوية الأفريقية . وقال رئيس وزراء الهند نهرو : « أنا لا أنذكر اعتداء أكثر حماقة من ذلك الاعتداء الذى يحدث الآن في مصر » .

وتحزكت نقابات العمال في كل بلاد العالم تناصر مصر ، ووقفت بجانبها ، فأضرب عمال السكة الحديد في العراق ، والموانىء في بيروت ، ورفضوا شحن أو نقل بضائع وأمتعة الدول المعتدية . وتحركت الجماهير من جزر البحرين المركز البترولى الضخم ، الذى يسيطر عليه الانجليز والأمريكان ، وساروا بالآلوف في الطرقات ينادون بانتهاء الحرب ضد مصر ، وقوبلوا من القوات البريطانية المسلحة بالدافع الرشاشة .

وأرسل اتحاد النقابات لكل الصين رسالة إلى اتحاد النقابات المصرى ، أكد فيها عزم جميع عمال الصين على الوقوف بجانب الشعب المصرى ضد المعتدين الاستعماريين . وكذلك اتحاد العمال الايطالى ، وأصدر اتحاد الـ (CGT) الفرنسى نداء إلى العمال الفرنسيين لكي يزيدوا من تضالمهم لوقف العدوان ضد شعب الجزائر ومصر ، ومن عمال الاتحاد السوفييتى والهند والملايو والمسايا الاتحادية وعمال غيلى ويوغوسلافيا واليابان وكوريا وباكستان وأندونيسيا .. كل هؤلاء العمال تظاهروا واحتجوا على العدوان الاستعمارى الغادر .



بالرغم من أن الأمم المتحدة قد اتخذت قراراً بانسحاب الدول المعتدية من الأراضي المصرية . إلا أنها لم تنفذ هذا القرار ، ولم تأبه له ، ويدعو أن خططها كانت تعتمد على أن الأمم المتحدة تظل تدرس وتناقش ، وتأخذ قرارات ثم تعيد مناقشتها . وهكذا حتى يكون المعتدين قد ضربوا البلاد وجلبوا إمدادات جديدة واحتلوا مصر .

وقد حاول وفد الاتحاد السوفييتي في هيئة الأمم أن يقنع الدول المعتدية بالانسحاب . وكان موقف الولايات المتحدة لم يتكشف للشعوب على حقيقته ، فهي تنهجم المعتدين ولكن لا تأخذ أى موقف إيجابي منهم ، وكان لابد على الاتحاد السوفييتي أولاً أن يحمل أمريكا تكشف عن حقيقة موقفها ، فطلب منها في مذكرة رسمية أن تشارك معه لوقف العدوان على مصر ، فرفضت بحزم ، بل وأعلنت أن محاولة الاتحاد السوفييتي لوقف العدوان ستقابل بمعارضة منها . وهكذا كشفت أمريكا عن وجهها وبينت أن لديها خططها الخاصة من وراء هذا العدوان الذي تمارسه في الظاهر وتؤيده في الحقيقة والواقع .

ولم يكن أمام الاتحاد السوفييتي ، لكي يوقف هذا العدوان ، ويفشل خطط الماظة الاستعمارية ، إلا أن يتخذ موقفه التاريخي الحازم الذي يمليه عليه واجبه كحجر الزاوية في السلام العالمي ، ونصير لسكل الشعوب التواقة للحرية ، متى طلبت منه المساعدة .

فأرسل أربع مذكرات إلى إسرائيل وفرنسا وإنجلترا ، وإلى رئيس مجلس الأمن . وقد ذكر في الانذار الذي أرسله لبريطانيا جملته التاريخية : « ماذا يكون موقف بريطانيا إذا هاجمتها دول أقوى منها لديها كافة أنواع الأسلحة الحديثة والمدمرة ؟ وهذه الدول تستطيع أن ترسل في الوقت

الحالى قوات بحرية أو جوية إلى الشواطىء البريطانية ، وأن تستخدم وسائل أخرى مثل القنابل الصاروخية الموجهة » . إلى أن انتهى بالإنداز الآتى : « ونحن مصممون تصميما تاما على سحق المعتدين بالقوة ، وأن نعيد السلام إلى الشرق » .

وفي أثناء إرسال هذا الإنداز ، كان الشعب السوفييتى يجهز نفسه لكي يرسل الألوف من المتطوعين ، وكذلك الشعب الصينى وبقاى شعوب الديمقراطيات الشعبية .

وجمع عمال الاتحاد السوفييتى الاعانات لمصر ، وبلغت حوالى ٥٠ مليون روبل .. وبدأ العمال العرب ينفذون خطط تدمير أنابيب البترول ، وفعلوا نفذت في سوريا .

لم يكن أمام الدول المعتدية أمام التصميم الرائع للشعب المصرى للقتال دفاعاً عن كل شبر من أراضيه ، وأمام التحركات الشعبية ، في كل بلاد العالم ، وأمام الإنداز السوفييتى بالضرب وبقسوة على أيدي المعتدين ، ولو أدى الأمر إلى ضرب بريطانيا نفسها بالصواريخ الموجهة وإرسال أساطيله إلى شواطئها ... لم يكن أمام الدول المعتدية إلا أن تعلن خضوعها لقرار هيئة الأمم ، والانسحاب عن مصر .

والآن يحق لنا أن نسأل : ما هو الهدف من هذا العدوان الوحشى الأحق على مصر .. هل حقاً كان الغرض منه تأمين الملاحة في القنال كما أعلنت الدول المعتدية ... ؟ إن الملاحة في القناة منذ أن أمتت حتى يوم الهجوم كانت تسير في هدوء ، بالرغم من كل المحاولات التى عملتها الدول الاستعمارية لتعجيز مصر عن إمكانية قيادة وإرشاد السفن عبر القناة . هذا باعتراف معظم ربابنة السفن التى مرّت ، ومنهم انجليز وفرنسيين . إذن هل هم يعارضون التأمين في ذاته كمبدأ ؟ لقد أمتت الهند وأندونيسيا وبورما والسودان ومصر نفسها عديد من شركات الاحتكار . بل إن باكستان

قد أتمت في نفس الوقت الذي حدث فيه العدوان صناعة الجوت ، ومع هذا فلم يحدث هجوم استعماري لا من إنجلترا ولا من فرنسا .

إذن ما الهدف ؟؟ ليس هناك من هدف إلا ضرب حركة التحرير الوطنية الصاعدة في كافة البلدان العربية ، وتأمين المصالح الاستعمارية في المنطقة . وليس أدل على هذا من تلك التقارير المتعددة التي كان يرسلها إلى فرنسا (لا كوست) ، الوزير الفرنسي المقيم بالجزائر ، لكي تربط فرنسا مسألة القناة بالمسألة الجزائرية . وقد كشفت الجورنال دى جنيف هذه الخطة المؤسسة على سحق المقاومة المصرية ، وإسقاط حكومة عبد الناصر ، وإقامة حكومة موالية للاستعمار ، وقالت : « وكان من المنتظر — وهذا عامل فعال له وزنه بالنسبة لباريس — أن مثل هذا النظام متى قام سيكف عن مساعدة الثورة في الجزائر » . إن اشتراك فرنسا في الهجوم ليس هدفه قناة السويس في ذاتها فقط ، بل وتهدف أيضاً إلى إرهاب الشعب المصري ، وإسقاط الحكومة الوطنية ، وإرهاب باقي الشعوب العربية حتى لا تساند وتؤيد نضال الشعب الجزائري في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي .

وقد نوه الانذار السوفييتي إلى هذه الحقيقة : « لم تكن قناة السويس إلا ذريعة للعدوان الأنجلو — فرنسي الذي له أغراض حرية . والحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها ، هي أن حرباً عدوانية تشن ضد الدول العربية بهدف القضاء على الاستقلال الوطني لدول الشرقين الأدنى والأوسط » . وعندما قام الاستعمار الأنجلو — فرنسي بهجومه الجنوني هذا ، لم يكن في ذهنه مطلقاً المقاومة الرائعة للشعب ، وصمود الحكومة صموداً تاماً في الممركة . كما أنه لم يضع في حسابه أن الاتحاد السوفييتي سيمتدح المعركة معركته الخاصة ، ويقف ذلك الموقف الحاسم حتى ولو أدى الأمر إلى القتال مع كل الدول الاستعمارية ، وهذا ما تؤكد صحيفه « الجورنال دى جنيف » : ( ومن جهة أخرى ، فقد كان يسود باريس ولندن الاعتقاد بأن الاتحاد

السوقيق لن يتدخل لا مباشرة ولا غير مباشرة في مصر بقواته المسلحة ،  
خشية أن يثير حربا عالمية ) .

لم يضع الاستعمار الانجلو — فرنسي كل هذا في حسابه ، بل رسم خطته  
على أساس ضرب مصر ضربا سريعا ، وفي أثناء مناقشة المسألة في هيئة الأمم  
مناقشة يزنطية ، تكون الحكومة قد استسلمت له ويفرض شروطه ...  
إلى هنا والمسألة لها وجه آخر ، هو وجه الصراع الناشب بين الاستعمار  
الانجلو — فرنسي من ناحية ، والاستعمار الأمريكي من ناحية أخرى ،  
قد استطاعت أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، أن تزحف  
تدريجيا على منطقة الشرق الأوسط ، وتطرد النفوذ الانجليزي ، وثبتت  
نفوذها وتستحوذ على بترول المنطقة ، إلى أن أصبحت تسيطر على ٦٥ ٪  
من حصص البترول ، بينما لم يعد لانجلترا وفرنسا أكثر من ٣٥ ٪ ..  
وليس هناك دليل على أن أمريكا في نيتها أن تكتفي بما وصلت إليه ، بل  
ما زالت تواصل الزحف لتصفية نفوذ فرنسا وانجلترا كلية ، لكي تربح  
على عرش الشرق الأوسط يتروله وخاماته .

هذا هو الوجه الآخر للمعركة ، فالاستعمار الانجلو — فرنسي كان ينفذ  
من وراء هجومه استعادة سيطرته على المنطقة ، وفرض شروطه على أمريكا  
وإيقافها عند حدها ..

وكانت أمريكا على علم تام بتفصيلات ذلك الهجوم ، فقد طلبت من  
رعاياها في مصر ، والأردن ، وسوريا ، مغادرة البلاد قبل العدوان بأيام  
معدودة ، كما أن اشتراك ربييتها إسرائيل في المعركة يوضح هذه الحقيقة .  
وكانت خطتها تتركز في إغراق بريطانيا وفرنسا في المشاكل ، والاستفادة  
من حالة الكراهية التي تنتصب عليهما ، ومن موقفها الرسمي بعدم  
الاشتراك في الاعتداء ، لكي تتم تصفية الاستعمار الانجلو — فرنسي من المنطقة ،  
ثم تشغل هي الفراغ ، وتكسب المعركة التي فتحها الأحقق إيدن وشريكه

مولية . وفلا قد تحقق الشق الأول ، فأتمت مصر البنوك الانجليزية  
والفرنسية ، وأتمت المعاهدة الانجليزية المصرية . أما الشق الثانى فقد كشفت  
عنه أمريكا عقب خروج آخر جندي استعماري من مصر بتقديمها ذلك  
المشروع الاستعماري الذي يسمى مشروع أيزنهاور .

### مشروع أيزنهاور :

لن نطيل الحديث كثيرا في هذا المشروع ، فقد تناوله في وقته كل  
الكتاب الأحرار في مصر والعالم أجمع بالنقد والتشريح ، وبينوا خطورته  
على السلام العالمي ، وبخاصة منطقة الشرق الأوسط — وقد رفضته حكومتنا  
بحزم وقوة ، وكذلك رفضته الشقيقة الباسلة سوريا بنفس الحزم والقوة .

حسبنا الآن أن نقول هذا المشروع هو أعلا صورة من أهداف  
الاستعمار الأمريكي في استعباد شعوب الشرق الأوسط لحسابه الخاص ،  
وتحويل كفاح الشعوب العربية التاريخي ضد الاستعمار الانجلو — فرنسي ،  
إلى غنيمة باردة للملوك البترول الأمريكيين . ولن نجد تحليلا لهذا المشروع  
خير من ذلك الحديث الوطني الذي أدلى به صلاح البيطار وزير خارجية  
القطاع السوري في مؤتمر صحفي عن المؤامرة الأمريكية على أمن شقيقتنا سورية:  
« لا غير أن أخطر ما قامت به الحكومة الأمريكية حيال البلاد العربية ، هو  
ما سمى ببدأ أيزنهاور ، فقد صرحت الصحف الأمريكية قبل إقرار البداة  
الذكور بأن الغاية منه هو ملء الفراغ الذي نشأ بزوال نفوذ بريطانيا  
وفرنسا من الشرق الأوسط .. إن التحدث عن الفراغ هو في حد ذاته  
ضربة موجهة إلى الشعوب التي تقطن المنطقة ، وتضمن مبدأ أيزنهاور  
فيما تضمنه تدخلا في شئوننا ، لأنه أراد يربط سياسة البلاد التي تعتقه بالسياسة  
الأمريكية كما جعل المساعدات المنوحة بموجبه مقيدة بشرط مياسى أساسى ،

هو مكافحة الشيوعية الدولية ، وما وجد هذا الشرط إلا لتبرير التدخل .  
فإن مكافحة الشيوعية أمر يعود حق البت فيه إلى كل دولة على حدة . ومبدأ  
أيزنهاور يعنى إذن الخروج على سياسة الجهاد الإيجابي ، وعدم الانحياز ، لأن  
قبوله لا يعنى سوى الانحياز لأمريكا في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفيتي ،  
وهذا وحده ما حدا بالحكومة السورية إلى رفض مبدأ أيزنهاور .

وأضاف السيد البيطار أنه منذ وافق الكونغرس الأمريكي على مبدأ  
أيزنهاور وبلادنا تتعرض لشق أنواع الضغط كي تدخل في عداد الدول  
التي قبلته . وقد كان من جراء تطبيقه على بعض البلاد أن تعرض العالم  
العربي إلى الهزات التالية :

أولاً — ظهور الانقسام والتفرقة بين بعض الدول العربية  
ثانياً — تطبيق وسائل الضغط والارهاب في بعض الدول التي قبلت المبدأ .  
وقد فقدت هذه الدول حرية التصرف في شئونها الداخلية نتيجة  
لفقدانها زمام قيادة سياستها الخارجية ، الأمر الذي نتج عنه أن  
أصبحت مرتما للدسائس ، ومسرحاً للمؤامرات التي تحاك ضد  
سوريا ومصر .

ثالثاً — كان من جراء صدور المبدأ وتطبيقه ، أن دعمت الرجعية دعماً  
تاماً ، فأخذت الرجعية تتكل بالعناصر الوطنية المنحرفة ، تحت ستار  
مكافحة الشيوعية والمبادئ الهدامة ، ولا شك أن التكتيل بالعناصر  
الوطنية المنحرفة هو الغرض الأساسي في الأمر . وأما الشيوعية  
الدولية فإن الدول العربية نفسها تعرف أن هذا التعبير غير جدي ،  
والدليل على ذلك أن أمريكا نفسها تتعامل مع بلدان اشتراكية .

ويستطرد السيد البيطار فيقول أن الغاية الأساسية من المؤامرات التي  
تهدف إلى قلب نظام الحكم في كل من سوريا ومصر ، هي السعي لإيجاد

حكومات تبدل السياسة الخارجية المنحرة ، وتسير في ركاب السياسة  
الاستعمارية .. إنه يستفاد من كل ما تقدم أن مبدأ أيزنهاور يهدف إلى  
تصفية قضية فلسطين . . إن إسرائيل قد قبلت قد قبلت مبدأ أيزنهاور  
وهي تعلم أن الشيوعية الدولية لا تهددها ، الأمر الذي أظهر أنها كانت  
تسعى إلى فرض سيطرتها وعدوانها على الأمة العربية . إن الغاية من مبدأ  
أيزنهاور هي الإطاحة باستقلال بلدان الشرق الأوسط ، وتسليمها لقمة  
سائغة للصهيونية والاستعمار ... (١)

---

(١) تصريح أدلى به السيد صلاح البيطار في ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٧ في مؤتمر  
صحفي ونشر بجريدة الشعب في ٢٠ أغسطس ١٩٥٧

# فهرس

صفحة

٣	إهداء
٥	مقدمة
٩	الفصل الأول : مصر تحت حكم الممالك
٤٤	الفصل الثانى : الاستعمار وتفتيت الأحكام
٦٤	الفصل الثالث : التدخل السياسى
٧٠	الفصل الرابع : مصر بلد تابع شبه إقطاعى
٧٦	الفصل الخامس : الصراع من أجل التحرر
	الفصل السادس : من الاحتلال البريطانى
٩٢	حق سنة ١٩١٤
	الفصل السابع : ١٩١٤ — ١٩٢٤ — الحرب
١٢٦	واعلان الحماية على مصر
١٤٩	الفصل الثامن : ١٩٢٤ — ١٩٣٩
	الفصل التاسع : ١٩٣٩ — ١٩٤٩
	الأثر الاقتصادى والاجتماعى
١٨٠	للحرب العالمية الثانية
٢٠٦	الفصل العاشر : حريق القاهرة
٢٣١	الفصل الحادى عشر : الاطاحة بالنظام الملكى





## التوزيع

في الجمهورية العربية المتحدة : الدار المصرية للكتب  
٢٤ ش عبد الحالق ثروت - القاهرة

في الجمهورية العراقية : مكتبة المثق - بغداد

Bibliotheca Alexandrina



0647361